

لا حماية لأحد !
دور جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
سلسلة قضايا الإصلاح (١٠)

لا حماية لأحد !
دور جامعة الدول العربية في
حماية حقوق الإنسان

أحمد شوقي بهي الدين محمد السيد
بنيوب حسن سعيد
أمينة جوزيف شكلا/محمد سعيد
لمريني حسين الطيب
نجاد البرعي

تقديم وتحرير
معتز الفجيري

المحتويات

مقدمة المحرر

- ٩
- ١ - حقوق الإنسان بين المشروع الإمبراطوري الأمريكي
والنظم الاستبدادية العربية/ د. محمد السيد سعيد ١٣
- ٢ - لا حماية لأحد!:
الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي/ بهي الدين حسن ٣٩
- ٣ - هل من حاجة لميثاق عربي لحقوق الإنسان؟/ غسان مخير ٦١
- ٤ - حقوق الإنسان على الطريقة العربية: الحقوق المدنية والسياسية
بين الميثاق العربي لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية/ نجاد البرعي ٧١
- ٤ - الميثاق العربي لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية
والاقتصادية والثقافية/ جوزيف شكلا / محمد حسين النجار ١٠١
- ٥ - حقوق النساء والأطفال في العالم العربي بين الالتزامات الدولية
للحكومات و ضمانات الميثاق العربي لحقوق الإنسان/ أمينة لمريني ١٦٧
- ٦ - ضمانات حقوق الإنسان وآليات الحماية
في الميثاق العربي لحقوق الإنسان/ د. محمد سعيد محمد الطيب ١٨٥
- ٧ - الميثاقان العربي والأفريقي:
مقارنة الممكن بالمستحيل ودواعي الإصلاح الشامل/ أحمد شوقي بنيوب ١٩٩
- تحديث الميثاق بين الحكومات العربية والمجتمع المدني
(ملف وثائقي) ٢١٥
- نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر في سبتمبر ١٩٩٤ ٢١٧
 - إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي-
يونيو ٢٠٠٣ ٢٢٧
 - عرض إعلان بيروت على اجتماع اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة
العربية: بيان صحفي في ١٨ يونيو ٢٠٠٣ ٢٣٥

- الميثاق العربي لحقوق الإنسان "المحدث": تعديلات الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي اقترحت من قبل اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية في الدورة الاستثنائية أكتوبر ٢٠٠٣ ٢٣٧
- عملية "تحديث" الميثاق العربي لحقوق الإنسان - أوجه تراجع مثيرة للقلق: تقرير صادر عن اللجنة الدولية للحقوقيين في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٣ ٢٤٧
- إعادة صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان: تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣ ٢٥٥
- انتكاسة لدعاوى الإصلاح- الميثاق العربي لحقوق الإنسان تجسيد للمنطق الاستعماري تجاه الشعوب: بيان من ٣٦ منظمة حقوق إنسان في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣ ٢٧٧
- مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان : تقرير فريق الخبراء العرب الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان والمكلفين بمراجعة مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠٠٣ ٢٨١
- الميثاق المقترح من جانب فريق الخبراء العرب الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان والمكلفين بمراجعة مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠٠٣ ٢٩٣
- مركز القاهرة يدعو الجامعة العربية لاعتماد مشروع الأمم المتحدة للميثاق العربي لحقوق الإنسان دون تعديل: بيان صحفي في ٥ يناير ٢٠٠٤ ٣١٣
- تقرير وتوصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان للاجتماع التكميلي للدورة الاستثنائية الثانية المخصصة لتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان في الفترة من ٤ إلى ١٥/١/٢٠٠٤ ٣١٧
- مذكرة ببعض المقترحات لإزالة أوجه التعارض بين الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل وبين المعايير الدولية لحقوق الإنسان: صادرة عن وفد خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان في يناير ٢٠٠٤ ٣٢١
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان بين جامعة الدول العربية والمفوض السامي لحقوق الإنسان: مذكرة مقدمة من ٣٥ منظمة حقوق إنسان في العالم العربي إلى خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بخصوص مشروع الميثاق المعدل في ديسمبر ٢٠٠٣ ٣٢٧
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل الذي اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في مايو ٢٠٠٤ ٣٤٣

- توصيات المنتدى المدني الاول الموازي للقمّة العربية (المنعقد في بيروت - مارس ٢٠٠٤)، بخصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان ٣٦٥
- توصيات المنتدى المدني الثاني الموازي للقمّة العربية (المنعقد في الرباط - فبراير ٢٠٠٦)، بخصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان ٣٦٩
- ٣٧١ **ملحق**
- كلمات افتتاح مؤتمر من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟ يونيو ٢٠٠٣ ٣٧٣
- التقرير الختامي عن أعمال مؤتمر من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟ يونيو ٢٠٠٣ ٣٩٥
- قائمة المنظمات المشاركة في مؤتمر من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟ يونيو ٢٠٠٣ ٤٠١
- قائمة المشاركين في مؤتمر من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟ يونيو ٢٠٠٣ ٤٠٣

مقدمة

أقرت القمة العربية بتونس في مايو ٢٠٠٤ الميثاق العربي الجديد لحقوق الإنسان مقدمة إياه للمجتمع الدولي باعتباره مؤشراً على نوايا التطوير والتحديث في العالم العربي. وقد اعتقدت الحكومات العربية أنه سيضفي على قمتهم إضافة مهمة باعتبار أن قضيتي الإصلاح وحقوق الإنسان احتلتا مكانة محورية على جدول أعمالها. ولكن الحقيقة أن هذا التحديث الذي يفهم من مضمون الميثاق الجديد كان مخيباً للآمال؛ فعلى الرغم من التقدم المحدود جداً في محتوى الميثاق المعدل فإن فلسفته وجوهره لا يختلف كثيراً عن الميثاق الصادر عام ١٩٩٤ حيث إنه يزيد من عزلة العالم العربي عن المنظومة العالمية لحقوق الإنسان ولا يواكبها بالمرّة.

احتوى الميثاق المعدل على مطالب في كثير من مواده فلم ينص على الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة ولم تأت الأحكام الخاصة بحظر التعذيب متوافقة مع ما ورد في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، بل لجأ الميثاق إلى تقييد بعض الحقوق بالتشريعات الوطنية للدول العربية كحرية الفكر والعقيدة والحق في تكوين النقابات والحق في الإضراب وحرية التنقل وحقوق العمالة الوافدة، وكلها حقوق مقيدة داخل أغلب الدول العربية، وعلى الرغم من التحسن الوارد فيما يتعلق بتحديد حقوق غير قابلة للانتقاص أثناء حالات الطوارئ

وعلى رأسها الحق في الحياة وحظر التعذيب فإنه كان من الضروري تحديد الحالات التي يحق فيها للدولة إعلان حالة الطوارئ وبشكل دقيق في حالة وقوع حرب فعلية أو كوارث تهدد وجود الأمة وأن تمتنع سلطات الطوارئ عن استخدام صلاحياتها إلا فيما يتعلق بالوقائع المتصلة بهذه الأسباب فحالة الطوارئ سارية في كثير من الدول العربية دون مبرر موضوعي لانتقاص كثير من الحقوق والحريات وإعطاء صلاحيات واسعة النطاق للحكومات ولم يواكب الميثاق الاتجاه العام السائد في العالم والذي يسير صوب إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل أو تضييق نطاق تطبيقها باعتبارها عقوبة غير إنسانية وتنتهك الحق في الحياة فجاء مناقضا ليس فقط في إباحة العقوبة بل جعل حظر الإعدام لمن هم أقل من ١٨ عاماً رهن القوانين الداخلية وحذف ما يتعلق بحظر الإعدام في الجرائم السياسية والتي تضمنها ميثاق ١٩٩٤.

وفيما يخص حقوق المرأة فقد انتقص الميثاق من المساواة بين الرجل والمرأة حينما نص في إحدى موادها على جعل هذه المساواة في ظل التمييز الإيجابي الذي تفرضه الشريعة الإسلامية وهي إشارة غامضة قد تكون في غير صالح المرأة في ضوء عدم وجود اتفاق في فهم أحكام الشريعة الإسلامية في الدول العربية، فما تعتبره - على سبيل المثال - السعودية في صالح المرأة قد لا يكون كذلك في تونس. فضلا عن أن هذه الإحالة للشريعة الإسلامية تركز من التحفظات التي أبدتها معظم الدول العربية على الاتفاقية الدولية للقضاء على صور التمييز ضد المرأة بمبرر تعارض بعض موادها مع الخصوصية الثقافية والدينية. كما لم يساو الميثاق بين الرجل والمرأة في الحقوق المترتبة على الزواج، وسلب حق المرأة في منح جنسيتها لأبنائها. وقد كان الإخفاق الأكبر للميثاق المعدل في ضعف آلية الرقابة والحماية اللتين يكفلهما؛ فجعل لجنة حقوق الإنسان العربية مقصورة على دراسة التقارير المحالة إليها من الدول حول التزامها ببنود الميثاق ولم يعطها الحق في تلقي شكاوى من الأفراد والمنظمات غير الحكومية وأيضا لم يمنحها صلاحية متابعة مدي التزام الدول بتوصياتها وأصر الميثاق على تهميش دور المنظمات غير الحكومية فلم يشركها في القيام بموافاة أجهزة الرصد بالمعلومات فضلا عن تقديم تقارير موازية لتقارير الحكومات كما هو معمول به في الأمم المتحدة وباقي المنظمات الإقليمية.

إن إدراك حركة حقوق الإنسان في العالم العربي لعملية تحديث الميثاق انطلقت من ضرورة أن تكون جزءاً من عملية الإصلاح الشامل في المنطقة العربية وأن تستهدف إدماج

المجتمعات العربية في الثقافة العالمية لحقوق الإنسان كثقافة أسهمت في بلورتها مختلف الحضارات والثقافات عبر نضال طويل مع إبراز الخصوصية التي تحترم كرامة الإنسان وتصونها، هذا ما تأكد على سبيل المثال لا الحصر في إعلان بيروت الصادر عن المؤتمر الإقليمي للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي، والذي يحتوي الجزء الأول من هذا الكتاب على أعماله. كما تواصلت جهود المنظمات غير الحكومية للضغط على الجامعة العربية أثناء النظر في المشروعات المقدمة لتعديل الميثاق وعبرت في ذلك الوقت كثير من منظمات حقوق الإنسان عن دعمها لمشروع الميثاق المقترح من وفد خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة باعتباره انتصارا للمعايير العالمية لحقوق الإنسان وقد قدمت مذكرة تفصيلية موقعة من ٣٦ منظمة غير حكومية في ١١ دولة عربية مستعرضة فيها بالنقد والتحليل مسألة تحديث الميثاق. وقبل انعقاد القمة العربية بتونس عام ٢٠٠٤ طالبت منظمات حقوق الإنسان المشاركة في المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية^(١)، الحكومات العربية بإعادة مراجعة الميثاق مرة أخرى وعدم التعجل في إقراره لكي يتناسب مع الحد الأدنى من المعايير الدولية بما فيها التزامات الدول العربية كون أكثرها طرفاً في اتفاقات دولية لحقوق الإنسان. خلاصة القول: يظل الميثاق بعيداً عن الطموحات ويظل كثير من المشكلات الجوهرية عالقة بنصوصه وقد يكون الرهان الآن على تفعيل تنفيذ هذا الميثاق ولو بالشكل الحالي من خلال إتمام عملية التصديق عليه من جانب الدول العربية والعمل بما يوفره من آليات وعدم جعل مصيره كسابقه الذي لم ير النور منذ إقراره وإلا تحول إلى إعلان مبادئ يفتقد لأي إلزام قانوني. ويبقى ملف التحديث الذي ربما يكون قد أغلق في نظر الحكومات، إلا أن حركة حقوق الإنسان عليها أن تواصل العمل والضغط على الحكومات العربية من أجل تطوير وبناء نظام إقليمي لا يقلل من قدر المواطن العربي في التمتع بالحقوق والحريات التي طالما انتهكت على أيدي حكوماته جنباً إلى جنب مع الضغط من أجل الضمانات والآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في الدول العربية.

(١) انظر وثيقة "الاستقلال الثاني" الصادرة عن المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية والذي عقد في بيروت في الفترة من (١٩-٢٢ مارس ٢٠٠٤) بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) وجمعية عدل للدفاع عن الحقوق والحريات وبالتنسيق مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وأخيراً: فإن الغرض من وراء نشر هذا الكتاب هو أن يكون بمثابة مرجع شامل للباحثين المهتمين بقضية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي. يتكون الكتاب من قسمين: القسم الأول يضم الأوراق البحثية التي قدمت في المؤتمر الإقليمي "من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟" والذي عقد في بيروت في الفترة من ١٠-١٢ يونيو ٢٠٠٣ بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وبالتعاون مع جمعية عدل للدفاع عن الحقوق والحريات وبالتنسيق مع الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وقد جاء المؤتمر في إطار دعوة جامعة الدول العربية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لاجتماع خاص في الفترة من ١٨-٢٦ يونيو ٢٠٠٣ للنظر في تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان. تتناول أوراق المؤتمر الأبعاد المختلفة لعملية تحديث الميثاق من منظور مقارنة بالنسبة للمعايير العالمية لحقوق الإنسان والأنظمة الإقليمية الأخرى لحماية حقوق الإنسان الأكثر تقدماً وتطوراً من النظام العربي. أما القسم الثاني من الكتاب فقد ارتأينا أن يتكون من ملف وثائقي يرصد مراحل تطور الميثاق حتى اعتماد الميثاق المعدل في مايو عام ٢٠٠٤ مشتملاً على مواقف المجتمع المدني العربي، والمنظمات الحقوقية الدولية، والأمم المتحدة، من عملية تحديث وتطوير الميثاق.

ومن خلال هذا التوثيق يمكن إدراك مدى جدية وفعالية تناول منظمات المجتمع المدني للقضايا التي تتصدى لها، ومدى قدرتها على التأثير رغم عشرات القيود السياسية والقانونية وغير القانونية. وبمراجعة نص "إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي"، سيلاحظ القارئ أن إحدى توصياته (التوصية الثانية من مداخل أساسية لتطوير آلية إقليمية فعالة) هي التي مهدت الطريق أمام استعانة جامعة الدول العربية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان - وهي توصية تم صياغة مفرداتها بالتشاور بين ممثلين لمنظمات حقوق الإنسان والمفوضية السامية وأمانة جامعة الدول العربية - الأمر الذي أفضى في النهاية إلى تطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان، برغم أنه ما زال أدنى من طموحات الحقوقيين ومصالح الشعوب في العالم العربي.

معتز الفجيري

٢٥ نوفمبر ٢٠٠٥

حقوق الإنسان بين المشروع الإمبراطوري الأمريكي والنظم الاستبدادية العربية

د. محمد السيد سعيد *

مقدمة

تتناقش هذه الورقة إمكانيات التحول الديمقراطي في سياق الصراعات السياسية الضارية التي تشهدها المنطقة العربية في اللحظة الراهنة. وتتسم هذه اللحظة بتكثيف الضغوط العدوانية الأمريكية وصولاً إلى غزو العراق وتشجيع العنف الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وتصعد التحالف الذي جمع عدداً من الأنظمة العربية مع الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر. أما على المستوى الداخلي فقد زحرت الساحة السياسية بمظاهر التسلط السياسي والاستقطاب الثنائي بين منظومة الدولة الاستبدادية والحركات الدينية ذات الأفق الشمولي.

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والمستشار الأكاديمي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

وتعرض الورقة لأهم ملامح الوضع السياسى الراهن وتستنجد ملامح معينة تراها ضرورية لاستكمال المشروع الحوقى العربى بدءا من مناقشة الاستراتيجيات السياسية الراجعة بين القوى الديموقراطية الأقرب إلى النضال الحوقى العربى.

لقد بدأ التحالف اليمىنى الحاكم فى أمريكا مشروعه لبناء إمبراطورية كونية بوسائل عنيفة من منطقتنا العربية. ولكنه اختار أن يوجه الطلقة الأولى إلى صدر أحد أسوأ النظم الاستبدادية الباطشة وهو النظام العراقى.

لم يكن هذا الاختيار عشوائيا. كما أن لا صلة له بادعاء امتلاك هذا النظام لأسلحة الدمار الشامل. إن السيطرة على النفط العراقى لم تشكل غير أحد الاعتبارات وليس أهمها. أما أهم هذه الاعتبارات فهو الموقع الاستراتيجى للعراق وتوقع دعاة الحرب الأمريكية لاستقبال إيجابى من جانب الشعب العراقى للغزو أو التغيير القسرى لهذا النظام الممقوت من الغالبية الساحقة من أبناء هذا الشعب.

ومن الواضح أن إضفاء مسحة رسالية على أعمال القرصنة والحرب كان إحدى السمات الأساسية للمشروعات الإمبراطورية فى التاريخ عموما وفى التاريخ السياسى للغرب بصفة خاصة. وشكلت شعارات "الديموقراطية" و"حقوق الإنسان" الغلاف الرسالى للمشروع الأمريكى.

والواقع أن طرح هذه الشعارات لم يفض إلى كسب تأييد المناضلين الحوقيين والديموقراطيين العرب لمشروع الغزو أو لواقع الاحتلال الفعلى للعراق. ولكن المشروع العسكرى والاحتلالى الأمريكى يفرض على جميع الفاعلين العالميين والإقليميين إجراء مراجعات عميقة لاستراتيجياتهم.

ولا شك أن البيئة السياسية التى تعمل فيها حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى تتأثر تأثرا شديدا بهذه المراجعات وهو ما يفرض علينا استشراف نتائجها مجتمعة من أجل مناقشة مستتيرة لاستراتيجية الحركة الحوقية فى العالم العربى.

أولاً: التحركات والمراجعات الاستراتيجية الكبرى:

لا تتوفر معطيات كافية لبلورة توقعات مستقرة وذات مصداقية لاستراتيجيات الدول الكبرى ونتائجها المرجحة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.

ولا شك أن العامل المحدد والرئيسي يتمثل في الاستراتيجية الأمريكية.

ويمكن توقع نوعين من السيناريوهات.

السيناريو الأول هو استمرار قوة الدفع للمشروع الإمبراطوري الأمريكي كما صاغته مجموعة "القرن الأمريكي" التي تتمتع بنفوذ كبير في الإدارة الأمريكية الراهنة. وتسهم العوامل التالية في ترجيح هذا السيناريو.

العامل الأول: هو نجاح الحرب الأمريكية في إلحاق هزيمة عسكرية نكراء بالنظام الصدامي وفي احتلال العراق بتكلفة محدودة للغاية.

أما العامل الثاني فهو الاستقرار النسبي لمكونات التحالف اليميني الحاكم في أمريكا. فرغم التدهور النسبي لمكانة رمز أو أكثر من رموز المحافظين الجدد، وخاصة أهم منظرهم وأكثرهم تأثيراً، فهم يواصلون تنمية نفوذهم في الإدارة الأمريكية، وهو ما نلاحظه من خلال تولى وزارة الدفاع الأمريكية لمسئولية الإدارة السياسية للعراق، وتهميش نفوذ وزارة الخارجية. ويواصل "التحالف المسيحي" توطيد نفوذه في الساحة السياسية الأمريكية، وخاصة في الجنوب مستغلاً استمرار تفزيع الأمريكيين من "الإرهاب الإسلامي". كما أن اليمين الجمهوري التقليدي مازال يقف خلف الرئيس بوش بقوة.

ونجح الرئيس بوش في تعزيز شعبيته لدى الرأي العام الأمريكي مستثمراً نجاحه الحربي في العراق. فعادت معدلات مقبولية الرئيس إلى مستوياتها المرتفعة التي تمتع بها خلال العام الثاني من رئاسته كما تكشف استطلاعات الرأي العام ومعركة التجديد النصفى للكونجرس بنهاية الصيف الماضي. ورغم استحالة القيام بوضع توقعات ذات مصداقية حول انتخابات الرئاسة المقبلة بنهاية عام ٢٠٠٤، والتي ستبدأ سريعا، فإن ثمة اتفاقا عاما بين الخبراء الأمريكيين بأن فرص الرئيس الحالي تبدو شبه مؤكدة إن لم تقع كارثة كبرى وخاصة في الملف الاقتصادي.

وحتى إن لم ينجح الرئيس الأمريكى والتحالف اليميني الحاكم فى المحافظة على سلطته، فقد لا تحدث تغييرات كبيرة فى مجال السياسة الخارجية بوجه عام وفى الشرق الأوسط بوجه خاص لأسباب عديدة.

فسياسة إدارة بوش فى الشرق الأوسط نالت تأييد قطاع كبير من التيار الرئيسى داخل الحزب الديموقراطى. وثمة انقلاب دفع هذا التيار إلى اليمين عموماً وفيما يتعلق بالسياسة الدولية والشرق أوسطية على وجه الخصوص. ولا شك أن ثمة قدراً ملحوظاً من المقاومة للتحويلات اليمينية فى الساحة السياسية الأمريكية عموماً؟. ولكن لا يمكن الحديث عن أن هناك فرصة حقيقية للتيار التقدمى (الديموقراطى الاجتماعى واليسار الليبرالى والحركة الإنسانية وأنصار السلام) فى الوصول إلى السلطة فى الأمد المنظور، وخاصة فى ظل استمرار شبح "الإرهاب" الدولى. وثمة مؤشرات مبكرة لهذا التحول العام إلى اليمين والى عسكرة السياسة الخارجية بوجه عام، كما هو واضح من تحليل الخطاب الرئيسى لأكثرية مرشحي الرئاسة من الحزب الديموقراطى.

ثمة عامل رابع يشير بقوة إلى توقع استمرارية سياسات بناء الإمبراطورية بوسائل العنف والحرب فى المنطقة العربية، وهو التهافت الملحوظ للنظام العربى وعجزه عن القيام بمقاومة ذات معنى للمشروع الأمريكى فيما يتعلق بالعراق والعالم العربى بشكل عام.

غير أن هناك بعض العلامات والاعتبارات الأخرى التى تشير لمراجعة ولو ثانوية للتوجهات الأمريكية على المستويين العالمى والإقليمى.

أول هذه الاعتبارات هى المقاومة المدنية العالمية الباسلة للمشروع العسكرى والإمبراطورى الأمريكى. وقد بدأت هذه المقاومة من داخل الولايات المتحدة نفسها منذ تحول فكرة احتلال العراق إلى سياسة عملية. لقد تكون بالفعل تحالف مدنى واسع من آلاف من المنظمات التقدمية والديموقراطية الصغيرة إلى جانب جمهور واسع من المؤمنين بالقضايا الإنسانية وأنصار السلام، بما فى ذلك النشطاء الدينيين - لمناهضة عسكرة السياسة والمجتمع. ومثلت قضية الحرب ضد العراق المنصة النضالية الرئيسية. كما وضعت القضية الفلسطينية لأول مرة فى التاريخ الأمريكى كمنصة رئيسية للمقاومة المدنية والسياسية على المستوى الشعبى وخاصة فى الجامعات الرئيسية. وسريعاً ما أشعل النضال المدنى الأمريكى

أعظم وأهم موجة للنضال المدني في التاريخ العالمي. وصعدت هذه الموجة إلى قمته في ١٥ فبراير الماضي وقبيل الغزو الفعلي للعراق، حيث تظاهر مواطنون من ٧٠ دولة وفي نحو ٦٠٠٠ مدينة ضد الحرب الأمريكية على العراق.

ولا شك أن التدفق الخارق للنضال المدني العالمي قد شكل صدمة حقيقية للتحالف اليميني المتطرف في الولايات المتحدة. ويعي الرأي العام الأمريكي أكثر من أية فترة سابقة مدى الكراهية التي يجلبها هذا التحالف لبلاده في العالم أجمع. ولا شك أيضا أن المعارضة والمقاومة المدنية تحتم على أية إدارة أو حكومة عاقلة ومهما كانت غطرستها، مراجعة الصياغات التي قدمتها للتوجهات والسياسات العالمية وفي الشرق الأوسط تحديدا.

ويبدو أن ثمة معارضة أوسع مما ظهر في الشوارع الأمريكية لجانب أساسي من تلك الصياغات، وهو ما أسمى في الخطاب الصحفي والأكاديمي الأمريكي بالانفرادية أو Unilateralism، وما أسميناه هنا بالنزعة الإمبراطورية. ومن الصدف السعيدة أن أغلبية كبيرة من الشعب الأمريكي تنبتهت لوجود الأمم المتحدة وأعدت اكتشاف قيمة ومعنى المنظمة الدولية والقانون الدولي. وبينما أيدت أغلبية الثلثين مشروع الغزو الأمريكي للعراق، فإن أكثرية هذا القطاع رهننت تأييدها لهذا المشروع بشرط إظهار الاحترام للأمم المتحدة وللحلفاء الأوروبيين والإقليميين. وقد فرض هذا التوجه نفسه على الإدارة الأمريكية جزئيا قبل الغزو، من خلال إجبار الإدارة غير الراغبة، على الذهاب إلى الأمم المتحدة طالبة تفويضا بالغزو -وهو الأمر الذي أحبطته القوى الكبرى الأخرى بمجلس الأمن على نحو ما هو معروف.

ويشكل موقف هذه القوى الكبرى أحد أهم عوامل المراجعة. فقد أثبتت المقاومة الفرنسية والألمانية والروسية قدرا معقولا من الصلابة قبل الغزو وبعده أيضا. ولا يقلل من هذه الحقيقة حرص تلك القوى على عدم توسيع رقعة أو عمق النزاع مع واشنطن حول قضية العراق أو غيرها من القضايا.

فمنذ البداية لم يكن هدف أو بمكنة القوى المعارضة للانفرادية الأمريكية تشكيل قطب أو تحالف مضاد للولايات المتحدة. ولا يمكن المبالغة في أهداف هذه القوى المعارضة. فالهدف الرئيسي كان وسيظل طويلا هو مجرد الدفاع عن "حق" هذه الدول في

المشاركة - ولو باعتبارها شريكا أصغر - في اتخاذ القرار الدولي من خلال الأمم المتحدة أو في الأطر الثنائية ومتعددة الأطراف التي تجمعها مع الولايات المتحدة. ولا يمكن في نفس الوقت الاستهانة بقيمة تلك المقاومة بالنظر إلى ما أحدثته بالفعل من اضطراب للخطط الأمريكية. ولا شك أن الولايات المتحدة قد تحركت بالفعل لرأب الصدع الكبير في العلاقات الأمريكية مع تلك القوى. وهو ما تم جزئيا في إعادة صياغة قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الخاص بوقف العقوبات على العراق، وفي قمة ايفيان لمجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى.

والواقع أن تلك المصالحة الجزئية قد فرضت العودة إلى الرشادة، والتخلي عن أكثر جوانب السياسة الأمريكية الراهنة غلظة. ولكنها لا تتعلق كثيرا بمضمون العلاقات الدولية، أو حتى بطبيعة المشروع الإمبريالي الأمريكي. فالقضية كما طرحها المعارضون الأوروبيون تتعلق باحترام القانون الدولي وحقهم هم في المشاركة في القرار الاستراتيجي في الساحة العالمية. ولا صلة لهذا كله حقيقة بمضمون العلاقات الدولية التي تتسم بطبيعة إقطاعية. ولكن سوف تقتضي هذه الصيغة جهدا أكبر من جانب الأمريكيين لوضع مشروعهم الإمبريالي الجديد في القوالب المقبولة للقانون الدولي. وهذا ما جاء به القرار ١٤٨٣ فيما يتعلق بالمسألة العراقية. ولكن الجهد الأكبر للوفاء بهذا الشرط المهم هو التعاطي مع القضية الفلسطينية.

غير أن العوامل الأكثر أهمية هي الكشف عن سوء التقدير من جانب منظري العدوان الأمريكي ضد العراق فيما يتعلق بجميع جوانب هذا المشروع. فقد فشلت الولايات المتحدة في إقناع المجتمع الدولي بهذا القرار وفشلت في الحصول على قرار من مجلس الأمن. وأساء هؤلاء المنظرون تقدير القوة الدبلوماسية والسياسية الحقيقية للولايات المتحدة في وجه المعارضة العالمية. وأساءوا تقدير قوة الرأي العام الأمريكي والعالمي. كما أساءوا تقدير الانعكاسات السلبية للعدوان على العراق بالنسبة لما يسمى بالحرب ضد الإرهاب. إذ شهدت الفترة التالية للانتصار الأمريكي في العراق، تدهور الأوضاع الأمنية في أفغانستان، ووقوع ضحايا أمريكيين، وعودة ظهور القاعدة وحركة طالبان إلى مسرح العمليات السياسية والعسكرية في هذا البلد، وفي أكثر من موقع على المستوى العالمي، وهو ما ظهر في العمليات الإرهابية في الرياض. وتكمن أهمية هذا الاعتبار في أن "الحرب ضد الإرهاب"

هي مناط الإجماع الوحيد تقريبا داخل الساحة السياسية الأمريكية والأولوية الأعلى
لـ"مؤسسة الحكم الأمريكية".

أما أهم العوامل على الإطلاق فهو سوء تقدير منظري الإدارة واليمين الأمريكي
للموقف داخل العراق نفسه. ولا يمكن القول إن جميع توقعات هؤلاء المنظرين فيما يتعلق
برد الفعل العراقي قد سقطت. فلا شك أن الشعب العراقي يشعر بفرح طاغ لسقوط واحد من
أسوأ الحكام وأشدّهم قسوة وعنفا في العالم. غير أن الاتجاهات الكبرى التي بدأ يعبر عنها
الرأى السياسى فى العراق، تبدو مخالفة لجميع التوقعات سواء كانت عربية أو أمريكية.
ويواجه الأمريكيون فى العراق موقفاً بالغ التعقيد، قد ينتهى إلى تصاعد حركة المقاومة
المدنية والمسلحة للوجود الأمريكى هناك. ويبدو الفشل السياسى وسوء الإدارة الأمريكية
للشأن العراقي واضحا للعيان. ولا شك أن ذلك سيحسب على اليمين الأمريكى بوجه عام
وعلى منظري المحافظين الجدد بوجه خاص. ومن المرجح أن تساعد المقاومة السياسية فى
العراق، وسوء أداء الإدارة للشأن السياسى والمدنى فى العراق، على قيام المعارضة بفتح
الملف العراقي كله، وربما منازعة السياسة الخارجية التى تنتهجها برمتها.

ولا شك أن هذه العوامل كلها تحتم على الإدارة الأمريكية إجراء تعديلات على
التوجهات الأمريكية فى المنطقة العربية. ولكن القضية هى المدى الذى ستتذهب إليه هذه
التعديلات. والواقع أن المرجح هو أن الإدارة ستقوم بتعديلات تكتيكية من أجل المحافظة
على جوهر المشروع الاستراتيجى. وتتفق هذه التعديلات التكتيكية من حيث المضمون مع
الحاجة الموضوعية لاستيعاب العراق. وعلى نحو أعم لا تحتاج الولايات المتحدة لاستخدام
القوة العسكرية أو التلويح بها، طالما أنها تستطيع الحصول على جانب أساسى من أهدافها
دون تحمل تكلفة استخدام هذه القوة.

وتعود بنا هذه الحقيقة إلى الفاعلين العرب.

والواقع أن ما أسمى بالعجز العربى فى مواجهة التهديدات الأمريكية بغزو العراق
يشتمل على عوامل ومواقف أشدّ تعقيدا.

فالنظم العربية الرئيسية كانت تدرك جيدا أن العدوان على العراق يمثل ما هو أكثر
بكثير من الإطاحة بنظام صدام حسين، وأنه قد يبدأ عملية تعصف باستقلالها الوطنى، بل

وقد تنتهي بتقويض أمنها واستقرارها هي أيضا. ولكن التصدي لهذا العدوان بقوة، كان يتطلب تغييرا مهما في طبيعتها وفي نوعية علاقاتها بشعوبها. وبدلا من ذلك اختارت تلك النظم أن تستमित في المحافظة على روابطها التقليدية مع الولايات المتحدة على أمل الإفلات من ضغوطها. وانتهى ذلك إلى فشلها جماعة في بناء موقف قوى من العدوان على العراق والتعاون معه فعليا أو على الأقل تقويته فعليا. وبذلك تكون قد طعنت في إمكانية المحافظة على وجود دور معنوي ومادى حقيقي للجامعة العربية التي تعلن في ميثاقها أن أهم أهدافها هو صيانة استقلال وسيادة الدول الأعضاء.

ومقابل "تقويت" العدوان الأمريكي على العراق، واجهت النظم العربية الرئيسية الضغوط الأمريكية الهادفة إلى إجبارها على توسيع الفضاء السياسي والمدنى الداخلى بقدر كبير من البلادة. واكتفت بإعلان نواياها في القيام بإصلاحات داخلية محدودة القيمة أو تافهة كلية. ولا شك أن تجاهل الضغوط الأمريكية العلنية بضرورة القيام بإصلاحات داخلية، قد استند على تحليل يقول إن الأمريكيين سيتم إرضائهم تماما عبر التعاون معهم فى "الحرب ضد الإرهاب"، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والقضايا الخارجية والدولية الأخرى. ولا شك أن مؤتمر شرم الشيخ الأخير (فى الثالث من يونيو عام ٢٠٠٣) هو تتويج لتلك المساومة. وبتعبير آخر فاستمرار الخدمات الاستراتيجية الجوهرية التي تقدمها النظم التابعة، هو خير ضمان لشراء صمت الأمريكيين على الاستبداد والبطش المحليين، وخاصة إذا قدمت إصلاحات شكلية إلى الرأى العام الأمريكى، وكأنها انتصار لسياسة الإدارة اليمينية الراهنة فى الولايات المتحدة لتعزيز الديمقراطية فى المنطقة العربية.

هذا التصور الاستراتيجى لا يكتمل إلا بالحديث عن "المنظومة الإقليمية". وهنا يبدو أنه سيكون من الصعب على النظم العربية الرئيسية، أن تقبل بوراة سريعة للنظام العربى من خلال مصالحة فورية مع إسرائيل بقيادة شارون، وقبل أن تقوم هذه الأخيرة باتخاذ خطوات جوهرية لإرضاء ولو بعض تطلعات الشعب الفلسطينى. ومن ناحية أخرى فقد مثلت الجامعة العربية "خصوصية" العلاقات العربية-العربية والتي تم إدارتها بعقلية إقطاعية. فالمراد حقيقة من الجامعة لم يكن هو إيجاد صيغة حقيقية للأمن والتعاون "القومى" أو الإقليمى، بقدر ما كان المحافظة على إطار موروث من الماضى، يسمح بإدارة العلاقات الفعلية بأسلوب الصفقات التي تضمن استقرارا نسبيا لمختلف النظم ذات المصالح المتوافقة.

وما زالت الجامعة العربية مطلوبة لهذا الغرض، بل قد تزداد أهميتها، بالنظر الى حقيقة أنها تسمح بتوظيف الرأى العام العربى أو الثقل الدبلوماسى الجماعى للنظام الإقليمى فى حالة الاضطرار لإدارة العلاقات التى ازدادت تعقيدا مع الأمريكيين بصورة خشنة. ولذلك يستمر التأييد وقد تبرز محاولات للإضافة إلى الثقل الدبلوماسى للجامعة العربية فى المستقبل القريب، ولكن دون أن تختلط الأوراق، بحيث تظن بعض الدول الصغيرة أو النظم الراديكالية أن بوسعها ابتزاز أو الضغط على القوى أو التحالفات الرئيسية فى النظام "العربى". ومن هنا يرجح أن تستمر الجامعة كأحد الكيانات الشكلية. بل وقد يتم التحسين على الشكل من خلال "تجديدات" تسمح بالإحياء بالاستعداد للتلاقى مع روح العصر. ولكن من المستبعد كلية أن يتم السماح للمتحمسين سواء فى الأمانة العامة أو بين الممثلين الأكثر استنارة أو الأكثر سخونة فى إبراز المطالب، بأكثر من التحسين على الشكل دون تحمل النظم المهمة فى المنظومة الإقليمية لمسئوليات إضافية مهمة، أو منح الجامعة نفسها سلطة ذات معنى.

غير أن هناك متغيراً جديداً نسبياً قد تجد له الأمانة العامة تعبيرات "ميثاقية". فنظم الحكم العربية التى تعانى بذاتها من الإرهاب الدينى، قد صارت أكثر ضيقاً من ذى قبل بالضغوط التى تمثلها الهيئات والحركات الإسلامية المتشددة. وليس من المستبعد - بل من المرجح - أن تبدأ فى إصدار خطاب وانتهاج سياسات تقال كثيراً من ضغط تلك الهيئات والحركات، كجزء من الثمن المدفوع لإرضاء الأمريكيين. وليس أمامها فى هذه الحالة سوى الاستعانة بخطاب الاستنارة بدرجة أو أخرى. وقد يحملها هذا التوجه على إحداث تغيير جزئى لا فى خطابها الداخلى فحسب، بل فى طبيعة التحالفات التى تعقدها مع مختلف الجماعات الثقافية أو السياسية. وليس من المستبعد أن تستعين بدرجة أكبر بـ "المتقفين التقدميين الحاملين لواء الاستنارة" أو المعادين "لمفهوم الدولة الدينية". وبينما سبقت دول عربية معينة - مثل مصر وتونس - فى هذا المضمار فإننا لن نستغرب تماماً أن تلحق حتى المملكة السعودية بهذا المسار. ويشكل هذا الاحتمال أحد أبرز المتغيرات فى استراتيجيات التكيف التى انتهجتها الدول العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر.

وكامتداد لهذا التوجه الداخلى، ليس من المستبعد أن تتبنى عدة دول عربية تصوراً يقود إلى وضع ميثاق عربى جديد لحقوق الإنسان، يخفف من "حق النقض" الذى أصرت

عليه عند وضع صيغة الميثاق الحالي والذي لم يحظ بالتصديق. ومع أن هذا المتغير يعبر عن وقائع جديدة وحقيقية، فإنه لا ينبغي المبالغة في احتمالات تبني ميثاق مقبول من وجهة نظر الحركة الحقوقية.

لنناقش الآن ما يعنيه التقاء هذا الاستراتيجيات في المنطقة العربية. فمنطقة الشرق الأوسط تمثل منصة الانطلاق للمشروع الأمريكي الإمبراطوري. غير أن المقاومة الباسلة التي واجهت هذا المشروع والتي لم تشارك فيها المنطقة العربية ذاتها رسمياً أو شعبياً إلا بصورة هامشية للغاية، تفرض إعادة صياغة تكتيكية، أو لا تخفيف تلك المقاومة، وثانياً من أجل وضعها في قالب مقبول من القانون الدولي، ومن المعارضة الرسمية والمدنية العالمية ومن داخل أمريكا ذاتها. وتزداد أهمية هذا الاعتبار بالنظر إلى الضرورات الفنية لمعركة الرئاسة الأمريكية، مهما كانت تلك المعركة تافهة في المضمون. وثالثاً لتأمين أوسع توافق معها في المستوى الإقليمي الرسمي.

ويعنى ذلك أن السياسات التي يتوقع من الأمريكيين تطبيقها في المستقبل القريب، سوف تتسم بالاعتماد بصورة أكبر على الضغوط السياسية والدبلوماسية، بالمقارنة بالضغوط العنيفة التي فضلتها تلك الإدارة منذ قيامها وتم تطبيقها بغلظة في حالة العراق. ومن ناحية المضمون سوف تعتمد تلك السياسات الجديدة إلى الاعتراف بحدود إمكانيات الضغط على النظم العربية، سواء أمريكا أو إسرائيل، ومن ثم الاعتراف بالدور النوعي لتلك النظم الحليفة التي تعاملت معها حتى الآن بقدر عجيب من الصلافة والاستهانة. ولكن ذلك لا يعنى رفع الحبل عن عنق تلك النظم تماماً. ومن المرجح أن يتم ترشيد الضغوط لجعلها أكثر عقلانية وأكثر تأثيراً في نفس الوقت. وليس من المستبعد انتهاج الوسائل العنيفة، عندما أو حيثما تفشل تلك التكتيكات الجديدة.

فتطبيق التوجهات التكتيكية الجديدة - أو استكمال نفس التوجهات بوسائل أخرى - لن يكون أمراً سهلاً.

ويمكننا أن نرى بوضوح طبيعة المعضلات التي تواجه السياسة الأمريكية، باستعراض القضايا الكبرى التي تواجهها في المنطقة، وعلى رأسها قضية العراق والصراع

اللسطيني/ الإسرائيلي، و"الإصلاحات" السياسية التي ترمى إلى إدخالها في عدد من الأقطار العربية، كجزء من "الحرب ضد الإرهاب" وأخيرا قضية النظام الإقليمي.

ففيما يتعلق بالقضية العراقية أظهرت الإدارة الأمريكية قدرا مذهلا من الانحطاط السياسي منذ تمكنها من احتلال العراق. وهي تواجه هناك معضلات ربما لا تكون قابلة للحل سوى باستخدام قدر هائل من العنف، وهو الأمر الذي يماهى بينها وبين نظام صدام حسين. فإذا استمرت الفوضى المدنية والسياسية وأخذت المقاومة العسكرية فى التصاعد يصبح هذا السيناريو حتميا. ومن المرجح أن تبدأ الإدارة الأمريكية فى "تعيين" حكومة مؤقتة. ولكن من المرجح أيضا أن تكون هذه الحكومة محرومة من الاستقرار. فالصيغة شبه التمثيلية تعطى للشبيعة المنظمين حول قيادات دينية ما يماثل غلبتهم العديدة. وهو ما قد يعنى هزيمة كاملة لمضمون الشعارات التي طرحتها تلك الإدارة لتبرير غزو العراق. أما إذا تجاهلت قواعد التمثيل فمن المتوقع أن تعانى تلك الحكومة من معارضة نشطة، وهو ما يفرض على الأمريكيين انتهاج وسائل إدارة عنيفة للبلاد، وينزع ما بقى من مشروعية للغزو فى أعين الأمريكيين أنفسهم. وينطبق نفس الشيء على أسس وضع نظام دائم. فالديموقراطية تعنى أغلبية شيعية. واللا ديموقراطية تفرض الحاجة إلى عنف "شبه صدامى". وليس من المستحيل فنيا إيجاد حل لهذه المعضلات. غير أن الفشل كامن فى صيغة الإمبريالية ذاتها، وخاصة لو كانت مصحوبة بقدر ملحوظ من الغطرسة واللاعقلانية.

أما فيما يتعلق بالصراع الفلسطينى الإسرائيلى، فقد تكون المشكلة أكثر عمقا. فالرئيس الأمريكى بدأ فى التدخل بنفسه فى صيغ التسوية، وهو الأمر الذى بدأ بإدانة الرئيس السابق عليه باسم تعريض "هيبة الرئاسة الأمريكية للخطر". وهو لابد أن يحقق نجاحا يبرر هذا التدخل. وهنا تبدأ مشكلته.

إذ يتفق المراقبون على أن الرئيس الأمريكى لن يخاطر بالضغط على شارون وحكومته لخوفه من اللوبى الصهيونى، الذى ينسب له سقوط والده أمام كلينتون. ولكنه لا يستطيع تحقيق نجاح يذكر بمجرد تكثيف الضغوط على الجانب الفلسطينى وحده. كما أن الفشل فى التوصل إلى نتائج ملموسة لن يؤدى فقط إلى حرمانه من فرصة بناء صورة جديدة "كرجل سلام" بل إلى تعريض سياسته فى المنطقة لمزيد من الحرج. ولا شك أن اليمين الإسرائيلى المتطرف قادر على كشف الضعف القاتل فى التوجهات الجديدة، عبر

مزید من الإحراج للرئيس بوش. وغالبا ما قد تنتهي "خطة الطريق" سيئة الصياغة أصلا إلى الانفجار. وهو ما سيدعو الرئيس الأمريكي لتحميل الفلسطينيين مسؤوليته، ويقضى على أى مزاعم حول تحقيق اختراق فى الوضع الفلسطينى الإسرائيلى.

أما على مستوى الإصلاحات السياسية، فهناك اختلافات كبيرة فى تحليل الخبراء والدارسين لحقيقة الموقف الأمريكى. فهناك من يرى أن الضغط من أجل الإصلاح السياسى الداخلى ليس سوى وسيلة لانتزاع تنازلات من الحكومات العربية. ويتفق تحليل الحكومات العربية ذاتها مع هذا الفهم. وهناك من يعتقد أن الإدارة الأمريكية جادة بالفعل فى الضغط من أجل إصلاحات حقيقية، لأن هذه الإصلاحات تشكل جانبا مهما من "الحرب ضد الإرهاب"، التى تشكل الأولوية الأهم التى سيتم الحكم على أداء الرئيس أمريكيا من خلالها. والواقع أن "مبادرة باول" التى انصبت على مضمون الإصلاحات المطلوبة لا تطلب سوى أمور بسيطة وبعيدة عن أن تشكل تهديدا لبقاء النظم العربية القائمة. ومن هذا المنظور فإن خطاب الإصلاحات له وظيفة مزدوجة. فهو من ناحية يشكل وسيلة للضغط من أجل مزيد من التنازلات العربية. وهو من ناحية أخرى جاد وحقيقى عندما يتعلق الأمر بجوهر المطلوب من النظم العربية، وهو التعاون بصورة أكبر مع "الحرب ضد الإرهاب"، التى قد تعنى أيضا الحرب ضد الأصولية. ومن المحتمل أن يشكل هذا الخطاب أساسا، لضغوط أعنف قد تقود إلى "لبرلة" دستورية لنظام عربى أو آخر حتى لو تم ذلك على حساب نظم حليفة وقاد إلى اختيار حكومات مشابهة لتلك التى شكلها حزب العدالة والتنمية فى تركيا. والواقع أن هذا قد يكون الاختيار الذى تذهب إليه الإدارة الأمريكية حتى بالنسبة للعراق.

وكامتداد لهذه الاحتمالات فالإدارة الأمريكية تواجه اختيارات لا تقبل صعوبة فيما يتعلق بالوضع الإقليمى.

وربما تكون هذه هى أقل المعضلات التى تواجه السياسة الأمريكية فى المنطقة أهمية. فهى تعاملت تقليديا مع منظومة الجامعة العربية دون اهتمام يذكر، على عكس أقاليم أخرى مثل جنوب شرق آسيا، حيث عززت بناء تنظيم إقليمى أقوى بكثير وأكثر تلامسا مع العصر. وما شغل الفكر الأمريكى قليلا فيما يتعلق بالبعد الإقليمى كان موضوع دمج إسرائيل فى الإقليم، ومن ثم ابتكار صيغ إقليمية يمكن أن تحل محل الجامعة أو تفوقها أهمية. ومن هنا جاء اهتمام الرئيس الأمريكى بتمثيل الجامعة العربية بصورة ضمنية، من

خلال رئيس القمة في دورتها الحالية: أى ملك البحرين، فى مؤتمر شرم الشيخ الذى طالب فيه القادة العرب بالتطبيع مع إسرائيل بصورة عاجلة، لإظهار تأييدهم ودعمهم لخطة الطريق. ولكن هذا الطلب يتناقض مع الأسس المستقرة للمشروعية العربية، وبصفة أخص مشروعية الجامعة التى ربطت تقليدياً بين الاعتراف والتطبيع مع إسرائيل، بحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه الأساسية والتاريخية الكاملة، وفق صيغة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، أى على أساس استعادة القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة فى يونيو عام ١٩٦٧. وقد يجد الرؤساء العرب صيغاً أقل قيمة وشمولاً للاستجابة لمطالب الرئيس الأمريكى، وهو ما قد نراه فى الأيام القادمة. ومع ذلك فإن تلك القضية لا تمثل معضلة حقيقية للولايات المتحدة. فإذا استمر موقف القادة العرب متماسكاً على الأقل فيما يتعلق بقرارات القمم السابقة (الدار البيضاء ١٩٨٢ وبيروت ٢٠٠٢) فيمكن تهميش الجامعة كلية وهو ما ينسجم مع الأمر الواقع. ومن ناحية أخرى، فإن إسرائيل فى ظل اليمين الليكودى لا تبدو مهتمة كثيراً بدخول أو اقتحام النظام الإقليمي، وخاصة إذا كان ذلك مشروطاً أو فى مقابل انسحاب شامل من الأرض المحتلة.

ثانياً: جدل الاستراتيجيات السياسية :

ما هو أثر ذلك كله على استراتيجيات النضال الحقيقى فى العالم العربى؟

تواجه الحركة الحقوقية المحنة المضاعفة والناجمة عن تنشيط وتغيير شكل المشروع الإمبريالى فى المنطقة إضافة إلى التسخيش الشامل للمجتمعات العربية، والمستوى الخارق من البطش والعنف الذى يميز أداء نظم الحكم فى الفضاء السياسى الداخلى. ومع ذلك فقد يحاجى البعض بأن حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى ليست بحاجة إلى استراتيجيات عمل، أو بناء أى موقف سياسى. فاستراتيجيتها الوحيدة هى الرصد المستمر للانتهاكات والعمل على مد الحماية القانونية لحقوق الإنسان فى مختلف البلاد العربية. وبهذا المعنى فإن ما يجرى فى بلادنا العربية من مناظرات فكرية حول المحنة التى تمسك برقاب المجتمعات والدول العربية وسبل الخروج منها، هى أمر يهم المشتغلين بالسياسة والثقافة. وقد يهتم

حركة حقوق الإنسان من باب المعرفة بما جرى، لا من باب الاشتباك مع الجدل السياسى نفسه، إلا ببث الرسالة الحقوقية من خلال الإعلام والتعليم والنشاطية.

والواقع أن هذا الموقف المتعالى على السياسة لا يكاد يصمد للمناقشة وإن كان حد ما هو متضمن فيه من إشكالية: أى إشكالية العلاقة بين السياسى والحقوقى ليس أمرا بسيطاً أو مسلماً به.

فالجدل والصراع العالمى نفسه قد يندفع إلى وضعية عالمية جديدة وسلبية تماماً فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان. ولا تستطيع الحركة الحقوقية العالمية أن تتعاطى مع تلك الوضعية بنفس الطرق التقليدية/ ومن خلال مباشرة العمل بالأساليب الاعتيادية. فجانب كبير من الضغوط الفعلية لمد الحماية الدولية لحقوق الإنسان يعتمد اعتماداً كبيراً على افتراض استمرار منظومة الأمم المتحدة والقانون الدولى الراهن. ولم يعد من الممكن الاطمئنان إلى ثبات هذا الافتراض خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر والغزو الفعلى للعراق بالمخالفة للإجماع الدولى ومجلس الأمن. ولا شك أن الأوضاع السياسية العالمية تطرح مستقبل الأمم المتحدة للمناقشة وقد تفضي إلى انهيارها.

ويصدق الأمر نفسه على المستوى الإقليمى. فليس بمكنة حركة حقوق الإنسان التى سجلت بعض أهم إنجازاتها فى النضال ضد العنصرية الصهيونية، أن تتجاهل الأوضاع والسياسات الدولية والإقليمية التى قد تمنح إسرائيل مشروعية سياسية وقانونية فى المحيط الإقليمى، بل أن تسلم لها بقدر كبير من النفوذ الإقليمى، دون أن تكون تغيرت سوى إلى الأسوأ. كما لا يمكن تجاهل الأوضاع التى قد تقود إلى الفوضى أو إلى بروز نظام إمبريالى فى المنطقة.

إن الجدل داخل الحركة العالمية لحقوق الإنسان خلال العامين الأخيرين انطوى على عوامل ودوافع سياسية ترتبط ارتباطاً حميماً بالصراع فى المنطقة وخاصة الموقف الاستقطابى من إسرائيل. وعلى سبيل المثال فإن الحركة العالمية انقسمت بصورة ملحوظة حول تقرير منظمة الهيو مان رايتس ووتش حول العمليات الانتحارية الفلسطينية فى مواجهة العدوان الإسرائيلى. كما انقسمت تلك الحركة حول الموقف من "مذبحة جنين". وكان موقف العفو الدولية مع عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية والأمم المتحدة ذاتها من هذه

القضية مثيرا للاستقطاب والفرز على أقل تقدير. ومن بين الأحداث التي هزت الحركة الحقوقية هذا شديدا - مع العالم أجمع بهيئاته السياسية والمدنية- التهديد والغزو الفعلي للعراق؛ حيث مثل أشد الزلازل تأثيرا على العالم والمنطقة. ولا يمكن الحديث هنا عن مجرد وقوع استقطاب من الموقف من هذه القضية داخل الحركة الحقوقية. فأهم نتائج هذا الحدث المريع، تمثل في أن الحركة الحقوقية فقدت الاتجاه والتجانس النسبي. بل إنها فقدت أيضا المبادرة والقدرة على مجرد الالتقاء الحيوي مع المشاعر والنضالات العالمية ضد السياسة الاستعمارية الأمريكية. وغابت المنظمات الدولية الكبيرة لحقوق الإنسان بصورة شبه تامة عن الساحة المدنية العالمية فعزلت نفسها عن أروع تجل للنضال العالمي من أجل القانون والعدالة الدوليين. أما على المستوى الإقليمي العربي، فقد لا يكون قد وقع صدع مماثل على مستوى المنظمات المهمة. ولكن مواقف المناضلين الأفراد توزعت فعليا على رقعة واسعة من المواقف المتناقضة. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية كانت أبرز المواقف ملتبسة، على الأقل فيما يتعلق بالتنشخيص الدقيق لنتائج هذا الغزو بالنسبة لمصير الشعب العراقي وحقوقه الجماعية والفردية.

وربما نلخص فحوى هذه المناقشة فيما يلي. في الوقت الذي يتعرض فيه مصير المنطقة السياسي وشعبها لزلزل حقيقية، وفي الوقت الذي تتملص فيه القوة العالمية الأعظم من الالتزام بالقانون وتعامل القانون نفسه باستهانة واحتقار - على المستويين الداخلي والخارجي، وفي الوقت الذي تحسم فيه الصراعات الاستراتيجية، وتقرض فيه السياسات المتناقضة والتي تحدد المستقبل السياسي للعرب والعالم بقوة السلاح وليس بمنطق الحوار أو القانون، لا يمكن لحركة حقوق الإنسان العربية أن تستمر في العمل بالشكل المعتاد، رغم أن الوسيط والهدف الأساسى لعملها، وهو القانون معرض للتساقط والانهييار. واتخاذها لهذا الموقف يفقدها في الحقيقة كل قيمة في الفضاء السياسي والمدنى العربى على السواء.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك، هو أن المناضلين الحقوقيين العرب هم بنهاية المطاف مواطنون ينتمون الى تراث الحركات الوطنية والاجتماعية فى بلادهم. ولا شك أن غالبيتهم تشكل طلائع الحركة المناهضة للإمبريالية بصورها التاريخية والمستحدثة. وبالتالي فهم يتولون أيضا مهمة النضال ضد المشروع الإمبريالى الأمريكى فى المنطقة.

غير أنهم أيضا يقعون ضحية النتائج المريعة للبطش والاستبداد السياسى طوال عقود طويلة. وتتمثل هذه النتائج فيما يلى:

١- الانكماش الشديد للمجتمع المدنى والسياسى مقابل التوسع السرطانى لآلة الدولة البيروقراطية والأمنية. ويفسر هذا التطور المزدوج أن غالبية نظم الحكم العربية التسلطية الراهنة اتسمت باستقرار ملحوظ لفترة لا تقل عن ٣٠-٥٠ عاما. وبهذا المعنى ورغم وقوع انقلابات سياسية هنا وهناك أو حدوث تحول جزئى أو عميق فى السياسات الخارجية والداخلية، فنظم الحكم العربية الراهنة تنسم بصلابة ملحوظة ويتسم عنفها ضد المجتمع بقدر كبير من الغلظة. وهى استطاعت الإفلات بسلسلة لا تنتهى من الجرائم السياسية، تبدأ بإهدار حكم القانون وتزوير الانتخابات مرورا بالاعتقالات العشوائية والإدارية وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة المهينة لمواطنيها، وبأساليب مختلفة لاستئصال المعارضة السياسية المنظمة. وقد تصل الممارسة فى حالات معينة إلى درجة أعمال الإبادة الجماعية والقهر الشامل لأقسام كاملة من المجتمع التى تختلف إثنيا أو أيديولوجيا عن نخبة السلطة.

٢- إن هذه التشكيلة السياسية قد أفرزت حالة من التحلل العام فى النسيج الاجتماعى والمؤسسى للمجتمع حتى على المستوى القاعدى. وثمة جماهير غفيرة تشكل نسبة عالية جدا من السكان، تعيش حالة مزرية من التهميش والتهمؤ الاجتماعى والأخلاقى شبه التام، وهى قابلة للاشتعال منتجة حالة من التدمير الذاتى المريع للمجتمع، ما إن تتوفر الفرصة. ويفسر هذا التحلل عودة الإحياء الملحوظ للولاءات الأولية وانتعاش الطائفية والقبلية رغم تحلل أساسهما الاقتصادى.

٣- إن الطبقات الوسطى والعاملة فى أكثرية المجتمعات العربية قد وهنت كثيرا خلال العقود الثلاثة السابقة. وتتوزع مواقفها بين الاستلاب والاغتراب والهجرة من ناحية وتيارات الإسلام السياسى من ناحية ثانية. وثمة جزء من هذه الطبقات مستوعب بالفعل فى هياكل النظام السياسى وخاصة أوعيته البيروقراطية والأمنية والعسكرية. وهى تمثل فى هذه الحالة الأخيرة العمق الاجتماعى للتسلط السياسى.

٤- وبالتالي تتبلور التشكيلة السياسية فى الغالبية الأعظم من المجتمعات العربية فى شكل استقطاب ثنائى بين الحكم التسلطى من ناحية والمعارضة الإسلامية ذات الأفق

الشمولية من ناحية أخرى. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن هذا الاستقطاب يستوعب غالبية السكان التي قد تفضل تطورا سلميا أقرب للديموقراطية. ولكن هذه الغالبية مبعثرة سياسيا في أكثر الحالات. والاستثناءات الواضحة من هذه الحالة مثل المغرب والبحرين ولبنان تحتاج إلى فهم تفصيلي يأخذ في اعتباره عددا كبيرا من العوامل التاريخية والثقافية إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

٥- تزرع هذه التشكيلة تحت النقل غير العادى لمشكلات طاحنة، بسبب الفشل الاقتصادي والأمراض الاجتماعية والثقافية والاعتراب الأخلاقي، وأحيانا الحروب الخارجية والأهلية.

تقود هذه السمات إلى مسارات شبه نمطية لتطور الفضاء السياسى فى المنطقة العربية. فالركود يتزامن مع العنف الذى يتخذ شكلا إرهابيا أو انفجاريا. ويأس الغالبية من التغيير يترافق مع ميل أقلية سياسية قوية للتطرف. وفشل نخب السلطة فى إدارة التناقضات من خلال التراضى يدفعها لتفضيل الأساليب الإدارية. وقوى التغيير التقدمى والديموقراطى تواصل انكماشها بالرغم من أنها تعبر عن المزاج السائد وسط جماهير مغتربة عن جميع هياكل العمل العام التقليدى مثل الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية. والانتماءات الأولية تنتعش بالرغم من - أو بسبب- إخضاعها شبه التام للدولة وفقدانها لأساسها الاقتصادى. وهذا الإحياء الرمزي للانتماءات الأولية قد يشكل منصات مهمة لحركات معارضة من طراز جديد، وذلك بالرغم من تقاليد توظيفها لصالح بيروقراطية الدولة الأمنية والعسكرية. والأجيال الشابة تبدو أكثر استقطابا بين الاعتراب وعدم الاكتراث من ناحية، والتطرف السياسى من ناحية أخرى. وفى سياق ذلك كله تبدو العوامل والصراعات الخارجية هى المنشط الأكثر أهمية للمعترك السياسى. ولكن هذا التنشيط كثيرا ما لا يجد سوى آليات مؤقتة للتعبير عن نفسه. فتنصاعد موجات من الاهتمام، ولكنها تتلاشى كالفقاعات فى أكثر الأحيان. فلا تترك تقاليد سياسية منظمة جديدة بقدر ما تترك مزيدا من الإحباط والمرارة تجاه الخارج والداخل معا.

فى هذا السياق تبدو المضاعفات السياسية لتلك الحالة واضحة نسبيا. فالفضاء الاجتماعى والسياسى المتاح لدعم القوى الديموقراطية وللنضال الحقيقى ضئيل إلى حد بعيد. وقد تستمر هذه الحالة لفترة ليست قصيرة من الزمن، وخاصة أن تلك التشكيلة

السياسية لم تنتج عن الممارسات السياسية الباطشة فحسب، بل عن الفشل فى الانطلاق الاقتصادى أيضا.

ماذا يعنيه كل ذلك بالنسبة للحالة السياسية الراهنة فى المنطقة وأيضا بالنسبة للاستراتيجيات الديمقراطية والحقوقية؟

فلنتحدث عن ثلاث استراتيجيات كبرى طرحت فعلا فى أفق الصراع السياسى والثقافى الراهن فى المنطقة.

الاستراتيجية الأولى نهضت على التحالف مع نظام الدولة الاستبدادية العربية فى وجه الإمبريالية والشمولية الدينية فى الوقت نفسه. فقد أتاحت بعض نظم الحكم العربية مكانا للقوى الحديثة عموما بما فيها بعض القوى الديمقراطية والتقدمية أو ذات الأفق الديمقراطى والتقدمى. غير أن هذا لم يصل إلى درجة "التحالف" ولم يكن له أسس برنامجية واضحة. وإنما كان ممارسة واقعية تضمنت توظيفا لهذه القوى من جانب جهاز الدولة الذى لم يتغير إلا على نحو ثانوى للغاية، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الحقوقية الكبرى وعلى رأسها فكرة حكم القانون واحترام الحقوق الأساسية للإنسان. وتعد مصر وتونس والمغرب وبدرجة معينة سوريا هى النماذج التقليدية لهذه الممارسة.

ولكننا لن نستغرب إذا ما لحقت السعودية وغيرها من دول الخليج بهذا النموذج. فالأزمة الطاحنة الناتجة عن الإرهاب الدينى وعن ضغوط الإمبريالية الأمريكية فى نفس الوقت، قادت الدولة العائلية السعودية إلى مراجعة تحالفها التاريخى مع المؤسسة الدينية، التى لا تكاد تفترق فى شئ عن التيار الجهادى المتطرف الذى قام بعمليات إرهابية مؤلمة ضد الدولة. وثمة احتمالات قوية لإعادة بناء التحالفات الداخلية للدولة السعودية، بتكميش القوى الدينية ذات التوجه المتطرف مقابل، إدماج القوى الحديثة بما فيها القوى التقدمية والديموقراطية. غير أن من المبكر القيام بأى استنتاجات صلبة حول المسار الصراعى فى هذه الحالة.

إن هدف نظام الدولة الاستبدادية من انتهاج هذا النموذج واضح إلى حد كبير. فهذه الدولة لا تملك أدنى قدرة تعبوية، وغالبا ما لا تملك أى خطاب ثقافى أو سياسى متماسك، وخاصة إذا كان المطلوب هو مساندة الدولة فى مواجهة الخطاب الدينى المتطرف من ناحية

والضغوط الإمبريالية من ناحية أخرى. ولكن ما هو "هدف" القوى الحديثة وخاصة ذات الآفاق التقدمية والديموقراطية.

الواقع أن تلك القوى تتحرك بدوافع الخوف. فبعضها ممسوس بفرع شديد من التيارات الإسلامية المتطرفة خاصة تلك التي تستهدف المثقفين. كما أن ضالة احتمالات الظفر في نضال ديموقراطى مستقل تجبر الفئات المحبطة على وضع كل رهاناتها على الدولة أملا في النهوض على المدى البعيد.

ولكن الخوف والرفض الكامل للمشروع الإمبريالي الأمريكي يشكل دافعا آخر. فرغم المعاناة الشديدة من بطش الدولة، وجد قسم مهم من الحداثيين أنهم بمساندة الدولة يمكنهم أيضا ممارسة مشاعرهم الوطنية. ويعد هذا هو الاختيار الآمن بالنسبة لهؤلاء الذين شاركوا أو قادوا الحركات الوطنية والاستقلالية والذين لم تجرفهم موجة التشدد الدينى.

وقد وقع تفضيل بعض هذه القوى للتحالف مع نظام الدولة الاستبدادى حتى فى حالة العراق أثناء المواجهة السياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة. فقام خطاب هذه القوى على عرض مترع بالإدانة التاريخية والقانونية والإنسانية للسياسات الأمريكية على المستويين العالمى والإقليمي. وبينما تجاهل عدد كبير من هؤلاء جرائم النظام العراقى ضد شعبه وشعوب المنطقة بوجه عام، كان ثمة من صرح برفضه لممارسات هذا النظام، ولكنه رفض التوقف عند هذه الممارسات طويلا. وخلص من القضية بإشارات سريعة مبرزاً أن المهمة النضالية الحقيقية هى مناهضة مشروع الغزو، ثم التأكيد على مقاومته بكل السبل الممكنة بما فيها المقاومة المسلحة.

أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل فى التحالف مع الإمبريالية الأمريكية فى مواجهة الدولة الاستبدادية العربية من ناحية والتيار الإسلامى المتطرف من ناحية أخرى. ويتسم هذا الموقف بنهوضه على خطاب واضح يعلن اليأس التام من قدرة المجتمعات على النهوض بمهام التغيير السياسى الحديث بنفسها بسبب البطش الطويل والتدمير المنظم للمجتمع.

والواقع أن هذه الاستراتيجية تستوعب أعدادا أكبر مما نظن. وتكاد تكون الموقف الأساسى لأقسام كبيرة من "القوى الديموقراطية" فى السودان والعراق. ففي السودان لم تتردد المعارضة فى عقد التحالف مع قوى غربية مختلفة وبالنهاية مع الولايات المتحدة من أجل

إسقاط نظام الجبهة الإسلامية أو نظام انقلاب عام ١٩٨٩ العسكرى. أما فى العراق فقد تباينت استراتيجيات القوى التقدمية والديموقراطية من الغزو. ولكن أعدادا كبيرة وأقساماً لا بأس بها من المعارضة الديموقراطية سلمت بأن الغزو الأمريكى قد يكون الطريقة الوحيدة لإنهاء "النظام الجهنمي" الذى حكم العراق طوال أكثر من ثلاثة عقود.

أما الاستراتيجية الثالثة فهى على العكس من الثانية تبنى تحالفا مع الحركات الإسلامية المتطرفة ضد الدولة والإمبريالية. ويقوم هذا الخطاب على إدانة نظم الحكم العربية لكونها "عميلة" للإمبريالية ومهادنة مع الصهيونية. والواقع أن الأيديولوجيات الراديكالية الكبرى فى المنطقة العربية صارت تنتج خطابات متشابهة على نحو مثير من الناحية البنائية، بحيث صارت القومية العربية وصياغات الإسلام السياسى والماركسية العربية مجرد طرق متباينة للتعبير عن المواقف ذاتها من القضايا الكبرى للتطور السياسى العربى، وخاصة فى المجال الخارجى. فالإمبريالية صارت تحمل معنى مشابها تماما تقريبا للشيطان الأكبر (مصطلح انبثق عن الخمينية السياسية لتسمية أمريكا).

وجدير بالذكر أن هذا "التحالف" لم يتحقق أبدا من أعلى. وإن كانت محاولات كثيرة للحوار من أجل عقده قد جرت فى لحظات مختلفة. كما أن الملاحظ أن هذه المحاولات التى نشطت فى عقد الثمانينات قد فقدت جانبا كبيرا من قوة الدفع، ربما بسبب الطابع اللاسياسى للخطاب الإسلامى من حيث مضمونه وتشككه فى القوى الأخرى، ربما بأكثر من تشككه فى الدولة. ولكن يمكن الحديث عن تشابه المواقف على أرض العمل السياسى بسبب الشعبية الملحوظة - وخاصة بين الأجيال الشابة - لمضمون المواقف من الدولة الاستبدادية والإمبريالية الأمريكية معا.

والواقع أن تلك المواقف قد أثرت كثيرا على المواقف الفردية لمناضلى الحركة الحقوقية. وهو ما أدى إلى بروز مواقف فردية مختلفة على امتداد المنطقة العربية من القضايا الكبرى، وخاصة الموقف من الغزو الإمبريالى الأمريكى للعراق. فجاءت مواقف المناضلين الحقوقيين موزعة إلى حد كبير بين الاستراتيجيتين الأولى والثالثة. ولم يتورط سوى نفر قليل من "المناضلين الحقوقيين" من العراق بالذات والذين يعيشون فى المنفى مع المشروع الأمريكى لغزو العراق.

أما على المستوى المنظم، فقد انقسمت مواقف الحركة الحقوقية العربية إلى موقفين واسعين. الأول توقف عند إدانة الغزو وصمت عن الحاجة العميقة لإنهاء نظام الحكم العراقي الجهنمي. أما الموقف الثاني فجاء أكثر اتساقاً مع المبادئ الحقوقية. رفض هذا الموقف السماح بتوظيف إدانة مشروع الغزو لصالح النظام العراقي. كما رفض توظيف إدانة النظام العراقي لصالح مشروع الغزو الأمريكي. وقام بإدانة صريحة لا لبس فيها للطرفين معاً. فأكد معارضته للغزو والطغيان في الوقت ذاته. أدان العدوان الأمريكي باسم الحق في تقرير المصير والحق في السلام ورفض العدوان على القانون الدولي والشرعية الدولية. وأدان ما هو معروف وموثق من جرائم النظام العراقي. وشارك بعض المدافعين عن هذا الخطاب في المبادرات السياسية التي طالبت الرئيس العراقي السابق بالتتحى من أجل تجنب الحرب، وهو الأمر الذي أثار عليهم حنق القوميين والإسلاميين والماركسيين الشعبين.

نحو استراتيجية أخلاقية للنضال الحقوقي في العالم العربي:

والواقع أن ما يفسر التضارب بين الاستراتيجيات السياسية للتغيير في المنطقة العربية، ليس بالضرورة تلك الاتهامات الشائعة في السجال السياسي العربي مثل العمالة والخيانة وغيرهما، وإنما الاختلافات العميقة في تقدير أبعاد أساسية من مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمعات العربية. ومن الناحيتين المعرفية والسياسية فإن أهم هذه الاختلافات يتمثل في التباين الكبير حول تقدير الإمكانيات الموضوعية للتطور نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان من داخل التشكيلات السياسية والاجتماعية الراهنة.

لقد ركزت تقديرات إمكانية التحول الديمقراطي في العالم العربي على تشخيص "طبيعة" الفاعلين السياسيين من خلال تحليل الخطابات الصادرة عنهم.

والواقع أننا قد نصل إلى نتيجة مختلفة أو على الأقل إلى فهم مختلف لطبيعة الأوضاع السياسية إذا ما قمنا بتحليل لطبيعة المعترك السياسي الذي يتصارع فيه هؤلاء الفاعلون، بدلاً من التركيز على طبيعتهم المفترضة والتي نصل إلى تشخيصها بتحليل أيديولوجياتهم.

ويستند هذا التحليل على مقولة أن الديمقراطية قد صارت ممكنة ليس بفضل تفوق القوى الديمقراطية أو الفكر الدستوري في الفضاء السياسي، وإنما بفضل كونها الحد العقلاني والإنساني للتوازن في الفضاء السياسي. ومعنى ذلك أن الديمقراطية الفعلية لا تتطور في ظروف الاحتكار السياسي. بل يؤدي الاحتكار السياسي إلى الانتكاس بالديموقراطية حتى في الدول التي تتخذ شكلا ديموقراطيا.

ولكن التوازن السياسي في ظروف احتدام التناقضات أو سيادة عقليات استئنافية، قد يقود أيضا إلى الحروب الأهلية أو إلى موجات كبرى من البطش السياسي. ومن هنا لا يكفي التوازن السياسي لاستنباط حل ديموقراطي. بل يجب أن تتوفر شروط أخرى قد يخضع أغلبها للصدفة، مثل دخول زعامة سياسية حكيمة تؤمن بالحلول التفاوضية عوضا عن الحلول الاستئنافية، أو بداية تطور اقتصادي معزز لفترة معقولة من الزمن، أو توفر نخبة مثقفة نشطة وذات وزن في المجتمع، أو وجود تراث من الواقعية السياسية، أو نشوب أزمات وطنية خارجية تجبر قيادات راجحة العقل على توسيع التحالفات الداخلية من أجل مقاومة أكثر فعالية للضغوط الخارجية.

والواقع أن نصيب البلاد العربية من هذه العوامل يختلف من حالة لأخرى. وقد يكشف التحليل المتعمق عن وجود إمكانيات كبيرة للتحول الديمقراطي في عدد من البلاد العربية. فهناك بلاد عربية تتعرض لأزمة الضغط الإمبريالي المكثف، وقد يكون فيها قدر ملحوظ من التوازن السياسي. ولكن التراث الثقافي وطبيعة الشخصية القائدة أو نخبة السلطة لا تساعد كثيرا على إيجاد مخرج ديموقراطي للأزمات السياسية الخارجية والداخلية.

في هذه الظروف غالبا ما تعرض نخبة السلطة "توفير موقع قدم" للقوى الحديثة من أجل تسوية تناقضاتها مع التيار الجهادي العنيف أو حتى التيار الإسلامي المعتدل نسبيا. ولكن هذا "التحالف" ليس سوى "صفقة انتهازية" بحتة. وقد تضر إضرارا شديدا باحتمالات التطور الديمقراطي. فهي تشجع نخبة السلطة على القيام بتصفيات سياسية استئنافية عوضا عن توسيع الفضاء السياسي واحترام الحريات العامة وفرض حكم القانون بصورة نزيهة في المجتمع ككل.

كما أن الاستراتيجية المضادة لا تقل انتهازية وضررا. فالتحالف مع التيارات المختلفة للإسلام السياسى ضد منظومة الدولة الاستبدادية لا يفتح آفاقا سوى لاستبدال نمط من الشمولية السياسية بنمط أشد ضراوة كما تشهد على ذلك تجربتنا السودان وإيران.

ويتفق كاتب هذه الورقة مع الحاجة لجعل "التحالف مع الإمبريالية" نوعا من المحرمات السياسية والأخلاقية فى الثقافة العربية. فإذا استبعدنا الخيانة الصريحة - وكاتب هذه الدراسة يبرأ من اتهام أية قوى مهمة من هذا الاتهام - فهذا الموقف ينهض على خطأ التعمية عن التناقض الجوهرى بين المصالح العربية من ناحية ومصالح الإمبريالية الأمريكية بالذات من ناحية أخرى. كما أنه - أى هذا الموقف - يلتقى موضوعيا مع العنصرية الصهيونية، لأن أحد أهم أهداف الحملة الإمبريالية الراهنة هو خدمة مصالح الصهيونية ودعم النظام الاستعمارى الإحلالي العنصرى فى إسرائيل على حساب الشعوب العربية والشعب الفلسطينى بالذات.

إن أى موقف يقود إلى إهدار التوازن النسبى بين القوى والفعاليات السياسية فى البلاد العربية، إنما يقلل فعليا من إمكانية التحول الديمقراطى، إضافة إلى أنه يقود إلى مضاعفة النتائج والآثار المدمرة للحروب الأهلية فى أكثر من بلد عربى.

ويدعوننا هذا التحليل إلى القول إن المشاركة الأهم للقوى الديمقراطية والحديثة عموما فى المجتمعات العربية -بغض النظر عن وزنها السياسى فى اللحظة الراهنة- هو التماسك حول موقف أو استراتيجية استقلالية فى المعترك السياسى عن كل من منظومة الدولة الاستبدادية وقوى الإسلام السياسى ذات الطابع الشمولى.

ولكن كما أشرنا فإن الاستقلال السياسى ليس كافيا وحده لتعزيز احتمالات التحول الديمقراطى. إذ يحتاج هذا التحول فى كل الحالات العربية إلى تواجد دعوة نشطة للحل الديمقراطى للتناقضات السياسية، وإلى الدعوة للحكمة فى إدارة هذه التناقضات، وتأسيس ثقافة تنشئ الواقعية والسلام الداخلى والنهوض الوطنى والقومى.

وبتعبير آخر فإن الأسس الأخلاقية والمعرفية للدعوة الحقوقية: وبصفة أخص "أنسنة" الصراع السياسى وقوته من خلال الحل الديمقراطى، هى أهم ما يمكن أن تشارك

به الحركة الحقوقية، وأهم ما تحتاجه المجتمعات السياسية العربية فى اللحظة الراهنة بالذات.

ولكن هذه الدعوة قد تضيع وسط الزحام وفى بيئة تصطبغ بصليل السيوف وأصوات المدافع. ولذلك لا أمل فى أن يسمع أحد صوت تلك الدعوة، إلا إذا تحلت بقوة فريدة وحضور يلحظه الجميع. ولا يمكن الوصول إلى هذه الوضعية إلا إذا استكملت الحركة الإنسانية والحقوقية العربية قوام خصوصيتها من خلال سمات معينة.

أهم هذه السمات هى الكفاحية الأخلاقية المجردة بذاتها ولذاتها. فالقدوة الأخلاقية قد تصير هى النموذج الوحيد القابل للاحترام والسمع عندما يصاب المجتمع باختلاط شامل أو بإحباط كامل وسط مناخ من العنف المتبادل وفساد الرأى والذمم.

أما السمة الثانية فهى تكوين بيئة سياسية وثقافية حاضنة من أقرب القوى السياسية والشخصيات العامة إلى الموقف الحقوقي القائم على عالمية حقوق الإنسان واتحاد مصيره. ولا شك أن هذه الحاضنة تتوفر على نحو متزايد من الشخصيات السياسية العامة التى تتسم بالأخلاقية والحكمة، أكثر مما تتسم بالمهارات والقدرات السياسية أو النفوذ القبلى السياسى الواسع.

أما ثالث هذه الشروط فهو الاحتفاظ بأفضل صلات ممكنة مع جميع القوى السياسية دون أن يعنى ذلك التنازل عن القيم الأساسية للحركة الحقوقية. ولا شك أن ذلك ممكن مهما اشتد الاستقطاب وتضاعفت الضغوط من أجل التحزب.

التحدى الحقيقى الذى يواجهه هذه الاستراتيجية الأخلاقية هو إمكانية الجمع بين أعلى فضائل العمل العام من ناحية وبناء نفوذ حقيقى فى الساحة السياسية المحترقة من ناحية أخرى. وليس من الممكن دائما مقابلة هذا التحدى. غير أن الثبات أمامه هو أمر ممكن.

أما بالنسبة للميثاق العربى لحقوق الإنسان، فإن الكاتب لا يدعو إلى مقاطعة أى فاعل سياسى، أو الانصراف بيأس تام عن المحاولات الجارية فى إطار الجامعة العربية لتطويره. غير أن الموقف السليم هو عدم الاندفاع فى التفاؤل بإمكانية وضع ميثاق يتفق مع مبدأ العالمية، وهو المبدأ الذى يحسم طبيعة أية وثيقة حقوقية ومدى احترامها الحقيقى للقانون الدولى لحقوق الإنسان. ولا يجب أن تتحمل الحركة الحقوقية فى العالم العربى مسئولية أى

وثيقة لا تتقيد بهذا المبدأ. كما لا يجب أن تشارك بصورة وثيقة بما يورطها في تحمل هذه المسؤولية. ويمكن في هذا الإطار أن تكتفي الحركة الحقوقية بمخاطبة الأمانة العامة حول الموضوع، للتأكيد على أهم المبادئ والأبعاد التي تكسب أية وثيقة إقليمية الاحترامية الواجبة.

لا حماية لأحد !
الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم
العربي *

بهي الدين حسن **

تمهيد:

لا يشكل العالم العربي قارة منفصلة، ومع ذلك فإن عوامل تاريخية ولغوية ودينية وثقافية وسياسية، ساهمت عبر التاريخ في أن تمنح هذه المنطقة سمات مشتركة، تفرض على العالم التعامل معها باعتبارها إقليمًا مستقلًا، رغم أنها تتوزع بين قارتين هما آسيا وأفريقيا. لكن ما يربط بين دول العالم العربي هو أعرق بكثير مما يربط بين أي دولة من دول القارة التي تقع فيها هذه الدولة أو تلك.

يضم العالم العربي ٢٢ دولة. في آسيا تقع دول سوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن والكويت والإمارات العربية وقطر والبحرين وعمان، وفي أفريقيا: توجد موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان.

* هذه الورقة أعدها الكاتب، كفصل في كتاب صدر بالإنجليزية عن اليونيسكو، بعنوان:
"الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان".

** مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

وقد انضمت حديثاً إلى جامعة الدول العربية الصومال وجيبوتي وجزر القمر. وربما كانت الدول الثلاث الأخيرة هي الأقل ارتباطاً بالعالم العربي.

تتميز هذه المنطقة من العالم بعدد من السمات الأساسية -بعضها تتفرد به دون باقي مناطق العالم- والتي لها انعكاسات مؤثرة على وضعية حقوق الإنسان فيها بشكل عام، وعلى إشكالية الحماية الإقليمية لهذه الحقوق بشكل خاص.

أبرز هذه السمات هي:

أولاً: أنها المنطقة التي تكتسب فيها قضايا الحقوق الجماعية سخونة استثنائية، حيث إنها:

١- المنطقة الوحيدة في العالم التي بها دول مازالت تخضع للاحتلال الاستعماري: فلسطين.

٢- منطقة المعاناة الأطول للاجئين في العالم (٥٥ عاماً للاجئين الفلسطينيين، يضاف إليهم مآسي اللاجئين الأكراد والصحراء المغربية والصوماليين والسودانيين، وغيرهم).

٣- منطقة تشهد بشكل متواصل حروباً ضارية على مدى نحو نصف قرن (الحروب الإسرائيلية/ العربية)، وحروباً أهلية (السودان على مدى ٣٠ عاماً، واليمن ١٩٩٤)، وأعمال إرهاب مسلح لسنوات متصلة (مصر والجزائر).

٤- منطقة صراعات عنيفة مزمنة مع أقليات قومية أو دينية أو طائفية (العراق، لبنان، الجزائر) وتوترات أخرى غير مسلحة (السعودية، البحرين، مصر، المغرب).

ثانياً: أنها المنطقة الأقل تأثراً بموجات التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم منذ أواخر الثمانينيات، ذلك إن كان قد حدث أي تأثر بها يعتد به. لتستمر بذلك أغلبية دول المنطقة، تحت هيمنة نظم حكم تسلطية أو شمولية لعقود ممتدة من الزمن، دون انقطاع. بل إن حقبة التغيير في العالم -أي التسعينيات- شهدت ارتداداً في المنطقة في الاتجاه المعاكس، ويتمثل ذلك في:

١- تراجع عدد من الدول التي تتبع نظام التعددية السياسية المقيدة، عن الانفتاح السياسي الذي اتبعته في الثمانينيات على التيارات السياسية المتعددة في المجتمع، وذلك لصالح فرض مزيد من القيود التي تعود تدريجياً بهذه الدول إلى نظام الحزب الواحد.

٢- اتجاه عدد من الجمهوريات في بعض دول المنطقة لتوريث الحكم فيها إلى أبناء رؤساء الجمهورية. وهو التقليد الذي لم تعرفه من قبل في العالم - سوى دولة كوريا الشمالية.

ثالثاً: أنها منطقة تواجه أكبر تحدٍ ثقافي من داخلها لعالمية حقوق الإنسان، ويستند هذا التحدي على الطبيعة المحافظة للثقافة الدينية السائدة في المنطقة، سواء كانت الثقافة الدينية الإسلامية، أو الثقافة المسيحية الشرقية.

رابعاً: أنها المنطقة التي تواجه تحدياً سياسياً هائلاً من داخلها لعالمية حقوق الإنسان، نتيجة الإيمان الراسخ لدى شعوبها بأن آليات الحماية الدولية وعمل مؤسسات المجتمع الدولي مجرد تماماً عندما يتعلق الأمر بمحاسبة إسرائيل عن انتهاكات حقوق الإنسان على مدى نحو نصف قرن، والتي تشمل ارتكاب جرائم إبادة جماعية، وإقامة نظام فصل عنصري "أبارتيد" في الضفة الغربية وغزة، وأعمال قتل خارج القانون، ومصادرة الممتلكات والأراضي، وتغيير الطبيعة السكانية والجغرافية للمناطق الخاضعة للاحتلال.

كما يستند ذلك الاعتقاد إلى تاريخ طويل من الخضوع للاستعمار الأوروبي، الأمر الذي يلقي بظلال إضافية من الشكوك حول مصداقية فكرة حقوق الإنسان ذاتها، والتي تطورت في صورتها العصرية في أحضان الثقافة الغربية والفكر القانوني الأوروبي.

ولذا ربما كانت المنطقة الوحيدة في العالم التي صار فيها التعبير السياسي المركب "الكيل بمكيالين" تعبيراً شائعاً لدى حتى رجل الشارع الأمي.

خامساً: أنها المنطقة التي تعتبر حكوماتها الأكثر عداءً لمنظمات حقوق الإنسان، فمن بين ٢٦ دولة وقعت على بيان بتحفظها على إعلان الأمم المتحدة الخاص بحماية المدافعين

عن حقوق الإنسان، والصادر في ٩ ديسمبر ١٩٩٨، كانت بينهم ١٤ دولة عضواً بجامعة الدول العربية*.

كما سبق لوزراء الداخلية العرب أن اتخذوا موقفاً جماعياً خلال اجتماعهم الدوري في ٥ ديسمبر ١٩٩٦، باعتبار منظمات حقوق الإنسان منظمات تخريبية، وخطراً على الأمن القومي^(١).

نحو آلية إقليمية عربية لحماية حقوق الإنسان

في عام ١٩٤٥ أنشئت المنظمة الإقليمية لدول منطقة العالم العربي، وسميت جامعة الدول العربية، وهي بذلك تعتبر من أولى المؤسسات الإقليمية في العالم، حيث تأسست قبل إنشاء كل المنظمات الإقليمية الأخرى في أوروبا وأفريقيا وأمريكا، فضلاً عن الأمم المتحدة ذاتها^(٢).

ومع ذلك فإن ميثاق الجامعة لم يتضمن أي إشارة إلى حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. ولم يستخدم الميثاق تعبير شعب أو شعوب، فكذلك خطابه كان موجهاً للحكومات والدول.

بعد نحو ٢٠ عاماً، بدأت الجامعة تهتم بحقوق الإنسان، وكان مناسبة ذلك حينما أصدرت الأمم المتحدة في عام ١٩٦٥، قرارها باعتبار عام ١٩٦٨ عاماً دولياً لحقوق الإنسان، وذلك لإحياء ذكرى مرور ٢٠ عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وناشدت بناء على ذلك دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية التعاون معها في هذا المجال. وقد استجابت الجامعة بعقد مؤتمر في نفس العام في بيروت، كرسته لفضح سجل إسرائيل في انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني والعربي^(٣).

* أي أكثر من ٥٠% من مجموع دول العالم المتحفظة على الإعلان. واقع الحال أن العدد الفعلي للدول العربية المتحفظة على الإعلان يرتفع إلى ١٨ دولة على الأقل، لأن هناك حكومتين من أكثر الحكومات العربية المعروفة بعداتها لمنظمات حقوق الإنسان لم توقعوا على البيان بالتحفظ.

وفي نفس العام ١٩٦٨ قررت الجامعة الاستجابة لمذكرة أخرى صادرة من الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٧، وأنشأت ما يسمى بـ "اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان"، لتصبح بذلك أول منظمة إقليمية تستجيب لاقتراح الأمم المتحدة. وتتلخص مهام اللجنة في:

١- دعم العمل العربي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

٢- العمل على حماية حقوق الإنسان العربي، والعرض السليم للجانب الإنساني للقضية العربية.

٣- تنمية وغرس الوعي بحقوق الإنسان في الشعب العربي^(٤).

ويمكن ملاحظة الصياغة الملتبسة لمبدأ الحماية في المهمة الثانية، حيث تم ربطها في نفس البند بما يسمى "القضية العربية"، وهو التعبير المرادف للقضية الفلسطينية، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن المقصود فقط بالحماية هو الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على حقوقه، التي أصدرت اللجنة ٢٠ توصية بخصوصه في أول عامين^(٥).

ورغم أن مهام اللجنة تتضمن تلقي تقارير الدول العربية حول تطبيق حقوق الإنسان فيها، إلا أنه لم يحدث أن بحثت تقريراً واحداً بذلك^(٦).

وكرست اللجنة كل عملها للتديد بانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان، وصممت تماماً عن انتهاكات الحكومات العربية لحقوق الإنسان^(٧). كما أن مجلس الجامعة لم يصدر عنه أي قرار يتعلق بحقوق الإنسان خلال الفترة ٧١ - ١٩٨١، سوى ٨ قرارات تتعلق بتسمية رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان أو بالتجديد له، أو بتأجيل البت في تسميته^(٨).

ويرجع المدير السابق لإدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية عدم تناول اللجنة لانتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية، إلى "حساسية الموضوع"! وما قد "يسببه من اختلافات هذه الدول"، وافتقاء "بما تجر به لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة"^(٩).

ويمكن إرجاع شلل اللجنة الدائمة إلى طبيعة تكوينها ومدى استقلاليتها والنظام الداخلي الذي تخضع له.

فاللجنة تتكون من ممثلي حكومات الدول الأعضاء بالجامعة، وليس من خبراء مستقلين، الأمر الذي يجعل الجامعة العربية تنفرد عن بقية كل المنظمات الإقليمية بلجنة

حكومية لحقوق الإنسان^(١٠)، ويشبهها خبير متخصص بأنها تكاد تكون نقابة للحكومات العربية^(١١).

كما أنه ليس للجنة نظام أساسي خاص بها، وينطبق عليها النظام الداخلي للجان الفنية في الجامعة، وهي تعقد اجتماعاتها بصفة سرية، ولا تملك سلطة اتخاذ القرار بنفسها، ولا تعتبر قراراتها نافذة إلا بعد مصادقة مجلس الجامعة عليها^(١٢). ورغم أن اللجنة تسمى "بالدائمة" إلا أنه لا يشعر أحد بوجودها^(١٣).

ومع ذلك فإن إنشاء اللجنة لم يخل من تأثيرات إيجابية، فبالرجوع إلى تواريخ موافقة الدول العربية على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سنجد أن الدول العربية لم تبدأ بالتوقيع عليها إلا عام ١٩٦٩، أي بعد إنشاء اللجنة^(١٤). غير أن حملة الأمم المتحدة لإحياء ذكرى العام العشرين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعقد المؤتمر العالمي الأول لحقوق الإنسان في عام ١٩٦٨، قد يكونان عاملاً إضافياً، أو ربما كانا العامل الأساسي خلف هذه التوقيعات (تونس وسوريا عام ١٩٦٩، ليبيا عام ١٩٧٠، ثم العراق ١٩٧١).

ومع بداية السبعينيات، بدأت تتوالى مبادرات المنظمات العربية غير الحكومية من أجل تفعيل دور الجامعة في مجال حقوق الإنسان، وإصدار صك عربي خاص بذلك.

أولاً: إعلان حقوق المواطن في الدول العربية:

في عام ١٩٧٠ قدمت جمعية حقوق الإنسان بالعراق اقتراحاً إلى الجامعة العربية بإصدار إعلان عربي لحقوق الإنسان. قام خبراء اللجنة الدائمة بإعداده في العام التالي تحت عنوان "إعلان حقوق المواطن في الدول والبلاد العربية". ولكنه مات في مهده، لعدم اكتراث أغلبية الحكومات العربية، حيث لم يهتم بإبداء الرأي فيه سوى ثماني دول عربية (مصر، سوريا، العراق، الكويت، السعودية، لبنان، الأردن، ليبيا) ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبعض هذه الدول رفضت -في تعليقها- الإعلان شكلاً وموضوعاً، رغم أنه مجرد وثيقة أدبية، ولا تترتب عليه أية التزامات على الدول العربية تجاهه.

تتص ديباجة الإعلان على الإيمان بالمبادئ التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويشتمل الإعلان في الحقوق المدنية والسياسية (٢٢ مادة) على الحق في المساواة، والحياة والحرية والسلامة البدنية واللجوء والتمتع بجنسية والحياة الخاصة والملكية الخاصة والشخصية القانونية والمساواة أمام القانون والتناضحي وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وحرية الرأي والاجتماع، والمشاركة في الحياة العامة. ويحرم الإعلان الاسترقاق والسخرة والعمل الإجباري، والنفي أو المنع من مغادرة الدولة والعودة إليها. أما في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٨ مواد) فينص على الحق في العمل وتشكيل النقابات ومستوى معيشي لائق. والتعليم المجاني والمشاركة في الحياة الثقافية والحق في تكوين أسرة ورعاية الأمومة والطفولة^(١٥).

ينكون الإعلان من ٣١ مادة، تنسف المادة الأخيرة منه كل ما تضمنه الإعلان من حقوق في المواد الثلاثين. إذ تمنح المادة رقم (٣١) الحكومات العربية الحق في التنصل من ضمان كل الحقوق المتضمنة فيه في حالات الطوارئ، بما في ذلك الحق في الحياة (!!))، وهي الآفة التي تشبثت بها كل المشاريع اللاحقة المقترحة من الجامعة لميثاق عربي لحقوق الإنسان^(١٦).

ثانياً: ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي:

جاءت المبادرة هذه المرة من المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية بسيراكوزا الذي يرأسه خبير دولي قانوني مصري معروف، وذلك بالتعاون مع عدد من الخبراء القانونيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من ١٣ دولة عربية، الذين عقدوا مؤتمراً خاصاً لهذا الغرض في ديسمبر ١٩٨٦.

من أبرز سمات ميثاق "سيراكوزا"^(١٧):

١- انطلاق الميثاق من موقف ديمقراطي منسجم، ينعكس ذلك بوضوح في مواد المتعلقة بالحقوق والحريات العامة السياسية.

٢- جرم الميثاق بشكل قاطع تسليم اللاجئين السياسيين، وهي إحدى أخطر جرائم حقوق الإنسان، في العلاقات بين الحكومات العربية.

٣- تميز الميثاق عن جميع مشاريع الإعلانات والمواثيق العربية السابقة في احترامه لحق الحياة، وتحريم التحلل من ذلك أثناء حالات الطوارئ.

٤- توصل الميثاق إلى معالجة جيدة لمشكلة العقوبات البدنية -التي يعتبر البعض نبذها منافياً لأركان الإسلام- وذلك بالالتزام بقواعد الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء.

٥- احتفى الميثاق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بإدراجها في الميثاق في ترتيب تال للحقوق المدنية وسابق على الحقوق السياسية.

٦- تناول الميثاق كثيراً من الحقوق التي ضمنها في الإطار الجغرافي للعالم العربي باعتباره وحدة واحدة. وعلى سبيل المثال فقط دعا إلى تمتع جميع المواطنين بحق الانضمام إلى الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية في دولة عربية، أو أكثر، وحق أي حزب سياسي في مزاوله نشاطه في كل البلاد العربية.

٧- أفرد الميثاق باباً خاصاً للحقوق الجماعية للشعب العربي.

٨- حدد الميثاق إجراءات آلية واضحة لضمان حماية حقوق الإنسان، تركز على مؤسستين: لجنة عربية لحقوق الإنسان ومحكمة عربية لحقوق الإنسان، ويوفر الميثاق للجنة الاستقلالية اللازمة لعملها، بما في ذلك تشكيلها من خبراء مستقلين. كما يمنح أحكام المحكمة قوة النفاذ التي تتمتع بها الأحكام القضائية النهائية في كل دولة.

بإيجاز، لقد جاء المشروع متسقاً بدرجة كبيرة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتجنب الوقوع في الآفة المزممة للملازمة لمشاريع إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان المتداولة داخل الجامعة، أي إهدار الحق في الحياة في ظروف الطوارئ.

وربما لهذه الأسباب وغيرها لم يجد هذا المشروع طريقه إلى الحياة أو حتى مداولات الجامعة، أو دائرة المناقشة العامة بين النخب السياسية والمتففة في العالم العربي.

ويمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلي:

١- جاء الميثاق قافزا على درجة استعداد الحكومات العربية لتبني قضايا حقوق الإنسان، حتى في التعبير الأدنى المتمثل في إعلان حق المواطن.

٢- سيطرت على الميثاق لغة الخطاب السياسي القومي/العروبي، بحيث بدا كما لو كان موجها إلى تيار سياسي بعينه "الاتجاه القومي العربي"، رغم أن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية لا تمثل أولوية خاصة لدى ذلك التيار، بل إن موقفه من هذه القضايا هو أحد أمراضه المزمنة. وقد كان ذلك أحد عوامل عدم حماس التيارات الأخرى لمشروع الميثاق.

وتتبدى هيمنة الخطاب القومي على مشروع الميثاق من عنوانه، الذي يتحدث عن شعب عربي واحد في العالم العربي، متغافلا عن حقيقة وجود شعوب عربية متعددة، فضلا عن أقليات قومية كبرى غير عربية في عدة دول عربية.

٣- إغفال الميثاق لحقوق المرأة واقتصاره في الحديث عنها في إطار رعاية الدولة للأمومة والطفولة.

٤- حداثة حركة حقوق الإنسان في العالم العربي عند إعداد هذا المشروع ونشره، وانشغالها لسنوات أخرى تالية بالدفاع عن شرعية وجودها القانوني ذاته. وعندما قوى عودها نسبيا، فإنها لم تلتفت إليه، بل أدرجت على جدول أعمالها وضع ميثاق جديد^(١٨).

ثالثا: الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

في عام ١٩٧٩ أعد اتحاد الحقوقيين العرب مشروع اتفاقية عربية لحقوق الإنسان، وأحاله إلى الجامعة لدراسته وإصداره، داعيا لتنشيط لجنتها الدائمة لحقوق الإنسان. وأحالت الجامعة المشروع إلى خبيرين أعدا مشروعا لميثاق عربي لحقوق الإنسان في عام ١٩٨٣. ولكن المشروع حفظ في ثلاجة الجامعة لنحو ٩ سنوات. وفي إطار الاستعداد للمشاركة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، في يونيو ١٩٩٣، أخرجت الجامعة المشروع

للتداول بين الحكومات العربية، في محاولة لإصداره قبل انعقاد المؤتمر العالمي، ولكن جهودها باءت بالفشل، ولم تعتمد الجامعة الميثاق إلا بعد ذلك بعام في سبتمبر ١٩٩٤.

ينكون الميثاق من ٤٣ مادة^(١٩) موزعة على أربعة أقسام، الأول منها يتضمن مادة واحدة، وتضمن في شقها الأول "حق تقرير المصير للشعوب" و"السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية"، وفي الشق الثاني (ب) يدين "العنصرية والصهيونية والاحتلال الأجنبي" باعتبارهم عائقاً أمام تمتع الشعوب بحقوقها الأساسية.

ينكون القسم الثاني من ٣٨ مادة تشمل الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتضمن هذه المواد الحق في "التمتع المتساوي بالحقوق والحريات الواردة في الميثاق دون أي تحيز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد، ودون تفرقة بين النساء والرجال". كما تضمن "الحق في الحياة" و"الحرية والسلامة الشخصية" والشرعية القانونية والمحاكمة العادلة و"المساواة أمام القضاء" و"حرمة الحياة الخاصة" و"الشخصية القانونية" و"حرية الانتقال" و"اللجوء السياسي" و"الملكية الخاصة" و"حرية العقيدة والفكر والرأي" و"ممارسة الشعائر الدينية" و"حرية الاجتماع والتجمع السلمي" و"تشكيل النقابات" و"الحق في الإضراب" و"الحق في العمل والأجر العادل" وتولي "الوظائف العامة" و"التعليم"، وفي التمتع "بمناخ فكري ثقافي خالٍ من التفرقة العنصرية والدينية" و"حماية الأسرة" باعتبارها "الوحدة الأساسية للمجتمع"، ورعايتها وكذلك "الأمومة والطفولة والشيخوخة"، و"حق الشباب في التنمية البدنية والعقلية".

ويحظر الميثاق عقوبة الإعدام "في الجرائم السياسية" أو "فيمن هم أقل من ١٨ عاماً" أو "المرأة الحامل أو المرضع"، كما يحظر "التعذيب" و"التجارب الطبية والعلمية على أي إنسان دون موافقته"، و"المنع من مغادرة الوطن"، و"النفي خارج البلاد"، و"السخرة" و"حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها واتباع تعاليم دياناتها".

ويتناول القسم الثالث من الميثاق في مادتين آلية تنفيذه، وذلك من خلال اضطلاع مجلس الجامعة بانتخاب "لجنة خبراء حقوق الإنسان" من سبعة أعضاء من بين مرشحي الدول الأعضاء في الجامعة، وتنتخب لجنة الخبراء رئيسها وتضع نظامها الداخلي، وتعد

اجتماعاتها بدعوة من الأمين العام للجامعة. وتتلقى لجنة الخبراء التقارير الدورية للدول الأطراف كل ثلاث سنوات، "لتدرسها" ثم "ترفعها إلى اللجنة الدائمة مشفوعة بآراء الدول وملاحظاتها".

ويتناول القسم الرابع في المادتين الأخيرتين من الميثاق آلية دخوله حيز النفاذ، وذلك بعد إيداع وثيقة التصديق السابعة، بينما لا يصبح نافذاً بالنسبة لكل دولة على حدة إلا بعد إيداع وثيقة تصديقها بشهرين.

إقليمية: نعم .. آلية: ربما.. حماية : لا !

وعلى الرغم من أن صياغة الميثاق قد جاءت أفضل بشكل عام من المسودات السابقة للميثاق المتداولة داخل الجامعة على مدار ١١ عاماً (٨٣ - ١٩٩٤)، فإنها احتفظت بالآفة المزممة المتكررة، أي عدم حظر المساس بالحق في الحياة في حالات الطوارئ^(٢٠). ويفاقم من حجم المشكلة أن كثيراً من الدول العربية تعيش في ظل حالة طوارئ شبه دائمة لعقود متصلة^(٢١).

وعلاوة على ذلك أضاف الميثاق نصاً وروحاً يطلق فيه يد المشرع في كل دولة عربية في سن قوانين تفيد الحقوق المنصوص عليها فيه، طالما كان ذلك "ضرورياً لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين".

وهو ما يحول الميثاق إلى ورقة لا قيمة لها، فالتصديق عليه لا يكلف الحكومات شيئاً، طالما أن الميثاق يمنحها الحق في نفس اللحظة في سن قوانين تلغي كل ما وافقت عليه، ودونما حتى حاجة للتذرع بحالات الطوارئ^(٢٢).

وعلى الرغم من أن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب يعاني من نفس المشكلة، فإن إباحة تقييد الحقوق الواردة فيه بالقانون الوطني لم تأت فيه من خلال "نص عام"^(٢٣).

وإذا كان الميثاق قد جاء متقدما خطوة على "الإعلان" في النص على عدم جواز التحلل في حالات الطوارئ من بعض الحقوق (حظر التعذيب والمنع من العودة إلى الوطن واللجوء السياسي والمحاكمة العادلة)، إلا أنه جاء متخلفا عن الإعلان مرتين^(٢٤)، الأولى حينما لم يشترط الإعلان الرسمي عن حالات الطوارئ، وبالتالي لم يلزم الدولة بالإعلان عن مواد القانون التي تعلق تنفيذها في هذه الظروف. والثانية حينما لم تكتف المادة (٤) بحالات الطوارئ كاستثناء يحل الحكومات من الالتزام بالحقوق التي نص عليها الميثاق، فأضافت إليها أيضا حق المشرع في كل دولة في سن قوانين تقيد الحقوق المنصوص عليها في الميثاق.

وتساوى الميثاق مع الإعلان في إباحة إهدار الحق في الحياة في حالات الطوارئ، خاصة أن الميثاق حدد بوضوح في الفقرة (ج) من المادة (٤) الحقوق التي لا يمكن التحلل منها في حالات الطوارئ، ولم يكن من بينها "الحق في الحياة"، ولا "الشخصية القانونية للإنسان"، ولا "الحرية الدينية"^(٢٥)، وهي الحقوق التي حظر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المساس بها في حالات الطوارئ.

كما احتفظ الميثاق بعدد من أبرز سلبيات المشاريع السابقة، وعلى الأخص خلوه من عدد من الضمانات المهمة الواردة في المواثيق الدولية والإقليمية، واشتماله على قيود أكبر من تلك الواردة في هذه المواثيق على الحقوق المتضمنة فيه^(٢٦).

وبهذا المعنى فقد جاء الميثاق متخلفا عن التطور الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان^(٢٧).

كما افتقر الميثاق إلى آلية حقيقية لحماية حقوق الإنسان، حيث حصر دور لجنة الخبراء في تلقي التقارير من الحكومات، ورفع توصياتها بشأنها إلى اللجنة الدائمة. ولم يتح لها حق تلقي الشكاوى من المواطنين أو المنظمات غير الحكومية^(٢٨). ولا تملك اللجنة الدائمة سوى تحويله للأمانة العامة للجامعة، فالميثاق لا يكلف اللجنة بأية مهمة في تنفيذ الميثاق والسهر على تطبيق نصوصه^(٢٩).

وفي إطار هذه الآلية الهشة فإن نظام التقارير هو الأداة الوحيدة المتاحة للرقابة على أعمال أحكام الميثاق، ولكنه في هذا النظام يبدو ضعيفا للغاية للأسباب التالية:

١ - أن التقارير تقدم على "فترات متباعدة"^(٣٠) (كل ٣ سنوات) مقارنة بالدورية السنوية في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وعامين بالنسبة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٢ - "أن الجهاز الوحيد الذي يفترض أن يتمتع بنوع من الاستقلال عن الدول الأعضاء - أي لجنة الخبراء - لا يملك أي صلاحيات أو سلطات بعد بحثه هذه التقارير". بينما اللجنة الدائمة التي تتلقى نتائج هذا البحث "تابعة تبعية مطلقة للجامعة العربية والدول الأعضاء التي تقوم بتعيين أعضائها ورئيسها، بل إن هذه الأخيرة لا تملك أن تتوجه بتوصياتها مباشرة للدول الأعضاء، وإنما يتعين عليها رفع الأمر لمجلس الجامعة ليتخذ ما يراه من إجراءات"^(٣١).

٣ - "أن الميثاق قد جاء غامضا بالنسبة لنقاط كثيرة، مثل إجراءات بحث التقارير، وهل يلزم أن يكون ذلك بحضور ممثل الدولة المعنية؟، وهل يجوز طلب معلومات من مصادر مستقلة لإتمام البحث؟، فضلا عن عدم وضوح ما يجب أن يكون عليه محتوى هذه التقارير"^(٣٢).

الخلاصة، أن آلية الرقابة على أحكام الميثاق "بدائية للغاية"^(٣٣)، وقد جاءت في "غاية الضعف والتخلف عن سائر المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية"^(٣٤).

أما فيما يتعلق بفاعلية الميثاق على المستوى الوطني فإنه "الأضعف"^(٣٥) مقارنة بغيره من الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان، إذ جعل القانون المحلي "في مرتبة أعلى منه"، ولم يتضمن أي تعهد من قبل الدول الأطراف باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لإقرار ما ورد به من حقوق"^(٣٦). إن هذا يعني أن هذه الدول لا يمكن سؤالها إن "هي أقيمت على قوانينها المخالفة للميثاق"^(٣٧)، بل هي تستطيع أن تستند للميثاق ذاته في التحلل من التزاماتها تجاهه"^(٣٨)! "ولنفس الأسباب لن يمكن للميثاق أن يفيد في شئ حتى الدول التي تمنح الاتفاقيات الدولية قوة القانون في النظام القانوني الداخلي، ذلك لأن الميثاق أجاز للدولة في نص عام تقييد جميع ما ورد به من حقوق"^(٣٩).

الأمر أولا وأخيرا سيخضع للإرادة السياسية للدولة وتوجهاتها اليومية، تلزم نفسها بأحكام الميثاق وقتما تشاء، وتحل نفسها منها بالاستناد إليه - وقتما تشاء!.

وللأسباب ذاتها، فإنه لو أراد القاضي الوطني الاستناد لأحكام الميثاق، فإنه سيجد من يردده بأن الميثاق ذاته يمنح سلطة أعلى للقانون المحلي^(٤٠)!

موقع الميثاق العربي لحقوق الإنسان في الجدل السياسي والثقافي في العالم العربي

انفردت منظمة العفو الدولية بالاحتفاء بالمسودة الأخيرة لمشروع الميثاق قبل إقراره، لأنه "أول معاهدة إقليمية لحقوق الإنسان تشمل جميع الدول العربية، وأول معاهدة يمثل المسلمون غالبية سكان جميع دولها الأطراف، ومن ثم فمن الأهمية بمكان أن يعترف هذا الميثاق بالطبيعة العالمية لحقوق الإنسان، من خلال تأكيد مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان"^(٤١).

والآن وقد صدر الميثاق بالفعل ومر عليه سبع سنوات، واعتمد في مرجعيته صيغة توفيقية -تلي طموح منظمة العفو الدولية- حيث جمع في ديباجته في سبيكة واحدة بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام! فهـل ساهم ذلك في حسم الجدل في العالم العربي حول عالمية حقوق الإنسان؟

الإجابة حتما لا، ليس بسبب أن الميثاق تجاهل حقوق المرأة -إلا في نطاق الأمومة- أو لأنه قصر الحرية الدينية في نطاق كل دين على حدة، أو لأنه لم يحظر الرق.. لا. ولكن لأن الصراع حول عالمية حقوق الإنسان في العالم العربي -وغيره من مناطق العالم- هو صراع سياسي بالأساس. ولا شك أن كثيرا من المراقبين العرب وغير العرب يقرون الآن -بعد الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١- أن التوصل إلى تسوية عادلة تلي حقوق الشعب الفلسطيني، يمكن أن يساهم إيجابا في الجدل حول عالمية حقوق الإنسان، أكثر مما قد يسهم به أفضل وأكمل صياغة ممكنة لميثاق عربي -أو عشرة مواثيق- لحقوق الإنسان^(٤٢).

في عام ٢٠٠٠، فاجأت السعودية العالم بانضمامها للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقدمت بذلك قضية العالمية في العالم العربي خطوة واحدة للأمام، ولكنها تأخرت في نفس العام عشر خطوات للوراء، بسبب عدم اكتراث المجتمع الدولي بتفاقم معاناة الشعب الفلسطيني في نفس العام، واستثناءه من الحماية الدولية، واستثناء

إسرائيل من المحاسبة والعقاب. أما بالنسبة للقيمة السياسية للميثاق، فإنه لا يعزز من التزامات الحكومات العربية، حيث إن سبع دول عربية عارضته، بينما أغلبية الدول التي وافقت عليه سبق لها أن صدقت على اتفاقيات دولية تفرض عليها التزامات أكثر بكثير^(٤٣).

الأمر الذي يثير سؤالاً كبيراً، يعيد صياغته خبير عربي راحل في مجال حقوق الإنسان على النحو التالي: "إن ما جاء بالإعلان ليس سوى تجميع لبعض المبادئ الخاصة ببعض الحقوق، وقد وردت أكثر إيجازاً مما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما خلا من عدد كبير من الحقوق المهمة، وكذلك من أية آلية تحكم مراقبة تنفيذها أو ضمان الحقوق الواردة فيه. كيف نفهم ذلك في حين أن أكثر من نصف الدول العربية قد انضمت إلى اتفاقيات دولية أو إقليمية أفريقية، والتزمت بالأحكام الشاملة الواردة فيها، وارتضت التقيد بآليات مراقبة تنفيذ أحكامها؟ هل كان ذلك* يا ترى لأغراض الاستهلاك الخارجي كما يقول البعض؟ أم أن الدول العربية التي لم تنضم إلى أي من تلك الاتفاقيات هي التي وقفت حجر عثرة في سبيل وضع ميثاق عربي جاد لحقوق الإنسان"^(٤٤).

للإجابة على ذلك السؤال الجوهرى، وترجيح أي من الاحتمالين، يستلزم الأمر الرجوع إلى مطبخ صنع القرار حول الميثاق في الجامعة.

تعتبر شهادة السفير نعمان جلال الممثل الدائم لمصر في الجامعة خلال فترة إصدار الميثاق، شديدة الأهمية، ليس فقط لأنه كان داخل "المطبخ"، أو لأن مصر لعبت دوراً ضاغطاً من أجل إصدار الميثاق، ولكن لأن شهادته شديدة الصراحة، فضلاً عن أن صاحبها مثقف أكاديمي وخبير في حقوق الإنسان. يجيب د. نعمان جلال -بشكل غير مباشر- بنعم على الاحتمال الأول الذي طرحه د. عنبتاوي، إذ يقول: "كان وفد مصر في اللجنة القانونية للجامعة واضحاً في دفاعه عن ضرورة إقرار الميثاق، على أساس أن جامعة الدول العربية هي من أقدم المنظمات الإقليمية، ومع ذلك سبقتها منظمات إقليمية أخرى في إصدار موثيق لحقوق الإنسان في مناطقها، وأن الميثاق المقترح يعد بمثابة "سياج إقليمي واقى" * للتخفيف

* عنبتاوي يقصد بذلك إصدار ميثاق مهلهل على هذا النحو.

** الأقواس من وضع د. نعمان جلال، مما يعني أن ذلك هو التعبير الذي استخدمه حرفياً في المداولات حول الميثاق.

من ضغط بعض الأوساط الدولية على الدول العربية في مجال حقوق الإنسان^(٤٥). "فضلا عن أن الميثاق هو بمثابة اتفاقية دولية، وبعد اعتماده من "مجلس الجامعة، يمكن للدول أن تنضم إليه أو لا تنضم، حسب ظروفها، ووفقا لإرادتها السياسية"^(٤٦). "ومن ثم فإنه لن يصبح نافذ المفعول، إلا بعد التوقيع والتصديق، ومن لا يرغب لا يوقع عليه"^(٤٧).

وهذا ما حدث بالفعل! فبرغم مرور تسع سنوات على إصدار الميثاق، فإنه لم تصدق عليه دولة عربية واحدة!، بل لم توقع عليه سوى دولة واحدة فقط -هي العراق!- أي أنه لم توقع عليه حتى أكثر الدول حماسا لإقراره، وعلى رأسها مصر التي قادت مناورة بارعة لتمريضه^{***}.

بعد تسع سنوات ما زالت تحتفظ شهادة د. نعمان جلال بمصداقيتها^{****}، بل كلما مر زمن أطول، تأكدت مصداقيتها. كان المطلوب باختصار "استخراج" ورقة سياسية "للاستهلاك الخارجي" -كما قال منذر عنبتاوي- أو تستخدم "كسياج واق من ضغوط المجتمع الدولي" كما قال د. نعمان جلال.

وقد حدث وأخذت أطراف كثيرة هذا الأمر بجدية، وبدأت بعض دوائر المجتمع الدولي تتحدث عن الآلية الإقليمية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، بينما أصحاب الشأن الذين "أصدروا" هذه الورقة، نسوا الموضوع، فقد أنهوا مهمتهم! ويكفيهم في ذلك أن

^{***} قام الوفد المصري بتوضيح أن المطلوب هو اعتماد مشروع القرار المرفوع من اللجنة القانونية -باعتقاد الميثاق- مع إثبات جميع التحفظات.. "ورجا الوفد المصري ألا تكون مداخلة رئيس الإدارة القانونية مطولة في شرح وجهات النظر المتعارضة، وإنما مجرد إشارة لقرار اللجنة القانونية. وبالفعل أوفى رئيس الإدارة القانونية بوعده. كان الهدف من ذلك، اعتماد القرار بسرعة دون إتاحة فترة من الوقت تسمح بالنقاش وظهور الخلافات بين الوفود". و"عندما لم يحظ الاقتراح الكويتي بالتأجيل بالتأييد، اعتبر رئيس الجلسة أن المشروع قد تمت الموافقة عليه، ثم انتقل إلى البند التالي في جدول الأعمال. وهكذا تم إقرار مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان في لحظة وبطريقة غير متوقعة!!"^(٤٨).

^{****} رغم أهمية الشهادة، إلا أنها تطرح سؤالاً واحداً، تزداد حدته كلما مر الوقت دون أن تصدق مصر على الميثاق. السؤال هو: هل كان الموقف الرسمي المصري متحمساً حقاً لإصدار الميثاق العربي لحقوق الإنسان؟ أم أن الأمر كان مجرد حماس شخصي لرئيس وفد مصر في الجامعة العربية!!

تقول منظمة العفو الدولية عن الميثاق أنه "خطوة أولى نحو إرساء ضمان فعال لحقوق الإنسان الأساسية في العالم العربي"^(٤٩)!

يمثل موقف منظمة العفو الدولية وجهة النظر "الواقعية" تجاه الميثاق، والتي تنطلق من اعتباره تطورا إيجابيا موضوعيا، يتسق وطبيعة التطور التاريخي والجدل الثقافي وعلاقات القوى السياسية في العالم العربي. هناك وجهة نظر ثانية، يمكن تسميتها "بالإصلاحية"، وترى إمكانية "استكمال وتدارك أوجه النقص فيه من خلال إعداد بروتوكولات إضافية شأن سائر الآليات الأخرى"^(٥٠)، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وبالأستعانة بميثاق سيراكوزا.

وجهة النظر الثالثة، تتبناها حركة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتدعو جامعة الدول العربية "لإعادة النظر في الميثاق"، "وتكييفه بما ينسجم والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، تمهيدا لوضع اتفاقية عربية جديدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات العربية لحقوق الإنسان"^(٥١).

جدير بالذكر أن توصل المؤتمر الدولي للحركة العربية لحقوق الإنسان لهذه التوصية، جاء على حساب وجهة نظر أكثر راديكالية، كانت توصي بالامتناع عن التعامل بجدية مع الميثاق، باعتبار أنه "فعليا لا وجود له"، وأن من أصدره لم يحترموا قرارهم، وباعتبار أن "الضرب في الميت حرام" مثلما تدلنا حكمة شعبية معروفة.

يبقى الاستنتاج النهائي، وهو أنه لا توجد بالقطع آلية إقليمية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، إما لعدم دخول الميثاق حيز النفاذ، حيث إنه لم تصدق عليه دولة واحدة رغم مرور تسع سنوات على إصداره، وإما لأنه حتى عند دخوله حيز النفاذ، فإنه يعاني من الضعف الشديد ل ضمانات حقوق الإنسان في الميثاق وهشاشة آليته.

وفي غياب آلية إقليمية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، لا تبقى سوى آليات الحماية المحلية -إن وجدت- والدولية، فضلا بالطبع عن آليات الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، فيما يتصل بالدول العربية في أفريقيا، كما أنه لا يمكن استبعاد نظريا ميلاد آلية أوروبية تركز على المادة ٢ من إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥، للدول العربية الأطراف في الإعلان.

في كل الأحوال يبدو مرجحاً أن العالم العربي سيعتمد لزمن طويل على الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. يرجع ذلك إلى عاملين يبدوان متناقضين:

الأول، هو الموقف السلبي لدى أغلبية النظم السياسية العربية تجاه حقوق الإنسان، التي لا ترى فيها "إلا دعوة تعمل على نزع استقرار أمنها الداخلي"^(٥٢).

جدير بالملاحظة في هذا السياق مقارنة موقف الحكومات العربية من كل من الميثاق، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، التي صدرت بعد الميثاق بأربع سنوات، ودخلت حيز النفاذ خلال شهور معدودة! وبمقتضاها قامت الدول العربية بتبادل تسليم لاجئين "منهمين" بالإرهاب.

العامل الثاني، يتصل بما سبق أن أشرنا إليه من اعتراف المدير السابق لإدارة حقوق الإنسان بالجامعة العربية، بأن طبيعة العلاقات الحكومية العربية-العربية تمارس دوراً سلبياً على إمكانية اضطلاع الجامعة العربية بدور في مجال حماية حقوق الإنسان، لذا فإن الحكومات العربية تميل للاكتفاء بدور الأمم المتحدة في هذا المجال^(٥٣). أحدثت المؤشرات على صواب هذا الرأي، جاءت من السعودية، التي صدقت في عام ٢٠٠٠ على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب - برغم ما تنطويان عليه من تعارضات مع المفاهيم السعودية الرسمية للإسلام - بينما تحفظت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لأنها تكتفي بالتزامها بإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، وأحكام الشريعة الإسلامية!^(٥٤).

خاتمة:

هناك عامل واحد يمكن أن يحدث تحولاً جذرياً في كل الحسابات والتوقعات، وهو أن يبادر المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الأخلاقية والسياسية تجاه الشعب الفلسطيني، ويفرض على إسرائيل تنفيذ كل القرارات السابقة لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، بما يحقق سلاماً عادلاً ونهائياً.

إن مثل هذا التطور -الذي لا تلوح مؤشرات في الأفق على إمكانية حدوثه- يمكن أن يؤدي إلى:

١- إعادة المصادقية لدى مبادئ حقوق الإنسان وعالميتها لدى الشعوب العربية.

٢- انتقال قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان من ذيل جدول أعمال النخب السياسية والثقافية في العالم العربي إلى صدارته، الذي تحتله الآن القضية الفلسطينية والمواجهة مع الغرب الذي يعفي إسرائيل من المحاسبة الجادة على جرائمها، على النحو الذي اتبع من قبل في البوسنة وكوسوفا وتيمور الشرقية والعراق.

٣- فقدان النظم العربية الحاكمة لأكثر الأسلحة فعالية، في تهميش الدعاوى المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بزعم أن هذه المطالب تفتت المجتمعات العربية، وتحول دون تجييشها في مواجهة الأخطار الخارجية.

إن حدوث مثل هذا التطور بكل تفاعلاته، يمكن أن يفتح الباب أمام نقلة نوعية وتاريخية في قضية حقوق الإنسان ككل في العالم العربي، بما في ذلك بالطبع الحماية الإقليمية لها.

المراجع

- ١- انظر في ذلك جريدة "الحياة" اللندنية في ٨ يناير ١٩٩٧.
- ٢- فاتح عزام: "ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية"، دراسة مقارنة (بالعربية والإنجليزية)- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - ١٩٩٥.
- ٣- بهي الدين حسن: "حصيلة وآفاق الوثائق العربية حول حقوق الإنسان"، في "نحو اتفاقية إقليمية لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط انطلاقاً من لبنان ومصر" - جامعة الروح القدس الكاثوليك - معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين بباريس - بيروت ١٩٩٥ (بالعربية والفرنسية).
- ٤- رضوان زيادة: "مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي" - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - ٢٠٠٠.
- ٥- فاتح عزام: مصدر سابق.
- ٦- باسيل يوسف: "العمل العربي المشترك وحقوق الإنسان بين الواقع والطموح" - مجلة حقوق الإنسان في الوطن العربي - المنظمة العربية لحقوق الإنسان - العدد ٢٠.
- ٧- حسن نافعة: "الجامعة العربية وحقوق الإنسان" - مجلة شؤون عربية - جامعة الدول العربية - العدد ١٣ - ١٩٨٢.
- ٨- باسيل يوسف: مصدر سابق.
- ٩- عادل البياتي: جامعة الدول العربية وحقوق الإنسان - القسم الأول - الجامعة العربية - (بدون تاريخ).
- ١٠- باسيل يوسف: مصدر سابق.
- ١١- باسيل يوسف: مصدر سابق.
- ١٢- محمد أمين الميداني: "اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان" - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - ٢٠٠٠.
- ١٣- مصطفى عبد الغفار: "الحق في اللجوء للقضاء في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان" - مجلة رواق عربي - العدد ٢١ - ٢٠٠١ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- ١٤- بهي الدين حسن: "حقوق الإنسان العربي" - مجلة السياسة الدولية - العدد ٩٦ - ١٩٨٩ - مؤسسة الأهرام - القاهرة.
- ١٥- راجع نص الإعلان في مجلة الحق - عدد خاص - ١٩٧٨ - اتحاد المحامين العرب - القاهرة.

- ١٦- بهي الدين حسن: "حصيلة وآفاق الوثائق العربية حول حقوق الإنسان"- مصدر سابق.
- ١٧- بهي الدين حسن: "حقوق الإنسان العربي"- مصدر سابق.
- ١٨- انظر في ذلك "إعلان الدار البيضاء"، الصادر عن المؤتمر العربي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، في الوثيقة البرنامجية "مهام الحركة العربية لحقوق الإنسان"، في بهي الدين حسن (محررا): "العرب بين قمع الداخل وظلم الخارج"- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - ٢٠٠١- بالعربية والإنجليزية والفرنسية.
- ١٩- يمكن الرجوع لنص الميثاق العربي لحقوق الإنسان في: نعمان جلال "جامعة الدول العربية-حقوق الإنسان"- مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة- ١٩٩٤.
- ٢٠- بهي الدين حسن: "حصيلة وآفاق الوثائق العربية حول حقوق الإنسان"- مصدر سابق.
- ٢١- مصطفى عبد الغفار: "ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي"- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - ٢٠٠٣.
- ٢٢- بهي الدين حسن: "حقوق الإنسان العربي"- مصدر سابق.
- ٢٣- مصطفى عبد الغفار: "ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي"- مصدر سابق.
- ٢٤- بهي الدين حسن: "حقوق الإنسان العربي"- مصدر سابق.
- ٢٥- المصدر السابق.
- ٢٦- بهي الدين حسن: "حصيلة وآفاق الوثائق العربية حول حقوق الإنسان"- مصدر سابق.
- ٢٧- باسل يوسف: مصدر سابق.
- ٢٨- بهي الدين حسن: "حصيلة وآفاق الوثائق العربية حول حقوق الإنسان"- مصدر سابق.
- ٢٩- محمد أمين الميداني: مصدر سابق.
- ٣٠- مصطفى عبد الغفار: "ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي"- مصدر سابق.
- ٣١- المصدر السابق.
- ٣٢- المصدر السابق.
- ٣٣- محمد أمين الميداني: مصدر سابق.
- ٣٤- المصدر السابق

- ٣٥- مصطفى عبد الغفار: "ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي"- مصدر سابق.
- ٣٦- المصدر السابق.
- ٣٧- المصدر السابق.
- ٣٨- المصدر السابق.
- ٣٩- المصدر السابق.
- ٤٠- المصدر السابق.
- ٤١- منظمة العفو الدولية: تعليق منظمة العفو الدولية على مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان-ديسمبر ١٩٩٣.
- ٤٢- حول العلاقة بين إشكالية عالمية عالمية حقوق الإنسان والقضية الفلسطينية، انظر "الكي-ل بمكيالين"- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - ٢٠٠١.
- ٤٣- بهي الدين حسن: "حصيلة وآفاق الوثائق العربية حول حقوق الإنسان"- مصدر سابق.
- ٤٤- منذر عنبتاوي: الإنسان قضية وحقوق-المعهد العربي لحقوق الإنسان- تونس- ١٩٩١.
- ٤٥- نعمان جلال- مصدر سابق.
- ٤٦- المصدر السابق.
- ٤٧- المصدر السابق.
- ٤٨- المصدر السابق.
- ٤٩- منظمة العفو الدولية: مصدر سابق.
- ٥٠- مصطفى عبد الغفار: "الحق في اللجوء للقضاء في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان"- مصدر سابق.
- ٥١- "إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان، الصادر عن ٤٠ منظمة عربية لحقوق الإنسان"- في بهي الدين حسن (محررا): "العرب بين قمع الداخل وظلم الخارج"- مصدر سابق.
- ٥٢- رضوان زيادة: مصدر سابق.
- ٥٣- عادل البياتي: مصدر سابق.
- ٥٤- للاطلاع على نص تحفظات السعودية -وغيرها من الدول العربية- على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، راجع: نعمان جلال: مصدر سابق.

هل من حاجة لميثاق عربي لحقوق الإنسان ؟

غسان مخيير *

هل من حاجة لميثاق عربي لحقوق الإنسان ؟

قد يبدو أن الإجابة على هذا السؤال بـ "نعم" هو الجواب البديهي، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النزعة التي تشهدها اليوم منظمة الأمم المتحدة في تشجيع "الترتيبات" الإقليمية، كذلك النخوة المتجددة على صعيد جامعة الدول العربية، من أجل إحياء أو تطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان^(١).

لكن هذا السؤال جدير بأن يطرح، خاصة في مستهل هذا اللقاء، وأن يتخذ المرء حياله الحذر بالإجابة بعد التفكير الملمى والمتعمق، وذلك لأنه وإن كان للمقاربة الإقليمية حسنة، إلا أن لها سيئات ومخاطر ينبغي التحسب لها بوعي كامل لئلا يضيع الهدف منها، ألا وهو تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدول العربية، وألا تحولت الترتيبات الإقليمية إلى أداة تؤدي عكس ذلك تماما، كأن تتدنّى المعايير الإقليمية عن مستوى المعايير الدولية بدل أن تسمو عليها وتطورها، وأن تحجب آليات الحماية الدولية، أو أن لا تتضمن الترتيبات

* مدير جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - عدل.

الإقليمية أية آلية للحماية أو أن تلاحظ آليات غير فعالة، أو غير مستقلة من الإيرادات السياسية.. وهذا تماما جزء من الانتقادات الموجهة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

فهل من حاجة لميثاق عربي لحقوق الإنسان؟ وأي ميثاق يمكن أن يفيد الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها؟ وبأية شروط؟

إن العلاقة في مجال حقوق الإنسان بين "العالمية" و"الإقليمية" في غاية التعقيد. لس زمن طويل، بقيت منظمة الأمم المتحدة حذرة جدا حيال أي مسعى إقليمي لتحديد معايير لحقوق الإنسان في معاهدات إقليمية، كانت تعتبر طعنا في عالمية حقوق الإنسان، طالما لم يترجم الإعلان العالمي إلى معاهدات دولية ذات طابع قانوني ملزم^(٢). وكان التاريخ في الانتهاء من الصكين الدوليين الأساسيين، وهما العهدان الدوليان الخاصان، الأول بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والثاني بالحقوق المدنية والسياسية (العهدين الدوليين) ولم يصدر عن المنظمة الدولية إلا في عام ١٩٦٦، وقد سبقت هاتين المعاهدتين الدوليتين المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان عام ١٩٥٠.

أما بعد عام ١٩٦٦ وإقرار العهدين، فقد تبدلت الاستراتيجية في الأمم المتحدة خاصة بعد عام ١٩٧٧ حين ابتدأت نزعة بانث ثابتة اليوم في التوجه الاستراتيجي لمنظمة الأمم المتحدة، تشجع على إقامة "ترتيبات" Arrangements إقليمية وما دون الإقليمية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في المناطق التي لا وجود فيها لمثل هذه الترتيبات^(٣).

وقد تجلت هذه النزعة بإقرار النظام الأمريكي لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩ والنظام الأفريقي لحقوق الإنسان عام ١٩٨١. كما تثبت هذه النزعة إداريا وعمليا من خلال افتتاح مكاتب إقليمية في عدد من مناطق العالم لممثل المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنها المكتب الخاص بالدول العربية ومركزه بيروت.

أما أبرز ما يلخص سياسة منظمة الأمم المتحدة هذه، فهي الفقرة ٣٧ من "إعلان وبرنامج عمل فيينا" الصادر بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٢ وهو الآتي:

٣٧- تؤدي الترتيبات الإقليمية دورا أساسيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وينبغي لها تدعيم المعايير العالمية لحقوق الإنسان، الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وحمايتها. ويؤيد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الجهود الجارية لتقوية هذه الترتيبات

وزيادة فعاليتها، بينما يؤكد في الوقت ذاته أهمية التعاون مع أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ويكرر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الإعراب عن ضرورة النظر في إمكانية إقامة ترتيبات إقليمية ودون إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيثما لا توجد بالفعل^(٤). وبالرغم من الدعوات الدولية المتلاحقة لإقامة مثل هذه الترتيبات، فإن لا شيء جدياً تحقق منذ عام ١٩٨١، باستثناء محاولات في آسيا وضمن جامعة الدول العربية تتمثل حول "الميثاق العربي لحقوق الإنسان".

وتجدر الإشارة إلى أن الخشية من الانفلات الإقليمي عن منظمة الأمم المتحدة، إن على صعيد المعايير أو على صعيد آليات الحماية، لا تزال جديرة بأن يتوقف المرء عندها. فمعادلة النزعة الإقليمية تتضمن حكماً واجب "التعاون مع أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة" كما ورد في إعلان فيينا. وبالتالي، فإن جامعة الدول العربية مدعوة من هذا المنطلق، إلى إشراك المنظمات المعنية لدى الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، في عملية صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، إن على صعيد المعايير القانونية فيه، أو آليات الحماية.

وبالعودة إلى تقييم تجربة الترتيبات الإقليمية وما دون الإقليمية، يمكن مراجعة شروط نجاح أو مخاطر فشل هذه الترتيبات ضمن محورين أساسيين، هما مستوى المعايير القانونية لحقوق الإنسان، والآليات العملية المؤدية إلى تفعيل عمليتي تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

أولاً: مستوى المعايير

إن معايير حقوق الإنسان عالمية ولا يرقى إلى صفتها هذه أي شك. فما الحاجة إذاً إلى تحديد إقليمي لمعايير جديدة أو بصياغة مختلفة؟

أ- إيجابيات الترتيبات الإقليمية:

يمكن القول، دفاعا عن إيجابيات الترتيبات الإقليمية، إن العدد المتدني نسبيا للدول المنضوية طوعيا في إقليم جغرافي واحد، وما يفترضه ذلك من تقارب جغرافي وتشابه ثقافي وسياسي واقتصادي بين هذه الدول، تسمح بتجاوز معايير الحد الأدنى المنصوص عليها في الصكوك الدولية إلى معايير تكون أفضل منها "وينبغي لها تدعيم المعايير العالمية لحقوق الإنسان، الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وحمايتها"^(٥)، ويكون ذلك نتيجة أي من الحالات الآتية:

• تحديد معايير أكثر تفصيلا وأكثر حماية لحقوق الإنسان.

ولم يقدم الميثاق العربي أية أحكام تذكر تلبي هذه الوظيفة، بل على العكس تماما (راجع الملاحظات أدناه).

• وضع المعايير العالمية لحقوق الإنسان في إطارها الطبيعي الخاص، ثقافيا ودينيا وجغرافيا وسياسيا.

وقد أورد الميثاق العربي، وخاصة في الديباجة، حقوق الإنسان واضعا إياها في إطار الانتماء إلى العروبة وإلى الإسلام، مع إشارة خاصة إلى "إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام"، وهو نص يتعرض بدوره لانتقادات شديدة بسبب قصوره عن مماشاة الحد الأدنى من المعايير الدولية.

• إعلان وحماية حقوق وحرريات جديدة

وقد أورد الميثاق العربي خمس (٥) إضافات تتعلق بحقوق الشباب (المادة ٣٩) وحقوق الملكية الخاصة (المادة ٢٥) والحق بطلب اللجوء السياسي (المادة ٣٩) وحقوق الملكية الخاصة (المادة ٢٥) والحق بطلب اللجوء السياسي (المادة ٣٣) الحق في الحياة في مناخ فكري وثقافي يعتز بالقومية العربية (المادة ٣٥).

طبعاً، ذلك يفترض أن تكون الدول المعنية قد صادقت على أبرز العهود المكتملة والمتممة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها العهدان الدوليان. وهذه هي الحال بالنسبة لأغلبية الدول العربية ومنها: لبنان (١٩٧٦)، ليبيا (١٩٧٦)، العراق (١٩٧٦)،

الأردن (١٩٧٦)، سوريا (١٩٧٦)، تونس (١٩٧٦)، المغرب (١٩٧٩)، مصر (١٩٨٢)، اليمن (١٩٨٧)، الجزائر (١٩٨٩)، الكويت (١٩٩٦).

لكن عدداً من الدول العربية، وهي المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، سلطنة عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، لم تصادق على العهدين (وإن صادقت على عدد من المعاهدات الدولية المتخصصة. وبالتالي، يصبح برأي البعض إن إحدى أبرز حسنات الترتيبات الإقليمية -العربية- أن ترضي هذه الدول معايير لحقوق الإنسان تلتزم بتعزيزها وحمايتها.

لكن ذلك لا يمكن ولا يقبل أن يكون على حساب تدنٍ في المعايير الدولية. وهنا تكمن بالتمام معضلة -لا بل مأزق- الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي يساوم على المعايير الدولية لاجتذاب عدد من الدول العربية الخليجية إلى معايير ما دون الحد الأدنى، وفي ذلك مثال صارخ وصريح على سيئات الترتيبات الإقليمية.

ب- سلبيات الترتيبات الإقليمية:

يمكن أن تشكل الترتيبات الإقليمية وسيلة للتلاعب، أو التذكي على المعايير الدولية، والالتفاف عليها. وفي حالة الميثاق العربي، تكمن الحجة -التبرير- للقيام بذلك، في الحاجة المعلنة أو المضمرة إلى الوحدة وفق معايير خاصة تقبلها وترتضيها جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. ذلك ما يشكل مخالفة صريحة لمبدأ عالمية حقوق الإنسان ومخالفة لإعلان وبرنامج عمل فيينا.

ويشكل الميثاق العربي حالة دراسية، يتضمن جميع أنواع التلاعب بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان كما وردت في العهدين الدوليين^(١)، نورد منها على سبيل المثال، الحالات الآتية:

● سقوط حقوق وحرّيات غابت أية إشارة إليها في الميثاق العربي:

على سبيل المثال: وجوب توفير سبيل فعال للتنظيم (المادة ٢ فقرة ٣ من العهد الدولي الثاني)، تساوي الرجال والنساء (المادة ٣ من العهد الثاني)، حرية التعبير (المادة ١٩ من

العهد الثاني)، الدعاية للحرب والدعوة إلى الكراهية القومية (المادة ٢٠)، حرية الجمعيات (المادة ٢٢)، الحق بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة والانتخاب وتقلد الوظائف العامة (المادة ٢٥ من العهد الدولي الثاني)، الحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٩ من العهد الدولي الأول)، الحق بالصحة (المادة ١٢ من العهد الدولي الأول)، الحق بمجانبة التعليم (المادة ١٤ من العهد الأول).

• صياغات مقتضبة لا ترقى إلى مستوى الحد الأدنى للمعايير الدولية:

على سبيل المثال: الحق في الحرية والسلامة الشخصية (المادة ٨ من العهد)، معاملة المحكمة عليها (المادة ١٥ من العهد)، الحق بالمحاكمات العادلة (الأحكام المقابلة للمادة ١٤ من العهد الدولي الثاني حرية تشكيل النقابات (المادة ٢٩ من الميثاق)، الحق في العمل (المادة ٣٠ من الميثاق)؛

• تعديل مفاهيم قانونية بسبب تعديلات في الصياغة تؤدي إلى الانتقاص من مستوى

المعايير الدولية:

مستوى المعايير الدولية:

على سبيل المثال: الحدود الجائز وضعها على الحقوق والحريات (المادة ٤-أ من الميثاق العربي)، أحكام ونتائج حالات الطوارئ (المادة ٤-ب من الميثاق)، الحق في حرية الفكر والوجدان والدين (المادة ٢٦ من الميثاق).

ما هو تأثير مثل هذه الصياغات على مستوى الحماية الذي يتمتع به المواطن المنتمي إلى إحدى الدول التي صادقت على العهدين الدوليين وغيرهما من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة؟

التأثير الأول سياسي، ويدل على تراجع لهذه الدول عن الالتزام بواجباتها الدولية والطبيعية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضمن أقاليمها الجغرافية.

التأثير الثاني قانوني، بحيث يمكن للمحاكم ضمن هذه الدول (وما أدرام مدى استقلالية أو فعالية القضاء في الدول العربية)، أن تعتبر أن المعايير الإقليمية-العربية تحجب المعايير الدولية، فتكون هي وحدها الأولى بالتطبيق وليس المعايير الدولية.

- النسبة للحالة الثالثة المحددة أعلاه (أي حالة التعديل في المفاهيم القانونية)، قد تكون هذه المقاربة صحيحة ومبررة تطبيقاً لقواعد القانون الدولي العام التي ترعى تعارض المعايير الدولية، كون المعاهدة الإقليمية هي الأحدث عهداً وثانياً، كون المعايير الإقليمية تتساوى في مستوى الخصوصية مع المعايير الدولية Lex Specialis^(٧).

- أما بالنسبة للحالتين الأولى والثانية (أي إسقاط حقوق وحرقات، أو الصياغة الأكثر اقتضاباً)، فهي لا تحجب تطبيق المعايير الدولية التي تبقى سارية المفعول في الدولة المعنية. لكن ذلك لا يزيل الخطر المحدق بأن تخطئ المحاكم المعنية بتطبيق قواعد القانون الدولي عن حسن أو عن سوء نية. وتكون نتيجة إقرار الميثاق العربي حجب تطبيق المعايير الدولية في جميع المجالات.

- بالتالي، وبالنظر لمخاطر تحوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الموثيق والمعاهدات الإقليمية، لا نرى أية حاجة إلى صياغة مثل هذه الصكوك إلا في ما أضيف إليها من حقوق وحرقات جديدة أو تفصيل أكثر يزيد من حماية الحقوق والحرقات المعلنة والمصانة على المستوى الدولي. وفي مطلق الأحوال، ومنعاً لأي سوء تأويل أو تفسير قضائين، يستحسن تضمين الميثاق الإقليمي أحكاماً صريحة تؤكد عدم تقادمه على معايير الحد الأدنى التي نصت عليها الموثيق الدولية.

ثانياً: مستوى آليات الحماية الفعالة

إن الإيجابية أو القيمة الحقيقية للترتيبات وللموثيق الإقليمية. لا بد من الحاجة إليها، تكمن في تضمينها آليات حماية، قضائية أو شبه قضائية. كما يفترض أن تتوفر لهذه الآليات، في النص وفي الممارسة، شروط الاستقلال والنزاهة والفعالية اللازمين لفعاليتها.

فإذا لم تتوفر جميع هذه الشروط مجتمعة، لا نرى أية فائدة من إيجاد أية ترتيبات أو ميثاق إقليمية، وبالأخص العربية منها.

إن آليات الحماية الإقليمية الذي سوف تدعى إلى معالجة الانتهاكات لحقوق الإنسان، تفترض أن تكون أكثر فعالية على المستوى الإقليمي من الآليات الدولية لأنها تفترض سرعة

أكبر، وتباعداً أقل في المنطلقات الثقافية والاجتماعية، وحاجة أقل إلى المساومة بين مجموعات كبيرة، وقد تدعو إلى اهتمام شعبي وإعلامي أكبر.

لكنه يخشى من هذه الآليات الإقليمية أن تحجب عن المنتظم سلوك الآليات العالمية، خاصة إذا لم تعط الضمانات المؤسسية والعملية للفاعلية والاستغلال والنزاهة. لذلك، نقترح ألا يكون اللجوء إلى هذه الآليات الإقليمية إلا اختياريًا، يتطور وينمو بقدر ما تنمو وتتطور الثقة بمدى التزام الدول العربية ومؤسسات جامعة الدول العربية بالفعل، بعملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

الهوامش

١- راجع قرار جامعة الدول العربية الدعوة لانعقاد لجنة حقوق الإنسان لإعادة النظر في الميثاق العربي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وكذلك قرار مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي المنعقد في بيروت بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٤، والذي وافق "على تشكيل هيئة برلمانية عربية في إطار الاتحاد البرلماني لمتابعة الجهود لإعداد الميثاق العربي لحقوق الإنسان".

٢- راجع في هذا الخصوص:

K. Vasak and p. Alston (eds), The International Dimensions of Human Rights (vol. 2, 1982), ar p. 451.

٣- راجع الفقرة ٣٧ من "إعلان وبرنامج عمل فيينا" الذي أقره المؤتمر الدولي المنعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣، قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٢٧/٣٢ تاريخ ١٢١٩٧٧/١٦ وجميع القرارات المتعلقة بالترتيبات الإقليمية، ومنها القرار ٧١/١٩٩ الصادر بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، راجع أيضا قرارات لجنة حقوق الإنسان، ومنها القرار ٧١/١٩٩٩ الصادر بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

4- 37. Les mecanismes regionaux jouent un role fondamental dans la promotion et la protection des droits de l'homme. Ils devraient fortifier les normes universelles in la matiere enonces dans les instruments internationaux pertients et la protection de ces droits. La Conference mondiale sur les droits de l'homme appuie les efforts qui sont faits pour renforcer ces mecanismes et en accroitre l'efficacite, tout en soulignant l'importance de la cooperation avec l' Organisation des Nations Unies dans le domaine considere.

Elle reaffirme qu'il est necessaire d'envisager la possibilite de creer la ou il n'en existe pas encore des mecanismes regionaux et sous-regionaux pour la promotion et la protection des droits de l'homme.

٥- من الفقرة ٣٧ من إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٦- لمقارنة الميثاق العربي مع العهدين الدوليين، راجع جدول المقارنة المرفق. ويلاحظ منه بوضوح كيف أن تسلسل الحقوق في العهدين الدوليين قد اعتمد في الميثاق العربي (مع بعض الاستثناءات القليلة، مع تعديل كثير في المضمون).

٧- راجع في هذا الخصوص:

Nguyen Quoc Dinh, "Droit International public". ss. Application des traites et conflits de normes, pp. 260 et s. Q. Wright, "Conflicts between international Law and Treaties", AJIL, 1917, p. 566-759.

حقوق الإنسان على الطريقة العربية الحقوق المدنية والسياسية بين الميثاق العربي لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية

نجد البرعي *

مقدمة

على الرغم من أن الدول العربية تبدو في أحيان كثيرة في طليعة الموقعين على المواثيق والمعاهدات الدولية -بصرف النظر عن مدي التزامها بها- فإن موقفها من الميثاق العربي لحقوق الإنسان يؤكد أن تلك الدول التي طالما اشتهت من ازدواجية المعايير هي نفسها التي تقوم سياساتها على ازدواجية مدهشة، فهي توقع على المعاهدات الدولية خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان بحماس مع بعض التحفظ تحاول دائما شرحه وتفسيره، حين تزهد في التوقيع على الاتفاقيات العربية رغم تعني الدول العربية جميعها بأئشودة الوحدة العربية والمصير الواحد، على أن تلك الازدواجية المدهشة سرعان ما تزول عندما يصل الأمر إلى التنفيذ، فسواء وقعت أو صدقت أو تجاهلت الأمر برمته فهي لا تنفذ في الغالب أيا من التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان إلا بشكل شكلي في بعض الأحيان رغبة فقط

* محام، وعضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

في الحصول على رضاء المجتمع الدولي، دونما أدنى التفات إلى شعوبها المقهورة بفعل أنظمة وطنية تسلطية جامحة.

وتهدف هذه الورقة بشكل أساسي إلى مناقشة ميثاق حقوق الإنسان العربي، ومدى اتساقه مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وإلى أي حد تفاعلت معه الدول العربية، وأسباب عدم تفاعلها الكافي معه إن كان.

وسوف تنقسم تلك الورقة إلى أربعة أجزاء:

الجزء الأول: البيئة السياسية في المحيط العربي ومدى تأثيرها على صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

الجزء الثاني: عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان - المنطلقات الأساسية ومستوى الاتفاق مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الجزء الثالث: موقف الدول العربية من الميثاق مقارنة بموقفها من حزمة الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بشكل عام.

الجزء الرابع: انعكاس الحقوق والحريات الأساسية على النصوص الدستورية في البلاد العربية.

الجزء الأول

البيئة السياسية في المحيط العربي

ومدى تأثيرها على الميثاق العربي

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي الصادر عام ٢٠٠٢ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المنطقة العربية هي أقل مناطق العالم السبع فيما يتعلق بالحريات السياسية والمدنية بوجه عام.

ووفقاً لاستطلاع رأي جري تحت إشراف مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل دولة من الدول الأعضاء في جامعه الدول العربية لأغراض التقرير ذاته على عدد محدود من الشباب العرب تتراوح فئاتهم العمرية بين ١٥-٢٠ عاماً تبين أن ٥١% منهم

يرغبون في الهجرة من أوطانهم إلى دول أوربية متعددة نتيجة عدم رضائهم عن واقع الحال في بلدانهم. والصورة الكلية للديمقراطية في المنطقة العربية تبدو أكثر تعقيدا فلا تزال المشاركة السياسية جزئية، وتخضع لقيود شديدة بعضها بفعل قانون الطوارئ المطبق منذ نيف وعشرين عاما متصلة -مصر مثلا - أو قوانين مشابهة مثل قانون الأحكام العرفية - سوريا مثلا - أو القوانين المؤقتة -الأردن مثلا، وفيما عدا المغرب لم تقدم المنطقة العربية بشكل عام تجارب واعدة في التطور الديمقراطي⁽¹⁾.

ونستطيع أن نرصد أنه على امتداد الوطن العربي ومنذ حقبة الخمسينات في القرن الماضي فإن النظم الحاكمة تراوحت بين نظم تسلطية تركز على نسب يمتد إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام "المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية"، أو نظم تسلطية تركز على أسس قبلية وتستند إلى مذاهب دينية متشددة أو أقل تشددا ولكنها مسيطرة " المملكة العربية السعودية وليبيا تحت حكم السنوسية حتى عام ١٩٦٩ مثلا"، أو نظم قومية تركز إما على أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي "سوريا والعراق" أو حركة القوميين العرب "اليمن الجنوبي" أو الحركة الناصرية" مصر ودرجة أقل الجزائر وليبيا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر".

وقد قادت تلك النظم بشكل أو بآخر عملية تحقيق الاستقلال الوطني والذي كان يمثل شرعيتها السياسية الوحيدة، فالملك محمد الخامس في المغرب وجبهة التحرير في الجزائر، والحزب الدستوري في تونس، والحركة السنوسية في ليبيا، وثورة يوليو في مصر وغيرها، نظم سياسية عربية ما زالت تحكم حتى اليوم اخترلت مشروعها في تحقيق الاستقلال الوطني "حرية الوطن قبل حرية المواطن" ثم في تحقيق تنمية اقتصادية " لا حرية لجائع"، وفي سبيل سعيها أو ادعاء سعيها للوصول إلى هذا الهدف فإنها اختارت أن تضحي بحقوق الإنسان على مذبح أهداف لم تستطع أن تحققها بقطع النظر عن الأسباب.

يعتبر الصعود السريع للتيارات الأصولية في العالم العربي واحدا من أشد المعوقات لتمتع تلك المجتمعات بالديمقراطية وإيمانها بفكرة حقوق الإنسان وفقا لما هو معروف، فقد أدت الهزيمة العربية الكبرى عام ١٩٦٧ إلى حدوث ردة فكرية وثقافية في العالم العربي على العموم حتى تلك الدول التي لم تنزل بها الهزيمة بشكل مباشر، وأدت تلك الردة إلى انتشار الأفكار الأصولية حتى المهجور منها في أرجاء العالم العربي وساعد على ذلك أن

الهزيمة قد نزلت بالعرب على يد دولة دينية متشددة - إسرائيل - تعتمد في رؤيتها السياسية على مقولات دينية، وهكذا تم اختزال تلك الهزيمة الضخمة في موضوع ثانوي ليس هو بالقطع السبب الرئيسي لانتصار هؤلاء أو هزيمة أولئك، على أنه من الطريف أن الحكومات العربية في ذلك الوقت شجعت ذلك التفسير لأنه كان يعفيها من اتخاذ خطوات عسير عليها أن تتخذها - مثل مزيد من الديمقراطية والإصلاح السياسي - لتجاوز آثار تلك الهزيمة تاركة الأمر كله في يد الشعوب إن أرادوا الانتصار على إسرائيل فعليهم العودة إلى شرع الله !!.

ثم جاءت حقبة السبعينيات وما أعقبها من انتصار عربي -محدود- على إسرائيل أدى بدوره ونتيجة عوامل متعددة إلى نمو هائل في ثروات النظم العربية خاصة المملكة العربية السعودية التي لم تجد ما تصدره إلى شقيقاتها العربيات غير أشد التفسيرات الدينية الإسلامية تطرفاً وغلواً وهكذا، شهدت تلك الفترة نزوح الآلاف من العمال والمثقفين العرب -رجالاً ونساء- إلى المملكة العربية السعودية وبعض أقطار الخليج ليعودوا إلى أوطانهم ومعهم فضلاً عن الثروة المادية، أفكار جديدة عن السياسة في الإسلام والاقتصاد في الإسلام، والأخطر من ذلك أن كثيراً من علماء الدين من المذهب السني خاصة من الأزهر الشريف والذي يوصف إمامه الأكبر بأنه "إمام أهل السنة" قد هاجروا مع من هاجر إلى حيث الثروة في سبعينيات القرن الماضي، وهناك في جامعة الإمام محمد بن سعود اختلطوا بمتشددين دينيين من باكستان والسعودية والإمارات والجزائر وغيرها، وعادوا بعد أن تغيرت أحوالهم المادية إلى الأفضل حين إن أحوالهم الفكرية والثقافية قد تغيرت إلى منحي أكثر تشدداً.

والحقيقة أن كثيراً من الحكومات العربية وجدت في تشجيع تلك التيارات الدينية المتشددة فرصة في استمرارها في الحكم، فتداول السلطة كان محل خلاف بين التيارات السلفية، والخروج على الحاكم بشكل "ما" غير مستحب في الإسلام إلا أن يكون قد بان كفره بيانا شديداً، كما أن الحكومات العربية وجدت أن تشجيع التيارات السياسية السلفية إنما هو أمر يشكل سياجا لحمايتها من الضغوط الخارجية والداخلية التي تطالبها بإحداث تغييرات جوهرية تؤدي إلى تداول السلطة داخل المجتمع وتفعيل المشاركة السياسية لجميع منتسبيه، وذلك بدعوى الدفاع عما يسمى الخصوصية الثقافية للشعوب، لقد استخدم كثير من الأنظمة

العربية مفردات الخطاب الديني - خاصة فيما يتعلق بطاعة ولي الأمر - للبقاء في السلطة، وقدمت تلك الأنظمة أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وكأنها منتج غربي يهدف من ورائه الغرب إلى السيطرة الثقافية على العالم العربي^(٢).

وقد انعكس ذلك كله على صياغات الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي جاء بشكل عام وكما سوف نلاحظ من بعد متبنياً أفكاراً أصولية من ناحية، غير مهتم بحريات الرأي والتعبير والاعتقاد من ناحية ثانية، وتقل مستويات الحماية فيه لأغلب الحقوق الأساسية للإنسان عن العهد الدولي بشكل واضح.

الجزء الثاني

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

المنطلقات الأساسية-مستوي الاتفاق مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

١. الميثاق العربي: خلفية عامة

ترجع فكرة وضع ميثاق عربي لحقوق الإنسان إلى عام ١٩٦٩ حيث قام مجلس الجامعة بإصدار قراره رقم ٢٤٨٦ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٩ والقاضي بالموافقة على إعلان وقرارات المؤتمر العربي لحقوق الإنسان.

(بيروت : ديسمبر ١٩٦٨) التي تتضمن دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات بانعقاد اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لمتابعة تنفيذ هذه القرارات.

وبتاريخ ١١/٣/١٩٧٠ أصدر مجلس الجامعة قراره ٢٦٠٥ بالموافقة على توصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في اجتماعها الرابع حيث أوصت بأن تدعو الأمانة العامة إلى عقد ندوة من الخبراء لوضع مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان نابعا من

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يراعى ظروفنا التاريخية وتراثنا الحضاري والروحي والثقافي.

وفى سبتمبر ١٩٧٠ شكل مجلس الجامعة لجنة من الخبراء لإعداد مشروع الإعلان وطلب أن يتم ذلك خلال ٦ شهور كحد أقصى للانتهاء من المشروع وإحالته للدول الأعضاء.

وقد اجتمعت هذه اللجنة فى الأمانة العامة للجامعة فى الفترة من أبريل حتى يوليو ١٩٧١. وانتهت اللجنة المكلفة بوضع المشروع من عملها فى يوليو ١٩٧١، وقامت الأمانة العامة بتعميم المشروع على الدول الأعضاء. وقد ردت دول قليلة على المشروع وسلمت تعليقاتها بينما لم ترد الدول الأخرى.

ولكن المشروع لم يتوج بما كان منتظرا له لذا لم تتم المصادقة عليه نظرا للظروف والأحداث السياسية التي عاشها العالم العربي فى السبعينات.

وفى عام ١٩٨١ عهدت الأمانة العامة لمجموعة من الخبراء فى القانون الدولي العام بمهمة إعداد المشروع، وبالفعل قامت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بإعداد مشروع الميثاق العربي من خلال دورتين لها انعقدتا فى مايو وأغسطس ١٩٨٢.

وفى ٣١ مارس عام ١٩٨٣ أصدر مجلس الجامعة قرارا بإحالة المشروع إلى الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها على المشروع، وقد أدخلت اللجنة بعض التعديلات على المشروع بناء على ملاحظات بعض الدول إلا أنه تم تأجيل البت فى المشروع ريثما تنتهي منظمة المؤتمر الإسلامى من دراسة مشروع حقوق الإنسان فى الإسلام.

وفى سنة ١٩٩٤ قامت لجنة مختصة بإعادة النظر فى المشروع مسترشدة بإعلان القاهرة لحقوق الإنسان فى الإسلام الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامى عام ١٩٩٠ وأعدت صياغته فى ضوء ملاحظات ومقترحات الدول الأعضاء. وفى ١٥/٩/١٩٩٤ صادق مجلس الجامعة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وقرر المجلس تخويل الأمين العام مهمة دعوة الدول العربية للتوقيع والتصديق على الميثاق.

وقبل الدخول إلى صلب الميثاق وبيان منزلته من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ومستوي الحماية التي يوفرها لحقوق الإنسان العربي يحسن إيداء عدد من الملاحظات الضرورية على الطرف الزماني الذي بدأت فيه مناقشة الميثاق، والطريقة التي تم بها إعداده ومناقشته.

الملاحظة الأولى: أن أول محاولة لوضع الميثاق كانت تالية لهزيمة يونيو ١٩٦٧ وهي الهزيمة التي هزت الكيان العربي بشكل عام، ودفعته إلى التفكير في أسبابها، وحين راح البعض يسند أسبابها إلى أمور غيبية مثل عدم التمسك بالدين أو الأخلاق، كانت هناك محاولات من الحركات القومية وبعض يسار الوسط إلى ردها إلى نقص المشاركة وانعدام الديمقراطية وغياب ضمانات حقوق الإنسان، وقد وجدت تلك الأفكار طريقها إلى بعض وثائق قائد الحركة القومية في ذلك الوقت جمال عبد الناصر والذي أعلن أولاً عن سقوط دولة المخابرات، ثم بيان ٣٠ مارس، ويلاحظ أن تلك الفترة الزمنية هي الفترة ذاتها التي بدأت تتبلور فيها الأفكار الجينية لوضع ميثاق حقوق إنسان عربي، ولكن يلاحظ أن تلك الأفكار لم تلبث أن تراجعت بعد أن اكتشفت نظم سياسية كثيرة - ومنها مصر - إن السير في هذا الطريق إلى نهايته يمكن أن يؤدي إلى عزلها عن السلطة.

الملاحظة الثانية: إن صعود التيار الديني وتسلل الأفكار الأصولية إلى الخطاب السياسي العربي عشية حرب يونيو ١٩٦٧ ساعد في إعلاء فكرة الخصوصية الثقافية كمحدد لتمتع المواطن العربي بحقوقه، وقد برز هذا التوجه الجديد في قرار مجلس الجامعة العربية الذي صدر بتاريخ ١١/٣/١٩٧٠ بالموافقة على توصيات اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في اجتماعها الرابع، والتي كانت قد دعت الخبراء لوضع مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان نابعا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يراعى ظروفنا التاريخية تراثنا الحضاري والروحي والثقافي !!.

الملاحظة الثالثة: إن سيادة الثقافة الأصولية الممتزجة برائحة النفط والتي سادت المنطقة العربية في أعقاب ارتفاع أسعار البترول اعتباراً من عام ١٩٧٤ ساعدت على تأجيل مشروع الميثاق العربي لعشر سنوات كاملة من ١٩٨٣ وحتى ١٩٩٤ ريثما تتجز منظمة المؤتمر الإسلامي إعلانها حول "حقوق الإنسان في الإسلام"، الأمر الذي يؤكد أن الدول العربية بأنظمتها الرسمية قد اعتمدت استراتيجية الترويج لشعارات الإسلام السياسي

وقررت استخدامه لمساعدة أنظمتها على البقاء في الحكم وانتهاك حقوق مواطنيها - خاصة الفئات التي لا تدين منها بالإسلام، فنحن لا نري سببا غير هذا لتأجيل إصدار ميثاق عربي لحقوق الإنسان في منطقة تضم تجمعات غير مسلمة مثل ل قبطن مصر ومسيحيي لبنان ومسيحيي جنوب السودان، وأقليات عرقية مختلفة مثل أكراد العراق وسوريا، والأمازيغ وغيرها انتظارا لميثاق حقوق إنسان إسلامي.

الملاحظة الأخيرة: انه ليس للميثاق صفة تنفيذية حتى الآن حيث إن المادة ٤٢ / ب منه تنص على انه " يدخل هذا الميثاق حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية " أي أن الميثاق يتطلب لدخوله حيز النفاذ أن تصدق عليه سبع دول عربية، وحتى وقتنا الحاضر لم تصدق على الميثاق أي دولة عربية ومن ثم فإن الميثاق ليست له أية صفة تنفيذية حتى الآن بما في ذلك مصر!!^(٣).

٢. الميثاق العربي لحقوق الإنسان: منطلقات أساسية

يتكون الميثاق العربي لحقوق الإنسان من ديباجة وثلاث وأربعين مادة، وينطلق من عده منطلقات أساسية وفقا لما ورد في مقدمته وهي: -

- إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان وبحقه في حياة كريمة على أساس من الحرية والعدل والسلام.
- الإيمان بسيادة القانون وان تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص هو معيار أصالة أي مجتمع.
- الدفاع عن حق الأمم في تقرير مصيرها والحفاظ على ثرواتها.
- الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلام العالمي.

وتؤكد مقدمة الميثاق على صلة الميثاق العربي لحقوق الإنسان بنصوص حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة فتشير المقدمة إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق

المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) كما تشير إلى إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام (١٩٩٠).

ويمكن القول إن الميثاق كان محكوما بالظروف السياسية التي نشأ فيها، مما أدى إلى ارتباك منطلقاته، فهو من ناحية يعتبر أن صدوره تأكيدا على الإعلانات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان والتي أصدرتها الأمم المتحدة، وهو أمر جيد من حيث المبدأ، ولكنه لا يغفل الاستناد أيضا إلى إعلان القاهرة حول "حقوق الإنسان في الإسلام". ولا يمكن أن يخفي على أحد ذلك التناقض الصارخ بين إعلان حقوق الإنسان في الإسلام وبين العهدين الدوليين وغيرهما من حزمة الاتفاقات الدولية من ناحية، ولا في تباين مستويات الحماية ولائحة الحقوق التي تتضمنها تلك المواثيق الدولية مع مستويات الحماية ولائحة الحقوق التي تتضمنها إعلان حقوق الإنسان في الإسلام من ناحية أخرى. وقد انعكس هذا الارتباك على نصوص الميثاق ذاته فوجد انه يدين العنصرية والصهيونية معتبرا أنهما تشكلان تهديدا للسلم العالمي وانتهاكا لحقوق الإنسان دون أن يتطرق إلى إدانة الحرب باعتبار أن الحرب كسبيل من سبل الجهاد لا يمكن إدانته إسلاميا.

٣. الميثاق العربي لحقوق الإنسان ومدى توافقه مع العهد الدولي

يمكن القول بوجود حزمة من الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن اعتبار أي وثيقة ضمن وثائق حقوق الإنسان ما لم تضمن أعلى مستويات التمتع بها، وتضع آليات للرقابة على مدى إعمال الدول لها، ويمكن إجمالاً أن نضع تلك الحقوق على النحو التالي ودون أن يعكس هذا الترتيب أهميتها على أي وجه.

- الحق في الحياة.
- الحق في سلامة الجسد والحق في حماية الكرامة الإنسانية عند الاحتجاز.
- حرية الفكر والوجدان والدين.
- حرية اعتناق الآراء والجهار بها والدفاع عنها وتلقي المعلومات ونقلها.
- الحق في تكوين الجمعيات.

• الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، والتساوي في فرصة تقلد الوظائف العامة.

• الحق في المساواة.

• حق الأقليات الدينية أو الإثنية أو اللغوية في بالتمتع بثقافتهم الخاصة، بما في ذلك استخدام لغتهم.

وسوف نقوم باعتبار تلك الحقوق مسطرة معيارية نقيس على أساسها، مدى اقتراب الميثاق العربي لحقوق الإنسان مع العهد الدولي أو تباعده عنه، على أنه لدواعي المساحة سوف نختار عدداً من الحقوق فقط لمضاهاتها واستخراج نتائج بناء على تلك المضاهاة، على أنه لا بد من التسليم بأن الأمر يحتاج إلى دراسة أوسع وأكثر عمقا حول الموضوع.

٣-١. يهنا أن نشير إلى الفارق الأول والأهم بين الوثيقتين، وهو نظرة كل منهما للقوانين الداخلية التي تنظم الحقوق والحريات داخل المجتمع، فالعهد الدولي يعتبر أن الدولة ملزمة بجعل قوانينها الداخلية متنسفة مع نصوصه، ويحاسب الدول على ذلك، في حين يضع الميثاق العربي القوانين الداخلية في مرتبة متميزة، فوفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من العهد الدولي: " تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلاً إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد، بأن تتخذ طبقاً لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد، ما قد يكون ضرورياً لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية " فهناك إزام على الدول الموقعة لجعل تدابيرها التشريعية أو حتى غير التشريعية كافية لإعمال الحقوق الواردة في العهد، وهو نص لا مثيل له في الميثاق العربي، بل على العكس فالميثاق العربي يعلى من قيمة القوانين الداخلية وعلى سبيل المثال تنص المادة ١٩ من الميثاق على أن: " الشعب مصدر السلطات والأهلية السياسية حق لكل مواطن رشيد يمارسها طبقاً للقانون " أو نص المادة ٢٠ " لكل فرد مقيم على إقليم دولة حرية الانتقال واختيار مكان الإقامة في أي جهة من هذا الإقليم في حدود القانون "، وهناك نصوص مماثلة كالمواد ٢٤ و٢٥ و٢٩ وغيرها جميعها تعتبر أن القانون الداخلي منظم ومحدد لمواد العهد، وهو منهج معيب تستخدمه الدول العربية في صياغة دساتيرها حيث ينص الدستور على الحق ثم يترك للقانون تنظيمه وتحديده؛ الأمر الذي يمكن السلطة التنفيذية من

سلب جوهر الحق الدستوري عن طريق التشريع^(٤)، على أن الطريف أنه حين نص الميثاق في المادة ٢٦ منه على حرية "العقيدة والفكر والدين" ولم يربطها كعادته بالقانون، جاء في المادة ٢٧ ليسلبها بقوله "لا يجوز فرض أية قيود على ممارسة حرية العقيدة والفكر والرأي إلا بما نص عليه القانون"، بل وعاد في المادة ٣٥ لينص على أغرب عبارة يمكن أن ترد في ميثاق لحقوق الإنسان "إن للمواطنين الحق في الحياة في مناخ فكري وثقافي يعتز بالقومية العربية!!".

٣-٢. الحق في الحياة:

عالج العهد الدولي الحق في الحياة في مادة واحدة هي المادة السادسة والمكونة من ست فقرات، حين أشار الميثاق إلى الحق نفسه في أربع مواد هي المواد أرقام ٥ و ١٠ و ١١ و ١٢.

تفتتح المادة السادسة من العهد بقيمة أصولية كبرى هي أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً"، ولا توجد مثل تلك العبارة أو قريباً منها في الميثاق، والفقرة الثانية من المادة ذاتها تنص على أنه "لا يجوز في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام، أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء على أشد الجرائم خطورة وفقاً للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وغير مخالف لأحكام هذا العهد ولاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة"، وهي شروط وضوابط صارمة فأشد الجرائم خطورة والتي يجيز العهد تطبيق عقوبة الإعدام لأجلها يجب ألا تكون مخالفة لأحكام العهد ذاته، بمعنى أن تكون جريمة من الجرائم ضد الإنسانية وضرب لها مثلاً بتلك الجرائم الموصوفة باتفاقية منع الإبادة الجماعية والعقاب عليها.

على أن الميثاق العربي حين حاول أن يجاري العهد خسر السباق، فقد استخدمت المادة العاشرة من الميثاق عبارة "الجنايات بالغة الخطورة" دون أن تضع لها أية محددات تاركة ذلك للقوانين الداخلية والتي يمكن لها أن تعتبر حيازة "طبق لاقط" أو الاستماع إلى "إذاعة العلوغ" جريمة من أشد الجرائم خطورة على المجتمع يعاقب مقترفها بالإعدام.

على أن المادة ١١ من الميثاق وإن منعت تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية، فإنها لم تتضمن تعريفاً لماهية هذا النوع من الجرائم أو شروطه وأركانها، الأمر الذي يمكن التلاعب به من قبل الحكومات العربية التي كثيراً ما تنسب تهماً جنائية لأفعال هي في طبيعتها سياسية لمعارضيتها حتى تحرمهم من الاستفادة بأية ميزة قد توفرها لهم الجرائم السياسية.^(٥)

على أن العهد الدولي الذي بدأ صدر المادة ٦ منه معلماً من قيمة الحق في الحياة أنهي المادة ذاتها بالدعوة إلى منع عقوبة الإعدام كلية باعتبارها عقوبة غير إنسانية ولا يمكن إصلاح الضرر الناتج عنها فيما لو تبين براءة من وقعت عليه فقال " ليس في هذه المادة أى حكم يجوز التذرع به لتأخير أو منع إلغاء عقوبة الإعدام من قبل أية دولة طرف في هذا العهد "، وهو أمر لا يستطيع الميثاق العربي الذي يعتمد على إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام كأحد مرجعياته أن يجاريه فيه.

٣-٣. الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، والتساوي في فرصة تقلد

الوظائف العامة:

لا يمكن الحديث عن الحريات الأساسية بغير الحديث عن تداول السلطة والتساوي في فرص تقلد الوظائف العامة، وتداول السلطة يفترض وجود حياة حزبية وانتخابات حرة.

تنص المادة ٢٥ من العهد الدولي على أن " يكون لكل مواطن، دون أى وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة ٢ الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة :

(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

(ب) أن ينتخب ويُنْتخَب، في انتخابات حرة نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده".

ولا يوجد في الميثاق العربي أي نص مماثل لهذا النص، ولكن اكتفت المادة ١٩ من الميثاق بالقول إن "الشعب مصدر السلطات والأهلية السياسية حق لكل مواطن رشيد يمارسه طبقاً للقانون" فهي لا تتكلم عن الحق في الانتخاب أو تداول السلطة أو إدارة الشؤون العامة مباشرة أو بواسطة ممثلين.

ويمكن ببساطة فهم السبب في أن يأتي نص الميثاق العربي على النحو الذي جاء عليه، فقد شرحنا في مقدمة تلك الورقة الأوضاع السياسية بشكل عام في الدول العربية، ويمكن أن نضيف إلى ما شرحناه أنه لا توجد في كثير من البلدان العربية حياه حزبية حقيقية أو تداول معقول للسلطة، وفيما عدا الجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمى وموريتانيا اللتين لا يوجد فيهما أحزاب، وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي لعام ٢٠٠٢، فإن الحال ليس أفضل في بلاد عديدة تزخر بالأحزاب السياسية، ففي تونس ذات الأحزاب السبعة كما في الأردن ذات الستة والثلاثين حزبا، وفي مصر حيث يعمل ستة عشر حزبا كما في السودان حيث خمسة عشر حزبا، وفي سوريا حيث يوجد ستة أحزاب كما في عراق صدام حسين بلد الحزب الواحد، إما أن تجبر الأحزاب السياسية على الدخول في جبهة يقودها الحزب الحاكم -سوريا مثلا - أو يجري تقليص دورها والسيطرة عليها بواسطة قوانين أحزاب تقيد نشأتها وتضمن سيطرة الحكومة عليها -مصر مثلا- أو حتى باستبعادها من المشاركة الحقيقية عبر انتخابات غير ديمقراطية -السودان وتونس مثلا- ويستنتج من ذلك حتى الآن المغرب ولبنان، ولا نعرف بعد ما سوف يجري في الأردن.

وتتميز السلطة السياسية في العالم العربي بالجمود وعدم التجديد في قمتها العليا ويمكن القول إن الكثير من النظم الجمهورية في العالم العربي قد تمكنت من الاحتفاظ بقادتها حتى الموت، شأنها شأن النظم الملكية، ففي سوريا استمر الرئيس حافظ الأسد منذ السبعينيات وحتى وفاته وخلفه ابنه الرئيس بشار الأسد، وفي ليبيا ما زال العقيد معمر القذافي في السلطة منذ السبعينيات، وفي العراق استمر الرئيس صدام حسين منذ السبعينيات أيضا حتى أزيح بالقوة الخارجية، في حين يستمر الرئيس حسني مبارك منذ الثمانينات ومثله الرئيس على عبد الله صالح، والرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وليس هناك نظم

لانتخاب الرؤساء في أغلب دول العالم العربي حيث تأخذ أغلب تلك النظم بطريقة الاستفتاء، وحتى في بعض النظم التي تأخذ بنظام انتخاب الرئيس من بين مرشحين متعددين فإن عدم وجود ضمانات معقولة لنزاهة تلك الانتخابات يجعل الأمر شكليا -تونس على سبيل المثال- على أنه فيما عدا لبنان والجزائر لا يمكن القول بوجود تجديد حقيقي في موقع رئيس الدولة داخل النظم الجمهورية في العالم العربي. ويمكن القول إنه في الفترة التي كان فيها الميثاق محل مناقشة كانت الكثرة الكثيرة من الدول العربية تقريبا إما بدون برلمانات، ولا تجري فيها انتخابات، أو تجري فيها انتخابات نيابية شكلية دون ضمانات حقيقية ويمكن أن نرصد دول الخليج بما في ذلك السعودية، والعراق وسوريا، ومصر، والسودان وليبيا وتونس، وكانت هناك أفكار في تحولات في الجزائر ولم تكن تجربة التناوب قد نضجت في المغرب.

٣-٤. حريات الفكر والاعتقاد والتعبير وما يرتبط بها:

تشمل تلك المجموعة من الحريات "حرية الفكر والوجدان والدين وحرية اعتناق الآراء والجهر بها والدفاع عنها وتلقي المعلومات ونقلها،" وهي مجموعة مترابطة من الحريات وتدل على مدى احترام الميثاق للتنوع الفكري والثقافي للبشر، وضمان حريتهم في أن يعتقدوا ما يشاءون وأن يدعوا له سلما.

ويمكن القول إن الميثاق العربي لا يرقى إلى مستويات الحماية التي يقدمها العهد الدولي لتلك الحريات.

عالج الميثاق مجموعة الحريات المشار إليها في مواد أربع هي المواد ٢٦ و٢٧ و٣٥ و٣٦؛ فالمادتان الأوليان عالجتا حرية الفكر والعقيدة والرأي، حيث أطلقت المادة ٢٦ حرية العقيدة والفكر والرأي على حين جاءت المادة ٢٧ لتسلب هذا الحق منهم وتضعه تحت رحمة القانون إذ قررت " لا يجوز فرض أية قيود على ممارسة حرية العقيدة والفكر والرأي إلا بما نص عليه القانون، أما المادتان ٣٥ و٣٦ فهما تتحدثان عن حق المواطنين في الحياة في مناخ ثقافي يعتز بالقومية العربية، ويقدم حقوق الإنسان، ويرفض التفرقة العنصرية والدينية، وكذلك حق الفرد في المشاركة في الحياة الثقافية وحق التمتع بالأعمال الأدبية والفنية... الخ، ولم يشر الميثاق إلى الحق في تلقي المعلومات ونشرها، واعتناق الآراء والجهر بها وغير ذلك.

وتعتبر الحماية التي يوفرها الميثاق العربي لحرية الفكر وما يرتبط بها متدنية فيما لو قيست بالحماية الدولية في ظل العهد الدولي، فمن ناحية يخضعها الميثاق للقانون الداخلي، وقد سبق أوضحنا محاذير ذلك، ثم إنه من ناحية أخرى يسلب حرية الفكر، فهو يعتبر أن من حق المواطن ان يعيش في مناخ يعتز بالقومية العربية، ويبقى السؤال عن هؤلاء الذين يرفضون فكرة القومية العربية مثلا في أي مناخ يعيشون وما هي الضمانات المعطاة لهم؟.

وعلى العكس من ذلك فقد عالج العهد الدولي تلك الحريات في مادتين فقط هما المادتان ١٨ و١٩، وقد نصت المادة ١٨ على أن " ١ - لكل إنسان حق فى حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته فى أن يدين بدين ما، وحريته فى اعتناق أى دين أو معتقد يختاره، وحريته فى إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

٢- لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته فى أن يدين بدين ما، أو بحريته فى اعتناق أى دين أو معتقد يختاره.

٣- لا يجوز إخضاع حرية الإنسان فى إظهار دينه أو معتقده إلا للقيود التى يفرضها القانون والتى تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحررياتهم الأساسية.

٤- تتعهد الدول الأطراف فى هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، فى تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة".

وبسهولة يمكن معرفة الفرق بين عبارة "إلا بما نص عليه القانون" الواردة في عجز المادة ٢٧ من الميثاق العربي، وبين عبارة "إلا للقيود التى يفرضها القانون" التى تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحررياتهم الأساسية" الواردة في عجز الفقرة الثالثة من المادة ١٨، فالأخيرة بعكس الأولى تحدد الأسباب التى يمكن أن يستند إليها القانون لوضع قيود على حرية الإنسان فى إظهار دينه أو معتقده بان تكون تلك القيود ضرورية لحماية السلامة العامة أو الآداب العامة أو - وهذا هو الأهم - حقوق الآخرين وحررياتهم الأساسية، أما الفقرة الواردة في الميثاق فقد

تركت واسعة فضاضة غير محده؛ الأمر الذي قد يفتح باب التغول على حقوق الآخرين وحرّياتهم الأساسية بالقانون.

ثم تأتي المادة ١٩ فتتص صراحة على أن "١- لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة، ٢- لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرّيته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها " وهو نص لا نظير له في الميثاق العربي، ولا تطبيق أيضا فجميع البلاد العربية تقريبا تضع رقابة على المطبوعات الخارجية، والداخلية أحيانا بحجج مختلفة وهي لا تسمح بتداول المعلومات بحرية بشكل عام، وما كان من الممكن تصور أن يتضمن ميثاق تضعه دول عربية هذا حالها أي نصوص داعمة لحرّيات الرأي وتلقي المعلومات.

إن غياب النصوص الضامنة للحق في اعتناق الآراء وحرّية التعبير والحق في تداول المعلومات إنما يشكل فجوة لا يمكن ردمها بين ميثاق يرغب في ضمان حقوق الإنسان وميثاق يرغب في ضمان حق الحكومات في السيطرة على الإنسان.

٣-٥. حرية التجمع والحق في تكوين الجمعيات:

احتفل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بالحق في التجمع وتكوين الجمعيات وخصص له مادتين هما المادة ٢١ والتي تؤكد على الحق في التجمع السلمي، ثم المادة ٢٢ والتي تتكلم تخصيصا عن الحق في تكوين الجمعيات والنقابات وحرّية الانضمام إليها.

يجري نص المادة ٢١ على أنه "يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرّياتهم".

وتتص المادة ٢٢ على أن "١- لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه، ٢- لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو

حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق، ٣- ليس في هذه المادة أى حكم يجيز للدول الأطراف فى اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابى اتخاذ تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها، أن تخل بالضمانات المنصوص عليها فى تلك الاتفاقية".

ولا يوجد فى الميثاق العربى نص مباشر يؤكد على الحق فى تكوين الجمعيات، ولكن المادتين ٢٨ و٢٩ عالجتا حرية الاجتماع والحق فى تشكيل النقابات على النحو التالى.

وفقا للمادة ٢٨ "إن للمواطنين حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية، ولا يجوز أن يفرض من القيود على ممارسة أى من هاتين الحريتين إلا ما تستوجبه دواعي الأمن القومي، أو السلامة العامة أو احترام حقوق الآخرين وحرياتهم"، كما تنص المادة ٢٩ من الميثاق العربى على أن "تكفل الدولة الحق فى تشكيل النقابات والحق فى الإضراب فى الحدود التى ينص عليها القانون".

وينبغي علينا أن نتأمل أولا كيف عالج العهد القيود التى يمكن أن تضعها القوانين الداخلية بغرض تنظيم تلك الحقوق، وكيف عالجه الميثاق، فالعهد الدولى حدد للقانون الداخلى نوع القيود التنظيمية التى يمكن له أن يضعها على ممارسة حق التجمع والتنظيم وهى تلك التى تشكل "تدابير ضرورية، فى مجتمع ديمقراطى"، فالمجتمعات الديمقراطية هى المعيار الذى أخذ به العهد ليضبط تدخل القانون فى وضع القيود على استخدام الأفراد لحرياتهم، وهو معيار لم يأخذ به الميثاق العربى نتيجة تدنى مستوى الديمقراطية فى الدول العربية، وعلى ذلك فالميثاق قد أجاز وضع القيود لدواعي الأمن القومي... الخ، فإنشاء جمعيات لحقوق الإنسان فى الولايات المتحدة لا يعتبر إخلالا بالأمن القومي، بينما قد تعتبره سوريا أو مصر أو غيرهما من بلاد العرب إخلالا جسيما، وعلى ذلك فوفقا للعهد لا يجوز لتلك الدول منع إنشاء جمعيات لحقوق الإنسان حتى وإن اعتبرت ضد الأمن القومي بينما يجيز لها الميثاق العربى ذلك بسهولة ويسر.

ومن أجل ذلك وفي ظل الميثاق العربي ظلت الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني بشكل عام محل شك كبير من قبل السلطات الحاكمة التي تراوحت مواقفها منها وفقا لتقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي بين الرفض والتوظيف والحرية المقيدة، وتخشي السلطات في كثير من البلدان العربية من قيام تلك الجمعيات ببناء تيارات اجتماعية عريضة، تلقي الضوء على نواقص السلطة ويمكنها أن تكون حافزا لتعبئة عناصر اتجاهات مرفوضة منها. ويشهد الكثير من الدول العربية مناقشات حادة نتيجة محاولات الكثير من الحكومات العربية إصدار قوانين جديدة تقيد عمل الجمعيات الأهلية في مصر ولبنان والأردن وفلسطين بديلا عن قوانين موجودة ليست أفضل بأي حال، كما أنه لا يسمح أصلا بوجود جمعيات أهلية تعمل في الدفاع والتعبئة في ليبيا وحتى الجمعيات التي تنشأ هناك يمكن أن نطلق عليهما "بين حكومية"، ويمثل قانون الجمعيات التونسي، وقانون الجمعيات الأهلية المصري نموذجا موحيا على إمكانية تعطيل عمل تلك الجمعيات أو السيطرة عليها عن طريق القانون.

وفي ظل أوضاع قانونية وسياسية كهذه لا تعطي الأرقام دلالات كافية فسواء أكان عدد الجمعيات الأهلية يربو على الخمسة عشر ألف جمعية كما هو الحال في مصر أو يزيد على الخمسة آلاف جمعية في تونس أو يقتصر على ستمائة جمعية في الأردن، فإنها جميعها ومثيلاتها على امتداد الوطن العربي عدا دول قليلة تخضع لرقابة شديدة سواء في تشكيل هيكلها الإدارية أو في تلقيها للتمويل أو في طريقة حلها، وفي أحيان كثيرة تستخدم الحكومات وسائل الإعلام المملوكة لها أو القريبة منها من أجل التشهير بها وبقاداتها وخلق رأي عام مضاد لها.

وحتى الحق في الإضراب وتشكيل النقابات والتي نص عليها الميثاق في المادة ٢٩ عاد ليجعلها في الحدود التي ينص عليها القانون دون وضع أية محددات أو قيود على القانون ذاته، لذلك فإن الحق في الإضراب السلمي مجرم قانونا أو غير معروف في أكثر من نصف البلاد العربية من جزيرة العرب والجزر حولها إلى عراق صدام وسوريا ومصر وغيرها.

٣-٦. الحق في سلامة الجسد والحق في حماية الكرامة الإنسانية عند الاحتجاز:

عالج العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الحماية ضد التعذيب، ومعاملة المحرومين من حريتهم في مادتين هما المادة السابعة والمادة العاشرة.

ووفقا للمادة ٧ فإنه " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة، وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر.

وهو نص يبدو إلى حد بعيد قريب الشبه بنص المادة ١٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه "تحمي الدول الأطراف كل إنسان على إقليمها من أن يعذب بدنيا أو نفسيا أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة، وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك، وتعتبر ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها، ولا يجوز إجراء تجربة علمية أو طبية على إنسان بغير رضائه الحر".

ولا نجد في الحقيقة فرقا بين النصين بل نرى أن النص العربي جاء أقوى من العهد ففيما قررت المادة السابعة من العهد عدم جواز تعريض أحد للتعذيب، فإن المادة ١٣ من الميثاق جاءت بصيغته أقوى وهي " تحمي الدول الأطراف كل إنسان على إقليمها من أن يعذب"، كما أن النص العربي أضاف التعذيب "النفسي" إلى البدني وهو أمر لم يتناوله نص المادة السابعة من العهد.

ويبقى السؤال: كيف سمحت الحكومات العربية لمثل هذا النص ان يخرج بهذه القوة: ؟ سؤال لا نستطيع أن نقدم له إجابة، وإن كنا ندعو من يستطيع ليفعل.

على أن تلك القوة والوضوح يتراجعان عند تناول الميثاق العربي لحق السجناء في معاملة كريمة، فوفقا لنص المادة ١٥ من الميثاق العربي " يجب أن يعامل المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية"، وهو نص يبدو شديد العمومية في مواجهة نص المادة ١٠ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي تذهب إلى أن: "١- يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني.

٢- (أ) يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين، إلا في ظروف استثنائية، ويكونون محل معاملة تتفق مع كونهم أشخاصاً غير مدانين، (ب) يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين، ويحاولون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

٣- يجب أن يراعى نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي، ويفصل المذنبون الأحداث عن البالغين ويعاملون معاملة تتفق مع سنهم ومركزهم القانوني ."

ولا نجد كبير عناء في معرفة الفرق بين النصين، فنص العهد الدولي أكثر شمولاً ويتناول المحبوسين الاحتياطين وطريقة معاملتهم، ويتطرق إلى كيفية احتجاز الأحداث، ولكن نص العهد أيضاً جاء أقوى من نص المادة ١٥ من الميثاق، فحين اكتفت المادة ١٥ من الميثاق بالدعوة إلى معاملة المحكوم عليهم معاملة إنسانية، جاءت المادة ١٠ من العهد الدولي تدعو ليس فقط إلى المعاملة الإنسانية للمحكوم عليهم، ولكن توجب أن تحترم تلك المعاملة "الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني" وهو تعبير أقوى وأبلغ أثراً.

ويمكن القول بشكل عام إن الميثاق العربي لحقوق الإنسان ابن بار للأنظمة التي أنجبته فهو يراعى خصوصيتها، ويحترم بقاءها المزمع في السلطة، ويعطيها الحق في أن تسلب بالقانون حقوقاً نص عليها، ومع ذلك فهو ابن لقيط، فلا أحد يريد الاعتراف ببنوته أو يساعده حتى على الحياة.

الجزء الثالث

موقف الدول العربية من الميثاق العربي لحقوق الإنسان

مقارنة بموقفها من حزمة الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بشكل عام

وفي ١٥ / ٩ / ١٩٩٤ صادق مجلس الجامعة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وقرر المجلس تخويل الأمين العام مهمة دعوة الدول العربية للتوقيع والتصديق على الميثاق، الأمر الذي لم يحدث، فحسب علمنا فإن الميثاق لم يجر التصديق عليه حتى الآن من أية دولة عربية حتى الآن^(١).

وعلى العكس من ذلك تتراوح مواقف الدول العربية في التصديق على الاتفاقيات الدولية حسب موضوعها والرؤية السياسية المختلفة لكل منها، وان كان تعامل الدول العربية مع الاتفاقيات الدولية أكثر إيجابية على الأقل من الناحية الشكلية على ان ذلك مرهون بنوع الاتفاقية وموضوعها، ففي حين صدقت الدول العربية جميعا عدا جيبوتي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، لدواعي الصراع العربي الإسرائيلي، كما صدقت جميعها عدا الصومال وسلطنة عمان على اتفاقية حقوق الطفل، نجد أن ثلاث عشرة دولة من أصل اثنتين وعشرين قد صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة جميع أشكال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة والحاطة بالكرامة، واثنتي عشرة دولة فقط هي من صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٧)، وعلى الرغم من ذلك فإن الدول العربية دائما ما تستخدم الشريعة الإسلامية كسبب للحفاظ على أغلب تلك الاتفاقيات، وترد تلك التحفظات عامة بما يفقدها مصداقيتها^(٨).

وفي حقيقة الأمر فإننا لا نري أهمية لتصديق الدول العربية أو عدم تصديقها على الاتفاقيات الإقليمية أو الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فمن الواضح مثلا من الجدول رقم ٢ المرفق أن الدول العربية التي يشيع فيها انتهاكات حقوق الإنسان، ولا تحترم تداول السلطة هي الدول الأكثر تصديقا على اتفاقيات حقوق الإنسان فمصر صدقت بالكامل على حزمة المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان مثلها مثل تونس واليمن، وهي دول لا يمكن القول إنها تحترم بشكل حقيقي ما وقعت عليه، ونأتي ليبيا في المركز الثاني مع السودان وهما قد وقعتا وصدقنا على ست اتفاقيات من سبع اتفاقيات، فالعراق التي صدقت على خمس اتفاقيات دولية كبرى من أصل سبع اتفاقيات متعلقة بحقوق الإنسان، وسوريا وقعت على أربع اتفاقيات وهكذا، ويمكن لنا أن نقارن أوضاع حقوق الإنسان في تلك الدول بالنصوص التي وقعت عليها.

ولا نستطيع أن نجيب على سؤال قد يتبادر إلى الذهن وهو: لماذا لا تعامل الحكومات العربية الميثاق العربي بمثل ما عاملت به الاتفاقيات الدولية ولو من حيث الشكل؛ أي تصادق عليه ثم لا تنفذ التزاماتها المنصوص عليها فيه. على الرغم من أنه يعطيها مساحة أكبر في المناورة؟ لم أستطع أن أجد إجابة على هذا السؤال سوي ان العرب

يهتمون بصورتهم الدولية أكثر من صورتهم الداخلية وانهم يرغبون في إرسال رسائل -وان كانت زائفة- للعالم الخارجي بالتوقيع على تلك المواثيق، وهو الأمر الذي لا داعي له عندما تتعامل الأنظمة العربية مع بعضها البعض.

الجزء الرابع

انعكاس الحقوق والحريات الأساسية

على النصوص الدستورية في البلاد العربية

من اثنتين وعشرين دولة عربية تتمتع أربع عشرة دولة عربية فقط بدساتير أو مواثيق أساسية حين تبقي ثمان دول لا توجد بها دساتير سارية^(٩)، على أن الكثير من الوثائق الأساسية في الدول العربية لا تحمل ضمانات كافية للحقوق والحريات العامة أو تتضمن الكثير من الضمانات ولكنها تترك للقوانين تنظيم تلك الحقوق والحريات مما يعطي السلطة الحاكمة إمكانية إفراغ تلك الحقوق الدستورية من قيمتها، ويتضمن الدستوران الأردني والسوري وإعلان تأسيس السلطة الشعبية في ليبيا وغيرها نصوصا مماثلة مع تباين درجة الحرية في كل منها.

وينضوي تحت أغلب الدساتير آليات تنظيم الحكم والسلطات إضافة إلى حقوق وحريات وواجبات مواطني هذه البلدان قاطبة، ويتم وضع هذه الحقوق والواجبات في فصول وأبواب خاصة بها، ما عدا دستوري المغرب وتونس اللذين يضعان الحقوق المدنية والسياسية في الفصل الافتتاحي للدستور تحت عنوان " أحكام عامة ". على أن هناك بعض الاستثناءات، نبدأ بعمان التي تتخذ من القرآن مصدرا لجميع الحقوق والواجبات في المجتمع، كما هي محددة في الشريعة الإسلامية، وبالطبع يعتمد تعريف مدى الحقوق المدنية والسياسية ومستوى ضمانها على تفسير النظام الخاص لأحكام الشريعة الإسلامية. ولا يختلف الوضع كثيرا في المملكة العربية السعودية حتى بعد إبرام القانون الأساسي في آذار / مارس عام ١٩٩٢ الذي تنص المادة رقم ٢٦ منه على أن "الدولة تحمي حقوق الإنسان مما يتفق مع الشريعة الإسلامية"، ويتكرر ذلك في دساتير دول أعرق كثيرا من عمان والسعودية فيما يتعلق بالحريات المدنية ونعني بها مصر والتي ينص دستورها الدائم على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

ولا يوجد دستور عربي يضمن الحق في الحياة حتى بشكل عام أو من حيث المبدأ ويوحى خلو الدساتير العربية تماماً من أية تدابير دستورية تمنع أو تقيد الحق في استخدام عقوبة الإعدام - بأن واضعي هذه الدساتير قد اختاروا أن يتجنبوه تماماً في دساتيرهم، من منطلق أن حق الدولة في استخدام عقوبة الإعدام هو أمر مسلم به.

تقدم غالبية الدساتير العربية ضمانات لحرية التعبير ولكنها تخضعها لشروط التنظيم وفق القانون دون وضع أي معايير محددة لهذا التنظيم. وتضمن الدساتير العربية الحق في التعبير عن الرأي ولكن بعبارات بسيطة نادراً ما تشمل أي تفاصيل أو إسهاب في تحديد أفق تلك الحرية.

تضمن كل الدساتير العربية حرية تكوين الجمعيات عدا دستور قطر والقانون الأساسي السعودي؛ إذ يلتزمان الصمت التام بهذا الصدد ويختلف تعريف تكوين الجمعيات من دستور إلى آخر. وتميل التدابير الدستورية العربية إلى تفصيل أكثر في تحديد حرية تكوين الجمعيات فتضيف قيوداً تؤدي بمجملها إلى تضيق حاد لنطاق هذا الحق وحتى إن كان النص إيجابياً، فنرى على سبيل المثال أن المادة رقم ١٦ من الدستور الأردني تنص على أن " للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام دستورها وبالمثل لا يضمن دستور البحرين (مادة رقم ٢٦) حرية تكوين الجمعيات على شرط أن تكون قائمة على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبالطبع لا يجيز أي قانون أو دستور إقامة تجمعات من شأنها أن تهدد سلامة البلد ولأي مجتمع الحق في حماية نفسه. بينما يكفل الدستور المصري هذا الحق ولكنه يحظر إنشاء جمعيات معادية لنظام المجتمع (المادة رقم ٥٥) أما بالنسبة للنقابات المهنية والعمالية، فإن الدستور المصري يحملها مسؤولية المساهمة في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها (مادة رقم ٥٦).

وتحتوى كل الدساتير العربية عدا دستور قطر على تدابير تتناول اعتقال الأشخاص واحتجازهم، ولكن قلة منها تتوافق بشكل واف، والمعايير التي يتطلبها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ويتحدث عدد من الدساتير عن الحرية الشخصية بشكل عام على أنها مضمونة، بينما ترفع دساتير أخرى من شأنها بأنها حق طبيعي وهي مصونة لا تمس (مصر المادة رقم ٤١) أو حق مقدس (سوريا المادة رقم ٢٥ فقرة ١) ولا تجيز الدساتير حرمان أحد من الحق في الحرية والأمان الشخصي إلا وفقاً للقانون.

ولا ترد في عدد من الدساتير العربية أية إشارة إلى التعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة، والواضح أن التعذيب محرم في نصف الدساتير العربية فقط بدرجات متفاوتة من التحديد والوضوح، إذ يشمل التعذيب في البعض منها الإيذاء أو الإساءة أو المعاملة على نحو يوصف بالتعذيب بدنياً أو جسمانياً أو معنوياً أو نفسياً بينما تضيف التدابير الدستورية الكويتية والبحرينية حظر "المعاملة الحاطة بالكرامة" ويضيف الدستور السوري "مهينة" مادة رقم ٢٨، وتكتفي بعض الدساتير بإيراد عبارات عامة فتؤكد مثلاً على معاملة المحتجزين أو المتهمين بما يحفظ الكرامة أو تنصر على كرامة الإنسان مصونة (العراق)، وهو نقيض المعالجة في بعض الدساتير التي ترد فيها إقامة عقوبات جزائية ضد من يرتكبون جريمة التعذيب (سوريا مادة رقم ٢٨ فقرة ٣) والبحرين (مادة رقم ١٩د) وربما كان أقوى رادع لجريمة التعذيب هو الموجود في الدستور المصري (المادتين رقمي ١٩ و ٤٢) اللتين تنصان على أنه لو ثبت أن الاعتراف قد انتزع تحت مختلف ضروب الإكراه أو التهديد أو ما يوصف بالتعذيب تعتبر تلك الأقوال أو الاعترافات باطلة ولاغية.

أما الحق في محاكمة عادلة وغيره من الضمانات القضائية الأخرى، والذي هو في حقيقته جماع خمسة عناصر هي ان يتأكد المتهمون من ان قضيتهم محل نظر منصف وعلمي من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون، فهو لا يتوافر دائماً في الدساتير العربية فعند فحص الدساتير العربية في ضوء هذه العناصر الخمسة نجدها منقوصة إلى حد كبير ولا توفر للفرد الذي يواجه المحاكمة إلا الضئيل من الضمانات الحقيقية وتشترط ستة دساتير فقط (الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت) صدور الأحكام علناً هذا مع العلم أن جميع الدساتير تسمح بمحاكم سرية في أحوال استثنائية أو إذا قررت المحكمة جعلها سرية وبعض الدساتير يحدد أهداف السرية بشكل أدق بحماية النظام العام (مصر مادة رقم ١٦٩، والأردن مادة رقم ١٠١ - ٢). ولا توجد ضمانات دستورية عربية محددة تضمن للأفراد المتهمين حق المثل أمام محاكم مختصة مستقلة حيادية. ونجد في الدساتير العربية دون استثناء ضمانات لمبدأ استقلال القضاء ككل. معظم الدساتير يكفل حق النقاضي واللجوء إلى القضاء ولكن بنصوص موجزة مقتضبة عامة. وليس من الواضح أن ذلك يشمل النظم القضائي ضد السلطة نفسها، ويستثنى من ذلك أربعة دساتير فقط تضمن حماية الأفراد من انتهاك السلطة لحقوقهم (اليمن والإمارات والجزائر ومصر) وهناك دستوران فقط يدعمان هذا الضمان بتوفير حق الحصول على تعويض عن الضرر

النتائج من انتهاك الحقوق. والدستور المصري في مادته رقم ٥٧ أوضح من الدستور الجزائري إذ ينص على ذلك بشكل لا يقبل التأويل^(١٠).

وهكذا يمكن القول إن أغلب الدساتير العربية تتناقض تناقضا صارخا مع نصوص في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي صدقت عليه أو حتى نصوص أقل أهمية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان رفضت أن تلتفت إليها.

الملاحق

جدول ١

معدل المشاركة السياسية في الوطن العربي^(١١)

البلد	نوع الانتخابات	السنة	نسبة المشاركة
الأردن	تشريعية	١٩٩٧	%٤٥،٤٥
البحرين	استفتاء على الميثاق الوطني	٢٠٠١	%٩٠،٣٠
الجزائر	رئاسية	١٩٩٩	%٦٠،٥٢
السودان	رئاسية وتشريعية	٢٠٠٠	-
العراق	تشريعية	٢٠٠٠	%٨٣،٦٠
الكويت	تشريعية	١٩٩٩	%٨٠
المغرب	تشريعية	١٩٩٣	%٦٣،٧٠
اليمن	محلية	٢٠٠١	-
تونس	تشريعية	١٩٩٩	%٩١،٥٠
سوريا	تشريعية	١٩٩٨	%٧٧،٨٠
فلسطين	تشريعية	١٩٩٦	%٩٠
قطر	محلية	١٩٩٩	%٨٥
لبنان	تشريعية	٢٠٠٠	-
مصر	تشريعية	٢٠٠٠	%٢٧،٥
موريتانيا	رئاسية	١٩٩٧	%٦٥،٦٠

جدول رقم ٢

الانضمام إلى معاهدات دولية مختارة خاصة بحقوق الإنسان^(١٢)

البلد	اتفاقية ضد التعذيب العنصري	العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين	اتفاقية مناهضة التعذيب	اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل
الأردن	xx	xx	xx	xx		xx	xx
الإمارات	xx						xx
البحرين	xx					xx	xx
الجزائر	xx	xx	xx	x	xx	xx	xx
السعودية	xx					xx	xx
السودان	xx	xx	xx		xx	x	xx
الصومال	xx	xx	xx			xx	
العراق	xx	xx	xx	xx			xx
الكويت	xx	xx	xx	xx		xx	xx
المغرب	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx
اليمن	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx
تونس	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx
جزر القمر				xx			xx
جيبوتي				xx			xx
سوريا	xx	xx	xx				xx
عمان							xx
فلسطين							
قطر	xx						
لبنان	xx	xx	xx	xx			xx
ليبيا	xx	xx	xx	xx		xx	xx
مصر	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx
موريتانيا	xx						xx

جدول رقم ٣

الدرساتر العربفة السارفة حسب البلد أو الإقلفم (١٣)

البلد	اسم الوثفة الدستورفة	تارفخ صدورها	تارفخ التعدفلات
الأردن	الدستور - المفثاق الوطنف	١٩٥٢	١٩٩٢
البحرفن	مفثاق العمل الوطنف	١٩٧٣	٢٠٠١
الجزائر	مفثاق العمل الوطنف	١٩٧٦	٢٠٠١-١٩٨٩-١٩٨٨
السعودفة	القانون الأساسف	١٩٩٢	
العراق	الدستور	١٩٩٠	
الكوفت	الدستور	١٩٦٢	
المغرب	الدستور	١٩٧٢	١٩٩٦-١٩٩٢
الرفمن	الدستور	١٩٩٦	
تونس	الدستور	١٩٩١	
سورفا	الدستور	١٩٧٣	
عمان	القانون الأساسف	١٩٩٦	
لبنان	الدستور	١٩٢٦	١٩٩٦
لففبفا	إعلان بتأسفس السلطة الشعبفة	١٩٧٧	
مصر	الدستور	١٩٧١	١٩٨٠
مورفانفا	الدستور	١٩٩١	١٩٩٤

الهوامش

١. جدول رقم ١ المشاركة السياسية في العالم العربي - المصدر تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي ٢٠٠٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٢. خلال حقبة الثمانينات والتسعينات حاول كثير من الحكومات العربية تبني مقولات الحركات الأصولية في العالم العربي حتي وهي تبطش بنشاطها السياسي وترج بهم إلى المعتقلات، ففي مصر اتخذ الرئيس أنور السادات سلسلة من الإجراءات لدعم الأفكار الأصولية بدأت باتخاذ لقب الرئيس المؤمن وانتهت بإجرائه تعديلين دستوريين جعل ل بمقتضاها " الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع "، و"الدين مادة أساسية في مناهج التعليم ".
- وفي العراق اطلق النظام البعثي "ما أسماه"الحملة الإيمانية" منذ منتصف التسعينات من القرن المنصرم من أجل أسلمة المجتمع العراقي بهدف اشاعة الافكار القدرية والخرافات والأوهام الدينية كي تستسلم الجماهير العراقية لديكتاتورية النخبة الحاكمة، باعتبارها قدرا من عند الله لا تجوز معارضته، وأول من وجهت إليه حراب هذه الحملة كانت النساء، ففي عام ١٩٩١ بدأت الحملة بإقرار قانون جديد صدر بقرار من مجلس قيادة الثورة وحمل رقم ١١١ لعام ١٩٩١، خول بمقتضاه الرجل قتل كل من يشك في سلوكه من ذويه من النساء مثل الزوجة والام والاخت دون أية محاسبة جزائية، كما بدأ بالتحريض على فرض الحجاب، فكان مدراء الدوائر التابعة لقطاع الدولة يعقدون اجتماعات مع النساء العاملات والموظفات يطالبونهن بارتداء الحجاب، وإلا يطردن من عملهن. وشكلت الحملة التي قامت بها جماعات من فدائيي صدام بالتنسيق مع الاتحاد العام لنساء العراق في مدن البصرة وبغداد والموصل بقطع رؤوس أكثر من ١٧٠ امرأة بشكل علني ودون محاكمة بتهمة أنهن "عاهرات"، وفي جو من الرقص الهستيري والموسيقى والهتافات التي تشيد بصدام حسين، قمة جبل الجليد في محاولات قمع المرأة العراقية على ان الطريف هو ان اجزاء من المعارضة العراقية ذاتها حاولت الاستفادة من هذا المشهد المأساوي لكسب نقاط على حساب الحكومة العراقية فمن الكويت علق زعيم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق محمد باقر الحكيم " بأن العمل الذي قام به صدام في قطع رؤوس أولئك النسوة هو بدعة فالإسلام أقر رجمهن بالحجارة حتى الموت وليس قطعها بالسيف "
٣. لمزيد من المعلومات حول طريقة "طبخ الميثاق" يمكن مراجعة -بهي الدين حسن - الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي -ورقة غير منشورة.

٤. يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الدستور المصري والذي ينص في المادة ٤٤ على أن "لمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون"، والمادة ٥٥ التي تنص على أن للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون"، وتنص المادة ٦٢ على أن " للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون "

٥. يمكن اخذ قضية توجان فيصل من الأردن كحالة نموذجية فقد كانت قد اتهمت بسبب وفنذف رئيس الوزراء على أبو الراغب حيث نسبت إليه في رسالة على شبكة المعلومات الدولية موجهة إلى الملك عبد الله انه فاسد وقام برفع اسعار التأمين على السيارات كونه مشاركا في احدي شركات التأمين، وقد حكم عليها بالحبس ثم نالت عفواً ملكيا خاصا، وعندما أرادت الترشيح للانتخابات النيابية المقبلة في الأردن باعتبار ان الجريمة السياسية لا تمنع المحكوم عليه من الترشيح وفقا لقانون الانتخابات الأردني، رفض طلبها باعتبار أن القذف والسب جريمة جنائية وليست سياسية !!.

٦. يراجع قرار مجلس الجامعة رقم ٥٤٣٧ (١٥ / ٩ / ١٩٩٤) وقد أبدت السودان واليمن تحفظهما على الميثاق، وكذلك أبدت دول مجلس التعاون الخليجي تحفظها على الميثاق على النحو التالي :-

§ دولة الإمارات العربية المتحدة : ترى أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان يجب أن يتمشى في روحه ومراميه مع إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام.

§ دولة البحرين: ترى تأجيل بحث هذا الموضوع لحين البت في مشروع الإعلان العربي لحقوق الإنسان من قبل وزراء العدل العرب.

§ سلطنة عمان تتحفظ على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولا توافق عليه.

§ دولة قطر التي صدقت على إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام تتحفظ على البنود التي ترى أنها تتعارض مع ما نصت عليه الشريعة الإسلامية وروح إعلان القاهرة كما تتحفظ على حكم المادتين (١٤، ٢٩) لتعارضهما مع التشريعات المعمول بها في دولة قطر .

§ دولة الكويت: ترى تأجيل النظر في هذا الموضوع لحين البت في مشروع الإعلان العربي لحقوق الإنسان من قبل وزراء العدل العرب.

§ أبدت المملكة العربية السعودية الملاحظة التالية : إن المملكة العربية السعودية التي يستمد نظام الحكم فيها أحكامه من الشريعة الإسلامية الغراء ومبادئ الإسلام السمحة التي تراعى حقوق الإنسان وتحميها وتضمنها في شتى المجالات وتكفل للمواطن السعودي

وغيره من المقيمين على أرض المملكة جميع الحقوق، وقد صادقت مثل بقية الدول العربية والإسلامية على إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الذي كان حصيداً لجهود علماء وخبراء في العالمين العربي والإسلامي ولذلك فإن المملكة ملتزمة به وترى أنه تضمن حقوق الإنسان الأساسية وحرياته بصفة شاملة.

٧. يراجع الجدول رقم ٢ انضمام الدول العربية إلى معاهدات دولية مختارة خاصة بحقوق الإنسان - المصدر: تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي ٢٠٠٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - القاهرة.

٨. دعت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الحكومة المصرية في الخريف الماضي ٢٠٠٢ إلى سحب تحفظها على أحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أو تحديده، وكانت مصر قد صدقت على العهد مع التحفظ بعدم التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٩. الجدول رقم ٣ الدول العربية التي تتمتع بدساتير أو مواثيق أساسية، المصدر تقرير التنمية الإنسانية مرجع سابق.

١٠. حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت / أبريل ٢٠٠٢ ط ١.

١١. يلاحظ أن هناك دولاً عربية لم تجر فيها انتخابات وبالتالي لم تدرج بالجدول مثل الإمارات وليبيا وجزر القمر وجيبوتي، كما أن بعض الدول أجريت بها انتخابات تالية مثل المغرب لم نستطع إيراد حجم المشاركة فيها، وهناك دول لم يستدل على نسب المشاركة بوضوح، وقد سبق ذكر مصدر الجدول.

١٢. (x) وقعت ولم تصدق، (xx) دولة طرف في المعاهدة.

١٣. هناك دول لم تدرج في الجدول إما لأنه ليس لها دساتير أو أنه لم يتوافر عنها معلومات حسب المصدر، وهي الإمارات، السودان، الصومال، جزر القمر، وجيبوتي، فلسطين، وقطر.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

جوزيف شكلا / محمد حسين النجار *

مقدمة

يؤكد المنهج العام لحقوق الإنسان في الدول العربية طغيان الإرادة السياسية على مسيرة حقوق الإنسان. وتسعى الضغوط الأخلاقية، القانونية والسياسية - سواء الداخلية أو الخارجية إلى إصلاح وتعديل ضعف تحقيق العدالة، الحبس التعسفي، التعذيب وحجب التمثيل والمشاركة في عمليات صنع القرار. وتظهر هذه القضايا الخاصة بحقوق الإنسان بوضوح في دور الدولة عند القيام بتخليد أو الإبقاء على هياكل السلطة السياسية القائمة والمميزات المتاحة لها. وفي حين تؤدي أوجه القصور في هذه الحقوق إلى التأثير بشكل سلبي على شرعية الدولة الداخلية والخارجية إذ أنه عادة ما يتم تبريرها في سياق أمن الدولة. إن هذا الخليط من القضايا التي تميز جدول أعمال حقوق الإنسان في العالم العربي ليس موضع بحث أو هدف هذه الورقة، وإنما يتحدد هدفها في محاولة تقديم العواقب والتبعات اليومية الطاحنة لهذا الأداء المذكور آنفاً للدولة والذي يظهر جلياً في الأوضاع

* المكتب الإقليمي للتحالف الدولي من أجل الحق في السكن.

المعيشية السيئة للأغلبية العظمى من المواطنين البسطاء. إن هذه الضروريات الإنسانية عادة ما يتم تصنيفها بشكل متفرق كحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية. إلا أن أي تقييم لهذه الحقوق يؤكد الطبيعة المتداخلة والمتراطة وغير القابلة للانقسام لكل حقوق الإنسان بما في ذلك متطلبات الرفاهية البشرية التي لم يتم تمييزها بشكل منفصل حتى الآن في القانون الدولي. إن تقييم الميثاق العربي الحالي والآمال في الميثاق اللاحق عليه سوف يقتصر على الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦).

إن الافتراضات الأساسية للتحليل التالي تستند إلى ضرورة وجود أداة إقليمية لحقوق الإنسان كأمر مطلوب ومهم، نظراً لأن التحدي الخاص بحقوق الإنسان والمحفور تاريخياً في مصطلحات متفق عليها دولياً يتحدد في التطبيق الفعال والذي يفضي إلى مجهود أخلاقي دائم.

الأمر الثاني أننا نفترض ونسلم جدلاً أنه حتى تصبح أي أداة إقليمية من أدوات حقوق الإنسان فعالة فلا بد أن تخاطب أموراً ذات خصوصية إقليمية وتعمل في الوقت نفسه على تطوير المعايير الفعالة في القانون التي سوف تقوم بتحسين رفاهية سكان هذا الإقليم. ويمكن الوصول إلى هذا المعيار المتطور من خلال ثلاث وسائل مهمة على الأقل^(١) الوعد بضم وجمع دول الإقليم في نظام حقوق إنسان شامل حيث يمكن أن تظل بعض الدول خارج مجال أو نطاق النظام الدولي القائم لحقوق الإنسان وآليات تطبيقه^(٢) من خلال تحسين المعايير عن طريق إنشاء أو إيجاد التزامات للدولة أعلى وأكثر تحديداً من تلك المنصوص عليها في النظام العالمي حتى يتسنى مخاطبة أو التعامل مع أي ظروف خاصة أو أولويات سائدة بشكل عام في تلك المنطقة^(٣) ومن خلال خلق آليات مراقبة وإلزام إقليمية أكثر تركيزاً ومن ثم أكثر فعالية مثل لجان حقوق الإنسان و/أو محاكم لتوضيح حقوق ومسئوليات المواطنين وكذلك التزامات الدولة من خلال قانون مماثل.

وينحصر هدف آخر من أهداف إيجاد ميثاق عربي فعال لحقوق الإنسان، على الرغم من عدم أهميته الشديدة، في خلق وتطوير عقيدة إقليمية خاصة لحقوق الإنسان.

ومن غير الممكن أن ننكر حقيقة أن جزءاً كبيراً من المنهج العام لحقوق الإنسان في العالم يسيطر عليه الإنتاج الفكري والحركات الاجتماعية في المناطق الأخرى سواء في الشمال أو الجنوب وحتى مجتمع حقوق الإنسان ذاته في المجتمع المدني في الدول العربية يستخدم ويلجأ إلى ما ينتجه نظراً لهم في الشمال في حقوق الإنسان.

لقد بذل المجتمع المدني العربي جهداً كبيراً وحقق مكاسب ملحوظة في السنوات الأخيرة ولا يزال العالم يبذل جهداً حتى يرى نتائج ملحوظة لمنهج حقوق الإنسان العربي، وسوف تؤدي المنتديات التي يخلقها ميثاق عربي ملائم لحقوق الإنسان ونظام حقوق إنسان ملائم إلى إيجاد خط طبيعي لمنهج وشرعة حقوق الإنسان والتي بدورها سوف تؤدي إلى رفع مستوى أداء حقوق الإنسان في العالم العربي إلى الحد الذي يجعلها ملحوظة بالمقارنة بالمناطق الأخرى. إلا أن الميثاق العربي الحالي لحقوق الإنسان لا يخدم أيًا من هذه الأغراض ومنذ تم تبنيه عام ١٩٩٤ لم يتمكن من الحصول على تصديق أي دولة سوى العراق وهي دولة عضو بالفعل في الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان كما لم يجذب الدول العربية التي لا تزال خارج النظام الدولي لحقوق الإنسان لأسباب خاصة بها سواء كانت فلسطين أو الصومال أو عمان أو موريتانيا.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الميثاق العربي الحالي يبدو وكأنه يضيف على نفسه صفة النفي على ذاته من خلال تحديد معايير حقوق الإنسان في مستوى أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه في الأدوات الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي قامت الدول العربية بالتصديق عليها بالفعل. وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الجوانب تقوم بمخاطبة شروط وظروف معينة تسود المنطقة والتي سوف نشير إليها "إسهامات". وفي لغة حقوق الإنسان تمثل هذه خسائر صافية في قيمة حقوق الإنسان لمواطني الإقليم.

وسوف يتبع مناقشة تلك الجوانب الخاصة سرده للحد الأدنى من المعايير المتفق عليها على المستوى الدولي والمفقودة أو الغائبة عن الميثاق الحالي. وسوف نعمل هنا على مخاطبة - بدون مبالغة مقصودة- الهدف رقم ٢ المذكور سابقاً.

وحتى نتمكن من توفير أساس قانوني لتحديد الأولويات الإقليمية و/ أو المظاهر العامة المشتركة كي نتمكن من وضعها في الاعتبار في ميثاق عربي مستقبلي ملائم لحقوق

الإنسان فإن هذه الورقة سوف تقوم بمراجعة حوار بناء للدول العربية الأعضاء في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية قبل وجود آليات المراقبة منذ عام ٢٠٠٠. ومن أجل الحفاظ على التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سوف نعرض أداء الدول العربية في ظل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهي المعاهدة ذات الصلة الوثيقة لأنها تعد المصدر الرئيسي في القانون لمجموعة من الحقوق المعروضة هنا وتضم ١٢ دولة عربية عضواً.

وتعمل اتفاقية حقوق الطفل على تكامل كل من هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتطبيق بشكل خاص على الأطفال.

وقد قامت كل الدول العربية (عدا فلسطين والصومال اللتين قامتتا بالتوقيع عام ١٩٩٠) بالتصديق أو التعديل لهذا المعيار. كما أن هناك ذكراً خاصاً لاحقاً للاتفاقيات القائمة متعددة الأطراف على المستوى الإقليمي والتي ألزمت الدول العربية نفسها في ظلها بالالتزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن مراجعة هذه الورقة لما قدمته ٥ دول عربية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تخاطب الهدفين المتصلين رقمي ١ و ٢ المذكورين سابقاً. وهي توضح أيضاً من الدول تلتزم بالفعل بالحد الأدنى من معايير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقدم النتائج التي وصلت إليها الكيانات المخولة بمراقبة الاتفاقيات كأساس قانوني لتقديم خصوصية إقليمية حول قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب مخاطبتها في ميثاق عربي ملائم. وينتهي هذا الجزء بموازنة عامة لموضوعات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتطلب إعادة النظر عند إعداد مسودة ميثاق عربي لحقوق الإنسان.

ويخاطب القسم الثالث من هذه الورقة الهدف رقم ٣ المذكور أعلاه والذي يعد مفقوداً تماماً في الميثاق الحالي. ويقترح التحليل مجموعة من التوصيات لإنشاء آليات فعالة ومؤثرة للمراقبة والإلزام العربي الإقليمي للمعايير المذكورة في الميثاق. إن مثل هذه الآليات سوف تخاطب مجالاً كاملاً من حقوق الإنسان والتزامات الدول المتضمنة في الميثاق.

إلا أنه على أية حال فإن النماذج المؤسسية والتجربة العقائدية للآليات الإقليمية الأخرى تبرهن على مدى أهمية ووضوح الحكم والفصل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق نظام إقليمي لحقوق الإنسان.

فمن الممكن أن نقول إو غياب منهج لحقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي هو السبب الرئيسي في مواجهتنا الآن للعديد من المشاكل والأزمات في المنطقة وكما هو واضح في الحوار البناء للدول العربية ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن ضغوط العولمة تخلق سببا أكثر قوة لقيام الحكومات بإعمال الالتزامات ذات الأولوية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كوسيلة للحفاظ على سلطة الدولة ومقدرتها لتنظيم هذا التقدم.

إنه من المأمول أن يقوم واضعو المسودة وداعمو ومشجعو إيجاد ميثاق عربي سليم لحقوق الإنسان بوضع تلك الآراء والتقييمات في قلب المهمة المخولين بإتمامها. ولن نقوم في أي مرحلة من هذه الورقة باقتراح لغة مختلفة للمسودة فهذا أمر متروك للمراحل القادمة إلا أن القضايا والموضوعات المطروحة هنا مهمة وضرورية للهدف المشترك الخاص بتطور العدالة في المجتمع العربي وضمان أن الدول - الشخصيات القانونية ذات السلطة والمسئولية - تعمل على تطوير الالتزام والقدرة والإرادة السياسية لضمان مثل هذه التنمية ذات النظرة المستقبلية.

إسهامات الميثاق العربي الحالي

وعند إلقاء نظرة متفحصية على مواد الميثاق نجد أنها جاءت في ٤٣ مادة مقسمة إلى أربعة أقسام رئيسية، حيث تضمن القسم الأول مادة واحدة تكفل للشعوب حقها في تقرير المصير والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، وتؤكد في فقرتها الثانية على دور العنصرية والصهيونية والاحتلال كتحدي للكرامة الإنسانية وكعائق أساسي يحول دون أعمال الحقوق الأساسية للشعوب.

أما القسم الثاني فيضم ٣٨ مادة تتضمن مجموعة الحقوق والحريات الأساسية أبرزها الحق في الحياة والحرية، والسلامة الشخصية، إقرار مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص

قانوني، ومبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بمحاكمة قانونية عادلة، المساواة أمام القانون، منع التعذيب أو أي من أشكال المعاملة القاسية أو المهينة، كما كفل حماية حرمة الحياة الخاصة وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة، بالإضافة إلى حق الجنسية والتملك والدين والعقيدة وحرية الاجتماع والتجمع السلمي، وحق تشكيل النقابات، والحق في الإضراب، وحق العمل، والحق في التعليم، وحظر حرمان الأقليات من ثقافتها.

ويضم القسم الثالث مادتين تتعلقان بتشكيل لجنة خبراء حقوق الإنسان، مكونة من سبعة أعضاء من مرشحي الدول الأعضاء، بحيث يتم انتخابهم بالاقتراع السري، على أن يكون هؤلاء المرشحون من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة. وتنتظر هذه اللجنة في التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأعضاء إلى اللجنة على أن تقدم تقريرا مشفوعا بأراء الدول وملاحظاتها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في الجامعة العربية.

ويتناول القسم الرابع في مادتين تفويض الأمين العام للجامعة في عرض الميثاق على الدول الأطراف للتوقيع والتصديق والانضمام، وتنص الفقرة الثانية من نفس المادة على أن هذا الميثاق يدخل حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة لدى الأمانة العامة للجامعة العربية.

عكس الصراع العربي الإسرائيلي نفسه بوضوح في الميثاق إذ ربط في الديباجة بين دفاع الوطن العربي عن حريته وحق الشعوب في تقرير مصيرها من ناحية وبين رفض العنصرية والصهيونية واعتبارهما تشكلان انتهاكا لحقوق الإنسان وتهديدا للسلام العالمي، كذلك حوى القسم الأول من الميثاق مادة واحدة من فقرتين نصت الفقرة الأولى على حق الشعوب في تقرير مصيرها والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

بينما أكدت الفقرة الثانية على أن العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحد للكرامة الإنسانية وعائق أساسي يحول دون صون الحقوق الأساسية للشعوب، غير أن هذه الإشارة جاءت دون استخدام المصطلحات الحقوقية المتعارف عليها مثل التمييز العنصري، وكان على الميثاق أن يفسح مجالاً للربط بين الصهيونية والتمييز العنصري من خلال مقارنة الآليات والمنهج المستخدم.

وقد أثارَت هذه الإشارة للصهيونية غضب الولايات المتحدة التي أجرت اتصالات مع عدد من الدول العربية لحذفها، وعند مناقشة مشروع الميثاق في اللجنة القانونية الدائمة للجامعة العربية في الفترة من ٣٠ يناير إلى ٣ فبراير ١٩٩٤ اقترحت مصر إعادة صياغة الفقرة في الديباجة لتصبح "ورفضاً لجميع أشكال العنصرية" وحذف أي توصيف لطبيعة هذه العنصرية ومؤدى ذلك حذف الإشارة للصهيونية تشبهاً مع إلغاء الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية، ولم يوافق وفد فلسطين في اللجنة القانونية على حذف الإشارة للصهيونية وأيدته بعض الدول الأخرى لذا احتفظ بالنص دون تعديل.

ولعله من الصعب أن ننكر أن عواقب سياسة الأبارتهايد بالتحديد من حيث تأثيرها على الأمن والسلام الإقليمي هي التي تصدرت مطالب جنوب أفريقيا من أجل الاستقلال والسيادة والحماية من التدخل في شئونها الداخلية عندما اعترضت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الممارسات المحلية لجنوب أفريقيا في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين. وقد قررت الجمعية العامة من خلال قرارها رقم ٦١٥ (VIII) أن تهديد سياسة الأبارتهايد للأمن والسلام الإقليمي يجعلها مسألة تتعلق بالقانون الدولي ويضعها بشكل واضح على جدول أعمال الأمم المتحدة. ويشير الجزء قبل الأخير من الميثاق إلى المعايير الدولية السابقة التي يؤكد عليها الميثاق وتشمل قانون حقوق الإنسان (ميثاق الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي) بالإضافة إلى إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام وفي حين تمثل الإشارة إلى إعلان القاهرة نوعاً من الخصوصية فإن الميثاق يقوم بذلك بالإشارة إلى اتفاقية مستمدة من أسس خارج القانون الإيجابي.

وتحدد المادة رقم ٢ من الميثاق العربي حق الملكية وهو الحق الذي لم يذكر في العهد الدولي وتوضح المادة أن لكل مواطن حقاً مصوناً في امتلاك ملكية خاصة ولن يتم حرمان أي مواطن تحت أي ظرف من بعض أو كل ممتلكاته بشكل تعسفي أو غير قانوني.

وفي أعقاب مسودة وتبني العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قام المجتمع الدولي بتوسيع الحق في الملكية ليضم جميع أشكال الملكية: "أن لكل فرد الحق في امتلاك ملكية خاصة أو مع الغير و" لن يتم حرمان أي فرد تعسفاً من ممتلكاته".

ويميز الميثاق في المادة ٣٨ (ب) كبار السن باعتبارهم فئة اجتماعية خاصة لها الحق في الحماية والرعاية مثل الأطفال والنساء والأسرة بشكل عام ويجب أن يتم الحفاظ على هذا التمييز الإيجابي في الميثاق المستقبلي. وسوف توضح القضايا والحالات وتقارير الدول حول كبار السن الصلة بين هذه الفئة الاجتماعية ذات الحماية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتداخلة (مثل التأمين الاجتماعي، الصحي وعدم التمييز) مع ملاحظة الخصوصية والظروف الإقليمية.

وقد جاء ضمان الميثاق العربي للحق في التعليم مختصراً، فيما يشبه التلغراف، إلا أنه على الرغم من اختصاره فقد نصت المادة ٣٤ على إلزام محدد للدول الأطراف للقضاء على الأمية ويعكس هذا الإسهام نوعاً من الخصوصية الإقليمية والأولوية، ومن المتصور أن اعتبار القراءة والكتابة عنصراً من عناصر الحق في التعليم سوف يتم إعماله بشكل متزايد. وتساهم المادة ٣٥ بإضفاء خاصية إقليمية للنص القانوني من خلال وضع الأيديولوجية في مستوى الحقوق والمسئوليات وتعد هذه المادة مسببة للمشاكل فيما يتعلق بنشرها ودعمها الفردي للقومية العربية كمصدر للفخر نظراً لما يحمله ذلك من عدة معانٍ في الواقع؛ حيث أن حركة و ظاهرة القومية العربية، إذا كان هذا هو المقصود، لم تكن ذات تحمل كامل لحقوق الأقليات والسكان الأصليين، ومن ثم فإنه ليس هناك أي قومية يمكن أن تعتبر متوافقة مع حقوق الإنسان ولا تساهم بأي شكل من الأشكال في إضفاء الخصوصية إلا في اتجاه استبعاد الآخرين. إن تركيز منهج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما هو الحال مع الحقوق المدنية والسياسية هو ضمان الحقوق المتساوية القائمة على المواطنين وتجنب التعريفات العرقية للدولة، الأمر الذي من شأنه احترام، وتشجيع منح الحقوق على أساس من عدم التمييز أو الانتقاء.

نواقص الميثاق

تطبيقات عامة وحقوق محددة

إن الحقوق التي لا يمكن انتقاصها في ظل الميثاق يجب أن تتماشى على الأقل مع الحد الأدنى من المعايير الموجودة في العهود والاتفاقيات الدولية وتشمل الحق في التحرر من الحبس بسبب عدم إكمال مدة العقد، التحرر من العبودية والممارسات المماثلة، حرية

التعبير والضمير والعقيدة والتحرر من التمييز وهو ما تم تعريفه في المادتين ٤ و ١٨ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي صدقت عليه ١٢ دولة عربية إلا أن المادة ٤ من الميثاق العربي الحالي تستبعد تلك الحقوق المعترف بها دولياً والتي تعتبر حقوقاً غير قابلة للانتقاص.

وقد تمت صياغة المادة ٩ والخاصة بالمدى الإقليمي لتطبيق الالتزامات بلغة مقيدة أو محددة إلى حد ما من خلال حذف أي اعتبار لمستوى مسئولية الدولة في مجالات السيطرة الفعالة والحكم القضائي لها ويمتد هذا الالتزام أيضاً إلى المناطق الواقعة تحت الاحتلال أو إدارة دولة أخرى أو مناطق الوصاية حيث إن أي معيار خارجي أو دخيل سوف يلاقي رفضاً تاماً ولذا يجب على أي ميثاق عربي أن يلاحظ هذا التفسير الدولي البسيط.

كما اتسمت صياغة الميثاق بشكل عام بالتعميم الشديد والغموض من جانب واستخدام ألفاظ وتعبيرات غير واضحة وغير محددة مثل "النظام العام" و"الصحة العامة" و"الأمن والاقتصاد الوطنيين" وهذه التعبيرات من شأنها أن تسمح للدول بالمتصلد من تنفيذ الالتزامات الدولية والمحلية بدعوى الحفاظ على الأمن العام، فهي تحظر حق الإضراب بدعوى الحفاظ على الأمن العام، وتحظر أيضاً حق التظاهر السلمي بنفس الدعوى.

وعلى الرغم من نص المادة الثالثة على عدم جواز تقييد أي من حقوق الإنسان الأساسية المقررة أو القائمة في أية دولة طرف في الميثاق استناداً إلى القانون أو الاتفاقيات أو العرف، كما حظرت المادة نفسها جواز التحلل من الحريات الأساسية الواردة فيه والتي يستفيد منها مواطنو دولة أخرى تتعامل وتلك الحريات بدرجة أقل، إلا أن الميثاق لم ينص على ما اصطلحت عليه الموائيق والعهد الدولية والإقليمية من اتخاذ الدول الأطراف التدابير اللازمة لتغيير تشريعاتها التي تقف حائلاً أمام تنفيذ مقررات هذا الميثاق على نحو ما جاء في المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك المادة الأولى من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وهو ما يجعل الالتزام بالميثاق أعلى من الالتزام بالقانون المحلي ومن ثم يصبح على الدولة الطرف تعديل تشريعاتها بما يتلاءم والتزاماتها تجاه هذا الميثاق.

كما جعل الميثاق أيضا من القانون المحلي المرجعية الأساسية في كثير من المواضع أهمها ما جاءت به المادة الرابعة من الميثاق؛ حيث أجازت في فقرتها الأولى فرض قيود على الحقوق والحريات المكفولة في الميثاق من خلال نص القانون المحلي في الأمور التي تعتبر ضرورية لحماية "الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة" وهي كلها عبارات فضفاضة يسهل استخدامها للتوصل من هذا الالتزام.

كما أجازت الفقرة الثانية من المادة نفسها التحلل من الالتزام بالميثاق في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة، إلى المدى الضروري الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع، فإذا كان عدد من الموائيق والعهود الدولية والإقليمية حوى نصوصا مشابهة إلا أنها في الوقت نفسه كان تحمل نصوصا يلزم الدولة بإخطار اللجنة المخول لها مراقبة التزامات الدول ببنود الموائيق بالأسباب والمبررات التي جعلتها تفرض حالة الطوارئ مع إعطاء موعد زمني محدد لإنهاء حالة الطوارئ هذه، إن خطورة هذا النص تكمن في إعطاء الفرصة لدولة مثل مصر والتي تعيش تحت حالة طوارئ منذ ٢٤ عاما أن تتذرع بحالة الطوارئ للتوصل من التزاماتها بتنفيذ مقررات هذا الميثاق.

على الرغم من كفاية الفقرة (ج) لقائمة من الحقوق والحريات التي يحظر المساس بها حتى في أوقات الطوارئ وهي حظر التعذيب والمعاملة المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية، العودة للوطن، واللجوء السياسي، والمحاكمة العادلة وعدم جواز تكرار المحاكمة عن الفعل ذاته وشرعية الجرائم والعقوبات، فإن الميثاق أغفل مجموعة من الحقوق والحريات التي تمثل البنية الأساسية لأي منظومة تشريعية لحقوق الإنسان مثل الحق في الحياة، وحظر الإبادة الجماعية، وحظر الرق وحرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد.

وبالإضافة إلى هذا النص الشامل فقد ترك الميثاق تنظيم ممارسة عدد من الحقوق إلى القانون الداخلي، منها حرمة الحياة الخاصة والتي تشمل خصوصيات الأسرة وسرية المراسلات وغيرها من وسائل الاتصال الخاصة، المشاركة السياسية لأفراد الشعب والذي يعتبره الميثاق مصدر السلطات، حرية الانتقال واختيار مقر الإقامة، إسقاط الجنسية، حرية الأفراد من ديانات مختلفة في ممارسة شعائرهم الدينية، والتعبير عن آرائهم بشتى الطرق، حرية الاجتماع والتجمع السلمي، حق تشكيل النقابات والحق في الإضراب.

كذلك لم يتضمن الميثاق أي إشارة إلى حق تكوين الجمعيات، والذي كفله العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مادته العشرين، كما كفله الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في الفقرتين (أ، ب) من المادة العاشرة، واقتصر الميثاق فقط على كفالة حق الاجتماع والتجمع السلمي. كما أغفل الميثاق كفالة حرية التعبير والتي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة التاسعة عشرة.

وعلى الرغم من شمول الميثاق مجموعة من المبادئ حول حماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، فإنها لم تكفل عدداً من الحقوق الأساسية والتي اصطاح المجتمع الدولي من خلال منظومته الحقوقية على توفيرها للسجناء أو المحتجزين مثل إخطار أسرهم فور اعتقالهم، والسماح لهم بالاتصال بذويهم ومحاميهم، كذلك كفالة الرعاية الصحية من جهة مستقلة، وحظر استخدام أي دليل تم الحصول عليه عن طريق التعذيب، وضرورة إعلام أي شخص يقبض عليه بجميع حقوقه وبالتهمة الموجهة إليه، وحق المتهم في الاستعانة بمحام دون أن يتحمل نفقاته كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك.

ولا تتعدى المادة رقم ١٢ الخاصة بعقاب الأحداث أو صغار السن الوضع الخاص بالولايات المتحدة وهي الدولة المتقدمة الوحيدة غير العضو في اتفاقية حقوق الطفل حيث تمنع المادة العقاب للأطفال دون الثامنة عشرة ولكنها تمنع رسمياً معاقبة الأفراد الذين كانوا في هذه السن وقت ارتكاب أي عمل هجومي ضد الدولة.

بالإضافة لذلك فإن النسخة الحالية للميثاق العربي تخلو من أي ذكر لبعض الحقوق المعينة القائمة بالفعل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد والاتفاقيات الخاصة بالأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية.

وبشكل خاص فإن الميثاق لا يذكر الحق في مستوى معيشة ملائم بما في ذلك الحق في سكن ملائم والحق في اعلي مستوى ممكن من الصحة البدنية الذهنية والحق في الغذاء وتعد الحقوق المعترف بها أكثر إيجازاً كما أن المعايير الخاصة بالدول غير محددة بالرغم من دروس الوقت والفقهاء أو الشريعة منذ الأجيال الأولى لاتفاقيات حقوق الإنسان.

إن الافتقار إلى آلية للمراقبة قد تم إخفاؤه برفق من خلال إنشاء إجراءات انتخاب لجنة من خبراء حقوق الإنسان وهو الأمر الذي تم دون إيداء أي اهتمام وكأنه إلزام لا بد منه. وتظل اللجنة غير واضحة المعالم وبلا أي مهام محددة في حين أنها موكلة برسم قواعد الأداء الخاصة بها وتحديد طرق العمل. إن آليات المراقبة والإلزام الإقليمية الأخرى يتم استخدامها في الاتفاقيات المؤسسة لها حتى تقيم الإجراءات الخاصة بها إلا أن هذه الأمثلة تقدم مجموعة من الوظائف القائمة على الاتفاقيات وبدون أوجه الكفاءة والأهلية التي تم تعزيزها في الميثاق نفسه؛ ومن ثم فإن الوزن أو الثقل القانوني للجنة المستقبلية سوف يكون موضع جدل وتحدي. وهذا الإبهام المتمكن من الوثيقة يجعلها تفتقر إلى العمق والرؤية التقدمية والتأثير العملي.

آلية التطبيق: لجنة خبراء حقوق الإنسان

الآلية الوحيدة في الميثاق لمراقبة التزام الدول بتطبيق بنوده، هي تشكيل لجنة خبراء حقوق الإنسان تتكون من سبعة أعضاء يتم اختيارهم بالاقتراع السري من مرشحي الدول الأعضاء، ويشترط في المرشحين أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة، على أن يعمل الخبراء بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة.

فقد اقتصر دورها على النظر في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء في الميثاق، والتي تقدم تقريراً أولياً وترفع تقريراً مشفوعاً بأراء الدول وملاحظاتها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في الجامعة العربية، تقريراً أولياً بعد سنة من تاريخ نفاذ الميثاق، ثم تقارير دورية كل ثلاث سنوات، وأخيراً تقارير تتضمن إجابات الدول عن استفسارات اللجنة.

وتأتي هذه الاختصاصات بدرجة أقل كثيراً من مثيلاتها من اللجان سواء تلك المنبثقة عن اتفاقيات وعهود دولية صادرة عن الأمم المتحدة، أو تلك المنبثقة عن اتفاقيات إقليمية لحقوق الإنسان مثل اللجنة الأفريقية أو الأمريكية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، إذ أن الالتزامات العامة لهذه اللجان تتمحور حول:

١- دراسة التقارير المقدمة من خلال الدول الأعضاء وقد حددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام الأول هدف ومضمون هذه التقارير كالتالي:

• الهدف الأول، الذي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى التقرير الأولي الواجب تقديمه في غضون سنتين من بدء نفاذ العهد بالنسبة إلى الدولة الطرف المعنية، قوامه تأمين الاضطلاع باستعراض شامل للتشريع الوطني والقواعد والإجراءات الإدارية والممارسات الوطنية سعياً إلى تأمين الامتثال الكامل للعهد بقدر الإمكان. ويمكن الاضطلاع باستعراض كهذا، على سبيل المثال، بالتعاون مع كل من الوزارات الوطنية المعنية أو غيرها من السلطات المسؤولة عن تقرير السياسات وتنفيذها في مختلف الميادين التي يشملها العهد.

• والهدف الثاني يتمثل في تأمين قيام الدولة الطرف برصد الحالة الفعلية فيما يتصل بكل حق من الحقوق على أساس منتظم وبذا تكون مدركة لمدى تمتع جميع الأفراد الموجودين في إقليمها أو المشمولين بولايتها بجميع الحقوق أو عدم تمتعهم بها. ويتضح من الخبرة التي اكتسبتها اللجنة حتى الآن أنه لا يمكن بلوغ هذا الهدف بإعداد إحصاءات أو تقديرات وطنية كلية فقط، بل يقتضي الأمر أيضاً أن يولى اهتماماً خاصاً للأقاليم أو المناطق التي لم تحظ بنفس القدر من التمتع ولأي مجموعات أو مجموعات فرعية محددة يبدو أنها معرضة للمخاطر أو محرومة بوجه خاص.

• وبينما يقصد من عملية الرصد الاستعراض المفصل للحالة السائدة، فإن القيمة الرئيسية لهذا الاستعراض تكمن في توفير الأساس لصياغة سياسات تبين بوضوح وتوجه نحو أهداف دقيقة، بما في ذلك وضع أولويات تعكس أحكام العهد. ولذلك، فإن الهدف الثالث من عملية تقديم التقارير قوامه تمكين الحكومة من إثبات أن عملية تقرير السياسة المبدئية هذه قد تمت فعلاً.

• والهدف الآخر من عملية تقديم التقارير هو تسهيل الفحص العام للسياسات الحكومية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشجيع على اشتراك

سائر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع في صوغ السياسات ذات الصلة بالموضوع وتنفيذها واستعراضها.

• توفير أساس يمكن الدولة الطرف نفسها، فضلا عن اللجنة، من التقييم الفعال لمدى التقدم المحرز صوب الوفاء بالالتزامات الواردة في العهد. ولهذا الغرض، قد يكون مفيدا للدول تحديد معالم قياسية معينة أو أهداف يمكن بواسطتها تقييم أداؤها في مجال معين.

٢- مهمة تفسير أحكام الميثاق على النحو الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من الميثاق الأفريقي والذي نص على تفسير جميع الأحكام الواردة في هذا الميثاق بناء على طلب دولة طرف أو إحدى مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية، ومن ثم لا يجوز للجنة الأفريقية أن تقوم بمهمة تفسير الميثاق من تلقاء نفسها، بل بناء على طلب تقدمه دولة طرف في هذا الميثاق، أو بناء على طلب تقدمه إحدى مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية، ويجوز لهذه اللجنة أن تقوم بمهمة التفسير هذه إذا تعلق الأمر بتشجيع حقوق الإنسان^(٤).

٣- مهمة فض المنازعات أو تلقي الشكاوي من الدول الأعضاء حيث تختص كل من اللجنتين الأمريكية والأفريقية، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بتلقي وفحص الشكاوي المقدمة من دولة طرف في الاتفاقية ضد دولة أخرى طرف، وتشترط بعض الاتفاقيات - مثلا الاتفاقية الأمريكية - موافقة الدول على هذه المادة بشكل خاص ولا تتدخل اللجنة بفحص الشكاوي إلا إذا كانت الدولتان مصدقتين على هذه المادة.

٤- خاضت اللجان المختلفة خاصة تلك اللجان المنبثقة عن الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان مراحل تطور ونقاش واسع حول أهلية وقابلية اللجان لتلقي وفحص شكاوي مقدمة من أفراد أو منظمات غير حكومية، وقد انتصرت في النهاية لهذا الدور الريادي بدلا من أحداً من أهم الأسباب الجوهرية والرئيسية في إلغاء اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والاكتماء بوجود المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هو وجود اللجنة وما يؤول لها من مهام توفيقية وان اي قضية لا يمكن أن تقدم إلى المحكمة إلا من خلال اللجنة فإن هذا يعطى ويبطئ إجراءات التقاضي في النظام الأوروبي لحقوق الإنسان، وقد وضعت الأنظمة

المختلفة لحقوق الإنسان عدداً من الشروط الشكلية والموضوعية لقبول الشكاوي أو الدعاوي من فرد في مواجهة حكومته، ويأتي على رأس هذه الشروط أن يكون المتظلم قد استنفد جميع درجات التقاضي داخل بلده.

٥- تكتسب اللجان الإقليمية أهمية خاصة نظراً لكونها أكثر تعبيراً عن مطالب واحتياجات وخصوصيات المنطقة الجغرافية التي توجد بها، ومن ثم فإن المنطقة العربية تتشابه مع القارة الأفريقية في ضعف ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمعات، بل والتعارض الشكلي بين ثقافة حقوق الإنسان وبين الثقافات الشعبية والدينية، وهو ما أدى إلى أن تضع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان من بين مهامها وأولوياتها مهمة تثقيفية، وهو ما نص عليه الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان في الفقرة (أ-١) من المادة ٤٥ "النهوض بحقوق الإنسان والشعوب، وبخاصة تجميع الوثائق وإجراء الدراسات والبحوث حول المشاكل الأفريقية في مجال حقوق الإنسان والشعوب وتنظيم الندوات والحلقات الدراسية والمؤتمرات ونشر المعلومات وتشجيع المؤسسات الوطنية والشعوب وتقديم المشورة ورفع التوصيات إلى الحكومات عند الضرورة." وأعتقد أن هذه المهمة تعد من المهام الرئيسية التي يجب على اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان القيام بها.

إشراك المنظمات غير الحكومية

في إجراءات اللجنة العربية لحقوق الإنسان

مع تنامي وجود المنظمات غير الحكومية باعتبارها أكثر تعبيراً عن الشعوب، ونظراً لتلقي اللجان المختلفة لحقوق الإنسان تقارير دورية حول تقييم أداء دور الدولة وما تتخذه من تدابير في سبيل الوفاء بالتزاماتها الدولية والإقليمية نتيجة تصديقها على هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية، ونظراً للدور الفعال للمنظمات غير الحكومية فإن العديد من هذه اللجان يعطي دوراً كبيراً للمنظمات، بل تسمح هذه اللجان للمنظمات غير الحكومية بتقديم شكاوي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها حول حالات انتهاك دولة طرف لتعهداتها وهو ما نصت عليه الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في المادة ٤٤، والبند ج من المادة ٤٥ من الميثاق الأفريقي، وكذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وعلى سبيل المثال إذا نظرنا الى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نجدها تعلق أهمية كبيرة على التعاون مع جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - المحلية منها والوطنية والدولية، تلك التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتلك التي لا تتمتع بذلك المركز. وتشجع اللجنة باستمرار اشترك هذه المنظمات في أنشطتها. وقد اعتمدت اللجنة، في دورتها الثامنة، بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣ وثيقة بعنوان "اشترك المنظمات غير الحكومية في أنشطة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (E/C.12/1993/WP.14) وذلك بغية ضمان اشترك هذه المنظمات في أنشطتها بأكبر قدر من الفعالية وعلى أوسع نطاق ممكن.

وفيما يلي الأنشطة الرئيسية للجنة التي يمكن للمنظمات غير الحكومية المشاركة

فيها:

١. النظر في تقارير الدول الأطراف؛ وتتضمن هذه المرحلة عدة مهام مرتبة زمنياً

هي:

- دخول العهد حيز النفاذ: تشجع المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على إقامة اتصالات مع أمانة اللجنة، وذلك بمجرد قيام دولة ما عضو بالتصديق على العهد (يورد العنوان الخاص بالاتصال في آخر هذه الوثيقة)؛
- الفترة الممتدة بين تلقي تقرير دولة ما طرف والنظر فيه: تقديم أية معلومات ذات صلة (توضع في ملفات قطرية تقوم أمانة اللجنة بإعدادها والمحافظة عليها)؛
- الفريق العامل لما قبل الدورة: تقديم المعلومات مباشرة إلى عضو اللجنة المسئول عن صياغة قائمة القضايا (مع تقديم نسخة إلى الأمانة) و/أو تقديم معلومات مكتوبة إلى الأمانة و/أو عروض شفوية أمام الفريق العامل لما قبل الدورة؛
- الدورة التي من المقرر فيها النظر في تقرير دولة طرف: موافاة الأمانة ببيان مكتوب و/أو معلومات في شكل تقرير و/أو عروض شفوية أمام اللجنة، وذلك في

إطار "جلسات الاستماع" للمنظمات غير الحكومية التي تعقدتها اللجنة؛ ومراقبة حوار اللجنة مع وفد الدولة الطرف؛

• متابعة الملاحظات الختامية للجنة: تقديم معلومات إلى الأمانة عن تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة في الدولة الطرف المعنية.

وبعد تقديم تقرير الدولة الطرف وريثما تنظر فيه اللجنة، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقدم أي نوع من المعلومات إلى أمانة اللجنة (قصاصات من الصحف، رسائل إخبارية للمنظمات غير الحكومية، أشرطة فيديو، تقارير، منشورات أكاديمية، دراسات، بيانات مشتركة، إلخ). وتُدرج هذه المعلومات في ملف البلد الذي تقوم الأمانة بفتحه والاحتفاظ به. وتتضمن ملفات البلدان معلومات تحصل عليها الأمانة من جميع المصادر المتاحة (أجهزة الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الإقليمية، والمنشورات الأكاديمية، ومجتمع المنظمات غير الحكومية، إلخ). وبالاستناد إلى المعلومات المدرجة في ملف البلد المعني، تعد الأمانة من أجل اللجنة لمحة موجزة عن البلد، ووثيقة عمل تحاول تقديم نظرة متعمقة للحالة في الدولة المراد النظر في تقريرها، وذلك لتكملة المعلومات المقدمة من الدولة الطرف في تقريرها.

يمكن للمنظمات غير الحكومية، بخصوص الدورة التي من المقرر فيها النظر في تقرير دولة ما طرف، أن تقدم معلومات مكتوبة في شكل تقرير "مواز"، يقدم تفسيراً كاملاً أو بديلاً أو رأياً ثانياً، فيما يتعلق بحالة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد، في ذلك البلد. ومن المفيد، حيثما كان ذلك ممكناً، تقديم موجز للتقرير بجميع لغات عمل اللجنة. ويتعين على كل من المنظمات غير الحكومية أن تقدم ٢٥ نسخة من تقريرها وموجزها إلى الأمانة قبل الدورة بأسبوع واحد من أجل توزيعها على أعضاء اللجنة: نسخة واحدة لكل عضو (١٨)، وثلاث نسخ للأمانة، وأربع نسخ للمترجمين الشفهيين.

كذلك يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تعرب عن أوجه قلقها أثناء جلسة الاستماع لها التي تُعقد في اليوم الأول من كل دورة تُقدّم فيها تقارير.

ويكون دور المنظمات غير الحكومية حاسم الأهمية بعد أن تصدر اللجنة ملاحظاتها الختامية. فبإمكان هذه المنظمات مساعدة اللجنة عن طريق تزويدها بتقارير عن متابعة التدابير التي اتخذتها الحكومة استجابةً للتوصيات الواردة في الملاحظات الختامية. وبإمكان المنظمات غير الحكومية أن تروج للملاحظات الختامية على الصعيد المحلي والوطني وأن ترصد أداء الحكومة في مجال تنفيذ توصيات اللجنة. ويؤدي قيام المنظمات غير الحكومية بتقديم تقارير إلى اللجنة مرة أخرى بالاستناد إلى أنشطتها المتعلقة بالرصد والتوعية على المستوى المحلي إلى الإسهام في تمكين اللجنة من إجراء متابعة أكثر فعالية في هذا الصدد لأن ذلك يُبقي اللجنة على علم بالتطورات التي تحدث في البلد بعد النظر في تقرير الدولة الطرف.

٢. أيام المناقشة العامة؛ وتبدأ العملية التي تفضي إلى قيام اللجنة بالنظر في تقرير دولة ما طرف عندما تقدم هذه الدولة الطرف تقريرها إلى الأمانة. وما أن تتلقى الأمانة التقرير، فإنها ترسله لكي يُترجم إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (الإسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية). ولا يصدر التقرير في شكل وثيقة من وثائق الأمم المتحدة إلا بعد أن تكون ترجماته بجميع اللغات جاهزة، وهو أمر قد يستغرق فترة تصل إلى ١٢ شهراً. وأثناء ذلك الوقت، تقوم أمانة اللجنة بإعداد قائمة بالمنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتصل بهذه المنظمات خطياً للحصول على معلومات منها تتعلق بتنفيذ العهد في البلد المعني. وتُرفق بالرسالة المرسلة إلى المنظمات غير الحكومية الوثائق ذات الصلة (الوثيقة الأساسية، وتقرير الدولة الطرف، وقائمة القضايا، والمبادئ التوجيهية العامة المنقحة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية). وتشجّع المنظمات غير الحكومية الوطنية المهتمة بالتعاون مع اللجنة على الاتصال بأمانة اللجنة متى دخل العهد حيز النفاذ بالنسبة إلى بلدها. ومن شأن ذلك أن يساعد أمانة اللجنة في مرحلة لاحقة عندما تسعى إلى الحصول على معلومات من المنظمات غير الحكومية الوطنية فيما يتعلق بتقرير الدولة الطرف.

٣. صياغة التعليقات العامة:

تسعى اللجنة، عن طريق تعليقاتها العامة، إلى أن تتيح لجميع الدول الأطراف الخبرات التي اكتسبتها باستمرار عن طريق دراسة تقارير الدول الأطراف. وتقدم التعليقات العامة تفسيراً له حجية للحقوق الواردة في العهد والتزامات الدول الأطراف وهي تساعد في زيادة تحسين تنفيذ العهد وتعزيز ذلك عن طريق توفير مبادئ توجيهية للدول الأطراف بشأن طرق ووسائل عملية لاحترام وحماية حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة وإعمال هذه الحقوق.

وأثناء مراحل صياغة ومناقشة تعليق عام ما، يمكن للمنظمات غير الحكومية المتخصصة أن تخاطب اللجنة كتابة. وأثناء المناقشات، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تدلي ببيانات شفوية قصيرة بشأن نقاط محددة تتعلق بمشروع التعليق العام. ومن المفضل أن تقدم أيضاً في شكل مكتوب أية توصيات فيما يتعلق بنص مشروع التعليق العام (أو أن تقدم على أقراس حواسيب إلكترونية) لسهولة إدراجها في الوثيقة في خاتمة المطاف.

التزامات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة

تقوم ١٢ دولة عربية حالياً بالتصديق على/ تعديل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإن كلاً من الجزائر، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، السودان، سوريا، تونس واليمن لديها التزام أولي وأساسي باحترام والدفاع عن وتشجيع وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال معايير فعالة ومؤثرة بما في ذلك الوسائل التشريعية والتعاون الدولي نحو إعمال متقدم للحقوق الواردة في العهد (المادة ٢).

وهذه الحقوق من أجل إرشاد التطبيق الفعال لهذه الالتزامات الخاصة بالدول الأعضاء الناتجة عن هذه الحقوق فقد قامت اللجنة المخولة بمراقبة تنفيذ العهد بإصدار ١٥ تعليقاً عاماً مستفيضة في محتويات كل حق والمعايير المحددة اللازمة من كلاً دولة حتى تتواءم مع التزاماتها الواردة في العهد والتي يتوجب عليها احترامها والدفاع عنها وتحقيقها وتشجيعها.

وقد ساهمت أجواء الحرب الباردة في إحداث انقسام مزيف أو خاطئ في بعض الحقوق غير القابلة للانقسام عند تبني العهد عام ١٩٦٦. وقد قامت الأجيال اللاحقة من أدوات حقوق الإنسان بتحقيق إعادة التكامل الضروري بين المجموعة من الحقوق عند تطبيقها على مجموعة أو شريحة معينة من المجتمع تتطلب اهتماما خاصا وحماية خاصة. أما ثاني أكبر مصدر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قانون المعاهدات الدولي المطروح للمناقشة هنا هو اتفاقية حقوق الطفل والتي تم تبنيها عام ١٩٨٩ ودخلت حيز التنفيذ مع تصديق الدولة رقم ٢٠ عام ١٩٩٠.

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تلتزم الدول العربية الأعضاء في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب النص رقم ١,١ بالحفاظ على حق كل الأفراد وحقهم في تحديد وضعهم السياسي بحرية والسعي لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية مطلقة وتنص الفقرة الفرعية رقم ٢. لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعلى القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

وقد قام النص ٢,١ بترسيخ تعهد الدول الأطراف ومسئوليتها بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصا سبيل اعتماد تدابير تشريعية.

وتوضح الفقرة الثانية من المادة ٢ أن الدول الأطراف في هذا العهد تتعهد بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

وتحدد الدول النامية مع الوضع في الاعتبار حقوق الإنسان والاقتصاد الوطني المدى الذي يمكن أن تضمن فيه تحقيق هذه الحقوق الاقتصادية الواردة في العهد الحالي لغير المواطنين. وتمثل الرؤية المعقدة مثالا في حين يمكن تقوية مواضع الضعف في أدوات حماية حقوق الإنسان الدولية من خلال أدوات على المستويين الإقليمي والمحلي.

وقد قبلت الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالماد ٣ وهي مبدأ عام قوي ومميز لضمان " الحق المتساوي لكل الرجال والنساء في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو ما يمكن مقارنته بالمادة ٢ من الميثاق العربي الخاصة بحظر أي تمييز بين الرجال والنساء ".

وكمكون من الحق في عمل ملائم فإن العهد يلزم الدول الأطراف بتقديم الإرشاد الفني والعملي وبرامج التدريب ومن دعم هذا الحق. وهذا يشمل حق كل فرد في أن تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص:

(أ) مكافأة توفر لجميع العمال، كحد أدنى:

"١" أجراً منصفاً، ومكافأة متساوية لدى تساوى قيمة العمل دون أي تمييز، على أن يضمن للمرأة خصوصاً تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجراً يساوى أجر الرجل لدى تساوى العمل،

"٢" عيشاً كريماً لهم ولأسرهم طبقاً لأحكام هذا العهد،

(ب) ظروف عمل تكفل السلامة والصحة،

(ج) تساوى الجميع في فرص الترقية، داخل عملهم، إلى مرتبة أعلى ملائمة، دون إخضاع

ذلك إلا لاعتباري الأقدمية والكفاءة،

(د) الاستراحة وأوقات الفراغ، والتحديد المعقول لساعات العمل، والإجازات الدورية

المدفوعة الأجر، وكذلك المكافأة عن أيام العطل الرسمية.

وتشمل الحقوق الأساسية للعمل في العهد أيضاً الحق الكامل في تكوين والتعاون مع اتحادات التجارة الحرة والحق في الإضراب بشرط ممارسته بالتكامل مع قانون الدولة المعنية.

حق كل فرد في الأمن الاجتماعي بما في ذلك التامين الاجتماعي ورد في المادة ٩ كما تلتزم الدول الأطراف في العهد بتوفير أقصى قدر من الحماية والعون للأسرة دون استخدام لغة محددة لتضييق مجال التعريفات أو الظروف فيما يتعلق بهذه الوحدة الاجتماعية. وتتم معاملة الأمهات والأطفال من منطلق احتياجاتهم الخاصة ومن ثم الحق في الحماية والسلامة.

و تلتزم المادة ١١ الدول الأطراف بمراعاة حق كل فرد في مستوى معيشة ملائم للفرد وأسرته بما في ذلك الحق في الغذاء والملابس والسكن و " التحسين المستمر لظروف المعيشة ". كما يحدد العهد بعض الوسائل المحددة للدول الأطراف لضمان أعمال هذا الحق. وعن طريق الاستفادة من سنوات من الفقه أو الشريعة و٤ تعليقات عامة قامت اللجنة بتوسيع محتوى ومعنى الحقوق والالتزامات في ظل المادة ١١ من خلال مخاطبة الحق في السكن بشكل خاص ومشكلة الإخلاء القسري والحق في الغذاء والمياه.

وتضمن المادة ١٢ من العهد حق كل فرد في التمتع بأقصى مستوى متاح من الصحة النفسية والعقلية وهي المادة التي تقوم بإرساء خطوات ومجالات تحتاج إلى المزيد والمزيد من التركيز من الدول حتى تطبق الدولة الالتزامات الواردة بالعهد مثل خفض معدلات وفيات الأطفال والمواليد، تحسين كل نواحي النظم البيئية والصناعية، منع وعلاج والسيطرة على جميع أنواع الأمراض والأوبئة المتوطنة وغيرها وخلق ظروف تضمن وجود جميع الخدمات والرعاية الطبية في حالة المرض.

وبموجب المادتين ١٢ و ١٣ تتفق الدول الأطراف في الاتفاقية على توجيه التعليم لصالح التنمية الكاملة للفرد وشعورها بالكرامة وتقوية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكما هو الحال بالنسبة للميثاق العربي فإن الاتفاقية تقر بجعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانا للجميع، تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحا للجميع بجميع الوسائل المناسبة ولا سيما الأخذ تدريجيا بمجانية التعليم، جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة، بجميع الوسائل المناسبة، كما يقدم العهد خطوات محددة لاعتبار تلك المميزات التعليمية حقوقا للجميع.

وقد تكون أقل الحقوق تطورا هي تلك الواردة في المادة ١٥ حيث تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد: (أ) أن يشارك في الحياة الثقافية، (ب) أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، (ج) أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه. وتتضمن الخطوات التي يجب على الدول الأعضاء اتخاذها من أجل الأعمال الكاملة لهذا الحق المحافظة على وتطوير ونشر العلوم والثقافة ولكنها لا تقتصر على ذلك فقط.

ويتطلب العهد التعاون الدولي كميّار لإعمال الحق في الثقافة خاصة في مجال المحافظة عليها وتبادلها ونشرها وهناك بعض الالتزامات متعددة الأطراف الخاصة بتحقيق هذا الهدف مثل اتفاقية حماية الميراث الثقافي والطبيعي التي لا تعتبر معايير لحقوق الإنسان. إلا أن محتوى وأهمية الحقوق الناشئة والمتطورة عادة ما تكون أكثر وضوحا في سياقها وذلك بمعنى أنه عندما يؤدي الاستعمار، السياسات الهدامة، الحروب الأهلية، اجتياح وانهيار أو تفكك النظام العام إلى فقدان ونزع ملكية ثقافة الشعب فإن قيمة هذه المفقودات يمكن الشعور بها بشدة وعمق. وتقدم تجربة وفكرة صراع الملكية الفكرية الناشئة عن العولمة بعدا جديدا لمجهودات الدولة المطلوبة لحماية الميراث الثقافي للشعوب وثماره.

في حالة الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن " الأعمال الفعال " لتلك الحقوق يوحي بان تلك الحقوق لا يمكن إعمالها فوراً إلا انه على الرغم من ذلك فإن هذا الإلزام يوفر حدا أدنى من المرونة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يجب أن تتم قراءته في ضوء الهدف الكلي للعهد : خلق التزامات على الدول الأطراف. وأدنى تلك الأهداف هو ضمان الحد الأدنى من الحقوق الواردة في العهد. وفي حين يلاحظ العهد محدودية الموارد المتاحة إلا أنه يقوم بخلق بعض الالتزامات الفورية على الدول لضمان:

ممارسة الحقوق دون تمييز، اتخاذ خطوات هادفة ومصممة ذات طبيعة تشريعية وتنفيذية تهدف بوضوح إلى إعمال الالتزامات الواردة في العهد.

و تتمثل مستويات الإلزام على الدول الأطراف في:

- احترام وعدم منع - بشكل مباشر أو غير مباشر - التمتع بأي حق من حقوق الإنسان.

- حماية الحق من خلال منع أي طرف ثالث من انتهاك.
- دعم الحقوق من خلال نشر الوعي والمعلومات عنها وطرق إعمال تلك الحقوق.
- السعي من خلال المعايير التشريعية والإدارية وغير ذلك من المعايير الملائمة لإعمال كامل لتلك الحقوق.

ولا تحرر ندرة الموارد الدولة الطرف من التزاماتها بمراقبة الأعمال أو عدم الأعمال الكامل لهذه الحقوق. وفي حالة الفقر المدقع؛ فعلى الدولة أن تقوم بحماية أكثر الحقوق قابلية للتأثر من خلال تصميم برامج تهدف لذلك خصيصاً.

وبما أن الموارد المتاحة تشمل الموارد الدولية والمحلية فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يسمح للدولة فقط بل يلزمها بطلب العون الدولي في حالات الأزمات. ويتعلق سؤال آخر بالتوقيت الذي يتم فيه رفض تلك المساعدات. وفي حالات الديون أو برامج التقشف أو الفقر فيجب على الدولة أن تستخدم الموارد المتاحة لها بشكل أكثر كفاءة وتقوم بتخصيص الموارد حتى تتمكن من الوفاء بالالتزامات والحاجات الأساسية للسكان على الأقل.

يجب أن يصاحب النمو الاقتصادي إعمالاً لحقوق الإنسان، إن النمو التجاري لحقوق الإنسان أمر غير مقبول ومن ثم فيجب على الدول أن تضمن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في برامجها وسياساتها التنموية. وكحد أدنى فيجب عليهم أن يقوموا بتوفير الحاجات الأساسية للسكان وبالتالي فإن أي دولة لديها عدد كبير من السكان الذين يعانون من الحرمان من الغذاء الأساسي، الصحة، السكن و/أو التعليم تمارس واقعياً خرقاً للعهد. و إلى جانب الصدى السياسي والأخلاقي لتحقيق تلك الحاجات الإنسانية فإن مصطلح "الحق" يعد قانونياً فقط لأنه يحمل إلزاماً مماثلاً لبذل الجهد أولاً ثم الوصول إلى نتائج إيجابية بعد ذلك.

اتفاقية حقوق الطفل

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل أكثر أدوات حقوق الإنسان تصديقا على وجه الأرض حيث انضمت إليها ١٩١ دولة لتضم كل الدول فيما عدا الصومال التي وقعت عليها عام ١٩٩٠ والولايات المتحدة. وتعكس مبادئها والتزاماتها الأساسية كل الاتفاقيات الأخرى لتضمن الحق في تقرير المصير، عدم التمييز، المساواة بين الجنسين وسيادة حكم القانون. وفي حديثها عن أطفال العالم من الجنسين فإن الحقوق ذات الصلة تشمل كل الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية المتصلة تحليليا نظرا لتأثيرها جميعا على رفاهية الأطفال ونموهم وتطورهم.

وتشمل المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل والتي ترشد التطبيق الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يلي:

- عدم التمييز (المادة ٢)
- تحقيق أقصى ما في صالح الأطفال (المادة ٣)
- الحياة، البقاء والتطور والنمو (المادة ٨)
- احترام آراء الأطفال (المادة ١٢)
- ومن ثم فانطلاقا من روح العهد يجب أن يظل في الأذهان أن الأطفال هم:
 - أصحاب حق (لا عمل خيرى)
 - فاعلون اجتماعيون
 - مواطنون يمتلكون حقوقا إضافية

وتشير الديباجة بشكل خاص إلى مبادئ الأدوات الدولية الأخرى بما في ذلك المادة رقم ١٠ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بحماية ورفاهية الأسرة. واتساقا مع العهد الدولي تأتي مبادئ اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة ٤ مثل " سوف تتخذ الدول الأطراف مثل هذه

المعايير إلى الحد الأقصى من الموارد المتاحة حيثما يتطلب الأمر ذلك في إطار التعاون الدولي.

وتضمن المادة ٧ أن تقوم الدول الأطراف بتسجيل الطفل لعقب ولادته مباشرة وتطبيق حق الطفل في اسم منذ ولادته وحقه في الحصول على الجنسية وإلى الحد الممكن، وحقه في معرفة واهتمام ورعاية أبويه أو أبويها. وتتص الفقرة ٢ على التزام الدول بتطبيق هذه الحقوق تماشياً مع القانون الوطني والتزاماتها في ظل الأدوات الدولية المماثلة أو ذات الصلة خاصة حينما يكون الطفل معرضاً للبقاء بلا دولة.

و كما هو الحال بالنسبة للأعضاء الآخرين في المجتمع فإن الطفل يضمن الحرية وعدم التعرض للتدخل التعسفي أو غير القانوني في خصوصياته، أسرته، منزله، مراسلاته، أو التعرض للهجوم غير القانوني على سمعته أو كرامته وهذا الأمر الذي يتم التأكيد عليه في المادة ١٦ يتم توفيره مع الحق في الحماية القانونية ضد مثل هذه الهجمات أو التدخل.

وتشجع المادة ١٧ وسائل الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات الفائدة الاجتماعية والثقافية للأطفال ودعم وتشجيع التعاون الدولي لإنتاج متبادل، وتوزيع مثل هذه المعلومات والمواد والعديد من المصادر الثقافية والوطنية والدولية المتنوعة.

وتوضح المادتان ٢٠ و ٢١ من اتفاقية حقوق الطفل أن الدولة سوف تقوم بتوفير أماكن الرعاية، الكفالة، والاستشارة والسبل الأخرى اللازمة لضمان رفاهية الأطفال المحتاجين للحماية. وفي ظل المادة ٢٣ تتحمل الدول الالتزام بضمان تلقي الطفل الرعاية الصحية الواقية من الأمراض وتلقي الأطفال المعوقين العلاج الطبي والنفسي والوظيفي اللازم بالإضافة إلى التحسين المستمر للحصول على المعلومات الخاصة بالوسائل والخدمات المتاحة. وتؤكد المادتان ٢٤-٢٥ على الحق في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الصحة مع الإشارة إلى الخطوات المحددة التي يجب اتخاذها.

وتقر الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشة ملائم للنمو والتطور العقلي والجسدي والنفسي والاجتماعي والروحي للطفل. وتحدد المادة ٢٧ أن هذا يتطلب توفير الدولة للعون والمساعدة المادية وبرامج العون خاصة تلك المتعلقة بضمان الغذاء والملبس والسكن اللائق.

وتؤكد المادة ٢٨ على حق الطفل في التعليم مع نظرة للوصول إلى هذا الحق بشكل تقدمي وعلى أساس المساواة في الفرص، تقوم اتفاقية حقوق الطفل لبرفع هذا المعيار والمستوى مع الالتزام الخاص من الدولة الطرف بتوفير المعلومات المهنية والتعليمية والإرشاد المتاح والذي يمكن للأطفال الوصول إليه بالإضافة إلى تشجيع الالتحاق بالمدارس وخفض معدلات التسرب. وتحدد اتفاقية حقوق الطفل أن تطبيق حق الطفل في التعليم يشمل ضمان تطور شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى درجاتها، احترام الطفل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، احترام الطفل لوأله، هويته الثقافية، لغته، قيمه، القيم الوطنية للدولة التي يعيش بها والدولة التي قد تكون موطنه الأصلي والحضارات المختلفة. كما يشمل الحق في التعليم كذلك إعداد الطفل لحياتة مسؤولة في مجتمع حر، بروح التفهم، المساواة بين الجنسين، الصداقة بين كل الأفراد والجماعات العرقية والوطنية والدينية المختلفة والأفراد من الأصول المختلفة وتطور ونمو الاحترام للبيئة الطبيعية. وتقيم المادتان ٣٠ و ٣١ حقوقاً خاصة بالأقليات وأطفال السكان الأصليين كمواطنين أكثر عرضة للتأثر والضرر وتقر كذلك بالحق في حرية التمتع بالثقافة والراحة والفنون. تمتد الحماية كذلك إلى حماية الأطفال من العقاقير والمخدرات، الاستغلال الجنسي، الدعارة، التعذيب والصور الفاضحة للأطفال، الحماية من الانخراط في النزاع المسلح (المادتان ٣٦-٣٨). كما تحظر المادة ٣٧ عقاب الدولة للصغار أو الأحداث والممارسات ضد من اتهموا بأي أعمال ضد الدولة قبل سن الثامنة عشرة. إن هذه الحقوق والالتزامات المقابلة لها تعد المعايير الدنيا للدول العربية. أما التحدي الذي يواجه الميثاق العربي فهو بالإضافة إلى ما سبق من حقوق ومعايير ومخاطبة الخصوصية الإقليمية التي تتطلب مجهوداً خاصاً وحلولاً متاحة لضمان التنمية المتقدمة للطفل العربي خاصة حقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

القسم الثاني

الالتزامات بمقتضى العهد الدولي

للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

توضح الفقرة الأولى من المادة الثانية من العهد الدولي أن الالتزام الرئيسي على الدول المصدقة هو اتخاذ خطوات "لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها" في العهد. وعبارة "التمتع التدريجي" تُستخدم في كثير من الأحيان لوصف القصد من هذا التعبير. وبشكل مفهوم التمتع التدريجي اعترافاً بأن التمتع الفعلي بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لن يتسنى تحقيقه بوجه عام في فترة قصيرة من الزمن. وبهذا المعنى، يختلف الالتزام المراد هنا اختلافاً مهماً عن الالتزام الوارد في المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تجسد التزاماً فورياً باحترام وضمان جميع الحقوق ذات الصلة. غير أن كون العهد ينص على التمتع مع مرور الوقت، أو بتعبير آخر تدريجياً ينبغي ألا يساء تفسيره بشكل يفرغ الالتزام من كل مضمون ذي دلالة. فهو، من جهة، أداة ضرورية من أدوات المرونة، تعكس صورة حقائق العالم الحقيقي وما قد يواجهه أي بلد من صعوبات في ضمان التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن جهة أخرى، يجب قراءة العبارة في ضوء الهدف الكلي للعهد، وفي الواقع، سبب وجوده، وهو وضع التزامات واضحة على عاتق الدول الأطراف فيما يتعلق بالتمتع الكامل بالحقوق موضوع البحث. ومن ثم، يفرض العهد التزاماً بالتحرك بأكبر قدر ممكن من السرعة والفعالية نحو هذا الهدف. وعلاوة على ذلك، فإن أية تدابير تراجعية متعمدة في هذا الشأن سوف تتطلب دراسة متأنية للغاية وسوف يلزم تبريرها تبريراً تاماً بالإشارة إلى كامل الحقوق التي ينص عليها العهد وفي سياق الاستخدام الكامل لأقصى ما هو متاح من موارد.

واستناداً إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الهيئة التي سبقتها، خلال فترة دراسة تقارير الدول الأطراف، وهي فترة تزيد على العقد ترى اللجنة أنه يقع على عاتق كل دولة من الدول الأطراف حد أدنى من الالتزام الأساسي بضمان الوفاء، على أقل تقدير، بالمستويات الأساسية الدنيا لكل حق من

الحقوق. ومن ثم، وعلى سبيل المثال، فإن الدولة الطرف التي يُحرم فيها أي عدد مهم من الأفراد من المواد الغذائية الأساسية، أو من الرعاية الصحية الأولية الأساسية، أو من المأوى والسكن الأساسيين، أو من أشكال التعليم الأساسية، تُعتبر، لأول وهلة، متخلفة عن الوفاء بالتزاماتها بمقتضى العهد. فإذا قُرئ العهد على نحو لا يحدد هذا الالتزام الأساسي الأدنى، يكون قد جُرد إلى حد كبير من سبب وجوده. كذلك يجب ملاحظة أن أي تقدير لما إذا كانت دولة من الدول قد وفّت بالتزامها الأساسي الأدنى يجب أن تراعى فيه أيضا قيود الموارد القائمة في البلد المعني. فالمادة ٢(١) تلزم كل دولة من الدول الأطراف بأن تتخذ ما يلزم من خطوات "بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة". وكما تتمكن دولة ما من الدول الأطراف من عزو تخلفها عن الوفاء على الأقل بالتزاماتها الأساسية الدنيا إلى قلة الموارد المتاحة، يجب عليها أن تثبت أنها قد بذلت كل جهد من أجل استخدام كل الموارد التي هي تحت تصرفها في سبيل الوفاء، على سبيل الأولوية، بهذه الالتزامات الدنيا.

غير أن اللجنة ترغب في التأكيد على أنه حتى عندما يثبت أن الموارد المتاحة غير كافية، تظل الدولة الطرف ملزمة بالسعي لضمان التمتع، على أوسع نطاق ممكن، بالحقوق ذات الصلة في ظل الظروف السائدة. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزامات برصد مدى التمتع، أو بالأخص، عدم التمتع، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وباستنباط استراتيجيات وبرامج لتعزيزها، لا تزول بأي شكل من الأشكال نتيجة لقيود الموارد. وقد سبق أن تناولت اللجنة هذه القضايا في تعليقها العام (١) (١٩٨٩).

أما الوسائل التي ينبغي استخدامها للوفاء بالالتزام باتخاذ خطوات، فهي مبيّنة في المادة ٢(١)، بوصفها "جميع السبل المناسبة، وخصوصا سبيل اعتماد تدابير تشريعية". وتقرر اللجنة بأن التشريع مستصوب للغاية في كثير من الحالات، وقد لا يُستغنى عنه في بعض الحالات. فقد يكون من الصعب، مثلا، مكافحة التمييز بفعالية في غياب أساس تشريعي سليم لما يلزم اتخاذه من تدابير. وفي ميادين مثل الصحة، وحماية الأطفال والأمهات، والتعليم، وكذلك فيما يتعلق بالمسائل التي تتناولها المواد من ٦ إلى ٩، يمكن أن يكون التشريع أيضا عنصرا لا غنى عنه لأغراض كثيرة.

وتلاحظ اللجنة أن الدول الأطراف قد دأبت عموما على أن تقدّم بدقة تفاصيل على الأقل عن بعض ما اتخذته من تدابير تشريعية في هذا الشأن. غير أن اللجنة تود أن تشدد

على أن اعتماد تدابير تشريعية، على نحو ما يتوخاه العهد بالتحديد، لا يستند على الإطلاق التزامات الدول الأطراف. بل إن عبارة "جميع السبل المناسبة" يجب إعطاؤها معناها الكامل والطبيعي. وفي حين أنه ينبغي لكل دولة طرف أن تقرر بنفسها ما هي أنسب السبل، في ظل الظروف السائدة، فيما يتعلق بكل حق من الحقوق، فإن "مناسبة" السبل التي يتم اختيارها لن تكون دوماً أمراً بديهياً. وعليه من المستصوب أن تبين تقارير الدول الأطراف ليس فقط ما اتخذ من تدابير، وإنما أيضاً الأساس الذي تُعتبر بناءً عليه أنها "أنسب" التدابير في ظل الظروف السائدة. بيد أن الحكم النهائي فيما إذا كانت جميع التدابير المناسبة قد اتخذت هو حكم يؤول إلى اللجنة.

ومن بين التدابير التي قد تعتبر مناسبة، إضافة إلى التشريع، توفير سبل التظلم القضائي فيما يتعلق بالحقوق التي يمكن، وفقاً للنظام القانوني الوطني، اعتبارها حقوقاً يمكن الاحتجاج بها أمام المحاكم. فتلاحظ اللجنة، مثلاً، أن التمتع بالحقوق المعترف بها، يستلزم توفير سبل التظلم القضائي أو غيرها من سبل الانتصاف الفعالة. وفي الواقع، إن الدول الأطراف التي هي أيضاً أطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ملتزمة بالفعل (بمقتضى المواد ٢ (الفقرتين ١ و ٣) و ٣ و ٢٦ من العهد المذكور "بأن تكفل توفر سبيل فعال للتظلم" لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته (بما في ذلك حقه في المساواة وعدم التمييز ضده) (المعترف بها في العهد المذكور (المادة ٢(٣)(أ)). وإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الأحكام الأخرى في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها المواد ٣، و٧(أ)'١، و٨، و١٠(٣) و١٣(٢)(أ)، و(٣)، و(٤)، و١٥(٣)، يبدو أنها قابلة للتطبيق الفوري من جانب الأجهزة القضائية وغيرها من الأجهزة في كثير من النظم القانونية الوطنية. وأية حجة قائلة إن الأحكام المبينة هي، بطبيعتها، غير ذاتية التنفيذ، تبدو حجة واهية.

وتلاحظ اللجنة أن تعهد الدول الأطراف "بأن تتخذ... ما يلزم من خطوات... سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية"، لا يتطلب ولا يستبعد استخدام أي شكل معين من أشكال الحكم أو النظم الاقتصادية كوسيلة لتنفيذ الخطوات موضوع البحث، وذلك بشرط واحد هو أن يكون ديمقراطياً وأن يتم بذلك احترام حقوق الإنسان كافة. وعليه، فإن العهد محايد من حيث النظم السياسية والاقتصادية، ولا يمكن

وصف مبادئه وصفا دقيقا بأنها تقوم حصرا على ضرورة أو استصواب إقامة نظام اشتراكي أو رأسمالي، أو اقتصاد مختلط أو مخطط مركزيا أو حر، أو على أي نهج معين آخر. وفي هذا الشأن، تؤكد اللجنة مجددا أن الحقوق المعترف بها في العهد قابلة للإعمال في سياق مجموعة متنوعة واسعة من النظم الاقتصادية والسياسية، بشرط واحد، هو أن يعترف النظام موضوع البحث بترابط مجموعتي حقوق الإنسان وبعدم قابليتهما للتجزئة، على نحو ما تؤكد، في جملة أمور، ديباجة العهد، وأن يعكس النظام ذلك. كما تلاحظ اللجنة ما لحقوق الإنسان الأخرى، ولا سيما الحق في التنمية، من صلة بالموضوع في هذا الشأن.

وبينما لا يتطلب العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أي حكومة القيام على الفور بتوفير الغذاء والكساء والسكن لمواطنيها، فإنه يطالبها باتخاذ خطوات نحو الإعمال الكامل لتلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن المرجح أن أي حكومة سنتتهك العهد إذا قامت باتخاذ تدابير من شأنها الانتقاص من هذه الحقوق^(٣). كما يحظر العهد التمييز فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس "العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الرأي، سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب".

وقد قدمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مجموعة من التعليقات العامة كانت بمثابة شرح وتفسير لمواد العهد، فعلى سبيل المثال ركز التعليقان العامان الخامس والسادس على التأكيد على ضمان حق بعض الفئات الضعيفة في المجتمع وهما "المعوقون وكبار السن" فقد أشار التعليق العام الخامس أن هناك تاريخاً طويلاً من التمييز ضد المعوقين إما بحكم القانون أو بحكم الواقع، وهو تمييز يتخذ أشكالاً مختلفة. فهو يتراوح من التمييز الشنيع، مثل إنكار الفرص التعليمية، إلى أشكال التمييز "الأكثر دقة" مثل الفصل والعزل بفعل حواجز طبيعية واجتماعية مفروضة. وفي تطبيق العهد، يمكن تعريف "التمييز بسبب العجز" على أنه يشمل أي تمييز أو إقصاء أو قصر أو تفضيل أو إنكار للمرافق المعقولة استنادا إلى صفة العجز مما يؤدي إلى إبطال أو تعطيل الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو التمتع بها أو ممارستها. وكثيرا ما تعرض المعوقون للمنع من ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع غير المعوقين، وذلك بسبب الإهمال أو التجاهل أو التحامل أو الافتراضات الخاطئة، وبسبب الإقصاء أو التمييز أو

العزل. وقد كانت آثار التمييز بسبب العجز قاسية بوجه خاص في مجالات التعليم والتوظيف والإسكان والنقل والحياة الثقافية ودخول الأماكن والمرافق العامة، مشيراً إلى أنه لا غنى في جميع الدول الأطراف عملياً عن سن تشريع شامل ضد التمييز بسبب العجز. وينبغي ألا يقتصر هذا التشريع على تزويد المعوقين بوسائل الانتصاف القضائية على النحو الممكن والمناسب، بل أن ينص أيضاً على برامج سياسية اجتماعية تمكن المعوقين من أن يحيوا حياة متكاملة يتمتعون فيها بنقير شئونهم واستقلالهم.

ويركز التعليق على مجموعة من الحقوق الواجب ضمانها بالنسبة للمعوقين وهي العمل مشيراً إلى أن مجال العمل إن كان واحداً من المجالات التي يظهر فيها التمييز بسبب العجز بصورة بارزة ومستمرة. وكذلك الضمان الاجتماعي فكما جاء في القواعد الموحدة، "ينبغي للدول أن تكفل توفير الدعم الكافي لدخل المعوقين الذين فقدوا دخلهم أو انخفض دخلهم مؤقتاً أو حرموا من فرص العمل بسبب العجز أو العوامل المتصلة بالعجز"^(٤). هذا بالإضافة إلى ضرورة منح "الحماية والمساعدة للأسرة، ويعني ذلك في حالة المعوقين عمل كل ما يمكن لتمكين هؤلاء الأشخاص من العيش مع أسرهم، عندما يرغبون في ذلك.

كذلك الحق في مستوى معيشي كاف إذ انه بالإضافة إلى ضرورة ضمان حق المعوقين في الحصول على غذاء كاف ومسكن ملائم وغير ذلك من الاحتياجات المادية الأساسية، يكون من الضروري أيضاً "توفير خدمات الدعم للمعوقين، ومنها الإمداد بالمعينات، لكي يتسنى لهم رفع مستوى استقلالهم في حياتهم اليومية وممارسة حقوقهم". كما أن الحق في الحصول على الملابس الملائمة له أهمية خاصة بالنسبة إلى المعوقين الذين يحتاجون إلى ملابس خاصة، حتى يستطيعوا القيام بدورهم بالكامل وبطريقة فعالة في المجتمع. وحيثما أمكن، ينبغي أيضاً تقديم المساعدة الشخصية المناسبة في هذا السياق. ويجب تقديم هذه المساعدة بطريقة وبروح تحترمان حقوق الإنسان للشخص المعني (للأشخاص المعنيين) احتراماً كاملاً. وبالمثل، وكما لاحظت اللجنة من قبل في الفقرة ٨ من التعليق العام رقم ٤ (الدورة السادسة، ١٩٩١)، يتضمن الحق في المسكن الملائم حق المعوقين في إمكانية الحصول على السكن.

الحق في التعليم:

حيث تعترف البرامج المدرسية في كثير من البلدان اليوم بأن المعوقين يمكن أن يحصلوا على التعليم على خير وجه ضمن نظام التعليم العام. وعلى ذلك، تقضي القواعد الموحدة بأنه "ينبغي للدول أن تعترف بمبدأ المساواة في فرص التعليم في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، وذلك ضمن أطر مدمجة، للمعوقين من الأطفال والشباب والكبار". ولتطبيق هذا النهج، ينبغي للدول أن تكفل تدريب المعلمين على تعليم الأطفال المعوقين في مدارس عادية وتوفير المعدات والدعم اللازمين لتوصيل المعوقين إلى نفس مستوى تعليم أقرانهم من غير المعوقين. ففي حالة الأطفال الصم، مثلاً، ينبغي الاعتراف بلغة الإشارات كلغة مستقلة، ينبغي أن يستطيع هؤلاء الأطفال الوصول إليها كما ينبغي مع الاعتراف بما لها من أهمية في بيئتهم الاجتماعية الشاملة.

تقضي القواعد الموحدة بأنه "ينبغي للدول أن تكفل للمعوقين فرص استغلال قدراتهم الإبداعية والفنية والفكرية، لا لفائدتهم وحدهم، وإنما أيضاً لإثراء مجتمعهم المحلي، سواء كانوا في المناطق الحضرية أو في المناطق الريفية... وينبغي للدول أن تعمل على تيسير دخول المعوقين إلى الأماكن الخاصة بالعروض والخدمات الثقافية وعلى توفير هذه الأماكن... وينطبق الشيء نفسه على الأماكن الخاصة بالترويح والرياضة والسياحة.

ومن أجل تسهيل مشاركة المعوقين على قدم المساواة في الحياة الثقافية، ينبغي للحكومات إعلام الجمهور العام وتنقيفه بشأن العجز. وينبغي، بوجه خاص، اتخاذ تدابير لإزالة التحيز أو العقائد الخرافية ضد المعوقين، مثل تلك التي ترى في الصرع شكلاً من أشكال الإصابة بأرواح شريرة أو التي ترى في الطفل المعوق شكلاً من أشكال العقاب الذي نزل بالأسرة. وبالمثل، يجب تثقيف الجمهور العام لقبول فكرة تمتع المعوقين، بمقدار تمتع أي شخص آخر، بحق استخدام المطاعم والفنادق ومراكز الترويح والأماكن الثقافية.

وهذه الحقوق والإلزامات نفسها هي ما نص عليها التعليق العام السادس الخاص بكبار السن والذي جاء ليؤكد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن الصادرة في عام ١٩٩١، والتي تعتبر وثيقة هامة أيضاً في هذا السياق. وهي مقسمة إلى خمسة أقسام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق المعترف بها في العهد. إن "الاستقلالية" تشمل حق كبار السن في الحصول على

ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية. وتضاف إلى هذه الحقوق الأساسية إمكانية ممارسة العمل بأجر والحصول على التعليم والتدريب. و"المشاركة" تعني وجوب أن يشارك كبار السن بنشاط في صوغ وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاههم، وأن يقدموا إلى الأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم، وأن يكونوا قادرين على تشكيل الحركات أو الرابطات الخاصة بهم. ويدعو القسم المعنون "الرعاية" إلى وجوب أن تتوفر لكبار السن فرص الاستفادة من الرعاية الأسرية والرعاية الصحية، وأن يمكنوا من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية عند إقامتهم في مأوى أو مرفق للرعاية أو للعلاج. أما فيما يتعلق بمبدأ "تحقيق الذات"، فينبغي بموجبه تمكين كبار السن من التماس فرص التنمية الكاملة لإمكاناتهم من خلال إتاحة إمكانية استفادتهم من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترويحية. وأخيراً، ينص القسم المعنون "الكرامة" على أنه ينبغي تمكين كبار السن من العيش في كنف الكرامة والأمن، ودون خضوع لأي استغلال أو سوء معاملة، جسدية أو عقلية، وينبغي أن يعاملوا معاملة منصفة، بصرف النظر عن عمرهم أو جنسهم أو خلفيتهم العرقية أو الإثنية، أو كونهم معوقين، وبصرف النظر عن مركزهم المالي أو أي وضع آخر، وأن يكونوا موضع تقدير بصرف النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادية.

وينص التعليق العام على أحكام محددة وهي المساواة بين الإناث والذكور، الحق في التعليم وبرامج محو الأمية، الحقوق المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي، التزام الدولة بحماية الأسرة وضمان توفير مستوى معيشي كاف، الحق في الصحة البدنية والعقلية.

الحق في السكن

وأشارت اللجنة إلى أهمية الحق في سكن ملائم وذلك من خلال التعليقين العامين رقمي ٤،٧ والصادرين في عامي ١٩٩١، ١٩٩٧، فقد أشار التعليق العام الرابع إلى أن على الدولة أن تضمن الحق في السكن، مؤكداً أن الحق في السكن ينبغي ألا يفسر تفسيراً ضيقاً أو تقييداً يجعله مساوياً، على سبيل المثال للمأوى الموفر للمرء بمجرد وجود سقف فوق رأسه، أو يعتبر المأوى على وجه الحصر سلعة. بل ينبغي النظر إلى هذا الحق باعتباره حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة، ويتحقق هذا الحق بضمان تحقق الجوانب المختلفة

له وهي: الضمان القانوني لشغل السكن، توفير الخدمات والموارد والمرافق والهيكل الأساسية، القدرة على تحمل التكلفة، الصلاحية للسكن، إتاحة إمكانية الحصول على السكن.

ولا يمكن النظر إلى الحق في السكن الملائم بمعزل عن سائر حقوق الإنسان المبينة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغيرهما من الصكوك الدولية المنطبقة. وبضاف إلى ذلك أن التمتع الكامل بسائر الحقوق - مثل الحق في حرية التعبير والحق في حرية تكوين الجمعيات (مثل رابطات المستأجرين وغير ذلك من الجماعات المحلية)، وحق الشخص في أن يختار بحرية إقامته والحق في المشاركة في اتخاذ القرارات العامة - هو أمر لا غنى عنه إذا ما أريد إعمال الحق في السكن الملائم والمحافظة عليه لصالح جميع الفئات في المجتمع. وبالمثل، فإن حق الفرد في ألا يخضع لأي تدخل تعسفي أو غير مشروع في خصوصياته أو خصوصيات أسرته أو منزله أو مراسلاته يشكل بعدا بالغ الأهمية في تعريف الحق في السكن الملائم.

وجاء التعليق العام السابع ليؤكد على أن عمليات الإخلاء القسري تنتافي والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشيراً إلى أن ممارسة عمليات إخلاء المساكن بالإكراه هي ممارسة واسعة الانتشار وتمس الأشخاص في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ونظراً للترابط والتشابك القائم بين حقوق الإنسان كافة، فكثيراً ما تكون عمليات إخلاء المساكن بالإكراه مخلة بحقوق الإنسان الأخرى. وعليه، فإن ممارسة عمليات إخلاء المساكن بالإكراه، لئن كانت تُخل إخلالاً ظاهراً بالحقوق المدرجة في العهد، فهي قد تسفر أيضاً عن انتهاكات للحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في الحياة وحق الفرد في الأمن على شخصه والحق في عدم التدخل بالخصوصيات والأسرة والبيت والحق في التمتع السلمي بالممتلكات.

وثمة حالات أخرى من الإخلاء بالإكراه تحدث باسم التنمية. وقد تتم عمليات الإخلاء بصدد منازعة على الحقوق في الأرض، أو المشاريع الإنمائية ومشاريع إقامة الهياكل الأساسية، مثل بناء السدود أو غيرها من مشاريع توليد الطاقة كبيرة النطاق، مع تدابير حيازة الأراضي المتصلة بتحسين المناطق الحضرية أو ترميم المساكن أو برامج تجميد المدن أو تهيئة الأراضي للزراعة أو إطلاق العنان للمضاربة في الأراضي أو إقامة مباريات رياضية كبرى مثل الألعاب الأولمبية.

وتعي اللجنة أن ثمة مشاريع إنمائية شتى تمويلها وكالات دولية في أراضي الدول الأطراف قد أسفرت عن عمليات إخلاء بالإكراه. وتشير اللجنة في هذا الشأن، إلى التعليق العام ٢ (١٩٩٠) الذي ينص، في جملة أمور، على أنه "ينبغي للوكالات الدولية أن تتجنب، على نحو دقيق، المشاركة في مشاريع تنطوي، على سبيل المثال... على تعزيز أو توطيد التمييز ضد الأفراد أو الجماعات بما يتناقض مع أحكام العهد، أو تنطوي على عمليات إجلاء أو تشريد واسعة النطاق للأشخاص دون توفير كل أشكال الحماية والتعويض المناسبة لهم. وينبغي بذل كل جهد ممكن في كل مرحلة من أي مشروع إنمائي لكفالة المراعاة الواجبة للحقوق الواردة في العهد".

وتشير اللجنة إلى أن بعض المؤسسات، مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد اعتمدت مبادئ توجيهية بشأن التهجير و/أو إعادة التوطين بغية الحد من نطاق عمليات الإخلاء بالإكراه والتقليل من المعاناة البشرية المتصلة بها. وكثيراً ما تكون هذه الممارسات مرافقة للمشاريع الإنمائية الكبيرة، مثل بناء السدود وغيرها من المشاريع الكبرى لتوليد الطاقة. إن المراعاة التامة لهذه المبادئ التوجيهية، التي تجسد الالتزامات الواردة في العهد، هي أمر ضروري، سواء من جانب الوكالات أنفسها أو من جانب الدول الأطراف في العهد. وتشير اللجنة في هذا الشأن إلى البيان الوارد في إعلان وبرنامج عمل فيينا بأن "في حين أن التنمية تُيسّر التمتع بجميع حقوق الإنسان، فإن انعدام التنمية لا يجوز اتخاذه ذريعة لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً" (الجزء الأول، الفقرة ١٠).

العلاقة بين الجزاءات الاقتصادية

واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٥)

تُفرض الجزاءات الاقتصادية بتواتر متزايد دولياً وإقليمياً ومن جانب واحد. والغرض من هذا التعليق العام هو التأكيد على أنه مهما كانت الظروف فإنه يتعين على مثل هذه الجزاءات أن تأخذ في الحسبان بصورة تامة أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا تنتسك اللجنة بأية طريقة في ضرورة فرض الجزاءات في الحالات المناسبة وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو غيره من أحكام القانون الدولي المنطبقة

على الحالة. ولكن أحكام الميثاق ذات الصلة بحقوق الإنسان (المواد ١ و ٥٥ و ٥٦) ينبغي اعتبارها ما زالت قابلة للتطبيق بشكل تام في مثل هذه الحالات.

وخلال التسعينيات فرض مجلس الأمن جزاءات من أنواع مختلفة ومدد مختلفة فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، والعراق، وأجزاء من يوغوسلافيا السابقة، والصومال، والجمهورية العربية الليبية، وليبيريا، وهايتي، وأنغولا، ورواندا، والسودان. وقد استرعى انتباه اللجنة إلى أثر هذه الجزاءات على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عدد من الحالات التي تمس دولاً أطرافاً في العهد ظل قسم منها يقدم تقاريره بانتظام، وبذلك كان يعطي اللجنة الفرصة لبحث الحالة بعناية.

وبينما يختلف أثر الجزاءات من حالة لأخرى، فإن اللجنة تعي أن لها في جميع الأحوال تقريباً أثراً محسوساً على الحقوق التي يعترف بها العهد. وهكذا، على سبيل المثال، فإنها كثيراً ما تسبب اضطراباً في توزيع الأغذية، والأدوية والإمدادات الصحية، وتهدد نوعية الطعام وتواجد مياه الشرب النظيفة، وتتدخل بصورة قاسية في تشغيل الأنظمة الصحية والتعليمية الأساسية وتقوض الحق في العمل. وبالإضافة إلى ذلك فإن عواقبها غير المقصودة قد تشمل تعزيز سلطة الفئات المستبعدة، وظهور سوق سوداء بصورة تكاد تكون حتمية، وتوليد أرباح مفاجئة ضخمة للجماعات المتميزة التي تنصرف فيها، وتعزيز رقابة الفئات الحاكمة على السكان بشكل عام، وتقييد فرص التماس اللجوء أو التعبير عن المعارضة السياسية. وإذا كانت هذه الظواهر في جوهرها ذات طابع سياسي، فإن لها كذلك تأثيراً إضافياً كبيراً على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعتقد اللجنة أن مجموعتين من الالتزامات تنبعان من هذه الاعتبارات. تتعلق المجموعة الأولى منها بالدولة المتضررة. ذلك أن فرض الجزاءات لا يلغي الالتزامات ذات الصلة لتلك الدولة الطرف أو ينقصها بحال من الأحوال. وكما في حالات مماثلة أخرى، تكتسب تلك الالتزامات أهمية عملية أكبر في أوقات الشدة على وجه الخصوص. وهكذا فإن اللجنة مطالبة بأن تبحث بعناية مدى ما اتخذته الدولة المعنية من خطوات "بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة" لتوفير أكبر حماية ممكنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل فرد يعيش ضمن ولايتها. وبينما تقلل الجزاءات حتماً قدرة الدولة المتضررة على تمويل بعض التدابير الضرورية أو دعمها، تظل الدولة ملتزمة بضمان عدم وجود تمييز فيما يتعلق بالتمتع

بهذه الحقوق، وبتخاذ كل التدابير الممكنة، بما في ذلك التفاوض مع دول أخرى ومع المجتمع الدولي لتخفيض الأثر السلبي على حقوق الفئات الضعيفة داخل المجتمع.

وتتعلق المجموعة الثانية من الالتزامات بالطرف أو الأطراف المسئولة عن فرض الجزاءات والحفاظ عليها وتنفيذها، سواء أكان المجتمع الدولي، أم منظمة دولية أو إقليمية، أم دولة أم مجموعة من الدول. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة أن هناك ثلاثة استنتاجات تنجم منطقياً عن الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فأولاً، ينبغي أن تؤخذ هذه الحقوق في الحسبان بشكل كامل عند تصميم نظام مناسب للجزاءات. ودون الموافقة على أية تدابير معينة في هذا الصدد، تأخذ اللجنة علماً بمقترحات كتلك الداعية إلى إنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة لترقب ومتابعة أثر الجزاءات؛ وتطوير مجموعة أكثر شفافية من المبادئ والإجراءات المنفق عليها، تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان؛ وتحديد طائفة أوسع من السلع والخدمات المعفاة؛ وتحويل وكالات تقنية متفق عليها للبت في الإعفاءات الضرورية؛ وإنشاء مجموعة من لجان الجزاءات التي تتاح لها موارد أفضل؛ واستهداف أدق لمواطن الضعف لدى أولئك الذين يرغب المجتمع الدولي في تغيير سلوكهم؛ وإدخال قدر أكبر من المرونة العامة.

وثانياً، ينبغي الاضطلاع برصد فعال، وهو مطلوب دائماً بموجب بنود العهد، طيلة فترة تطبيق الجزاءات. وعندما يأخذ طرف خارجي على عاتقه مسؤولية حتى ولو جزئية عن الحالة داخل بلد ما (سواء بموجب الفصل السابع من الميثاق أو غيره)، لا بد أن يتحمل هذا الطرف أيضاً المسؤولية لأن يفعل كل ما في وسعه لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان المتضررين.

وثالثاً، يلتزم الكيان الخارجي بأن "يتخذ خطوات، بمفرده وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني" (الفقرة ١ من المادة ٢ من العهد) من أجل الاستجابة لأية معاناة غير متناسبة تتعرض لها الفئات الضعيفة داخل البلد المستهدف.

الحق في التعليم:

نصت المادتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة عن حق كل فرد في التعليم، على أن يوجه التعليم نحو التنمية الشاملة للشخصية الإنسانية وللإحساس بكرامتها وأن تزيد من قوة الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشيراً إلى عدد من الالتزامات وهي:

(أ) جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع.

(ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم،

(ج) جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم.

(د) تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية.

(هـ) العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.

وفرضت المادة الرابعة عشرة تعهداً على الدول المنضمة والتي لم تكن قد تمكنت من كفالة إلزامية ومجانبة التعليم الابتدائي في بلدها ذاته أو في أقاليم أخرى تحت ولايتها، بالقيام، في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانبيته للجميع، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة.

كما أصدرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليقين العامين ١١، ١٣ فقد قدم التعليق الحادي عشر تفسيراً لمصطلحي الإلزامية والمجانبة على النحو التالي:

الإلزامية: يهدف عنصر الإلزام إلى إبراز أنه لا يحق للأباء ولا للأوصياء ولا للدولة النظر إلى القرار المتعلق بإتاحة التعليم الابتدائي للطفل كما لو كان قراراً اختيارياً. وهذا المتطلب يشدد أيضاً على حظر التمييز على أساس نوع الجنس فيما يتعلق بإتاحة التعليم، وذلك وفقاً للمادتين ٢ و ٣ من العهد. ولكن ينبغي التأكيد على أن التعليم المتاح يجب أن يكون كافياً

من حيث النوعية ووثيق الصلة باحتياجات الطفل، كما يجب أن يعزز إعمال حقوق الطفل الأخرى.

المجانية: إن طبيعة هذا المتطلب لا يشوبها لبس. فصيافة هذا الحق صريحة بحيث تكفل إتاحة التعليم الابتدائي مجاناً للطفل أو الآباء أو الأوصياء. ذلك أن فرض رسوم من جانب الحكومة أو السلطات المحلية أو المدرسة، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة الأخرى، يشكل عاملاً مثبطاً وحائلاً دون التمتع بالحق في التعليم، وقد يعرقل إعماله. وكثيراً ما يكون له أثر انتكاسي للغاية أيضاً. وإزالة هذه العقبة أمر يجب أن تعالجه خطة العمل المطلوبة. ويضاف إلى ذلك، أن التكاليف غير المباشرة، مثل الضرائب الإلزامية المفروضة على الآباء (التي يتم تصويرها أحياناً كما لو كانت طوعية ولكنها ليست طوعية في الواقع)، أو الإلزام بارتداء زي مدرسي موحد تكاليفه باهظة نسبياً، لها نفس الأثر المثبط. وهناك تكاليف غير مباشرة أخرى يمكن أن تكون مقبولة رهنأً بفحص اللجنة لكل حالة على حدة. وفضلاً عن ذلك، فإن إلزامية التعليم الابتدائي لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع الحق المعترف به في الفقرة ٣ من المادة ١٣ من العهد، الذي يكفل للآباء والأوصياء "اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية".

اعتماد خطة تفصيلية: يُطلب من الدولة الطرف اعتماد خطة عمل في غضون سنتين. ويجب أن يُفسر هذا بأنه يعني اعتماد خطة في غضون سنتين من بدء نفاذ العهد بالنسبة للدولة المعنية أو في غضون سنتين من حدوث تغيير لاحق في الظروف التي أدت إلى عدم احترام الالتزام ذي الصلة. فهذا الالتزام مستمر، علماً بأن الدول الأطراف التي ينطبق عليها الحكم نتيجة للوضع السائد ليست في حل من الالتزام نتيجة لعدم اتخاذها هذا الإجراء في الماضي في غضون فترة السنتين المحددة. ويجب أن تشمل الخطة جميع الإجراءات اللازمة لتأمين كل جزء من الأجزاء المكوّنة المطلوبة للتحقق، ويجب صياغتها بتفاصيل كافية لضمان إعمال الحق بصورة شاملة. ومشاركة جميع قطاعات المجتمع المدني في صياغة الخطة أمر حيوي، كما أن توفير بعض الوسائل لاستعراض التقدم المحرز دورياً وضمان إمكانية المساءلة أمر ضروري إذ بدون هذه العناصر ستضعف أهمية المادة.

الالتزامات: لا مفر لدولة طرف من الالتزام الصريح باعتماد خطة عمل بحجة عدم توفر الموارد اللازمة لذلك. فإذا أمكن تفادي الالتزام بهذه الطريقة، لن يكون هناك مبرر للشرط الصريح الوارد في المادة ١٤، الذي ينطبق بالتحديد تقريباً على الحالات المتميزة بعدم

توفر موارد مالية كافية. وعلى هذا الأساس، وللسبب نفسه، فإن الإشارة إلى "المساعدة والتعاون الدوليين" في الفقرة ١ من المادة ٢ وإلى "التدابير الدولية" في المادة ٢٣ من العهد تنطبق على هذه الحالة بالتحديد. فمن الواضح أنه من واجب المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في حالة افتقار دولة طرف افتقاراً واضحاً إلى الموارد المالية و/أو الخبرات المطلوبة من أجل وضع واعتماد "خطة عمل تفصيلية".

التنفيذ التدريجي: يجب توجيه خطة العمل نحو تأمين التنفيذ التدريجي للحق في إلزامية التعليم الابتدائي ومجانيته بموجب المادة ١٤. ولكن المادة ١٤ - خلافاً للحكم الوارد في الفقرة ١ من المادة ٢ - تحدد أن الموعد المستهدف يجب أن يكون "خلال عدد معقول من السنين"، وأن الإطار الزمني يجب أن "يحدد في الخطة". وبعبارة أخرى، يجب أن تضع الخطة بشكل محدد سلسلة مواعيد مستهدفة للتنفيذ بالنسبة لكل مرحلة من مراحل تنفيذ الخطة التدريجي. وهذا يشدد على أهمية الالتزام المنشود وعدم مرونته نسبياً. وهناك حاجة أيضاً إلى التشديد في هذا الصدد على أن الالتزامات الأخرى للدولة الطرف، مثل عدم التمييز، يجب أن تنفذ تماماً وحالاً.

إن حق الإنسان في الغذاء الكافي معترف به في العديد من الصكوك بموجب القانون الدولي. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعنى بصورة أشمل من أي صك آخر بهذا الحق. فطبقاً للمادة ١١-١ من هذا العهد، تقر الدول الأطراف "بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء، والكساء، والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية"، بينما تعترف، طبقاً للمادة ١١-٢، بأن تدابير أكثر استعجالاً وإلحاحاً قد تلزم لتأمين "الحق الأساسي في التحرر من الجوع وسوء التغذية". وحق الإنسان في الغذاء الكافي يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للتمتع بجميع الحقوق. فهو ينطبق على كل فرد؛ ومن ثم فإن الإشارة في المادة ١١-١ إلى "لنفسه ولأسرته" لا تعني أي تقييد لانطباق هذا الحق على الأفراد أو على ربات الأسر.

وقد حدد التعليق العام الثاني عشر مفهوم الكافي بضرورة تحقق عدة معايير أساسية وهي: توفر الغذاء بكمية ونوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد وخلو الغذاء من المواد الضارة وكونه مقبولاً في سياق ثقافي معين؛ والإمكانية الاقتصادية للحصول عليه والتي

تعني أن التكاليف المالية الشخصية أو الأسرية التي ترتبط باقتناء الأغذية من أجل تأمين نظام غذائي كاف يلزم أن تكون بالمستوى الذي لا يهدد الوفاء بالاحتياجات الأساسية الأخرى.

ينص العهد الدولي على الحق في الصحة ولا ينبغي فهم الحق في الصحة على أنه الحق في التمتع بصحة جيدة. فالحق في الصحة يشمل حريات وحقوقاً على حد سواء، أما الحريات فتتضمن حق الإنسان في التحكم في صحته وجسده، بما في ذلك حريته الجنسية والإنجابية، والحق في أن يكون في مأمن من التدخل، مثل الحق في أن يكون في مأمن من التعذيب، ومن معالجته طبياً أو إجراء تجارب طبية عليه بدون رضاه. وأما الحقوق، فتشمل الحق في نظام للحماية الصحية يتيح التكافؤ في الفرص أمام الناس للتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

ويراعي مفهوم "أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه" الوارد في المادة ١٢(١) كلاً من الشروط الأساسية البيولوجية والاجتماعية الاقتصادية للفرد والموارد المتاحة للدولة. وثمة عدد من الجوانب التي لا يمكن التصدي إليها في إطار العلاقة بين الدول والأفراد فحسب؛ وعلى وجه الخصوص، فالدولة لا تستطيع أن تكفل الصحة الجيدة، كما لا تستطيع الدول أن توفر الوقاية من كل سبب يمكن أن يؤدي إلى اعتلال صحة الإنسان. وهكذا فإن العوامل الوراثية، وقابلية الفرد للتعرض لاعتلال صحته، وانتهاجه لأساليب حياة غير صحية أو خطيرة، قد يكون لها دور مهم فيما يتعلق بصحة الفرد. وبالتالي، يجب أن يفهم الحق في الصحة على أنه الحق في التمتع بمجموعة متنوعة من المرافق والسلع، والخدمات، والظروف الضرورية لبلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة.

وبفرض الحق في الصحة، مثله في ذلك مثل جميع حقوق الإنسان، ثلاثة أنواع أو مستويات من الالتزامات على الدول الأطراف هي: الاحترام والحماية والأداء. ويشتمل الالتزام بالأداء، بدوره، على التزامات بالتسهيل والتوفير والتعزيز. ويتطلب الالتزام بالاحترام من الدول أن تمتنع عن التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في التمتع بالحق في الصحة. ويقضي الالتزام بالحماية أن تتخذ الدول تدابير من شأنها أن تمنع أطرافاً ثالثة من إعاقة ضمانات المادة ١٢.

وأخيراً، يتطلب الالتزام بالأداء أن تعتمد الدول تدابير قانونية وإدارية وتدابير تتعلق بالميزانية وتدابير قضائية وتشجيعية ملائمة من أجل الأعمال الكاملة للحق في الصحة.

وتلتزم الدول بشكل خاص باحترام الحق في الصحة عن طريق جملة أمور من ضمنها، عدم منع أو تقييد إتاحة فرص متكافئة لجميع الأشخاص بمن فيهم السجناء والمحتجزون أو الأقليات وطالبو اللجوء والمهاجرون غير الشرعيين، للحصول على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والسكنة؛ والامتناع عن إنفاذ ممارسات تمييزية كسياسة عامة للدولة؛ والامتناع عن فرض ممارسات تمييزية فيما يتعلق بأوضاع صحة المرأة واحتياجاتها. وعلاوة على ذلك، يشتمل الالتزام بالاحترام على التزام الدولة بالامتناع عن حظر أو عرقلة الرعاية الوقائية، والممارسات العلاجية والأدوية التقليدية، والامتناع عن تسويق الأدوية غير المأمونة، وعن تطبيق معالجات طبية قسرية، إلا إذا كان ذلك على أساس استثنائي لعلاج مرض عقلي أو للوقاية من أمراض معدية أو لمكافحةها. وينبغي أن تخضع هذه الحالات الاستثنائية لشروط محددة وتقييدية، تراعي أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة، بما فيها مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول أن تمتنع عن تقييد الوصول إلى وسائل منع الحمل وغيرها من وسائل الحفاظ على الصحة الجنسية والإنجابية، وعن ممارسة الرقابة على المعلومات المتعلقة بالصحة، بما فيها التريبة والمعلومات الجنسية، أو احتجازها أو تعمد إساءة تفسيرها، وكذلك عن الحيلولة دون مشاركة الناس في المسائل المتصلة بالصحة. كما ينبغي للدول أن تمتنع عن التلويث غير القانوني للهواء والمياه والتربة، مثلما تفعل النفايات الصناعية الناتجة عن المرافق المملوكة للدولة، وعن استخدام أو تجريب أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية إذا كانت هذه التجارب سينتج عنها تسرب لمواد ضارة بصحة الإنسان، وعن تقييد الحصول على الخدمات الصحية كتدبير عقابي مثلاً، أثناء النزاعات المسلحة بما في ذلك من انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

وتشتمل الالتزامات بالحماية، جملة أمور، من بينها واجبات الدول في اعتماد تشريع أو اتخاذ تدابير أخرى تكفل المساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية والخدمات المتصلة بالصحة والتي توفرها أطراف ثالثة؛ وضمان ألا تشكل خصخصة قطاع الصحة تهديداً لتوافر المرافق والسلع والخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها ومقبوليتها ونوعيتها؛ ومراقبة تسويق المعدات الطبية والأدوية من قبل أطراف ثالثة؛ وضمان استيفاء الممارسين الطبيين وغيرهم من المهنيين الصحيين لمعايير ملائمة من التعليم والمهارة وقواعد السلوك الأخلاقية. والدول ملزمة أيضاً بضمان ألا تؤدي الممارسات الاجتماعية أو التقليدية الضارة إلى عرقلة الوصول إلى الرعاية أثناء الحمل أو بعد الولادة وإلى وسائل تنظيم الأسرة؛ ومنع

أطراف ثالثة من إجبار المرأة على الخضوع لممارسات تقليدية، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، واتخاذ تدابير لحماية كل فئات المجتمع الضعيفة أو المهمشة، لا سيما النساء والأطفال والمراهقون وكبار السن، من مظاهر العنف الجنساني. كما ينبغي للدول أن تضمن ألا تحد أطراف ثالثة من إمكانية حصول الناس على المعلومات والخدمات المتصلة بالصحة.

الالتزامات الإقليمية

إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تضمنها العديد من الاتفاقيات الدولية الإضافية التي صدقت عليها الدول العربية وانضمت إليها وتضم اتفاقيات منظمة العمل الدولية والتي تضم الحقوق والالتزامات الخاصة بالدول الأطراف فيما يتعلق بظروف العمل بالإضافة لذلك فإن الدول العربية تعد أطرافاً منتظمة ذات إسهامات نشيطة في الاتفاقيات متعددة الأطراف الناتجة عن المؤتمرات الدولية لنظام الأمم المتحدة التي حددت أهدافاً عالمية جديدة وقامت بتوسيع المعايير القائمة بما في ذلك معايير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مدى العقد الماضي والعديد منها يشمل بعداً خاصاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تكون أكثر الأمثلة المتصلة أو المتعلقة بالموضوع هي إعلان فيينا وبرنامج العمل الناتج عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان حيث أكدت الدول عدم قابلية انقسام حقوق الإنسان وإعلان استنبول وجدول أعمال المونل والذي يحدد الحق في السكن الملائم فيما لا يقل عن ٦١ فقرة.

إن الاتفاقيات متعددة الأطراف الناتجة عن ذلك تتسم بالتحديد الكافي فيما يتعلق بتحديد المشكلات والأهداف المطلوب تحقيقها لحل تلك المشكلات وكذلك تتسم بالعمومية فيما يتعلق بالحصول على الإجماع من الدول. وقد عكست الدول العربية كذلك اتجاهها مماثلاً وموازيًا لوضع الاتفاقيات الإقليمية العربية من خلال إطار العمل الخاص بجامعة الدول العربية. ولم تقم الدول العربية في أي من تلك الحالات ببيان أو إيضاح الأهداف والقواعد الإقليمية لحقوق الإنسان إلا أنها قامت في اجتماعين تحضيريين إقليميين بالوصول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف ذات التزامات غير مبهمة خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي اتفاقيات تنتمي إلى القانون المرن أي أنها إعلان من القانون الدولي لكنها

بدون إلزام أو مراقبة أو عواقب خاصة بعدم التطبيق، وعلى الرغم من ذلك فهي تظل الأدوات الإقليمية العربية ذات التأكيد الأكثر وضوحاً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والالتزامات الموازية لها.

إعلان الرباط

التقى أعضاء لجنة وزراء الإسكان والبناء التابعة لجامعة الدول العربية في ديسمبر ١٩٩٥ في الرباط بالمغرب للإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمستوطنات البشرية (الموئل II) المنعقد في يونيو ١٩٩٦. وقد اختتم الوزراء اجتماعهم بالإعلان العربي للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية (إعلان الرباط). وبالإستعانة بميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة جاء الإعلان ليحدد "أهدافاً ومبادئ عامة" بالإضافة إلى "التزامات" خاصة لمعايير التطبيق.

وتنص المادة رقم ٢ على: " الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع ويجب تهيئة كل الظروف المناسبة للمحافظة على سلامتها ورفع مستوى معيشتها وحماية قيمها وتماسكها وتوفير المسكن الملائم لها وفرص العمل والعيش الكريم لأفرادها بما فيه رعاية المعوقين والمسنين والمادة ٤ تنص على أن: " الطفل له حق أساسي في حياة صحية وسعيدة وأمنة من خلال توفير السكن الملائم والرعاية الصحية والتعليم والتربية الأسرية والترفيه وغيرها من الخدمات والظروف المواتية مع الاهتمام بتوفير كل تلك الخدمات لأطفال المناطق الفقيرة والمحرومة. ويحدد الإعلان الحق في التعليم والتدريب والعمل والأمن والسكن الملائم للشباب في المادة ٥ كما تتعلق المادة ٦ بالأجيال القادمة وحققها في الموارد الطبيعية كما يتم تعريف الحق في السكن الملائم كحق ومطلب أساسي للفرد الذي يجب أن يتم تمكينه من تأمينه في المناطق الريفية والحضرية في ظل بيئة آمنة وصحية تتوفر فيها جميع الخدمات في المادة ٨ .

و تتبع مجموعة الأهداف والمبادئ ٢٠ محورياً للعمل للحكومات كي تتمكن من تطبيق الأسس والمعايير وتغطي مجالاً كبيراً من الأفعال. كما تم ذكر سبل تقوية المحليات والقطاع الخاص مع وجود قدر معقول من السيطرة ومراقبة ومعالجة الآثار الاجتماعية

الاقتصادية السلبية للخصخصة والإصلاح الهيكلي. ويلزم الإعلان الدول العربية بشكل خاص برسم المزيد من السياسات الملائمة وتطوير قواعد البيانات الخاصة بالأرض والتشريعات الخاصة بالمأوى الملائم للجميع وضمان بناء القدرات والمشاركة الفعالة للإعلام، الشباب، المرأة والمجتمع المدني. ويخصص الإعلان إلزاما خاصا نحو اللاجئين والمشردين دون التطرق للبعد الخاص بحقوقهم وكذلك يشتمل على مادتين للحفاظ على الممتلكات والميراث الثقافي.

إعلان المنامة

اجتمع الوزراء العرب وممثلو الحكومات مرة ثانية عام ٢٠٠٠ مع السلطات المحلية الإقليمية للإعداد للجلسة الخاصة للجمعية العامة (اسطنبول +٥) لمراجعة التقدم الذي تم إحرازه من تطبيق جدول أعمال الموئل II. وقد نص إعلان المنامة حول المدن والمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة على أن " يمكن تحقيق العدالة والمساواة فقط من خلال تبني سياسات قائمة على الحقوق لتطوير مستوطناتنا البشرية. ويؤكد إعلان المنامة دعمه لجدول أعمال الموئل II ويرحب بالمبادرات الهادفة إلى تطوير وتنظيم الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير القانونية باعتبارها معايير عملية نحو الأعمال الفعال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية. وقد أكدت الحكومات العربية والسلطات المحلية المبادئ والأهداف التي تم تحديدها في إعلان الرباط قبل خمس سنوات كما أكدت التزاماتها وهي إجمالا العمل نحو الأعمال الكامل والفعال للحق في السكن الملائم كما ورد في جدول أعمال الموئل I والأدوات القانونية الدولية في إطار التشريع المحلي.

مراجعة الدول العربية الأطراف

في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٢٠٠٢/٢٠٠٠

بالإضافة إلى التعليقات العامة الصادرة عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعد ذات أهمية عملية بالنسبة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوسع في وتفهم الحقوق والتزاماتها فإن التعليقات العامة وشريعة اللجنة ترسي وتطور محتوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما ترشد التطبيق من خلال السياسة العامة وتساعد على تطوير المؤشرات المطلوبة للمراقبة والتقييم.

فقد تم تصميم البنية والتكوين والوظائف الخاصة بلجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان إعمال وإنفاذ تلك الحقوق كما توفر الالتزامات الخاصة بتقارير الدول وإجراءات المراقبة الخاصة باللجنة في صورة "الحوار البناء" والتقارير الموازي من الأطراف الأخرى الاختبار القانوني المتاح للالتزام والتنفيذ، فقد اتسمت الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بزيادة عدد وتركيز آليات المراقبة والمراجعة لأداء الدول العربية للالتزامات الخاصة بتلك الحقوق والمنصوص عليها في العهد وقد قامت ٥ دول عربية (وإسرائيل) بإجراء المراجعة الدورية الخاصة بها الأمر الذي نتج عنه حصاد كبير من النتائج والتوصيات للمنطقة من أجل الحصول على "إعمال متقدم" للحقوق الواردة في العهد (وسوف تصبح اليمن الدولة السادسة التي تخضع لمراجعة اللجنة بنهاية عام ٢٠٠٣) ويلخص الجزء التالي الحوار والنتائج الخاصة باللجنة لمصر والأردن والمغرب والسودان وسوريا.

تقرير مصر

تمت مراجعة وضع مصر في الجلسة العشرين للجنة وقد ركز الحوار البناء لمصر على الفقر العام وحقوق العمال خاصة في ظل معلومات المنظمات غير الحكومية التي أوضحت عدم وجود قانون عمل كمصدر أساسي لحظر أنشطة الإضراب من قبل العمال المصريين. قد عبرت اللجنة عن رأيها في أن المادة ١١ من القانون ١٥٣ تعد خاضعة

للمساءلة من قبل العهد خاصة عندما يتم تطبيقها في إطار حالات الطوارئ وقد وجد أعضاء اللجنة أن منع الاتحادات يعد أمراً خارقاً للحق في الاجتماع.

كما لاحظت اللجنة أن العهد يجب أن يتم تطبيقه في جميع المحاكم في مصر في حين أن القانون يعتبر أن ممارسة الحق في الإضراب نوعاً من أنواع الأعمال الإجرامية.

قد أعربت اللجنة المصرية عن اعتبارها أن الحق في الإضراب خاضع للتشريع المحلي ولكن أوضحت اللجنة أن التشريع لا يمكن أن ينكر الحق في الإضراب ويظل متمشياً مع العهد وقد أوضحوا للجنة المصرية أن نظرية القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات تحدد أنه لا يمكن لأي دولة أن تبرر الفشل في تطبيق التزام من معاهدة ما بسبب التدرج بالتشريع المحلي.

كما حدد رئيس اللجنة المصرية أن الدستور المصري قد تم تبنيه بعد أربع سنوات من توقيع العهد. وهذا السياق قد ورد في محتوى الدستور نفسه والذي يقر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أوصت اللجنة في الحوار أن تقوم مصر بمراجعة التشريعات الخاصة بها كما هو مطلوب في العهد حتى يمكن التعامل مع التناقضات ونقاط الاختلاف خاصة المادة ١٢٤ حول قانون العقوبات الإجرامية الخاصة بتجريم الإضراب، كما أوضحت اللجنة في الحوار والملاحظات الختامية أن محكمة أمن الدولة قد طبقت ذلك في خرق للالتزامات الدولية في ظل العهد عند التعامل مع إضراب ١٩٨٦ الذي قام به عمال السكك الحديدية وأعلنت ضرورة تعديل هذا القانون.

وفي حين لا يوجد خط رسمي للفقير في مصر إلا أن المنظمات غير الحكومية قد قدمت من المعلومات الموازية للجنة والتي تعتمد على مؤشرات ذات صلة لرسم نسب الفقراء بالمقارنة بإجمالي السكان. ولذا قامت المنظمات بتقديم تقارير عن دراسات عدد حالات الفقر المستقلة في مصر مع تقدير نسبة الفقراء كربع السكان من أي منظور. إلا أن تقارير المنظمات غير الحكومية الموازية المكتوبة قد اعتمدت على مصادر رسمية تهتم بمعونات الغذاء ولذا اختارت المعيار الخاص بمعونات الغذاء كمؤشر للفقير وعلى هذا الأساس فقد أوضحت المعلومات الموازية للمنظمات غير الحكومية أن ٢٣% من إجمالي عدد السكان يعتبرون فقراء أي يحتاجون معونات غذائية (بالتوازي مع هؤلاء الذين يعيشون

تحت خط الفقر الأدنى) وقد ترفع المعايير الاحتياطية المضادة للفقر هذا الرقم ليصل إلى ٤٨% (متمثلاً مع هؤلاء الذين يعيشون تحت أعلى مستوى لخط الفقر. إلا أن ٧٧% من السكان يعتبرون من الحاملين المحتملين لكروت المعونة الغذائية أي ٢٩% فقط لا يحتاجون إلى المعونة نتيجة للعديد من أشكال سوء الإدارة والفساد.

وقد أوضحت نتائج تقرير إحدى المنظمات غير الحكومية أنه طبقاً للأبحاث المستقلة فإن فقراء مصر هم عبء ثقيل لسياسات الإصلاح الهيكلي والاستقرار هذا بالإضافة إلى أن الأسر التي تعولها النساء تعد أكثر فقراً من تلك التي يعولها الرجال وقد طالبت اللجنة بإثبات تغيير مستويات المعيشة على مدى السنوات الخمس الأخيرة لمختلف الجماعات الاقتصادية الاجتماعية في مصر وذلك بحثاً عن اتجاهات الأعمال الفعال والكامل وهو ما طالبوا به في ظل خطط التنمية الكلية المصممة لتحسين مستويات المعيشة.

كما قامت اللجنة بقوة بإيضاح الحاجة إلى وجود خط وطني للفقر حتى يمكن أن نحكم إذا ما كانت تلك المجهودات الطموحة قد أنجزت ما تصبو إليه أم لا في خفض عدد ونسب المصريين الفقراء وقد أوضح أعضاء اللجنة للوفد المصري أن اللجنة سوف تتطلع إلى نتائج يمكن إثباتها في المراجعة القادمة من الحكومة المصرية لتطوير هذا المؤشر الخاص بالفقر وتطبيقه كميّار للتقدم يتعدى ادعاءات النجاح الشفهية.

وقد اعتبرت اللجنة أن الحوار حول الأرض هو حلقة الصلة بين الحق في الغذاء والسكن ومستوى معيشة ملائم بشكل عام الواردة في العهد إلا أنه في الحالة الخاصة بمصر لم تصل اللجنة إلى إجماع فيما يتعلق بحقوق الأرض ولم تذكر حقوق الأرض في الملاحظات الختامية لمصر. ومن المعتقد أن هذا الحوار يعد غير مستغل في المراجعة المقارنة لحقوق الأرض والملكية للفقراء في ظل العهد وسبب وتأثير الخصخصة على ظروف المعيشة ولكن على الرغم من ذلك فإن حالات الإخلاء القسري التي تم تطبيقها بموجب القانون رقم ٩٦ قد لفتت انتباه اللجنة إلى أن مثل هذه الممارسات تعد خرقاً للحق في السكن خاصة التعليق العام رقم ٧ "الحق في السكن : الإخلاء القسري". وقد لفت انتباه اللجنة عند تقييم ظروف حقوق السكن والاتجاهات السائدة في مصر أن السياسات الاستثمارية قد أدت إلى وجود " منازل بلا سكان وسكان بلا منازل" وتؤكد التقارير الموازية للمنظمات غير الحكومية حدوث الإخلاء القسري للفقراء بواسطة سلطات الدولة دون

تعويض أو إخطار وقد ركزت تلك المعلومات على العديد من الحالات الحضرية وتم تقييم الحالات الريفية للإخلاء القسري كما وجه أعضاء اللجنة العديد من الأسئلة حول بعض الحالات والقضايا والاتجاهات خلال الجلسة.

وقد عرض الوفد المصري هدف الحكومة من الإصلاحات الاقتصادية بما في ذلك الخصخصة وقد ذكروا أن الإصلاح المطلوب منذ قانون ١٩٥٢ ونظام سوق الأرض وقوانين الحيازة الجديدة للأراضي وقوانين الإيجار الجديدة سوف تعمل على تقوية القطاع الخاص. وهذا من وجهة نظر الحكومة، سوف يعمل على مساعدة القطاع الخاص في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بتطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي حين قدم التقرير الرسمي قدراً محدوداً من المعلومات فيما يتعلق بالاهتمام بوباء الإيدز إلا أن برنامج الإيدز التابع للأمم المتحدة قدم للجنة مجموعة من الأسئلة الإرشادية. وقد حظيت قضية ختان الإناث وتقرير منظمة الصحة العالمية بقدر من الاهتمام في الحوار خاصة عندما أوضح التقرير بشكل مخيف أن ٩٨% من النساء المصريات معرضات لمثل هذه الممارسات الوحشية.

وقد أثارت مناقشة العولمة والحق في الصحة في تقارير المجتمع المدني والوعي المتزايد بتلك العلاقة بين الأعضاء والأطراف وعدا بإعادة مناقشة القضية في التقارير المستقبلية الحكومية للجنة وهو أمر ممكن لا سيما إذا ما أخذ المسئولون المصريون والمجتمع المدني التحذيرات الخاصة بالقضية في الاعتبار والحلول البناءة من الدول الأخرى بما في ذلك الدول الأخرى الأطراف في العهد وتشمل تلك الأمثلة البرازيل وجنوب أفريقيا حيث أصبح الاكتفاء الذاتي والقدرة على تحمل التكاليف الخاصة بعفاقير مرض نقص المناعة البشرية/ الإيدز أكثر أهمية من الاقتراب أو التشبه بنماذج محددة وحيث أصبح الاستخدام غير المسئول للحقن في المراكز الصحية العامة والخاصة في مصر وحدها مهدداً بحدوث أزمة صحية والتي يعتبر احتمال حدوثها الآن موضع إنكار شديد.

وقد أصدرت اللجنة بعض الملاحظات تستنتج أن الإصلاحات الاقتصادية الحالية والضغط الخارجية المؤثرة على مصر قد كانت ذات أثر سيئ على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر كما أوضحت اللجنة أن هناك عوامل أخرى مثلت

عوائق لتطبيق العهد وأن مثل هذه التفاوتات بين الموارد المتاحة والحاجات الحقيقية للأفراد تتأثر أيضا بالظروف المناخية والجغرافية السائدة في الدولة والتزايد السريع للسكان بالإضافة إلى حالة الطوارئ المستمرة منذ ١٩٨١ والتي تحد من مجال تطبيق الضمانات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد بينت اللجنة أن طغيان الممارسات والتصرفات التقليدية نحو النساء والأطفال تعوق وتضعف قدرة حكومة الدولة الطرف على حماية ودعم ونشر حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أوضحت اللجنة أيضا أن بعض جوانب برامج الإصلاح والسياسات الليبرالية التي قدمتها الحكومة المصرية تماشيا مع شروط IFI قد أعاققت تطبيق بنود العهد الخاصة بأكثر الفئات ضعفا في المجتمع المصري. وقد أعربت اللجنة عن تقديرها لكلمة وفد الحكومة المصرية خلال الحوار البناء والتي عبر فيها عن دعمه لكلمة اللجنة للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في سياتل في نوفمبر ١٩٩٩ أن التزامات حقوق الإنسان الدولية يجب أن تكون اهتماماً ذا أولوية من ثم يجب أن تؤخذ في الاعتبار في مفاوضات ومناقشات التجارة. ومن هذا المنطلق أوضح الوفد المصري تضامنه مع أهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وكذلك عبر عن نوع من نقص القدرة والخبرة في استخدام الالتزامات الخاصة بالحقوق المنصوص عليها في العهد لحمايتها من أي شروط يمكن أن تعوق قدرة الدولة على حماية واحترام والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد انزعجت اللجنة من عدم قدرة الحكومة الواضحة على التعامل مع قضية البطالة الحادة وكذلك عدم التيقن من حقوق العامل كما وردت في المادة ٨ من العهد. وقد أوضحت اللجنة بمزيد من القلق أنه على الرغم من النتائج الخاصة بمحكمة أمن الدولة والمتعلقة بقانون العقوبات والتي تنص على ضرورة تعديله إلا أن المادة ١٢٤ تظل تعتبر الإضرابات نوعاً من أنواع الأعمال الإجرامية وفي هذا الخصوص أعربت اللجنة عن قلقها المتزايد حول قانون العمل الجديد والذي يشمل مواد تتعدى على حقوق العمال مثل منع لجان العمال من القيام بأي نقاش أو تفاوض جماعي بالنيابة عن العمال وحرمان العمال من حق الإضراب دون موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة للنقابة.

وقد أوصت اللجنة بشدة أن تضع مصر التزاماتها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاعتبار في جميع جوانب التفاوض مع المنظمات

المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لضمان عدم التعدي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأكثر الفئات ضعفاً.

وفي نفس الوقت طالبت اللجنة مصر بشدة أن تسعى لطلب العون الدولي بما في ذلك التعاون الدولي لجمع الإحصاءات والمعلومات اللازمة لتكوين استراتيجيات فعالة ومؤثرة للتعامل مع المشكلات الخاصة بالبطالة، الفقر، السكن والإخلاء القسري. وقد أعربت اللجنة عن أسفها على ندرة المعلومات والإحصاءات الموثوق بها والتي يمكن الاعتماد عليها وأوضحت أن ذلك يعوق التقييم الكلي للموقف أو الوضع في مصر فيما يتعلق إجمالاً بالفقر والبطالة (ختان الإناث) وحث الوفد المصري على وضع خط فقر وطني رسمي.

وعلى الرغم من أن قضية الأبحاث الخاصة بالفقر هي قضية ذات جوانب متعددة إلا أن هناك بعض الأعمال التي أجريت لتطوير مؤشرات الفقر. وقد تم إجراء ذلك في بيئة لا تشجع على جمع البيانات وتحليل إحصاءات الفقر ولكن على الرغم من ذلك فإن خط الفقر يعد أداة تقييم مهمة وضرورية يمكن أن تقيس مدى نجاح الحكومة والبرامج الأخرى (بما في ذلك السوق) بالإضافة إلى الاتجاهات السلبية التي ظهرت نتيجة لسياسات العولمة في الدول الأخرى وقد كانت الحاجة إلى خط الفقر هي موضوع الحوار والنقاش بين وزارة الخارجية ورئيس اللجنة بروفيسور فرجينيا بونون داندان في القاهرة في يناير ٢٠٠١ وقد أظهرت الحكومة بعض الاهتمام لتطوير خط وطني رسمي للفقر في المستقبل مع استمرار الحوار البناء.

تقرير الأردن

قامت اللجنة بتقييم التقرير الدوري الثاني للأردن حول تطبيق العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجلسة ٢٣ في ١٥-١٦ أغسطس ٢٠٠٠ تبنت الملاحظات الختامية في الاجتماع الـ ٥١ في ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠.

أشار تقرير الأردن للجنة إلى الضغوط الخارجية التي تعرضت لها الدولة الطرف تاريخياً منذ التعرض لموجات نقل السكان مع ما يتبع ذلك من عواقب ديمغرافية لوزارة

الإمداد، توفير الأمن الغذائي (تطبيق الحق في الغذاء) وسط أسعار عالمية متقلبة للقمح ومشتقاته واللبن والسكر والأرز المدعم.

وقد ذكرت حكومة الأردن مبادرات جديدة لحفز القطاع الخاص لمواجهة الحاجات الاجتماعية وفي حالة الحق في السكن (المادة ١١٩ فقد سجلت الحكومة إعادة بناء وهيكلية قطاع الإسكان وهو ما تطلب مواقع جديدة للسكن مما أدى إلى تكوين شراكة مع القطاع الخاص لتوفير مساكن ملائمة منخفضة التكاليف وأدت الجهود إلى بناء مؤسسات جديدة مثل شركة الأردن لإعادة الرهن العقاري.

ومع رؤية لخفض الفقر وتطوير البنية التحتية الاجتماعية في المناطق الفقيرة فقد تعاقبت الحكومة للحصول على قروض من البنك الدولي تصل قيمتها إلى ١٤٠ مليون دولار وهي الإشارة الوحيدة في تقرير الدولة حول التعاون التنموي الدولي أو الديون ولكن مع ذلك فلم تذكر أسئلة اللجنة أو الحوار البناء أي شيء عن ديون الأردن على الرغم من أنها قد سجلت معدل ١٤٦,٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

وقد ركزت الأردن - في مراجعة أغسطس عام ٢٠٠٠ كشريك في العهد الدولي وتماشيا مع التزاماتها - على الخرق المنتظم لحقوق العمال والذي شمل إبعاد العمال ومقاضاتهم لتنظيم إضرابات.

كما لعبت المنظمات غير الحكومية الأردنية دورا تاريخيا في تقديم التقارير الموازية الخاصة بها للجنة عام ٢٠٠٠ وقد تم تقديم تقريرين أحدهما تم جمعه بالمشاركة بين تحالفات حقوق الإنسان الموجودة في عمان. وقد تناول التقرير الموازي للجمعية الأردنية لحقوق الإنسان ظروف العمل والرواتب في الأردن وقام بتلخيص سبل انتهاك قوانين العمل الحالية على أنها نابعة من:

- تمييز أصحاب العمل بين العمال الأردنيين وغير الأردنيين.
- يجب وجود موافقة من المخابرات حتى يمكن تعيين الفرد في أي وظيفة.
- الحد الأدنى للراتب (٨٠ ديناراً أردنياً) تحت خط الفقر (١١٩-١٦٠ ديناراً أردنياً) ويتم دفع رواتب ٢٥٠ ديناراً أردنياً في بعض المناطق الحضرية.

- يقوم العديد من المؤسسات بدفع الرواتب بعد ٢-٤ شهور من التأخير .
- تحصل النساء على راتب أقل من الرجال عند القيام بنفس المهمة.
- لا يزال عشرات الآلاف من الأردنيين العاملين بالكويت قبل أغسطس ١٩٩٠ محرومين من الحصول على معاشاتهم وحقوقهم رغم كل الجهود المبذولة.
- فشلت ٦٠% من المشروعات الصغيرة لصندوق التنمية والتوظيف.
- المعدات والمعايير غير الملائمة لحماية العمال في الظروف الخطيرة بالإضافة إلى النفايات الخطيرة التي يتم إلغاؤها في المناطق الزراعية على حساب تلك المناطق وسكانها والبيئة المحيطة بها.
- الظروف وجداول العمل المستغلة للعامل خاصة للعاملين المحليين من سريلانكا.
- وقد تم الاحتفاظ بأسئلة اللجنة للأردن حول تحديات العولمة التي تعوق تطبيق العهد للحوار البناء بدلا من طرحها في القائمة الرسمية للقضايا التي تم طرحها على الحكومة الأردنية.

وقد أجلت اللجنة سؤالها عن استخدام الأردن للعهد في مفاوضاتها الشركاء الدوليين للتنمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد وتوقعا للسؤال قام الوفد الأردني بنزع تلك المسؤولية عن العهد. وقد أوضح الوفد أنه في حين أنه يقدر كل المجهودات التي بذلتها اللجنة لوضع حقوق الإنسان على قائمة أولويات علاقات التنمية العالمية فإن العهد الدولي لا بد وأن يضاعف جهوده حتى يجعل معايير حقوق الإنسان أكثر تأثيرا.

وأوضحت اللجنة واقعيًا أن شروط التجارة تتفوق على حقوق الإنسان وجميع القوانين الأخرى القابلة للتطبيق حينما تترك الدول التزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان تحت هذا التأثير. وقد ذكرت اللجنة الوفد بأن المسؤولية تقع على الدولة في تنفيذ مسؤولياتها كما يمكن أن تفعل دولة طرف في الاتفاقية وأكدت اللجنة أن الدولة الطرف يجب أن تكون أول خط للحماية ضد الاشتراطات التي تهدد بأذى لمواطنيها.

وقد استمر الحوار بين الوفد واللجنة حول قضية مطالبة العهد بالاستمرار في إرسال الرسالة للدول المانحة حتى تساعد الدول محدودة الموارد مثل الأردن لتطبيق التزاماتها في

العهد وانتهت اللجنة باستنتاج أن تضع الحكومة الأردنية العهد نصب عينها في كل جوانب المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية لضمان عدم الاستهانة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأكثر الفئات ضعفاً.

تقرير السودان

كما قامت اللجنة بتقييم التقرير الأولي للسودان في الجلسة ٢٣ حول تطبيق العهد وأصدرت الملاحظات الختامية في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٠ وقد أوضحت اللجنة أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها السودان مثل العهد الدولي قد تمت ترجمتها إلى أدوات قانونية محلية حيث يشمل الفصل الثاني، المادتان ٢٠ - ٣٤ من الدستور الاعتراف بالحقوق والحريات والواجبات التي لا تتعارض مع العهد وفي حالة حدوث تعارض بين العهد والدستور يتم رفع مسودة من التعديل المطلوب إلى البرلمان، السلطة المخولة بإجراء تعديلات في الدستور والقانون في السودان، تماشياً مع العوامل غير المتغيرة للدولة وتقاليدها الموروثة.

وقد أعربت اللجنة عن قلقها من جراء عدم الوضوح الذي يحيط بوضع الشريعة الإسلامية وظروف تطبيقها والخط الذي قد يسببه حدوث تعارض أو اختلاف بين التفسيرات الدقيقة للشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. وفي ضوء ذلك فإنه على الرغم من التدابير الدستورية التي توحى بالاستقلال القضائي فلا يزال القضاء يفتقر إلى درجة من درجات الاستقلال الضرورية لضمان حماية وتطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد لوحظ من الوثائق التي قدمتها السودان عدم ملاءمة تطبيقاتها مع الالتزامات الخاصة بها وهو ما تم تبريره بأنها تعاني من مشاكل بسبب عبء الديون الخارجية ومن ثم فإن تطبيق اتفاقية حقوق الطفل أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعتمد بشكل كبير على المعونات الخارجية وطبقاً لأقوال الوفد فإن هذه المساعدات عادة ما تكون غير متوفرة مما يشكل عبئاً أكبر على تطبيق حقوق الإنسان وقد طالبت اللجنة بتفسير رسمي عما إذا كان قد حدث أي تقدم أم لا في السنوات الخمس الأخيرة بالرغم من تلك المعوقات.

وقد لفت انتباه اللجنة التقرير الخاص بضرب الطالبات السودانيات لارتداء البنطلون، عمليات ختان الإناث، النسبة المنخفضة لمشاركة النساء في الحياة العامة وتدابير القانون الأسري والجنائي الخاصة بالمساواة في العلاقات الزوجية. كما عبرت اللجنة عن قلقها من العدد الكبير للمشردين داخليا، العديد منهم من النساء والأطفال الذين تعرضوا للهجر، بما في ذلك الذين اقتلعتهم الحروب الأهلية من جذورهم. إن هذه الممارسات تؤثر على عدد كبير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد نصحت اللجنة الوفد بأن تقوم بمراجعة القوانين التمييزية وتعالج الأسباب الجذرية للتشرد.

وقد أشارت السودان خلال الحوار البناء أنها قد تم اختيارها كعضو كامل في صندوق النقد في يوليو ٢٠٠٠ كما قامت بتطبيق علاقاتها مع صندوق OPEC الذي اقترضت منه ١٠ ملايين دولار لإصلاح قطاع الكهرباء واقترضت ١٠٠ مليون ريال سعودي من صندوق السعودية لمياه الشرب. وفي ضوء علاقتها مع IFI قد أعربت السودان عن أملها في الاستفادة من مبادرات البنك الدولي HIPIC ولم يمثل أي ممثل للمجتمع المدني السوداني أو أي تقرير مواز جزءاً من عملية المراجعة. ولكن على الرغم من ذلك فإن تلك الآمال تعد ساذجة في أوساط حقوق الإنسان حيث تأمل دولة السودان في الوصول إلى أعمال متقدم وفعال لحقوق الإنسان لمواطنيها مع وجود البنك الدولي كشريك مسيطر. وقد أشارت اللجنة في الملاحظات الختامية بمزيد من الندم إلى أن الأحوال الاقتصادية والصعوبات المالية التي تواجه السودان وخاصة مشكلة الديون الخارجية تجعل من الصعب بالنسبة للسودان أن تبدأ في عملية التحديث والديمقراطية وإنفاذ حقوق الإنسان للجميع وقد أوضحت أن الدين الخارجي قد وصل إلى ٢٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ وكدولة من الدول الأقل نمواً فإن هذا الوضع لا يجعلها تمتلك من الموارد ما يؤهلها لتحمل التزامات خدمات الديون. كما أوضحت اللجنة أن العوامل التي تعوق أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين السودانيين تشمل الاتساع الشديد للدولة، الافتقار إلى البنية التحتية المتطورة مثل شبكات الطرق والمستشفيات والمدارس، الحرب الأهلية في الجنوب والصعوبات الاقتصادية المذكورة آنفاً " كلها قد ساعدت على تزايد وتفاقم الصعوبات التي تواجه الدولة الطرف حتى تتمكن من التعامل بشكل ملائم مع قضية الفقر واسع الانتشار.

تقرير المغرب

تمت مراجعة حالة المغرب في الجلسة ٢٤ للجنة في نوفمبر ٢٠٠٠ وقد قامت اللجنة بالنظر في التقرير الدوري الثاني حول تطبيق العهد وأصدرت الملاحظات الختامية في ديسمبر ٢٠٠٠. وفي تقريرها لاحظت حكومة المغرب بمزيد من الرضاء تعليقات اللجنة التي ورد فيها تقدير اللجنة للمعايير التي يتم اتخاذها لخفض وتخفيف آثار سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي وأكثر القطاعات ضعفا في المجتمع كما لاحظت أيضا الاستنتاجات الإيجابية التي تم التعبير عنها فيما يتعلق بالمعايير والسياسات التي يتم تنبؤها لدعم ونشر الحق في السكن والصحة وخفض وفيات الأطفال والأمهات والجهود المبذولة لحماية الأطفال وخفض الأمية. بالإضافة إلى ذلك فقد ذكرت الحكومة المغربية عبء التنمية الذي تواجهه في ظل الديون في حين تعمل على توسيع جهودها الاستثمارية لتنمية الصحراء الغربية. وقد ركزت الحكومة جهودها في المنطقة المحتلة كجهود نحو دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " على الرغم من الصعوبات المالية التي يخلقها عبء الديون الخارجية والتي تضغط بشدة على اقتصادنا. وقد ازداد عبء الديون سوءا نتيجة لسنوات متعاقبة من الجفاف إلا أن الدين الخارجي انخفض من ٦٧,٩ إلى ٥٨,٣% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ وهي النتيجة التي تم الوصول إليها جزئيا عن طريق ترتيبات وانقاقات مع فرنسا وأسبانيا لتحويل جزء من الدين إلى استثمارات ومن خلال الدفع المقدم لجزء من الدين الإجمالي أو الكلي. ولكن على الرغم من الجهود المبذولة فإن معدل الدين يظل مرتفعا وتستمر الفوائد على الديون في استقطاع نسبة من العائد على ميزان المدفوعات. وقد أبلغ الوفد أن خفض الدين الخارجي قد تم تحقيقه عن طريق إضرار الدين الوطني العام والذي كان يبلغ ٣٧% من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٧ حتى يمكن أن يغطي نقص الميزانية والتوازن السلبي في التمويل الخارجي.

وفي مقدمة الحوار البناء أوضح الوفد أن صندوق النقد قد قام بتحديد شروط لسياسات وبرامج إصلاح هيكلي كان لها آثار سلبية على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك زيادة معدل الأمية ضمن العديد من العوامل الأخرى.

وقد أبلغ الوفد أن الحكومة لم تضع التزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان في الحساب عند التفاوض مع صندوق النقد ولكنه أبلغ أن المغرب تضع تلك الأولويات الآن على مائدة المفاوضات مع البنك الدولي.

وقد أثارَت اللجنة أسئلة خاصة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي تطبقها الدولة والآثار السلبية على العمل وتجد الحقوق الواردة في المواد ٦-٨ في إطار جديد خلقتَه العولمة مع تحول الأجيال الجديدة من العمالة إلى القطاع الخاص. وقد ذكر الوفد تجربة الحكومة الخاصة بصندوق محمد الخامس والحسن الثاني والذي يعمل لخفض آثار العولمة على غرار صندوق التنمية الاجتماعي المصري كما في دول أمريكا اللاتينية.

وقد قامت اللجنة بمراجعة قضية التمييز في حقوق الإرث بين النساء والرجال وقضية الأطفال بالتبني ولم يوضح الوفد المغربي أي تقدم تم إحرازه في تلك القضايا وإنما أوضح أن الشريعة تحكم تلك المسائل ومن ثم فهي غير واردة كجزء من التدابير الخاصة بالعهد وقد ذكرت اللجنة أن الدولة الطرف لا يمكن أن تبرر عدم تنفيذ العهد بالمعايير الأقل في القانون المحلي وأن القيام بذلك يعد خرقاً للعهد. وقد سأل أحد الأعضاء عما إذا كانت الحكومة تسعى إلى إيجاد أدوات قانونية أكثر ملاءمة لحماية الميراث الثقافي المغربي من الاستغلال خاصة في ظل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية وقد أوضحت الحكومة أن المغرب سوف تستضيف فريقاً من منظمة حقوق الملكية الفكرية لهذا الغرض.

وقد أثارَت اللجنة السؤال الخاص بمصروفات التعليم الابتدائي والذي يعد خرقاً للعهد المادة ٢, ١٣ (١) وتدابير اتفاقية حقوق الطفل. وقد أوضح السفير أن تلك المصروفات هي اقتراح البنك الدولي لخفض الإنفاق العام وإحداث توازن في الميزانية الوطنية.

إلا أن البنك الدولي أوضح لاحقاً أن هذا الاقتراح نابع من الحكومة المغربية ذاتها والذي لا يوجد حالياً في قاموس اقتراحات الإصلاح الخاص بالبنك الدولي. وقد أوضحت اللجنة في ختام الحوار البناء المجهود الذي تبذله المغرب للتعامل مع عبء الديون مثلاً التحويلات الثنائية للديون مع بعض الدول المانحة كما أوضحت الصعوبات التي تواجه الدولة الطرف لتطبيق التزاماتها الخاصة بخدمة الديون والتي تستقطع نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي وتعوق من قدرة الدولة على تحمل التزاماتها في ظل العهد ومن ثم فقد

أوضحت اللجنة بمزيد من الندم أنه حتى اليوم فإن الدولة الطرف قد أهدرت الفرصة لوضع التزاماتها في ظل العهد في الاعتبار عند التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية.

وفي حين أوضحت اللجنة أن المواطنين المغاربة يجدون أنفسهم في موضع مزدوج في عصر العولمة فإنه كان من الضروري حدوث التأخير في تبني قانون العمل بهدف توحيد تشريع العمل الحالي الذي أشارت إليه اللجنة في الملاحظات الختامية ١٩٩٤. وقد لفتت اللجنة انتباه الوفد المغربي إلى أن بعض محتويات مسودة قانون العمل مثل الحد الأدنى لسن العمل وعمل الأطفال لا تتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة (١٣٨ و ١٨٢) والتي لم تصدق عليها الدول الطرف حتى الآن.

وأخيراً، وتماشياً مع مراجعتها للدول العربية الأخرى فقد أوصت اللجنة أن تتخذ المغرب التزاماتها في ظل العهد في الحسبان عند إجراء أي مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد أو منظمة التجارة العالمية لضمان عدم إهدار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات الأكثر ضعفاً ومن ثم فإن اللجنة تنصح الحكومة بأن تضمن تكامل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو الذي تطبقه الدول الأطراف محلياً ودولياً.

أولويات ميثاق عربي لحقوق الإنسان

إن المراجعة السابقة تعرضت حقوق وواجبات الدول العربية نحو الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقيات ونحو كل الأفراد الخاضعين لحكمها أو سيطرتها وفي حين تتضح هنا كل حقوق الإنسان فإن الدول العربية تتقاسم مسؤولية تعاون الدول الأخرى نحو تحقيق الأعمال الكاملة لهذه الحقوق. وقد أوضحت المراجعة الأخيرة لالتزام الدول العربية بالعهد الدولي بعض السمات الإقليمية التي يجب أخذها في الاعتبار عند صياغة مسودة أي أداة إقليمية كما تقدم أساساً قانونياً للتوصيات المقبلة.

ويبدو أن القضايا الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المراجعة الخاصة باللجنة فيما يتعلق بتطبيق الدول العربية تتطلب معايير وأساساً للتعامل مع القائمة التالية:

- الاستعمار في المنطقة(فلسطين).
- أعباء الديون التي تعوق وتضعف من قدرة الدولة على تطبيق الالتزامات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- حرمان الأطفال من الحصول على جنسية أمهاتهم
- انتقاص الحقوق نتيجة للشروط التي يفرضها المانحون أو المؤسسات المالية الدولية.
- يجب أن تتسم النظم التعليمية بالتطور وأن يصبح التعليم الأساسي مجانياً.
- الإخلاء القسري، النزوح القسري، أعمال الهدم ونزع ملكية الفقراء.
- المساواة المفقودة بين الجنسين في التشريع والممارسة.
- تحسين الخدمات الخاصة بالرعاية الصحية وإتاحتها بشكل متزايد.
- يجب أن تخاطب سياسات الإسكان أكثر المواطنين حاجة إليها.
- تعديل قوانين وممارسات العمل.
- إغلاق ومصادرة الأراضي تحرم هؤلاء الذين يعتمدون بحق على الأرض.
- سوء الإدارة، المحاباة والفساد على مختلف مستويات الخدمة العامة تقضي على حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة عندما يتعلق الأمر بالمال العام.
- نقل السكان وعواقبه على المشردين والدول.
- الحاجة إلى مراقبة وتقييم مؤشرات الفقر.
- تعميق الخصخصة للفقر.
- العنصرية والتمييز العرقي (داخليا وخارجيا).
- التعاون الدولي والإقليمي لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ارتداد إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تبعية واعتماد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على سياسات التجارة والاستثمار والاقتصاد.
- التوازن بين الحضر والريف في سياسات التنمية.
- بلا أي انفصال عن القضايا السابق ذكرها فإن هناك بعض الجماعات أو الفئات الاجتماعية تعتبر أكثر تأثراً وحاجة لمجهودات خاصة في المنطقة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طالما تم إهمالها.

١. لا يتمتع العديد من العمال في العالم العربي بأقل الحقوق المنصوص عليها في أفـد التداير الدولية. ويشمل هذا الحرمان الافتقار إلى حماية الحد الأدنى من الدخل، التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي خاصة للعمال المحليين والزراعيين وحرمان عمال القطاع العام من التنظيم والإضراب. المركزية في اتحادات وجمعيات العمال تعمل في ظل قيود خاصة بالدولة. وعادة ما تكون معايير الحد الأدنى للرواتب غير واقعية ويقع العمال الفقراء عادة ضحايا الإهمال العام للفقراء دون مؤشرات ملائمة (خط الفقر) حتى تحدد الدولة مدى التقدم.

٢. التمييز بين الجنسين والتحكم في الحقوق الأساسية في القانون والحرمان الناتج عن الممارسات الاجتماعية التي تؤدي إلى حرمان المرأة. هذه القضايا الخاصة بفئة اجتماعية معينة عادة ما يتم التعامل معها على أنها قضايا سياسة داخلية ومشاركة اجتماعية، القضايا الخاصة بالتضرر في الزواج والطلاق والحضانة. ولكن على الرغم من ذلك فإن القضايا الخاصة بالحقوق الاقتصادية خاصة الإرث والمشاركة والدعم تعد أكثر صعوبة في التعامل معها نظراً لاحتياجها لجهود إضافية. إن هذه الأشكال من التمييز لا تقتصر على ممارسة معينة لأي مجموعة دينية إلا أن السلطة عادة ما تقوم بعدم إعطائها وزنها الحقيقي عند المساواة في الحقوق. ومن القضايا التي تتصل اتصالاً وثيقاً بذلك هي قضايا التمييز غير المبرر والذي تتم ممارسته في حالات التكيف الجنسي. فعادة ما تتم مقابلة الأمور الجنسية غير الشرعية بعنف ورفض واستنكار شديد بما في ذلك عنف الدولة. وفي حين لا تقوم القوانين في المنطقة بتنظيم تلك المسائل والأنشطة الجنسية (فيما عدا الدعارة والإخلال

بالآداب العامة) فإن الحبس التعسفي والتعذيب والسجن واحتمال قتل هؤلاء المعتقد انهم قد تورطوا في مثل هذه الأفعال عادة ما يتم قبولها واعتبارها أمورا عادية بل إن القانون يتعامل مع الجناة في حالات " قتل العار" للنساء المتورطات في هذه الممارسات بنوع من المرونة واللين.

٣. يعد اللاجئون والمشردون أصحاب مجموعة من الحقوق أولها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنتهك في ظل ممارسات الإخلاء القسري بالإضافة إلى حالات نقل السكن واسعة النطاق والتي تشمل إيجاد وخلق المستوطنين ومستوطنات الاستعمار. وبمنع قانون حقوق الإنسان الإخلاء القسري كما يعتبر القانون الدولي أن هذه الممارسات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. إن موجات الهجرة التي ترعاها الدولة تعد خرقا وانتهاكا لحقوق الدولة والفرد كما تعد عيباً على الدولة المتلقية أو المستقبلة مما يؤدي إلى خفض دورها وقدرتها كمكان آمن ومقدم للخدمة. وتعد هذه الممارسة ممارسة مستمرة ضد السكان الأصليين والأقليات وفقراء الحضر والريف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتختلف الوسائل والتبريرات إلا أن الحرمان الذي شعر به الأفراد واحد ومشارك وفي حين تمثل قوانين الصهيونية ومؤسساتها وممارسات الدولة المعادية للأكراد مثالا واضحا على هذا الانتهاك فإن الدول العربية تعاني من تبعات هذه الممارسات.

٤. يجب أن يتم بناء الميثاق العربي على التزامات الدول ومعاييرها القائمة من خلال تبني منهج تكاملي وليس إقامة أساس إقليمي مشترك مخالف أو غير متوائم مع الحد الأدنى من الحقوق. يجب أن تخاطب الآليات والمحتوى الذي يجب تطبيقه أولويات حقوق الإنسان الإقليمية وتبحث عن تلك الجماعات الأكثر عرضة تاريخيا لانتهاك حقوقها. كما يجب أن يتجنب المصطلحات الخاوية والمرجعيات الأيديولوجية التي تعوق في النهاية أي تقدم ممكن. القومية والتشريعات الوطنية والعادات الاجتماعية ليست قيم حقوق الإنسان ولكنها قد تتسبب في إهمال تلك الحقوق وسيادة التمييز والتفرقة.

يجب أن يرسم ويهدف إلى إيجاد نظم مراقبة وتطبيق تعمل على إصلاح مواضع الظلم وعدم العدالة وعدم المساواة ودون تأخير مهما كانت درجة رسوخ الممارسات واهتمامها بالأيديولوجيات. وقد يساهم تشريع لجنة عربية لحقوق الإنسان ومحكمة عربية

لحقوق الإنسان بشكل فريد في حل معضلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السياسات والممارسات في حين أننا نعتمد في الواقع على المبادئ الأصلية للقانون والعدالة.

انه بالاستفادة بعقود من الخبرة في نظم حقوق الإنسان الإقليمية الأخرى ومع الوضع في الاعتبار تطبيقات حقوق الإنسان في المناطق الأخرى فإن الميثاق العربي لحقوق الإنسان قد يشجع تطور مجتمع حقوق الإنسان العربي وثقافته في اقتراح ووضع الحلول.

وهذا سوف يشمل تقديم المساعدة وتبادل الخبرات بين دول جامعة الدول العربية في تطوير المؤسسات الوطنية من أجل دعم وحماية حقوق الإنسان بالتماشي مع مبادئ باريس.

ويجب أن يوفر الميثاق الحماية والدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان في الدول الأطراف. وبشكل عام فإن الميثاق العربي يجب أن يشمل منهجا متعدد النظم القانونية وواجه المخاطر لتقدم حقوق الإنسان بما في ذلك اعتبار المجتمع المدني كشريك فعال لحل المشكلات نحو تحقيق هدف مشترك.

الخاتمة..

الميثاق العربي كدرع واقية للدول الأطراف

قامت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال الحوار البناء بسؤال مصر حول الإصلاحات الاقتصادية وقضايا العولمة الأخرى عند تطبيق العهد الدولي ومدى قدرة الحكومة المصرية على تطبيق التزاماتها في ظل العهد لضمان حماية حقوق الإنسان في تعاملاتها مع البنك الدولي وصندوق النقد وقد أوضحت اللجنة أن حالة إصلاح الأراضي في مصر وعلى الرغم من الفوائد المرجوة منها إلا أنها من الواضح أنها تتبع نموذجاً تقليدياً للعولمة وتؤدي إلى نتائج سلبية للمزارعين الذين يعتمدون على الأرض للمعيشة.

وقد أوضح الوفد المصري أن مصر يمكن أن تصبح حالة للدراسة توضح كيف أن تطبيق سياسات المؤسسات المالية الدولية قد يؤثر على قدرة الدولة على تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عند سعيها لتحقيق التنمية الوطنية وقد أكد الوفد المصري

عند تعبيره عن التقدير العميق لجهود اللجنة لدعم تلك الحقوق في سياق العولمة وتضامنه مع خطاب اللجنة للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وقد شرح الوفد بصراحة أن من الصعوبات التي تواجه تطبيق العهد هو صعوبة التنسيق بين الوزارات بالإضافة إلى حدة وعنف مفاوضات المؤسسات المالية الدولية في بعض الحالات والدول العربية قد لا تشعر أن لديها القدرة على رفض تلك الاشتراطات. وقد يتدخل رئيس الدولة أحيانا مع بعض المسؤولين في المسائل المتعلقة بالعلاقات المالية الدولية.

إلا أنه حتى اليوم لم تقم أي دولة عربية بوضع العهد في الاعتبار عند التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية أو منظمة التجارة العالمية وعلى الرغم من ذلك فقد قامت بعض الدول الأخرى الأكثر ضعفا بتطبيق ذلك.

إن الظروف الاقتصادية والمالية الدولية الحالية التي تواجه كل الدول الأطراف في العهد في العالم النامي تفرض قيودا جديدة على سلطة الدول وهذه الحدود على سيادة الدولة قد تؤدي إلى إعاقة اقوي الجهود للحفاظ على حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكما وضح منذ قرن مضى فإن المبدأ التالي يصدق جدا اليوم.

إن رأس المال يعد قوة عظيمة - هذا ما يجب أن يقال - ومهمة وصاحبة قرار في العلاقات الدولية لدرجة أنه يستطيع أن يجعل من أكثر الدول تمعنا بالاستقلال السياسي موضوعا خاضعا له.

إن الظروف والاشتراطات الخاصة بحقبة العولمة والسابق ذكرها تتكون في منتديات لا يتم فيها تمثيل الدول العربية بشكل متساو أمام الدول الصناعية ومع ذلك فإن الشروط الخاصة يتم فرضها أو مناقشتها بين المؤسسات المالية الدولية أو منظمات المعونة الإنمائية ووزارات المالية أو التخطيط في الدول النامية ويمكن للدول الأطراف في العهد الدولي أن تملّي أو تفرض التزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان ذات الأولوية في ظل القانون الدولي - المتكاملة مع النظام القانوني المحلي - لحماية نفسها ومواطنيها من انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن العولمة بل انه إلزام عليها أن تفعل ذلك. وبالعودة إلى الموضوع الرئيسي فإنه يجب ذكر ما هو واضح : إن البعد الأول لحقوق الإنسان هو الحاجة الإنسانية. إن الأدوات الدولية لحقوق الإنسان تضم الاعتبار من الدروس المأساوية التي تعلمناها عبر قرون من

التجربة والخطأ في العلاقات الإنسانية والسعي للأبد إلى مخاطبة وتحقيق الحاجات الإنسانية بشكل منظم. إن اتفاقيات حقوق الإنسان لا تعد فقط شهادة للعالم على التصميم السياسي العالمي على عدم تكرار المآسي التي صنعها الإنسان في الماضي وإنما هي القانون. إن حقوق الإنسان تشمل الاحترام المتبادل للحاجات الإنسانية التي تمنحهم قانونية دولية (البعد القانوني). إلا أنه على الرغم من ذلك فإن بعد الحاجة الخاص بحقوق الإنسان يأتي أولاً سواء في النظام التعريفي أو نظام الأولويات. إن العرب ليسوا أقل من غيرهم إنسانية ومن ثم فليدبرهم نفس الحاجات الإنسانية.

إن حقبة العولمة الحالية هي اللحظة التاريخية التي تتادي الدول-خاصة الدول العربية في العالم النامي - أن تقف وتتحد لمثل هذا الحدث وتتسابق لتطبيق التزامات العهد الدولي كوسيلة أساسية لبقاء الدولة وهذا يسهم في فهم الرسالة الأساسية في المادة ٢٨ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على:

لكل فرد الحق في نظام اجتماعي ودولي يتمتع فيه بالحقوق والحريات الكاملة.

إن ما هو معرض للخطر على المدى الطويل هو سلطة الدولة وقدرتها على الدفاع عن مواطنيها وحقوقهم وفي النهاية الوقوف ضد التهديدات العالمية التي تواجه البقاء والشرعية. أما إحدى السمات المهمة في هذا السياق فهي ما يلاقيه المدافعون عن حقوق الإنسان وخاصة المراقبين المنضمين إلى اتفاقية مستقلة ومنافسة والتي تتحول كما لم يحدث من قبل إلى الدفاع عن سلطة الدولة وقدرتها. بالإضافة لذلك فإن تلك الحقوق وآليات التنفيذ تتدخل كأدوات ضرورية نحو هذا الهدف خاصة في حقبة العولمة. إن ميثاقاً عربياً لحقوق الإنسان قد يكون إحدى تلك الوسائل الفعالة.

إن كل ما سبق يوضح أن تحديات العصر قد أنتجت نوعاً من تكامل الجهود بين الدول والكيانات المكلفة بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات وكذلك في المجتمع الأكبر لحقوق الإنسان لتطوير والدفاع عن إطار عمل لقانون عام يتحدث عن خصوصية المنطقة العربية. إن تطوير ميثاق عربي بناء لحقوق الإنسان سوف يساعد على بلورة العملية وسوف تساهم الجهود المشاركة نحو تطوير الميثاق في تجديد النظام العربي ذاته كما يجب أن يكون المدافع الأساسي عن حقوق الإنسان وتطور كل المواطنين.

الهوامش

- ١- محمد أمين الميداني. اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان. — القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠ ص ص ٧١، ٧٠.
- 2- All General Comments are reproduced in HRI/GEN1/Rev.6 (2002), and are available on the OHCHR Treaty Body Database, www.unhchr.ch.
- ٣- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام ٣، طبيعة التزامات الدول الأطراف (الفقرة ١ من المادة ٢ من العهد) (الدورة الخامسة، ١٩٩٠)، مجموعة التعليقات العامة والتوصيات العامة التي اعتمدها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، HRI\GEN\1\Rev.1، صفحة ٤٥ من النص الإنجليزي (١٩٩٤).
- ٤- القواعد الموحدة (انظر الحاشية ٦ أعلاه)، القاعدة ٨، الفقرة ١.
- ٥- التعليق العام رقم ٨ الصادر في ١٩٩٧.

حقوق النساء والأطفال في العالم العربي
بين الالتزامات الدولية للحكومات
و ضمانات
الميثاق العربي لحقوق الإنسان

أمينة لمريني *

تمهيد:

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على التزامات الحكومات العربية بحقوق المرأة والطفل بموجب الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها و ضمانات تلك الحقوق في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقره مجلس الجامعة العربية⁽¹⁾ في ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ كآلية جهوية لحقوق الإنسان.

ليست المهمة من السهولة بمكان، فإذا كانت قراءة الميثاق العربي لحقوق الإنسان ممكنة من زاوية إشكالية الموضوع، فإن العالم العربي ليس واحدا في مجال تعامله مع

* الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب.

الاتفاقيات الدولية الأساسية، ومن ضمنها تلك التي تعنى بحقوق النساء والأطفال، وإن كان هناك اتجاه عام.

أهمية الآليات الإقليمية

إن فكرة إقرار ميثاق عربي لحقوق الإنسان تستجيب لحاجة مرتبطة بالدور الذي يمكن أن تلعبه الآليات الإقليمية في حماية حقوق الإنسان على مستوى جهة معينة، فضلا عن الآليات الوطنية والدولية، كما هو الشأن بالنسبة لنماذج قائمة مثل الأنظمة الأوروبية والأمريكية والإفريقية.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة خاصة المادتين ٥٢ و٥٣ على إمكانية "قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العماد الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها" ونصت المادة ٥٦ على أن " يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين (أي في إطار منظمات وترتيبات إقليمية)، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥"، والتي تشير لأهم تلك المقاصد ومنها بصفة خاصة (البند ج) " أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا"^(٢).

يطرح موضوع الميثاق العربي لحقوق الإنسان إشكالا ثلاثي الأبعاد:

• البعد الأول يتعلق بالسياق الذي أفرزه والمتمثل في "أسلمة القوانين"^(٣) إذ ظهر الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، ثم إعلان القاهرة ثم الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

• البعد الثاني يتعلق بكون الميثاق ولد منذ ما يقرب من عشر سنوات دون أن يحظى بالتصديق، إذ لم تفعل ذلك سوى بلدان قليلة مثل العراق وسوريا وقطر^(٤).

• البعد الثالث يتعلق بمحتواه وضمائنه في علاقتها من جهة بالمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان التي يتعين أن يرقى إليها، ومن جهة أخرى بواقع الدول العربية المطالبة بالالتفاف حوله.

من دون شك إن فتح الجامعة العربية لملف "تحديث الميثاق" سيثير النقاش في أوساط الحركة الحقوقية حول هذه القضايا وغيرها للتأثير على مجريات اجتماع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في نهاية ٢٠٠٣. وفي كل الحالات، فإن ذلك سيشجع الفرصة لمساءلة هذه الوثيقة في أفق يجعلها تستجيب ليس فحسب للالتزامات الدولية للحكومات العربية من جراء تصديقها على بعض الاتفاقيات، بل ولتجاوز النواقص التي شابته هذا التصديق نتيجة إرفاقه بتحفظات جوهرية كما سنرى ذلك.

إن بناء آلية فعالة في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي ضرورة ملحة في سياق التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة والتي تجعلها في مفرق طرق بين اختياري التقدم والارتداد. ولعل أبرز المداخل التي يمكن من خلالها قياس مدى التغيير الذي سيطال هذا الميثاق :

• الموقع المخصص للمساواة بين الجنسين وللنهوض بحقوق النساء كمبدأ مؤسس لمنظومة الحقوق التي سيتم تكريسها،

• مدى الاعتراف بكون الطفل إنساناً وبهذه الصفة فهو صاحب حقوق، وبالنظر لسنة فهو يستفيد من ضمانات أقوى.

إن حقوق الإنسان تتميز بهشاشة كبيرة في عالمنا العربي، لكن أضعف الحلقات على الإطلاق تتعلق بحقوق النساء والأطفال.

تحاول الورقة تقديم عناصر للتفكير في التزامات الحكومات العربية بحقوق المرأة والطفل بموجب الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها ومدى انعكاس ذلك في مضمون الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وذلك في أفق جعل الميثاق آلية فعالة لتعزيز حماية حقوق الإنسان في العالم العربي.

١. الحكومات العربية والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق النساء والأطفال

يمكن التمييز بين مجموعتين من الاتفاقيات:

- اتفاقيات "عامة" تتضمن مواد تتعلق بمبدأ التمييز (مثل العهدين الدوليين..)
 - اتفاقيات خاصة تركز على حقوق الفئات (سيداو واتفاقية حقوق الطفل).
- إلى حدود يناير ٢٠٠٣، كانت حالة التصديق على أهم الاتفاقيات كالتالي:

جدول (١)

الدول العربية وبعض المواثيق الدولية

التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق
التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق	التفاقيات مصدق
٥	-	-	١٩٩٣	-	١٩٩٦	-	١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٨٩	الجزائر
٢	-	-	١٩٩٦ نج	-	٢٠٠٠	-	-	-	-	السعودية
٢	-	-	١٩٩٢	-	٢٠٠٢ نج	-	-	-	-	البحرين
٢	-	-	١٩٩٣	-	١٩٩٤	-	-	-	-	ج.م.البحرين
٦	-	-	١٩٩٠	-	١٩٩٨ نج	٢٠٠٢ نج	٢٠٠٢ نج	٢٠٠٢ نج	٢٠٠٢ نج	جيبوتي
٥	نج	٢٠٠٢	١٩٩٠	-	١٩٨١	-	-	١٩٨٢	١٩٨٢	مصر
٢	-	-	١٩٩٧ نج	-	-	-	-	-	-	الإمارات
٥	-	-	١٩٩٤ نج	-	١٩٨٦ نج	-	-	١٩٩١	١٩٩١	العراق
٥	-	-	١٩٩٣ نج	-	١٩٨٩ نج	-	١٩٨٩	١٩٧٠ نج	١٩٧٠ نج	ليبيا
٨	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٩٩١	-	١٩٩٢	-	-	١٩٧٥	١٩٧٥	الأردن
٥	٢٠٠١	-	١٩٩١	-	١٩٩٤ نج	-	-	١٩٩٦	١٩٩٦	الكويت
٥	٢٠٠١	-	١٩٩١	-	١٩٩٧ نج	-	-	١٩٧٢ نج	١٩٧٢ نج	لبنان
٦	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٣ نج	-	١٩٩٣ نج	-	-	١٩٧٩	١٩٧٩	المغرب
٢	-	-	١٩٩١	-	٢٠٠١ نج	-	-	-	-	موريتانيا
١	-	-	١٩٩٦ نج	-	-	-	-	-	-	عمان
٣	نج	٢٠٠١	١٩٩٥	-	-	-	-	-	-	قطر
٣	-	-	١٩٩٣	-	-	-	-	١٩٦٩ نج	١٩٦٩ نج	سوريا
٣	-	-	-	-	-	-	١٩٩٠ نج	١٩٩٠ نج	١٩٩٠ نج	الصومال
٣	-	-	١٩٩٠	-	-	-	-	١٩٧٦ نج	١٩٨٦ نج	السودان
٥	٢٠٠٢	-	١٩٩٢	-	١٩٨٥	-	-	١٩٦٩	١٩٦٩	تونس
٤	-	-	١٩٩١	-	١٩٨٤ نج	-	-	١٩٨٧ نج	١٩٨٧ نج	اليمن

									فلسطين
٦	٣	٢٠	-	١٥	١	٤	١٤	١٤	المجموع

المصدر: معطيات مستقاة من موقع (إنترنت) لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة

يمكن إنجاز قراءة لحالة التصديق حسب البلدان أو الجهات الكبرى (البلدان المغاربية، الخليج...) أو الصكوك المصدق عليها. نكتفي، اختزالاً للموضوع، بالتركيز على ملاحظات عامة.

١-١- الاتفاقيات العامة : العهدان الدوليان

جدول (٢)

حقوق النساء والأطفال من خلال العهدين الدوليين ونسبة التصديق العربي

الاتفاقية	مواد تركز بصفة خاصة على النساء والأطفال	عدد الدول المصدقة	النسبة
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	المادة ٢ : عدم التمييز المادة ٣ : المساواة بين الذكور والإناث في التمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها في العهد المادة ٧ : المساواة في شروط العمل المادة ١٠ : حماية ومساعدة الأسر على تعهد وتربية الأطفال - رضا الطرفين بالزواج - حماية خاصة للأمهات العاملات - حماية الأطفال بدون تمييز من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي - وضع حد أدنى لسن تشغيل الأطفال ١٢-١٣ : الحق في الصحة والتعليم	١٤	٦٦%

		<p>المادة ٢ : عدم التمييز.</p> <p>المادة ٣ : المساواة بين الذكور والإناث في التمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها في العهد.</p> <p>المادة ١٤ : حماية الأحداث الجانحين.</p> <p>المادة ٢٣ : الرضا في الزواج - تساوي حقوق وواجبات الزوجين لدى التزوج وخلال قيام الزواج وعند انحلاله.</p> <p>المادة ٢٤ : حق الأطفال بدون تمييز في الحماية لكونهم قاصرين - حق الطفل في اسم وجنسية.</p> <p>المادة ٢٥ : المساواة في تقلد الوظائف - المساواة أمام القانون.</p>	<p>العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية</p>
٦٦%	١٤		

لم تصدق على العهدين سوى ١٤ من ٢٢ دولة عربية، لكن معظمها لم يضع تحفظات على المواد التي تركز على النساء والأطفال عدا بعض الاستثناءات. غير أن الذي يدقق في مواقف كل بلد يلاحظ كيف أنه باسم الشريعة يتم إما التصديق وإما التحفظ.

• **مصر:** صرحت أنه نظرا لتوافق العهد مع الشريعة الإسلامية... فإن الحكومة المصرية تقبل العهد وتصدق عليه

• **الكويت:** صرحت أن الحكومة تتحفظ على المادة ٢٣ من العهد المتعلق بالحقوق المدنية لكون مقتضياتها منظمة في إطار قانون الأحوال الشخصية المستمد من الشريعة.

١ - ٢ - الاتفاقيات الخاصة بالمرأة والطفل

تشكل كل من اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها مجموعة الآليات الدولية الخاصة بحقوق النساء والأطفال. إلى حدود يناير ٢٠٠٣ كانت حالة تصديق هذه البلدان كالتالي:

الجدول (٣)

عدد ونسبة الدول العربية المصدقة على اتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الطفل

اتفاقية حقوق الطفل	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	المكوك الدولية
--------------------	---	----------------

عدد البلدان المصدقة	اتفاقية سيداو	البروتوكول الاختياري	الاتفاقية	البروتوكول ١ (الأطفال والنزاعات المسلحة)	البروتوكول ٢ (بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية)
١٥	١٥	.	٢٠	٤	٦
النسبة	%٧١	%.	%٩٥	%١٩	%٢٨

- اعتمادا على الحد الأقصى النظري للتصديقات الذي يبلغ ١٠٥ (٥ على ٢٢) نجد أن العدد لا يتجاوز ٤٥ أي أقل من النصف (٢٤ بالمائة). مع فوارق واضحة بين البلدان.
- كل الدول تقريبا صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، في حين ليس الأمر كذلك بالنسبة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- التصديق على الاتفاقيتين، وخاصة اتفاقية سيداو، أتى مصحوباً بتحفظات طالبت مواد مهمة.

١-٣- الدول العربية واتفاقية سيداو

الجدول (٤)

تحفظات الدول العربية على اتفاقية سيداو

الدول	التصديق	التحفظات على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة
الجزائر	١٩٩٦	المواد ٢-٩-١٥-١٦
البحرين	٢٠٠٢	المواد ٢-٩-١٥-١٦
جزر القمر	١٩٩٤	
جيبوتي	١٩٩٨	
مصر	١٩٨١	المواد ٢-٩-١٦-٢٩
العراق	١٩٨٦	المواد ٢-٩-١٦-٢٩
الأردن	١٩٩٢	المواد ٩-١٥-١٦
الكويت	١٩٩٤	المواد ٧-٩-١٦-٢٩
لبنان	١٩٩٧	المواد ٩-١٦-٢٩
ليبيا	١٩٨٩	المواد من ٢-١٦
موريتانيا	٢٠٠١	ما لا يتعارض مع الشريعة والدستور

المواد من ٢-٩-١٥-١٦-٢٩	١٩٩٣	المغرب
	-	عمان
	-	قطر
المواد ٩-٢٩ (لا تعارض مع الشريعة)	٢٠٠٠	السعودية
	-	الصومال
	-	السودان
	-	سورية
المواد ٩-١٥-١٦-٢٩	١٩٨٥	تونس
	-	الإمارات
المادة ٢٩	١٩٨٤	اليمن
<p>المادة (٢) وتتعلق بالمساواة أمام القانون وحظر التمييز ضد المرأة في الدساتير والتشريعات الوطنية المادة (٧) وتتعلق بالمشاركة السياسية المادة (٩) وتتعلق بقوانين الجنسية المادة (١٥) وتتعلق بالمساواة مع الرجل في الأهلية القانونية والأهلية المدنية المادة (١٦) وتتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية المادة (٢٩) وتتعلق بالتحكيم بين الدول الأطراف والإحالة إلى محكمة العدل العليا في حالة الخلاف في تفسير أو تطبيق الاتفاقية.</p>		

أهم ما يلفت النظر بالنسبة لموقف الدول العربية من اتفاقية سيداو :

- بالنسبة لجميع البلدان: عدم انضمام أي منها للبروتوكول الاختياري.
- بالنسبة لغالبية البلدان : عدد ونوعية التحفظات التي أفرغت الالتزام من معناه ومن مفعوله على مستوى التطبيق.

لقد تم التذرع أثناء تقديم تلك التحفظات، التي اهتمت بالدرجة الأولى بوضع النساء في إطار العلاقات العائلية، بعدم الانسجام إن مع الدساتير أو قوانين الأسرة وفي غالبية الحالات مع الشريعة الإسلامية، التي سبق التذرع بها من طرف بعض الدول لإبداء تحفظات لدى التصديق على العهدين، وخاصة العهد المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

ويتأكد هذا التوجه بكون غالبية الدول العربية أحجمت عن التصديق على اتفاقيات قطاعية أخرى تدقق بعض الحقوق مثل الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة والاتفاقية المتعلقة بجنسية المرأة المتزوجة واتفاقية الرضى والحد الأدنى لسن الزواج.

الجدول (٥)

الدول العربية واتفاقيات موضوعاتية

النسبة	عدد الدول المصدقة	الاتفاقية
38%	8	الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية (١٩٥٢)
14%	3	اتفاقية حول جنسية المرأة المتزوجة من أجنبي (١٩٥٧)
14%	3	اتفاقية الرضى بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (١٩٦٤)

١ - ٤ - الدول العربية واتفاقية حقوق الطفل

الجدول (٦)

تحفظات الدول العربية على اتفاقية حقوق الطفل

الدول	التصديق	التحفظات على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة
الجزائر	١٩٩٣	المادة ١٤
البحرين	١٩٩٢	-
جزر القمر	١٩٩٣	-
جيبوتي	١٩٩٠	تحفظات حول المقتضيات المخالفة للتشريع الإسلامي والعادات
مصر	١٩٩٠	المادتان ٢٠ و ٢١
العراق	١٩٩٤	المادة ١٤
الأردن	١٩٩١	المواد ١٤ - ٢٠ - ٢١
الكويت	١٩٩١	المادة من ٧ - ٢١ وكل المقتضيات المخالفة للتشريع الإسلامي
لبنان	١٩٩١	-
ليبيا	١٩٩٣	-
موريتانيا	١٩٩١	تحفظ على المقتضيات المخالفة للمعتقدات والقيم الإسلامية
المغرب	١٩٩٣	المادة ١٤
عمان	١٩٩٦	المواد ١٤ - ٢١ - ٣٠ وكل المقتضيات المخالفة للتشريع الإسلامي
قطر	١٩٩٥	تحفظات حول المقتضيات المخالفة للتشريع الإسلامي
السعودية	١٩٩٦	تحفظات حول المقتضيات المخالفة للتشريع الإسلامي
الصومال		(توقيع بدون تصديق)
السودان	١٩٩٠	-
سورية	١٩٩٣	المواد ١٤ - ٢٠ - ٢١ - تحفظات حول المقتضيات المخالفة للتشريع الإسلامي والقانون
تونس	١٩٩٢	المادة ٢ و المقتضيات المخالفة للدستور
الإمارات	١٩٩٧	المواد ٧ - ١٤ - ١٧ - ٢١
اليمن	١٩٩١	-
المادة (٧) اكتساب الجنسية - المادة (١٤) حرية العقيدة - المادة (١٧) الاتصال بوسائل الإعلام المادة (٢٠) الرعاية البديلة في غياب الوالدين - المادة (٢١) التبني		

إن كانت الدول العربية قد صدقت كلها على اتفاقية الطفل (باستثناء الصومال التي لم تتعد التوقيع) فإنها فعلت أيضا بتحفظات. وتشكل المادة ١٤ المتعلقة بحرية الفكر والضمير والدين موضوع تحفظ غالبية الدول العربية، بالإضافة لمقتضيات أخرى وثيقة الصلة مثل قضايا التبنى مع أن الاتفاقية تدمج نظام الكفالة المعروف في قوانين الدول الإسلامية.

خلاصات

يمكن وصف حالة تصديق الدول العربية على الاتفاقيات المعنية بكونها محتشمة وغامضة^(٥).

ما زال التزام الدول العربية بالاتفاقيات الدولية ضعيفا بصفة عامة. باستثناء اتفاقية حقوق الطفل، لم تصدق كل الدول على اتفاقية سيداو.

لم تصدق الدول العربية على البروتوكولات سواء تعلق الأمر بالعهدين أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع استثناء يكاد يثبت القاعدة بخصوص البروتوكولين المتعلقين باتفاقية حقوق الطفل^(٦).

أرقت الدول العربية تصديقها بتحفظات مما يضي النسيبة على الأبعاد التي يتخذها التصديق في هذه الحالة على مستوى التصور السياسي لوضع وحقوق النساء والإجراءات التطبيقية لتفعيل الاتفاقية. وتجدر الإشارة إلى كون التحفظات المدلى بها بخصوص اتفاقية السيداو مثلا تفرغ التصديق من محتواه لأنها تهم مواد مركزية.

تطرح طبيعة التحفظات المشار إليها مسألة التذرع بالخصوصية لتتصل الدول العربية من التزاماتها الدولية. إن غالبية التحفظات حول اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل تدور حول العلاقة بين حقوق الإنسان و "الشريعة" إما بصيغة عامة أو بالتدقيق أي بالإشارة إلى مواد بعينها. و ليس غريبا أن تكون هاتان الاتفاقيتان بالضبط هما الأكثر علاقة بهذا النوع من التحفظات^(٧).

لقد ظل القاسم المشترك بين وضع النساء والأطفال في المجتمعات العربية البطريركية مرتبطا بعدم الاعتراف للفئتين بالشخصية القانونية والاجتماعية المستقلة، وإبقاء

كليهما تحت السلطة الأبوية. وشكل استعمال الدين إحدى أبرز آليات إقصاء النساء بصفة خاصة وإضفاء المشروعية على وضعهن الدولي في إطار العلاقات الأسرية.

لكن الملفت للانتباه أن مبرر الشريعة الذي يرد عند العديد من الدول، لا يقدم بنفس المعنى، وأن نظام التحفظات يعرف مفارقات وحتى تناقضات. حيث يتعلق الأمر بالمواد المتحفظ عليها (هناك دول لم تتحفظ على السيداو مثل جيبوتي، وعلى اتفاقية حقوق الطفل مثل البحرين والسودان ...) ⁽⁸⁾،

-بصيغة التحفظ من حيث جعل التصديق مشروطا بصفة عامة بعدم المخالفة مع الشريعة (دول الخليج عموما...)،

- بإضافة بعض البلدان للعادات والتقاليد (مثل موريتانيا)،

-بكون المبررات لا تحيل مباشرة على الشريعة، بل على قوانين الأسرة (حالة الجزائر مثلا).

-بكون بعض البلدان (المغرب، مصر) ذهبت بتبرير عدم الانضمام لمبدأ المساواة بين الجنسين في موضوع فسخ علاقات الزواج مثلا إلى حد اعتبار أن المرأة تحظى بمعاملة متميزة عند الزواج (الزوج يعطيها صداقا وينفق عليها) مما يفترض عدم تمكينها من حق الطلاق من زوجها إلا بتدخل القضاء عكس الرجل. بعبارة أخرى أن المساواة التي تتادي بها الاتفاقية محققة بالقانون الإسلامي المتعلق بالزواج ⁽⁹⁾.

ينعین بطبيعة الحال موقعة مدى التزام الدول العربية بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة تلك التي تتعلق بالنساء في السياق السياسي للمنطقة بما تعرفه من خصائص على مستوى البناء الديمقراطي ومستلزمات دولة الحق والقانون.

وقد استجاب الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كمبادرة، لأهمية الآليات الإقليمية في التأكيد على الالتزامات الدولية ببعدها الكوني وتسهيل تفعيلها على أرض الواقع، لكنه لم يرفع لا التردد ولا التضارب ولا محدودية تعامله مع الصكوك الدولية، خاصة منها تلك التي تتعلق بالتمييز ضد النساء. بل إن الميثاق وجد راحته في معالجة مسألة المرجعية ما دام الميثاق من قبيل الإنتاج المحلي.

ضمانات حقوق المرأة والطفل في الميثاق العربي لحقوق الإنسان

يمكن استقراء الميثاق العربي لحقوق الإنسان، من منظور حقوق النساء والأطفال من زاويتين: زاوية عامة تأطيرية وأخرى تهم الموقف من النساء والأطفال بصفة خاصة.

- بالنسبة للإطار العام يبدو الميثاق مصطدماً بالصعوبة الهيكلية المتمثلة في التوفيق بين كونية حقوق الإنسان ومقتضيات الشريعة التي تشكل متن قواعد الفقه الإسلامي^(١٠). إذ من الوهلة الأولى يتم التأطير المفاهيمي الذي تندرج فيه حقوق الإنسان في الأرض العربية بالتأكيد على الحقوق الجماعية (الشعوب، الأسرة...). أما فئة الحقوق الفردية فهي نسبية محدودة^(١١).

- بالنسبة للفئات التي تهمننا نلاحظ وجود ثلاث مواد تهم عن قرب النساء والأطفال:

الجدول (٧)

مواد الميثاق العربي التي تشير للنساء والأطفال

المادة	عامة
المادة ٢	تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل إنسان موجود على أراضيها وخاضع لسلطتها حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء.
المادة ١٢	لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام فيمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً أو في امرأة حاملاً حتى تضع حملها أو على أم مرضع إلا بعد انقضاء عامين على تاريخ الولادة.
المادة ٣٨	الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وتمتع بحمايته، تكفل الدولة للأسرة والأمومة والطفولة والشيخوخة رعاية متميزة وحماية خاصة.

تذكر المادة الثانية بمادتين مماثلتين في كل من العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، وذلك بالتنصيص عموماً على مبدأ عدم التمييز وبدقة أكبر على عدم التفرقة بين الرجال والنساء.

لكن هذا المدخل القوي سرعان ما يذوب في متن النص حيث لا نجد من بعد أية إشارة أخرى تدقق المقتضيات المجردة للمادة الثانية. مما يجعل الميثاق يقزم حتى من الحقوق التي التزمت بها الدول العربية بموجب انضمامها لصكوك دولية، بغض النظر عن التحفظات.

نجري بهذا الصدد مقارنة مع آليتين جهويتين لحقوق الإنسان هما الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

مقارنة مع الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب.

نلاحظ أن الميثاق الإفريقي نص أيضا في مادته الثانية على مبدأ عدم التمييز بسبب الجنس (ومتغيرات أخرى) في التمتع بالحقوق والحريات المضمونة بموجب الميثاق. لكنه يضيف في المادة ١٨ (٣) بأن " من واجب الدولة الحرص على إزالة جميع أشكال التمييز تجاه المرأة وضمان حماية حقوق المرأة والطفل كما تقرها الإعلانات والاتفاقيات الدولية"، وهذا التنصيص يشير صراحة إلى الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق النساء والأطفال.

ورغم هذا التنصيص الصريح الذي لا نجده في الميثاق العربي مع أنه أحدث من الناحية الكرونولوجية، فإن بطء تفعيل الحقوق الإنسانية للنساء أدى للتفكير في بروتوكول خاص منسجم مع الأدوات الدولية والجهوية في مجال المساواة بين الرجال والنساء.

وقد بدأت المفاوضات حول البروتوكول منذ سنة ١٩٩٥ وفي نوفمبر ٢٠٠١ أنهى فريق الخبراء وضع الصيغة النهائية للمشروع الذي سيحال على الجمعية العمومية للاتحاد الإفريقي في يوليو ٢٠٠٣.

البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ينطلق من المادتين ٢ و ١٨ المذكورتين ويحيل على العهدين الدوليين واتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الطفل وعلى حقوق النساء باعتبارها حقوقا إنسانية لا تقبل التصرف والتجزئة. وهو يتضمن مجموعة مقتضيات لحماية الحقوق الأساسية للنساء بما في ذلك القضاء على الممارسات التقليدية^(١٢) التي تتال من سلامة وكرامة النساء.

بالنسبة لحقوق الطفل تم إصدار ميثاق لحقوق الطفل يؤكد على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل ويستدمج أهم مقتضياتها.

وتجدر الإشارة، بالنسبة لآليات المراقبة، إلى أن التوجيهات التي تقدم للدول الأطراف في الميثاق الإفريقي من أجل وضع التقارير المتعلقة بالتفعيل توصي بتخصيص حيز واضح لموضوعات عدة منها بصفة خاصة النساء والأطفال بحيث يتطلب إبراز الجهود المبذولة تحسين ظروف هاتين الفئتين.

مقارنة مع الاتفاقية الأوروبية

تكتفي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة عن مجلس أوروبا (١٩٥٠) بالمادة ١٤ من أجل التأكيد على إلغاء كل تمييز مبني على الجنس في الاستفادة من الحقوق التي تضمنها. لكنها تستدرك النقص الذي لوحظ في مجال ضمان المساواة بين الرجال والنساء في إطار العلاقات الأسرية بشكل خاص بالتنصيص في المادة ٥ من البروتوكول رقم ٧ (١٩٨٢) على تساوي الزوجين في الحقوق والواجبات ذات الطابع المدني، وبينهما وبين أطفالهما أثناء الزواج وعند حله. وتم لاحقا صدور البروتوكول ١٢ (٢٠٠٠) الذي يمنع بشكل قطعي وعم كل مظاهر التمييز.

وتجدر الإشارة إلى أن الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٩٦) يضمن العديد من الحقوق للنساء، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية المتعلقة بالمساواة في الشغل والأجور والامتيازات الاجتماعية. كما تنص على إجراءات حمائية خاصة بالأمومة والأطفال. وتناقش الجمعية العامة لمجلس أوروبا مسألة إدماج الحق الأساسي للرجل والمرأة في المساواة ضمن الاتفاقية كما أن الحكومات مهتمة أيضا بالموضوع.

خاتمة وتوصيات

ليست حقوق النساء واقعا بديهيا في كل بقاع العالم حيث يظل التمييز قائما بفعل ثقافات البنيات الاجتماعية البطريركية. لكن الآليات الجهوية في كل من أوروبا وإفريقيا عرفت تطورا من جهة لمواكبة الحاجيات الجديدة للنساء والرجال وللمجتمعات ومن جهة ثانية لجعل الإطار التشريعي عاملا من عوامل الدفع بالمساواة، وهو مبدأ مؤسس لمنظومة ثقافة حقوق الإنسان، نحو التطبيق اليومي.

إن المؤاخذات على الميثاق العربي لحقوق الإنسان كثيرة. إنها تتعلق (كما ستظهر ذلك أوراق أخرى) :

§ بالإطار السياسي والفكري الذي يبعتها عن المعايير الكونية باعتبارها خلاصة الخصوصيات.

§ بحجم ونوعية الحقوق المضمونة التي لا تغطي الحقوق والحريات الأساسية.

§ بآليات المراقبة والتطبيق التي لا تعدو أن تكون شكلية ولا ترقى للحد الأدنى المقبول على المستوى الجهوي والعالمي.

§ عدم التصديق عليه من طرف الدول العربية، باستثناءات قليلة، الأمر لذي لم يؤد إلى فتح نقاش حوله.

إن الثغرات المتعلقة بحقوق النساء والأطفال لا يمكن فصلها عن كلية النص على مستوى المنهج والمضمون، مع ذلك يتعين إبراز موقع هذه المسألة بالضبط، وخاصة ما يتعلق بالتمييز بين الرجال والنساء في الحياة الخاصة والعامة ودوره في توجيه الميثاق ككل.

وعليه، لقد توافقت المجموعة الدولية على معايير صارت ملكا للبشرية بكاملها ومن ذلك الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وسائر الاتفاقيات الفئوية. وفي هذا الإطار تم رصد حقوق أساسية للنساء وللأطفال باعتبار الفئتين كائنات إنسانية مستقلة.

إن الدول العربية مطالبة لرفع التحديات الجمة التي تواجهها بالتعامل إيجابا مع حقوق الإنسان من خلال:

١. ميثاق يكرس الحقوق الإنسانية الأساسية وفي مقدمتها :

§ حقوق النساء في الكرامة وفي الأهلية القانونية التي تجعلهن قادرات على التحكم في مصيرهن، وحقهن في المساواة مع الرجال في الحقوق والواجبات في الفضاء الخاص، أي العلاقات الأسرية، وفي الفضاء العام.

§ حقوق الأطفال المتعلقة بالبقاء والنمو والحماية والمشاركة، وفق مبادئ عدم التمييز والمصلحة الفضلى ومعرفة الأطفال بحقوقهم كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية حقوق الطفل التي صدقت عليها كل الدول العربية تقريبا.

٢. تعهد الدول بتلك الحقوق وتفعيلها من خلال التشريعات ومن خلال سياسات وطنية تتبنى مقاربة الحقوق في معالجة أوضاع النساء بدل منطق "المساعدة الاجتماعية" وتضع من أجل تطبيقها استراتيجيات عمل لترسيخ المساواة كثقافة وعلاقات وممارسة اجتماعية.

٣. جعل مناسبة تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان لحظة لمراجعة التردد الذي يشوب موقف الدول العربية من الاتفاقيات الدولية التي لم تصدق عليها، التي ذيلت تصديقها بتحفظات من أجل سحبها.

٤. إرفاق هذا المشروع بنقاش حول خطورة الاستمرار في توظيف الدين لمحاربة حقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء، وضرورة تبني خطة جديدة تركز الحقوق والحريات وتبحث لها عن الحجج التي تدعمها بما في ذلك؛ تلك التي تتعلق بالقيم الدينية والحضارية للمنطقة.

خلال القمة الأولى للنساء العربيات بالقاهرة في نوفمبر ٢٠٠٠ صرح موظف مشارك في القمة عبر استجاب صحفي بأن "المنطقة العربية تتوفر على مميزات خاصة بها مما يجعلها غير معنية بالمواثيق الدولية"^(١٣)، إن هذا الخطاب المسموح به رسميا يضع المنطقة في وضعية تستثني فيها نفسها من تراث بشري ساهمت فيه، لكنها تفرط فيه حفاظا على نظام أبوي بدأ ينهار بفعل التحولات وبفعل كفاحية الحركة من أجل حقوق النساء والديمقراطية.

الهوامش

١. تم إقرار الميثاق بموجب قرار رقم ٥٤٢٧ . ومنذ ذلك الحين لم تصدق عليه سوى بلدان قليلة مثل العراق، سوريا، قطر.
٢. انظر هيثم مناع، الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، الأهالي، دمشق، ٢٠٠٠.
٣. محمد سعيد طيب، مداخلة في ندوة مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، صنعاء ٢٠٠٢، مجلة حقوقنا، نشرة دورية يصدرها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان باليمن، العدد ١٤، ديسمبر ٢٠٠٢.
- 4.M. Al Midani, Charte arabe des droits de l'homme, sources Internet.
- 5.R. Babadji, les droits de l'homme dans le monde arabe : état des engagements internationaux, 1^{ère} session régionale de formation à l'éducation aux droits de l'homme pour les enseignants des écoles secondaires et les décideurs de pays arabes, Rabat, septembre 2000.
٦. تجدر الإشارة بالإضافة لعدم التصديق على كل الصكوك وإرفاق التحفظات لكون العديد من الدول العربية لا تتضمن لآليات المراقبة المقررة من قبل بعض الاتفاقيات.
- 7.R. Babadji, op cit
٨. انظر الجدول.
٩. انظر دراسة رمضان بابادجي، مرجع سابق، بالفرنسية.
10. MAHIOU (A.) «La Charte arabe des droits de l'homme» in *L'évolution du droit international*, Mélanges offerts à Hubert THIERRY, Paris, Pedone, 1998, p. 213.
١١. نفس المرجع: الإشارة هنا إلى كون "مقتضيات الشريعة تجبر الرجل على تقديم صداق للمرأة وعلى الإنفاق عليها في حين تحتفظ هي بحقها كاملاً فيما يتعلق بممتلكاتها.
١٢. تعدد الزوجات من أبرز القضايا الخلافية التي تناولها البروتوكول.
13. Lina Abou Habib, Cedaw et monde arabe, www.ids.ac.uk/bridge/docs

ضمانات حقوق الإنسان وآليات الحماية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان

د. محمد سعيد محمد الطيب *

تأمل هذه الورقة في مناقشة ضمانات حقوق الإنسان وآليات الحماية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان ومقارنتها بالنظامين الأوروبي والأمريكي.

تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء:

يقدم الجزء الأول مدخلاً تحليلياً لقراءة الميثاق العربي كآلية إقليمية لحماية حقوق الإنسان. بينما يذهب الجزء الثاني لتحليل ضمانات حقوق الإنسان وآليات الحماية الواردة في الميثاق من خلال مقارنتها بالنظامين الأوروبي والأمريكي. كما يناقش الجزء الثاني من الورقة اتجاهات الإصلاح الرامية لتقوية الضمانات وآليات الحماية، بينما يذهب الجزء الأخير من الورقة لتبني بعض الاقتراحات الإصلاحية وإبراز أهميتها من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان في العالم العربي.

* خبير في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

صادق مجلس جامعة الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان بواسطة القرار ٥٤٣٧ الصادر من المجلس في دورته العادية رقم (١٠٢) بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٩٤ مكوناً بذلك نظاماً إقليمياً رابعاً لحماية حقوق الإنسان يضاف إلى الأنظمة الثلاثة القائمة، النظام الأوروبي والأمريكي والأفريقي.

المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان يجب أن تناقش وتحل على خلفية فرضيتين رئيسيتين^(١):

١. تعتبر النظم الإقليمية لحقوق الإنسان مفيدة عموماً إذا كانت تقدم حماية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي وتقوي المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويشجع إعلان وبرنامج عمل فيينا الدول على طلب المساعدة "للتقوية الترتيبات الإقليمية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً للمعايير العالمية على النحو الوارد في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان".^(٢)

٢. الهدف الرئيسي لمعاهدات حقوق الإنسان يكمن في توفير معايير يقاس على أساسها التشريع الوطني، أو بتعبير آخر عدم تعريف الحقوق طبقاً للقانون الوطني.

إن التحليل العميق لنصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان يوضح النقاط التالية:

أولاً: مرجعيات الميثاق

نص الميثاق ضمن الديباجة على تأكيده لإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام علوة على أنه تبنى كذلك مبادئ منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحكام العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.^(٣)

علماً بأن نص إعلان القاهرة قد أثار جدلاً كبيراً في أوساط الحقوقيين بالعالم العربي والإسلامي نظراً لما ورد فيه من أوجه للطعن في الوفاق الحاصل بين الثقافات المختلفة التي تأسست عليها النصوص القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان، حيث أجاز إعلان القاهرة التمييز بين الرجل والمرأة وكذلك بين المسلمين وغير المسلمين بالإضافة إلى تبريره

بمقتضى الشريعة الإسلامية استخدام العقوبات الجسدية، فيما أكدت المواثيق الدولية على ضرورة إلغاء كل أشكال الإقصاء والقضاء على كل سائر المعاملات المهينة واللا إنسانية^(٤).

ويبدو أن واضعي الميثاق العربي لحقوق الإنسان قيّدوا "الخصوصية" المميزة للمجموعة العربية في حدود الدين فحسب فألحقوا إعلان القاهرة الخاص بحقوق الإنسان في الإسلام بالميثاق العربي مما يجعله يتسم بالتناقض والتفكك في بنيته الشكلية بحكم أنه جمع بين نصوص متباينة في باب المصادر والمرجعية.^(٥) لقد صدرت المواثيق الإسلامية^(٦) بما فيها إعلان القاهرة لكي تؤكد تصوراً إسلامياً متميزاً لحقوق الإنسان. وهذه المواثيق تعيد تعريف وصياغة المعايير الدولية خاصة الحقوق المدنية والسياسية التي تضمنت في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان. يغيب عن هذه المواثيق بشكل لافت حماية حرية العقيدة كذلك المساواة وعدم التمييز ضد المرأة والأقليات الدينية، وتتميز هذه المواثيق بنهج إسلامي شائع للانتقاص من وإفراغ النصوص الدولية لحقوق الإنسان من معناها، وذلك بإخضاعها للمعيار الإسلامي. لقد زعمت المواثيق الإسلامية لحقوق الإنسان بأنها توفر نموذجاً مقابلاً لحقوق الإنسان بدلاً من تقوية المعايير الدولية، وغايتها الأساسية إبدال التعهدات الدولية للدول الأعضاء بالالتزام بالمعايير الإسلامية.^(٧)

ثانياً: يضاف إلى جملة الإشكالات الناتجة عن الصياغة الشكلية لنص الميثاق مسألة أخرى متعلقة بخلو الميثاق من بند يتعلق بتفسير النصوص الواردة به وتأويلها. وإلى من يعود هذا الاختصاص؟ لم يتعرض الميثاق كذلك إلى إجراء شكلي جوهري ورد في كل المواثيق الإقليمية، ونعني الإشارة إلى كيفية إجراء التحوير أو التفتيح لبعض بنود الميثاق عند الاقتضاء.^(٨)

إن الإشارة إلى هذا الإجراء هو الكفيل بجعل الميثاق منفتحاً على حركة التطور الدعوب في مجال حقوق الإنسان وبالتالي جعله مواكباً بالفعل لهذه الحركة. وقد خصت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان هذا الإجراء بالمادة (٧٧) التي تقضي بأنه "يجوز للدول الأطراف التقدم بمشاريع تفتيح أو مشروع بروتوكول إضافي بهدف إدراج حقوق وحرريات أخرى ضمن نظام الحماية الذي أقرته الاتفاقية". كما أشار الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب إلى الإجراء ذاته وذلك في المادة (٦٨) منه.

ثالثاً: من حيث مضمون الحقوق والحريات الواردة بالميثاق

يتكون الميثاق العربي من ديباجة وأربعة أقسام وزعت أحكامها على ٤٣ مادة. القسم الثاني من الميثاق يشكل ٣٨ مادة حول الحقوق والحريات الأساسية. بالنظر الى الميثاق بصفة عامة، نجد أنه قد شمل بعض الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثبتاً بذلك فكرة أن حقوق الإنسان لا تقبل التجزئة بل هي حقوق متكاملة.

وعلى الرغم من أن القسم الثاني للميثاق شمل معظم المبادئ الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية الواردة في العهود والمواثيق الدولية إلا أنه أغفل وتجاهل حقوق المرأة، وحرية تكوين الجمعيات^(٩) وحظر الرق.

ولئن نص الميثاق على عدد مهم من الحقوق والحريات الأساسية التي يتعين احترامها وحمايتها، إلا ان صياغة المواد قد اتسمت بالعمومية، إذ غابت الدقة والصياغة الدقيقة عن عدد كبير من المواد في حين يقتضي ان تكون الدقة معياراً أساسياً حيث إن الهدف الرئيسي لاتفاقيات حقوق الإنسان هو توفير معايير يهتدي على أساسها المشرع الوطني. على سبيل المثال المادة (٧) والتي تنص على أن "المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته بمحاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه". تعرضت المادة إلى "المحاكمة" ولم تذكر "المحكمة" لأنه يستشف من كلمة محاكمة قانونية إجراء محاكمة من قبل أي هيئة كانت بمقتضى قانون أو مرسوم ظرفي. ونحن نشير إلى هذه النقطة باعتبارها تتجاوز مجرد الفرضية النظرية، إذ حصلت العديد من الحالات في بعض البلدان العربية، من التتبعات وتسليط عقوبات، من قبل هيئات ليست بهيئات قضائية أصيلة، ولا تخضع لمواصفات ومعايير السلطة القضائية المضمنة في الدساتير والمذكورة في المبادئ الدولية الخاصة بوظائف السلك القضائي واستقلاليتها^(١٠).

يتعين هنا الإشارة إلى ان جملة المواثيق الدولية والإقليمية أكدت بصريح العبارة على حق المتهم في إحالته امام محكمة مختصة وعادلة، فالاتفاقية الأوروبية الخاصة بحماية حقوق الإنسان نصت في المادة (٦) على ضرورة إحالة المتهم أمام محكمة مختصة مستقلة محايدة، كما شملت نفس المادة خمس ضمانات يتعين احترامها في حق المتهم أثناء المحاكمة، كذلك نصت المادة (٨) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على حق "كل متهم

في أن يتم سماعه من طرف محكمة مختصة ومستقلة ومحيدة تم إنشاؤها بموجب قانون سابق" وتحدد هذه المادة خمس ضمانات جوهرية في حق المتهم، كقرينة البراءة، وضرورة إعلامه في الحين بالتهم الموجهة إليه، وحقه في التمتع بأجال معقولة لإعداد دفاعه. كما أقر الميثاق الإفريقي نفس الضمانات وبنفس الدقة وذلك في المادة (٧).

أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلم يتناولها الميثاق بالقدر المطلوب كما جاءت في العهد الدولي الخاص بها.

كما أن مرجعية "القانون" التي تنص عليها كل المواثيق الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان كحدود لممارسة الحقوق والحريات تعد مرجعية سليمة ومنطقية من حيث المبدأ، على أن جل المواثيق نصت صراحة على الآليات الفعلية لتكريس حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالتالي فإن حدود القانون تكون مشروعة في هذه الحالات باعتبار ضمان صدوره عن ممارسة ديمقراطية فعلية. أما الميثاق العربي، فإنه يهمل ذكر هذه الآليات والضوابط بتكريس الحقوق والحريات العامة فقد اتسمت جل بنوده باعتماد آلية "القانون" منطلقاً وحدوداً لها. (١١)

وعلى الرغم من أوجه القصور المتعلقة بالشكل والمضمون والضمانات والآليات - كما سيأتي فيما بعد - التي يكشف عنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فإن صدور واجازة الميثاق يشير إلى حقيقتين مهمتين: فمن ناحية يوضح الميثاق ويؤكد النفوذ الأخلاقي لفكرة حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، يحاول الميثاق إبطال محتوى حقوق الإنسان الذي يزعم الحفاظ عليها واحترامها. أن هذا التناقض يؤكد صحة فكرة حقوق الإنسان ودورها المهم كوسيلة للسياسة الخارجية. ويكشف أيضاً محاولات تجنب الالتزام بالمعايير المعترف بها دولياً لحقوق الإنسان بسبب المقاومة الثقافية والدينية. (١٢)

الضمانات وآليات الحماية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان

المحتوى الأساسي للحقوق والحريات التي نص عليها الميثاق، صاحبه قصور أكبر فيما يتعلق بالضمانات والآليات التي احتواها الميثاق مقارنة بالأنظمة الإقليمية الأخرى خاصة النظامين الأوروبي والأمريكي لحماية حقوق الإنسان.

يلاحظ أن الميثاق خلا من العديد من الضمانات المهمة الواردة في المواثيق الدولية والإقليمية واشتماله على قيود اكبر من تلك الواردة في هذه المواثيق على الحقوق المتضمنة فيه^(١٣) ويمكن اجمال هذه الثغرات في الآتي:

أولاً: لم يتضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان اي تعهد من قبل الدول الاطراف باتخاذ الاجراءات التشريعية وغيرها اللازمة لإقرار ما ورد به من حقوق. بمعنى اخر لا يوجب الميثاق على الدول الاطراف ان تتخذ ما يلزم من خطوات لضمان التمتع التدريجي بالحقوق المعترف بها كما يفعل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو ان تتخذ ما يكون ضرورياً لإعمال الحقوق المعترف بها، كما يفعل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تضمنت في المادة (١) الزام الدول الاطراف باحترام واعمال وحماية الحقوق المضمنة في الاتفاقية بينما ألزمت المادة (١٣) من الاتفاقية نفسها الدول الاطراف بتوفير الضمانات اللازمة في حالة انتهاك الحقوق الواردة في الاتفاقية.

ثانياً: خلافا للمواثيق الدولية والإقليمية تضمن الميثاق العربي نصاً عاماً في المادة ٤ (أ) منه يبيح للدول الأطراف جواز فرض قيود على الحقوق والحريات الواردة في الميثاق حسب ما ينص عليه القانون ويعتبر ضرورياً لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين او النظام العام أو الصحة العامة او الاخلاق او حقوق وحريات الآخرين".

هنا يكمن القصور الفعلي للميثاق العربي. فهذه المادة تحول الميثاق إلى ورقة لا قيمة لها، فالتصديق عليه لا يكلف الحكومات شيئاً، طالما ان الميثاق يمنحها الحق في نفس اللحظة في سن قوانين تلغي كل ما وافقت عليه، ودونما حتى حاجة للتذرع بحالات الطوارئ.^(١٤)

المادة ٤ (أ) تخول الدول الاطراف اصدار قوانين مقيدة للحريات بدعوى فضفاضة مثل حماية الامن والاقتصاد الوطني او النظام العام او الصحة العامة، وذلك وفق ما تقرره السلطة الحاكمة، إذ لم يسن الميثاق اية معايير لذلك التخلل.^(١٥)

يظهر التناقض جلياً بين المادة ٤ (أ) والمادة (٣) من الميثاق العربي فبينما تنص المادة (٣) على عدم جواز تقييد الحقوق الواردة في الميثاق استناداً الى القانون أو الاتفاقيات

أو العرف، تأتي المادة ٤ (أ) لتجيز فرض قيود على الحقوق والحريات العامة الواردة في الميثاق.

ثالثاً: المادة ٤ (ب) تجيز للدول الأطراف في حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة "أن تتخذ من الاجراءات ما يحلها من التزامها طبقاً لهذا الميثاق إلى المدى الضروري الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع"

لقد حول الميثاق - من خلال هذه المادة - للدول الأطراف التخلي خلال اوقات الطوارئ عن التزاماتها طبقاً لهذا الميثاق. والتحلل يعني اصطلاحاً التخلي الكلي عن الالتزامات المضمنة بنص الميثاق.^(١٦)

نلاحظ في هذا الشأن ان الموائيق الدولية والاقليمية الخاصة بحقوق الإنسان دأبت على استعمال اصطلاح "تعليق" أو "قيود" على بعض الحقوق والحريات اثناء حالات الطوارئ، ذلك ان المادة (٢٧) من الاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان نصت على أنه "يجوز للدولة الطرف تعليق التزاماتها تجاه هذه الاتفاقية في حالات الحرب أو الخطر الداهم، أو أي وضعية تهدد استقلال الدولة أو أمنها، على ألا تكون اجراءات تعليق العمل بهذه الاتفاقية، مخالفة للالتزامات الأخرى المفروضة بموجب القانون الدولي" وتضيف نفس المادة بأن "الفقرة المذكورة أعلاه لا تحول تعليق الحقوق الآتية: الحق في السلامة الشخصية، منع الرق، مبدأ الشرعية، حرية المعتقد، حماية العائلة، الحق في الاسم، حقوق الطفل، الحق في الجنسية، الحقوق السياسية، كما لا يتعين الا تعلق الضمانات الضرورية لحماية الحقوق المذكورة".

وفي السياق نفسه قضت المادة (١٥) من الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بانه "يمكن للدولة الطرف ان تتخذ في حالة الحرب أو حالة الخطر العام اجراءات لا تنفيذ بالالتزامات الواردة بهذه الاتفاقية، على ان تكون هذه الاجراءات في أضيق الحدود التي يقتضيها الوضع وبشرط عدم الاخلال بالالتزامات المترتبة على القانون الدولي" كما احاطت الاتفاقية ذاتها في المادة (١٥) (٢) جانباً من الحقوق بحماية لا تخضع لأي استثناء أو تقييد وهي: الحق في الحياة، حظر التعذيب وكل اشكال المعاملة القاسية والمهينة ومنع الرق، ومبدأ الشرعية.

بينما نصت الفقرة ٤ (ج) من الميثاق العربي لحقوق إلى منع فرض أي قيود حتى في حالة الطوارئ على " التعذيب والاهانة والعودة إلى الوطن واللجوء السياسي والمحاكمة وعدم تكرار المحاكمة على ذات الفعل وشرعية الجرائم والعقوبات" وفي هذا تجيء هذه المادة قاصرة في الحقوق غير القابلة للانتقاص الواردة في المادة ٤ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والنظامين الأمريكي والاوروبي.

وعلى مستوى آخر جاءت احكام الميثاق المتعلقة بحالات الطوارئ خالية من الزام الدول الاطراف بتحديد مدة سريان العمل بنظام حالة الطوارئ مع الاعلان عن الحقوق التي قد يتحتم تعليقها أو وضع قيود بشأنها تبعاً لمقتضيات الوضع كالزامها بإشعار بقية الدول الاطراف في الميثاق بانها اتخذت تلك الاجراءات.

وقد قضت بذلك الموائيق الدولية والاقليمية الخاصة بحقوق الإنسان. ذلك ان المادة ٢٧ (٣) من الاتفاقية الأمريكية قضت بأنه "يتعين على كل دولة تلجأ إلى تعليق الحقوق إشعار بقية الدول الاعضاء في الحين بخصوص الحقوق التي تم تعليق تطبيقها وأسباب التعليق والمدة المحددة لانتهاء التعليق" ونفس الاجراء استوجبه المادة ١٥ (٣) في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان.

نسبة لتواتر وتكرار العمل بنظام حالة الطوارئ بالنسبة للعديد من البلدان العربية، كان ينتظر من الميثاق العربي ان يدرج بنوداً تكفل فعلياً الضمانات لهذه الحقوق وتعزز معايير حمايتها.

آليات الحماية في الميثاق العربي

تضمن القسم الثالث من الميثاق العربي (المادتان ٤٠ و ٤١) النص على آلية متواضعة للإشراف على أعمال الحقوق الواردة فيه من قبل الدول الاطراف. فوفقاً للمادة ٤٠ تنتخب دول مجلس الجامعة الاطراف في الميثاق لجنة خبراء حقوق الإنسان بالاقتراع السري، وتتكون اللجنة من سبعة اعضاء من مرشحي الدول الاعضاء اطراف الميثاق، ولا يجوز ان تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من دولة واحدة.

وتشترط المادة في المرشحين ان يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة على ان يعمل الخبراء بصفقتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة.

وقد حصر الميثاق دور لجنة الخبراء في تلقي التقارير من الحكومات، ورفع توصياتها الى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان. ولم يتح الميثاق للجنة حق تلقي الشكاوي من المواطنين او المنظمات غير الحكومية ولا تملك اللجنة الدائمة سوى تحويل التقارير للأمانة العامة للجامعة.

وفي إطار هذه الآلية الضعيفة للغاية، فإن نظام التقارير هو الاداة الوحيدة المتاحة للرقابة على اعمال احكام الميثاق وحتى نظام تقديم التقارير يبدو ضعيفا للأسباب التالية:

١- أن التقارير تقدم على فترات متباعدة (كل ٣ سنوات) مقارنة بالدورية السنوية في الاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان، وعامين بالنسبة للجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٢- "أن الجهاز الوحيد الذي يفترض ان يتمتع بنوع من الاستقلال عن الدول الاعضاء - أي لجنة الخبراء - لا يملك اي صلاحيات أو سلطات في بحثه عن هذه التقارير". بينما اللجنة الدائمة التي تتلقى نتائج هذا البحث "تابعة تبعية مطلقة للجامعة العربية والدول الاعضاء التي تقوم بتعيين اعضائها ورئيسها، بل ان هذه الاخيرة لا تملك ان تتوجه بتوصياتها مباشرة للدول الاعضاء، وانما يتعين عليها رفع الامر لمجلس الجامعة ليتخذ ما يراه من اجراءات"

٣- "أن الميثاق قد جاء غامضا بالنسبة لنقاط كثيرة، مثل اجراءات بحث التقارير، وهل يلزم أن يكون ذلك بحضور ممثل الدول المعنية؟ وهل يجوز طلب معلومات من مصادر مستقلة لاتمام البحث؟ فضلا عن عدم وضوح ما يجب ان يكون عليه محتوى هذه التقارير". (١٧)

يبدو ضعف الآلية التي نص عليها الميثاق العربي جليا عند مقارنتها بالنظامين الامريكي والاوروبي.

فالاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان انشأت لجنة لحقوق الإنسان بموجب احكام المادة (٣٣)، وعهدت المادة (٤١) من الاتفاقية بجملة مهام الى اللجنة، من بينها اتخاذ اجراءات بشأن العرائض والشكاوي التي ترفع اليها من قبل أي شخص او مجموعة اشخاص او هيئة غير حكومية ويكون موضوعها خرقا لأحكام الاتفاقية من قبل الدول الطرف. كما اسندت

المادة (٤٤) الى اللجنة امكانية اجراء تحقيق بخصوص ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان داخل اي دولة طرف في الاتفاقية. ونشير هنا في هذا الصدد إلى أن الاتفاقية الامريكية دعت الدول الاطراف الى العمل على تيسير مهام الاجهزة التي أنشأتها الاتفاقية والتصريح بقبول اختصاصاتها.^(١٨)

من ناحية اخرى من لم يواكب الميثاق العربي التطور الحاصل في مجال تصور اجهزة حماية حقوق الإنسان، ذلك أن الموائيق الاقليمية أنشأت محاكم تتعهد بالبت في الشكاوى ذات العلاقة المباشرة بحقوق الإنسان وحرياته.

أن تصور آليات لحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية يشكل هدفا لاقامة التوازن بالمعادلة وادراج هذه الآليات في صلب وثيقة حقوق الإنسان يمثل وسائل فعالة لضمان حصانة مشروعة للحقوق، وقد تبنت هذا الخيار العديد من الموائيق الدولية والاقليمية الخاصة بحقوق الإنسان الا ان الميثاق العربي لم يواكب هذا المسار.

من أجل تفعيل الميثاق العربي لحقوق الإنسان

يمكن تمييز ثلاثة اتجاهات لتطوير وتفعيل الميثاق العربي لحقوق الإنسان.^(١٩)

الاتجاه الاول وهو اتجاه يمثل النظرة الواقعية تجاه الميثاق والتي تنطلق من اعتباره تطورا ايجابيا موضوعيا يتسق وطبيعة التطور التاريخي والجدل الثقافي وعلاقات القوى السياسية في العالم العربي. هذه النظرة الواقعية تتحدث عن الخطوة الايجابية في وجود آلية اقليمية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي رغم كل اوجه القصور العالقة بها.

الاتجاه الثاني يمكن تسميته بالاتجاه الاصلاحي، وهذا الاتجاه يرى امكانية استكمال وتدارك أوجه النقص والقصور في الميثاق العربي من خلال اعداد بروتوكولات اضافية شأن سائر الانظمة الدولية والاقليمية الاخرى الخاصة بحماية حقوق الإنسان.^(٢٠)

الاتجاه الثالث والذي تتبناه حركة حقوق الإنسان في العالم العربي، يدعو جامعة الدول العربية لاعادة النظر في الميثاق وتكييفه بما ينسجم والمعايير الدولية لحقوق الإنسان،

تمهيدا لوضع اتفاقية عربية جديدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات العربية لحقوق الإنسان.^(٢١)

والشاهد بالطبع، انه لا توجد آلية اقليمية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي حتى الآن، اما لعدم دخول الميثاق العربي حيز النفاذ، حيث انه لم تصدق عليه دولة واحدة رغم مرور اكثر من ثماني سنوات على اصداره، واما لأنه حتى عند دخوله حيز النفاذ، فانه يعاني من اوجه قصور جذرية في ضمانات حقوق الإنسان وآلية غاية في الضعف والهشاشة.

والمرجح ان العالم العربي سوف يعتمد لزمن طويل على الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والآليات الاقليمية المتمثلة في الميثاق الافريقي. ويرجع ذلك الى عاملين:

الأول: الموقف السلبي لدى اغلبية النظم السياسية العربية تجاه حقوق الإنسان والتي لا ترى فيها الا دعوة تعمل على نزع استقرار امنها الداخلي.

والعامل الثاني: يتصل بطبيعة العلاقات الحكومية العربية والتي تمارس دورا سلبيا على امكانية اضطلاع الجامعة بدور فعال في مجال حماية حقوق الإنسان، لذا فإن الحكومات العربية تميل للاكتفاء بدور الامم المتحدة في هذا المجال.^(٢٢)

خاتمة

القصور الجذري الذي اشارت اليه هذه الورقة في بنود الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمتعلقة بالمحتوى الشكلي ومضمون الحقوق والحريات التي نص عليها الميثاق وآلية الحماية الهشة، لا يفتح الطريق امام تحديث الميثاق من خلال اعداد بروتوكولات اضافية كما يدعو أصحاب الاتجاه الاصلاحى. الموائيق الدولية والاقليمية الاخرى الخاصة بحماية حقوق الإنسان احتوت على الاقل على الحد الادنى فيما يتعلق بالمحتوى المعيارى والمضمون الاساسى للحقوق والحريات التي نصت عليها وبالنص على آليات حماية فعالة قابلة للتحديث والتطوير، ومن ثم كانت عملية تبنى واجازة البروتوكولات الاضافية لهذه الاتفاقيات ممكنة وفعالة.

ومن ترى هذه الورقة أهمية وفعالية الاتجاه الذي يدعو جامعة الدول العربية لاعادة النظر في الميثاق وتكيفه بما ينسجم والمعايير الدولية لحقوق الإنسان تمهيدا لوضع اتفاقية عربية جديدة لحقوق الإنسان. وترى هذه الورقة الدور المهم الذي يمكن ان تضطلع به المنظمات العربية لحقوق الإنسان في التعاون مع الجامعة العربية لوضع اتفاقية جديدة تواكب الحركة المتنامية والثرية في مجال حقوق الإنسان بما يضمن حماية فعالة لحقوق الإنسان في العالم العربي.

الهوامش

- ١- انظر محمد سعيد الطيب " مواقف الدول العربية من المواثيق والاعلانات المعنية بتعليم حقوق الإنسان" في: الباقر العفيف وعصام الدين محمد حسن "محررا" "الرهان على المعرفة: حول قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان" - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - ٢٠٠٢ ص ٢١٣ - ٢١٤.
- ٢- انظر الفقرة ٧٦ من إعلان وخطة عمل فيينا، يونيو ١٩٩٣ ١٥٧/٢٣ UN.Doc.A/Conf. وقد أعيد نشرها في:
- Review of International Commission of Jurists No.50,1993
- ٣- راجع ديباجة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- ٤- انظر نزيهة بوذيب (الميثاق العربي لحقوق الإنسان: قراءة قانونية نقدية" - المجلة العربية لحقوق الإنسان - المعهد العربي لحقوق الإنسان - تونس، العدد السادس، ١٩٩٨ ص ٨٨.
- ٥- المصدر السابق، ص ٨٨.
- ٦- استخدم مصطلح المواثيق الاسلامية لحقوق الإنسان هنا ليشير الى المواثيق التالية: الاعلان الاسلامي العالمي لحقوق الإنسان، وثيقة الازهر للمؤسسات الاسلامية، اعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الاسلام والميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- ٧- انظر محمد سعيد محمد الطيب، مصدر سابق ص ٢٢١٤ .
- ٨- تمت الإشارة الى المرأة في صلب مادتين اثنتين فقط من الميثاق، المادة (٢) والتي تنص على أن تتعهد الدول الاطراف بأن تكفل لكل إنسان جميع الحقوق والحريات دون تمييز بسبب اللون أو الجنس" والمادة (٣٨) (ب) المتعلقة بالامومة حيث تنص على أن: "تكفل الدولة للأسرة والامومة والطفولة والشيخوخة رعاية متميزة وحماية خاصة" بناء على ما تقدم فإن اقرار الميثاق للمساواة بين الرجال والنساء بشأن الحقوق الواردة فيه من جهة، واختصار تلك الحقوق، بخصوص المرأة على حالة الامومة من جهة ثانية، جعل مسألة حقوق المرأة تمر تحت الظل ولم تأخذ الحيز الكافي والمنظور من لادن واضعي الميثاق (انظر نزيهة بوذيب، مصدر سابق ص ٩٥ - ٩٦).
- ٩- خلا الميثاق العربي من الاقرار بحرية تكوين الجمعيات على الرغم من اتصالها الوثيق بحقوق وحريات اساسية مثل حرية الرأي، حرية التعبير والحق في التنظيم.
- ١٠- انظر نزيهة بوذيب، مرجع سابق ص ٩١.

- ١١- المرجع السابق ٩٤ - ٩٥.
- ١٢- ينطبق هذه النقد ايضا على جملة المشاريع الاسلامية (انظر محمد سعيد محمد الطيب، مصدر سابق ص ٢١٤).
- ١٣- انظر بهي الدين حسن: " حصيلة وآفاق الوثائق العربية حول حقوق الإنسان في: نحو اتفاقية اقليمية لحقوق الإنسان في الشرق الاوسط انطلاقا من لبنان ومصر - جامعة الروح القدس الكاثوليك - معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين بباريس - بيروت ١٩٩٥.
- ١٤- انظر بهي الدين حسن: " لا حماية لأحد: الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي".
- ١٥- انظر امين مكي مدني "مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان" - المجلة العربية لحقوق الإنسان - مصدر سابق، ص ٧١ - ٧٢.
- ١٦- نزيهة بوذيب، مصدر سابق، ص ١٠٢.
- ١٧- انظر بهي الدين حسن: " لا حماية لأحد: الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي".
- ١٨- محمد أمين الميداني: "اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٠.
- ١٩- انظر بهي الدين حسن: " لا حماية لأحد: الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي".
- ٢٠- انظر مقترحات صنعاء بشأن تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان - توصيات الندوة العربية حول تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، صنعاء ٢٢/٢١ ديسمبر ٢٠٠٢.
- ٢١- (إعلان الدار البيضاء) الصادر عن المؤتمر العربي الاول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الوثيقة البرنامجية "مهام الحركة العربية لحقوق الإنسان" في: بهي الدين حسن (محررا) "العرب بين قمع الداخل وظلم الخارج" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠١.
- ٢٢- انظر بهي الدين حسن: " لا حماية لأحد: الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي".

الميثاقان العربي والإفريقي.. مقارنة الممكن بالمستحيل ودواعي الإصلاح الشامل

أحمد شوقي بنيوب *

تقديم

لا قياس مع وجود الفارق، تصلح هذه القاعدة الفقهية الأصيلة لأن تنطبق وبامتياز على موضوع المقارنة بين الميثاق العربي لحقوق الإنسان والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، لأن القياس مقبول، ممكن وجائز بالنسبة لكل أو مواد حياة، والحال أن هذا الشرط منتف بالنسبة للميثاق العربي الذي ولد ميتا وهذه واقعة مؤكدة وحقيقة مرة.

ومع ذلك فإن الأمل يجب أن يظل موجها للحقوقي ومنيرا لحركته، ومن أجل الدفاع عن فكرة ميثاق إقليمي عربي لحقوق الإنسان، تبقى المقارنة ممكنة من حيث الشكل، وممكنة نسبيا من زاوية المقتضيات الواردة في الميثاقين بخصوص بعض الضمانات، ومتعذرة أصلا فيما يخص آليات الحماية. وتبقى المقارنة صالحة من حيث فلسفتها في سبيل ومن أجل الإصلاح الشامل.

* نائب سابق لرئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وعضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

الميثاق الإقليمي بين التأصيل والقيمة المضافة والباعث الخاص

تتميز ديباجة الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بالميل البارز للتأسيس لدواعٍ تلبية وتستجيب لمتطلبات وحاجيات وتطلعات الأوضاع الخاصة لحقوق الإنسان بالقارة الإفريقية، وتتمثل هذه الدواعي في:

- إزالة جميع أشكال الاستعمار من إفريقيا وتنسيق وتكثيف تعاونها وجهودها لتوفير ظروف حياة أفضل لشعوبها.
- إعلاء فضائل التقاليد التاريخية وقيم الحضارة الإفريقية التي ينبغي أن تتبع منها وتتسم بها الأفكار حول مفهوم حقوق الإنسان والشعوب.
- التلازم بين حقوق الإنسان الأساسية المرتكزة على خصائص بني البشر وحقيقة احترام حقوق الشعوب.
- التمتع بالحريات والحقوق يقتضي، أن ينهض كل واحد بواجباته.
- كفالة الاهتمام الخاص بالحق في التنمية وعدم الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، سواء في مفهومها أو في عالميتها.
- الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يضمن التمتع بالحقوق المدنية والسياسية.
- إزالة جميع أشكال التفرقة ولاسيما تلك القائمة على أساس العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي.
- وتستند هذه الأسس والدواعي الخاصة، حسب واضعي الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، على التمسك ومن جديد بحريات وحقوق الإنسان والشعوب المضمنة في جميع الإعلانات والاتفاقيات الدولية.
- وبالمقابل تتمثل الدواعي والاعتبارات الخاصة بالميثاق العربي في نظر واضعيه فيما يلي:

- التأكيد على هوية الأمة العربية الإسلامية، وعلى المبادئ الخالدة التي أرسيتها الشريعة الإسلامية والديانات الأخرى، في الأخوة والمساواة بين البشر.
- الاعتزاز بالإسهام التاريخي العربي، من حيث القيم والمبادئ الإنسانية، التي كان لها الدور في نشر مراكز العلم بين الشرق والغرب.
- التنادي بوحدة الأمة العربية، المؤمنة بهذه الوحدة المناضلة دون حريتها والمدافعة عن حق الأمم في تقرير مصيرها والحفاظ على ثرواتها.
- الرفض للعنصرية والصهيونية اللتين تشكلان انتهاكا لحقوق الإنسان وتهديدا للسلام العالمي.

ويؤكد الميثاق في إحالة أخيرة للديباجة، على الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلام العالمي وعلى التأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.

وإجمالاً يمكن القول ودون تردد إن الدواعي الخاصة للميثاق الإفريقي، تتحدد في وعي واضعيه إدراكهم المشترك بضرورات الاستعادة الكاملة للاستقلالات الوطنية، والتصدي لقضايا التنمية وإعادة صياغة عصارات التراث المشترك من حيث التقاليد الإيجابية فضائل القيم المعنوية والثقافية وبالمقابل تبقى الإرادة العربية من خلال الميثاق مشدودة إلى ماضٍ تليد، ورفضاً من حيث المبدأ للعنصرية والصهيونية اللتين تهددان السلم العالمي قبل أن تهددا الكيان العربي ذاته.

ينعني التذكير بأن الباعث الخاص من وضع ميثاق إقليمي مشترك يظل عاملاً ذا أهمية حاسمة، مادامت الحقوق والحريات قد أقرتها إعلانات واتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهذه الحالة قد تم التعبير عنها في شكل دواع خاصة في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، كما تمت صياغتها بدقة كبرى في ديباجة الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، عند إقرارها بأن حقوق الإنسان الأساسية لا تستمد من كونه مواطناً في دولة ما،

بل تستند إلى الصفات المميزة للشخصية البشرية، وتبرر بالتالي حماية دولية لها في شكل اتفاقية تدعم أو تكمل الحماية التي توفرها القوانين الداخلية للدول الأمريكية.

كما صاغ واضعو الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، الباعث الخاص بتأكيدهم، أن مجلس أوروبا يهدف إلى تحقيق اتحاد أوثق بين أعضائه، وأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق المزيد منها إحدى وسائل بلوغ هذا الهدف.

وفي ضوء ذلك يمكن القول ودون تردد إن الباعث في الميثاق العربي غامض وفضفاض فضلاً عن طابعه الماضي، فإن حماية حقوق الإنسان تبقى مفقودة ومفتقدة.

مدلول الالتزام:

تقر الدول الأعضاء في الميثاق الإفريقي، بصيغة الاعتراف بالحقوق والحريات والواجبات، وبنفس الدرجة على التعهد باتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها من التدابير من أجل تطبيق مضامينه ومقتضياته.

وبالمقابل يبقى مدلول الالتزام ضعيفاً وفضفاضاً في الميثاق العربي، إذ أن عبارة التعهد لا تتأسس على الاعتراف بالحقوق وإنما على صيغة التكفل غير المشفوعة بالتدابير والإجراءات الكفيلة بإعماله.

ضمانات المحاكمة العادلة:

تعد المحاكمة العادلة أقوى وأهم آلية لتفعيل وضمن مبدأ "الناس جميعاً سواء أمام القضاء"، وقد أولى الميثاق العربي مكانة متميزة لهذه الآلية وخصص لها ١٠ مواد (من أصل ٤٩ مادة)، وأدرج ضمانات وحقوقاً لم يوردها الميثاق الإفريقي، كتقييد عقوبة الإعدام وعدم إعمالها بالنسبة للجرائم ذات الطبيعة السياسية، وإقرار مبدأ عدم حبس إنسان ثبت إفساره عن الوفاء بدين أو التزام تعاقدي، غير أن الميثاق العربي لم ينص مع وفرة المواد المخصصة لموضوع المحاكمة على مفهوم "المحكمة المختصة" و مفهوم "المحكمة المحايدة" الواردين في الميثاق الإفريقي، ولا نحتاج للتدليل على دقة المفهومين وأهميتهما، فالحياد

والاختصاص من أبرز مقومات وضمانات وتجليات المحاكمة العادلة التي أسس لها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تمكن المتهم من "أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة ومستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون"، والمحاكمة العادلة بهذا المعنى هي ضامنة قرينة البراءة إلى أن يثبت العكس.

فقرينة البراءة مثلا في الميثاق الإفريقي، مقرونة بمحكمة مختصة بينما في الميثاق العربي موضوعه في إطار محاكمة قانونية تؤمن للمتهم الضروريات للدفاع عن نفسه، وهذا التحديد بدوره غير دقيق، إذ يمكن لمحكمة ذات طبيعة خاصة، استثنائية أو طارئة، أن تكون قانونية ولكن غير حيادية أو غير مختصة، وعلى سبيل المثال دائما أورد الميثاق الإفريقي مبدأ المحكمة المحايدة عند إقرار الحق في المحاكمة خلال فترة معقولة، والحال أن هذا المقتضى التأسيلي والجوهري في آلية المحاكمة العادلة غير منصوص عليه في الميثاق العربي.

الحقوق والحريات ذات الصلة بالمشروع الديمقراطي:

تؤكد الخلاصات الكبرى لمعايير الأمم المتحدة في مجال الانتخابات وممارسة الحقوق والحريات المرتبطة بها، عدم وجود نظام سياسي واحد أو منهجية انتخابية واحدة، تلائم حاجيات وتطلعات الشعوب، ولهذا اقتصر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على إقرار مبدأ حق الفرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة، أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية بواسطة انتخابات نزيهة ودورية وكذا إقرار العهد مبدأ تقلد الوظائف العامة على قدم المساواة.

ولاشك أن إقرار الحقوق والحريات ذات الصلة بالمشروع الديمقراطي في أي ميثاق إقليمي يعتبر قيمة تُضاف للدواعي الخاصة والاعتبارات الخالصة التي تجمع المتعاقدين الإقليميين.

لقد اتجهت إرادة المتعاقدين الأوروبيين غداة الحرب العالمية الثانية وصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عند صياغتهم للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، إلى التأكيد القوي في ديباجة الاتفاقية على أن أفضل سبيل لصيانة الحريات الأساسية، التي تعد أساس العدالة

والسلام في العالم هو، "ديمقراطية سياسية فعالة، ومن ناحية أخرى فهم مشترك يرفع حقوق الإنسان التي تركز تلك الحريات عليها".

وبنفس الدرجة اتجهت إرادة المتعاقدين في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان إلى التأكيد ومن جديد، في بداية ديباجة الاتفاقية على تجديد العزم على تعزيز "... وفي إطار المؤسسات الديمقراطية نظاما من الحرية الشخصية والعدالة الاجتماعية مبنيا على احترام حقوق الإنسان الأساسية".

وبناء على ذلك يغدو التأصيل للحقوق والحريات في إطار الدولة الديمقراطية، دولة المؤسسات أساسا داعما لحماية حقوق الإنسان وقيمة مضافة تسوغ قيام الاتحادات الإقليمية.

لقد أورد الميثاق الإفريقي ركنتين أساسيين للحقوق المرتبطة بالمشروع الديمقراطي وذلك بإقراره الحق لكل المواطنين في المشاركة بحرية في إدارة الشؤون العامة لبلدهم مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية وفي نطاق حكم القانون، وكذا التصييص على الحق في تولي الوظائف العامة، كما لم يغب عن واضعي الميثاق الإفريقي إدراج موضوع إتاحة وإنشاء وتحسين المؤسسات الوطنية المختصة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وبالمقابل اكتفى الميثاق العربي بجملة غامضة وملتبسة تختزل في العمق الإشكالات الكبرى للنظام السياسي العربي الوطني والإقليمي، وذلك بتأكيد على وصف وحيد و"يتيم": "الشعب مصدر السلطات والأهلية السياسية حق لكل مواطن رشيد يمارسه طبقا للقانون". وهذا الوصف الذي يبطن كل تأويل ممكن، إلا تأويل الحق في المشاركة في الحياة العامة بواسطة ممثلين يختارون بحرية، يلغي مبدأ الاقتراع العام ودور الأحزاب السياسية ويشرعن للاستبداد المغلف بكون الشعب هو مصدر السلطات، وتؤكد التجارب كما عاشها العرب على امتداد نصف قرن وأخرها ما جرى في العراق، بأن الحاكم العربي هو الأمر والنهي ورمز الأمة وقائدها الخالد، والمختزل والمكثف لمصدر السلطات، ومع ذلك يتعين التذكير بأنه تسرب بين ثنايا الميثاق في المادة ٣٣، تأكيد غامض يخص حق كل مواطن في شغل الوظائف العامة لبلده.

الحقوق والحريات العامة الفردية والجماعية:

تقر منظومة الميثاق الإفريقي بصيغة واسعة نسبياً، جملة الحقوق والحريات ذات الصلة بممارسة حق المواطنة، ومن ذلك بصفة خاصة حق الفرد في الحصول على المعلومات والتعبير عن الأفكار وتكوين الجمعيات وعدم الإرغام على الانضمام إلى جمعية، وحق الاجتماع مع آخرين بحرية.

وبالمقابل ينص الميثاق العربي على كفالة حرية العقيدة والفكر والرأي، وعلى أن للمواطنين حرية الاجتماع وحرية التجمع.

وعلى خلاف الميثاق الإفريقي الذي أقر مبدأ الحق في تكوين الجمعيات، فإن الميثاق العربي لم يكفل هذا الحق إلا بالنسبة لتشكيل النقابات، وهذا الحصر له دلالاته البالغة في رؤى وتصورات الحاكم العربي بخصوص مكانة الأحزاب السياسية ودورها، عدا عن أنه تعبير غير معن لنظام الحزب الواحد الذي ساد وحكم أقطاراً عربية وازنة، وصيغة مقبولة للأقطار التي لم تشهد حياة سياسية حزبية بالمرّة.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

أولى الميثاق الإفريقي على مستوى ديباجته وبنية مكانة خاصة لموضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بربطها بالحق الخاص في التنمية وباعتبارها أساساً للتمتع بالحقوق المدنية والسياسية وما تتطلبه ممارستها من التصرف بحرية في الثروات والموارد الطبيعية وبالحق المشروع في استردادها وفي التعويض الملائم، وهو تصرف يعتبر في نظر واضعي الميثاق، تصرفاً حراً في الثروات والموارد ولا يمس الالتزام بتنمية التعاون الاقتصادي الدولي القائم على أساس الاحترام المتبادل والتبادل المنصف ومبادئ القانون الدولي، وكذا إقرار الميثاق بالحق في بيئة مرضية شاملة وملائمة للتنمية.

وفي هذا الإطار أقر الميثاق الإفريقي ضمان حق الملكية وحق العمل في ظروف متكافئة ومرضية، مقابل أجر متكافئ والحق في التمتع بأحسن حالة صحية وبدنية وعقلية وبإقرار الحق في التعليم والاشتراك في الحياة الثقافية للمجتمع واعتبار الأسرة الوحدة

الطبيعية وأساس المجتمع، وأهمية القضاء على كل تمييز ضد المرأة وكفالة حقوقها وحقوق الطفل، كما أقر بالمقابل الواجبات التي تقع على عاتق الفرد والأسرة، خدمة للمجتمع ومحافظة على التضامن الاجتماعي والوطني وتقويته خاصة عند تعرض هذا التضامن لما يهدده، كما أعاد الميثاق الاعتبار للقيم الثقافية الإفريقية الإيجابية وأكد على تقويتها بروح من التسامح والحوار والتشاور والإسهام بصفة عامة في الارتقاء بسلامة أخلاقيات المجتمع والإسهام بأقصى القدرات في تنمية الوحدة الإفريقية وتحقيقتها.

ومقابل هذا النسق في المنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فإن هذه الحقوق والقيم تكاد تغيب بصفة كلية من حيث المنظور العام أو في الجزئيات في الميثاق العربي، التي وردت فيه شتاتا مبعثرا بدون أساس ولا رؤيا وبدون هدف استراتيجي وبعبارات فضفاضة لا تتضمن أي إقرار كفيل بإعمالها، ومن حالاتها أن حرية اختيار العمل مكفولة والسخرة محظورة وتكافؤ الفرص في العمل والأجر العادل والمساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية القيمة، ومحو الأمية التزام واجب، والتأكيد على أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وتتمتع بحمايتها.

ويبقى الحق في الحياة بالنسبة للمواطنين العرب محكوماً بدعوة يؤطرها المناخ الفكري والثقافي الذي يعتر بالقومية العربية ويقدم حقوق الإنسان ويرفض التفرقة العنصرية والدينية.

آليات الأعمال:

وضع الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب آليات لإعماله ومتابعة إعماله، بدءاً باللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وصولاً إلى مشروع المحكمة الإفريقية، فاللجنة الإفريقية آلية حمائية تختص بالنهوض بحقوق الإنسان والشعوب وتتولى تجميع الوثائق وإجراء الدراسات والبحوث حول المشاكل الإفريقية وتشجيع المؤسسات الوطنية والمحلية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب وتقديم المشورة ورفع التوصيات إلى الحكومات عند الضرورة، وصياغة ووضع المبادئ والقواعد الهادفة إلى حل المشاكل القانونية المتعلقة بالتمتع بالحقوق والحريات، لكي تكون أساساً ودافعاً لوضع النصوص التشريعية وضمان

حماية حقوق الإنسان، وتفسير جميع الأحكام الواردة في الميثاق بناء على طلب دولة طرف أو إحدى مؤسسات منظمات الوحدة الإفريقية أو منظمة تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية، كما تقوم بأي مهام أخرى قد يوكلها إليها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، كما تؤطر هذه الآلية نظاما خاصا للتصدي للانتهاكات.

ولقد أدت دينامية اللجنة الإفريقية إلى انفتاحها على المنظمات غير الحكومية ومنحت العديد منها صفة المراقب وشرعت منذ أزيد من ٧ سنوات في تعيين مقررین خاصين لبحث الموضوعات ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة بحقوق الإنسان كالأوضاع في السجون والإعدام خارج إطار القانون، كما أدت ديناميتها إلى عرض مشروع محكمة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، عدا عن إعدادها لتقرير سنوي بخصوص أعمالها وتوصياتها يعرض على القمة الإفريقية.

ويتضح من خلاصات وملاحظات أعضاء اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أهمية هذه الآلية، التي تتولى باعتبارها الهيئة الوحيدة "صلاحيات تفسير الميثاق، فالدول عند تصديقها عليه توافق على الامتثال لتفسيرات اللجنة وعليه يمكن اعتبار أن قرارات اللجنة ملزمة للدول المعنية.

وتقوم اللجنة أحيانا وخاصة عندما تتقدم شكاوى متعددة تتعلق ببلد ما بإرسال وفد من أعضائها في مهمة إلى هذا البلد، ولهذه المهام هدف مزدوج يتمثل في التحري بخصوص الوضع السائد وفي محاولة التوسط لإيجاد حل. وعليه يمكن أن تتوج مهام اللجنة إما بحل ودي، وإما بإصدار قرار يثبت الخروقات بالنسبة للقضية المحالة عليها، وتتم الشكاوى التي ترفع إلى اللجنة الإفريقية عبر مراحل عديدة للنظر فيها، ويمكن عرضها على اللجنة من قبل أي فرد أو منظمة غير حكومية، وينص الميثاق على أن كل الإجراءات المتخذة بشأن الشكاوى تبقى سرية إلى حين موافقة مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية على نشر المعلومات، غير أن هذا الشرط يعني فقط أن اللجنة لا تستطيع نشر أية معلومات، أما أصحاب الشكاوى فهم أحرار في نشر أية معلومات توجد في حوزتهم، واللجنة الإفريقية ملزمة، قبل أن تنتظر في موضوع الشكاوى أن تثبت في مدى قبول هذه الشكاوى من حيث الشكل^(١).

لا قياس مع وجود الفارق

أما الميثاق العربي فيحيل على انتخاب دول مجلس الجامعة للجنة خبراء حقوق الإنسان، تتولى تقديم تقارير أولية وفيما بعد دورية، تتضمن إجابات الدولة عن استفسارات اللجنة ودراسة التقارير التي تقدمها الدول كما أنها ترفع تقريرا مشفوعا بآراء الدول وملاحظاتها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في الجامعة العربية. وهذا التصور في كـل الأحوال لم ير النور بسبب عدم دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ.

وبالنسبة لآلية اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية تبقى في النهاية " لجنة من ممثلي الدول الأعضاء، لا يتوقع منهم سوى الدفاع عن وجهة نظر حكوماتهم وليس حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، وإن فعلوا يفقدون مناصبهم، فاللجنة ليس لها نظام أساسي مستقل وتعمل ضمن نظام اللجان الفنية للجامعة وتخضع إلى حد كبير إلى قواعد ولوائح الجامعة كما يتضح من:

حق الأمين العام للجامعة في حضور اجتماعاتها وتحديد موعد اجتماعاتها، كما أن اللجنة لا تملك أية صلاحيات في حماية حقوق الإنسان، فهي تتلقى تقارير من الدول وتقوم بعد دراستها برفع تقاريرها إلى الدول ذاتها، ولا يحق لها سماع شكاوى الأفراد كما في النظم الأخرى أو الحق في التحقيق في الشكاوى والانتقال إلى الدول المعنية، أو حتى إعداد توصيات بشأن الشكاوى، كما أن الأمر برمته يعود إلى الحكومات إذ لاوجود لمحكمة عربية لحقوق الإنسان، تقوم بالنظر في القضايا والوصول إلى أحكام قضائية واجبة التنفيذ كما هو الحال في الاتفاقية الأوروبية والإعلان الأمريكي"^(٢).

دواعي ومتطلبات الإصلاح الشامل:

تكاد تنفرد المنطقة العربية دون غيرها من المناطق الجيوسراتيجية في العالم، بأوضاع خاصة في مجالات حقوق الإنسان، فالعرب يعيشون منذ استقلالهم الوطنية بين "قمع الداخل وظلم الخارج" ففي الداخل بوشرت وعلى نطاق واسع كـل أشكال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مما أدى إلى ضعف وشلل القدرات الذاتية للمجتمعين السياسي والمدني، كما تعرض العرب بالمقابل لظلم الخارج وعانوا وما زالوا من عدوان وحصار،

حتى أصبحت أكبر مأساتهم ومأساة القرن المنصرم، قضية فلسطين مهددة بطبعة جديدة للهنود الحمر.

وفي قلب هذه المنطقة بقيت على الصعيدين الوطني والإقليمي، تيارات عميقة فكرية مدنية وسياسية، تقاوم أحيانا في إطار "حركية سيزيف" وتمكن أحد تعبيراتها وهي الحركة الحقوقية العربية من أن تصمد وأن تحقق اختراقات ذات أبعاد دولية، كانت أفواها وأشدّها الدور الحقوقي العربي الوزان في "قمة ديربان" بجنوب إفريقيا، وحالة من هذا النوع هي حالة ملموسة تؤكد أنه ما زال بالإمكان ولادة شيء جديد تماما من رحم وعلى ضفاف القديم، كما أن الانبعاث الذي عرفته الشوارع العربية إثر العدوان الأنجلوأمريكي على العراق، أكد وجود إمكانية فعلية لانطلاق رأي عام مدني عربي وطني وإقليمي، وكذلك يشكل عنصرا مهماً في التحليل العام، لا يلغي عناصر الركود والتأخر والتخلف في المنطقة العربية، بل يمثل دافعا ومدخلا لعمليات متقدمة من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان بالعالم العربي.

وتؤكد بعض التجارب العربية على محدوديتها، إمكانية انتقالات ديمقراطية، ففي المغرب وبفضل صمود الديمقراطيين والحقوقيين والإرادة العليا للدولة ومؤشرات الظرفية العالمية، انطلق وعلى أرضية هشة انتقال ديمقراطي صعب ولكنه واعد، وتعرض لعدة اختبارات، آخرها العمليات الإرهابية الإجرامية في مدينة الدار البيضاء في ١٦ مايو المنصرم، ولكن تأكد مرة أخرى حزم وعزم مختلف الفاعلين على حماية انتقاليهم الديمقراطي.

إن التفكير في شيء جديد تماما يتطلب استحضار عدة أفكار من بينها:

أولا:

• انتهى إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان الصادر بمناسبة المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان أيام ٢٣-٢٥ أبريل ١٩٩٩، إلى جملة تحليلات وتوصيات من الضروري استحضارها في المؤتمر الإقليمي الحالي ببيروت ومن بينها تأكيد إعلان البيضاء "رغم الانفراج النسبي فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان في عدد من البلدان العربية، إلا أن الصورة العامة مازالت

قائمة مقارنة بالتطور الحاصل في مناطق أخرى في العالم، والتي يفاقمها فشل الجامعة في توفير نظام إقليمي فعال في حل النزاعات بين الدول العربية وآليات حماية حقوق الإنسان في العالم العربي"

• ورتب المؤتمر على هذا التشخيص توصية ترمي إلى "دعوة جامعة الدول العربية لمراجعة جميع الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان وبخاصة الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وكذا إعادة النظر في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٩٤ وتكيفه بما ينسجم والمعايير الدولية تمهيدا لوضع اتفاقية عربية جديدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات العربية لحقوق الإنسان"^(٣).

ثانيا:

• من بين ما انتهى إليه التقرير القيم الخاص بالتنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، أن الفحص المتمعّن للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية يظهر "بأن نواقص ثلاثة تفتت في عضد التنمية الإنسانية في البلدان العربية:

- نقص الحرية

- نقص تمكين المرأة

- نقص القدرات الإنسانية قياسا إلى الدخل، خاصة القدرة المعرفية".

ويخلص التقرير إلى جملة أفكار مقدمة إلى الشعوب العربية وصانعي السياسة العرب، في سعيهم نحو مستقبل أفضل، ومن بين هذه الأفكار في المجالات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي:

• الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح، المحقق للتنمية الإنسانية.

• تمكين المرأة عبر إتاحة جميع الفرص لها.

• تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية.

• إصلاح جوهر الحكم بما يعنيه، أن مؤسسات الدولة هي الضمانات الأساسية لتقديم خدمات عامة منصفة وشفافة وتستجيب للاحتياجات، وفي العالم العربي تكمن مفاتيح الإصلاح السياسي في تحسين التمثيل السياسي وقدرة الخدمة المدنية وسيادة القانون.

وفي أفق المراجعة الشاملة للميثاق العربي:

يعتبر موضوع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، قضية تزداد أهميتها وبصفة خاصة في ظل التحديات الراهنة للمنطقة العربية.

وفي أفق وضع اتفاقية عربية خاصة بإمكان الميثاق العربي لحقوق الإنسان المراجع بصفة شاملة أن يؤسس لـ:

• عدم التعارض بين القيم النبيلة للشريعة الإسلامية السمحاء وإسهام الحضارة العربية الإسلامية والإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومكتسبات الإنسانية في الثقافة وممارسة الديمقراطية.

• المساعدة على تدشين انتقالات وتحولات ديمقراطية سلمية، على قاعدة التوافق والإقرار بدور الأحزاب السياسية، انتقالات تؤمن تداول السلطة في إطار انتخابات دورية ونزيهة.

• رفع تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على روافع التقيد بالحقوق والحريات الإنسانية وتمكين المرأة وتكريس اكتساب المعرفة.

• الإقرار بالدور الوزن للمجتمع المدني بصفته جهة رصد وقوة اقتراحية.

• الإسهام بفعالية في توطيد السلم بالمنطقة والتصدي للإرهاب.

ميثاق يضع آلية تتولى:

• تشجيع الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، العامة والخاصة.

- دراسة التحفظات المنافية لمقاصد وأحكام الاتفاقيات ومراجعة انسجام الاتفاقيات العربية مع المعايير الدولية ذات الصلة.
- تشجيع مسلسل وضع "مؤسسات وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان" ووضع هيئات وطنية للوساطة والتظلم.
- البحث في شأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كالتعذيب والإعدام خارج نطاق القانون والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري...
- الإسهام في وضع سياسة جنائية عربية تستهدف إقرار ضمانات المحاكمة العادلة وحماية السجناء والمجردين من حريتهم.
- تقديم اقتراحات تخص حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، تدمج في التشريعات والسياسات العمومية للدول العربية.
- تشجيع وضع آليات للاستماع للفئات ضحايا سوء المعاملة والاستغلال وبصفة خاصة النساء والأطفال والسجناء.
- متابعة أعمال التوصيات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة في نطاق الاتفاقيات المصادق عليها والمقدمة للحكومات العربية.
- تلقي ودراسة تقارير المنظمات غير الحكومية المتضمنة للملاحظات والتوصيات بشأن تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلدان العربية.
- إعداد تقارير دورية توجه إلى صناع القرار والحكومات والبرلمانات وجميع الأطراف المعنية والمتدخلة في مجالات حقوق الإنسان.

الهوامش

١. د. محمد كمال رزاق بارة عضو اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بين مهام الترقية ووجوب الحماية - المجلة العربية لحقوق الإنسان عدده سنة ١٩٩٨ ص. ٤٠
٢. د. أمين مكي مندي، أحد قادة الحركة السودانية لحقوق الإنسان ناشط حقوقي عربي بارز.
٣. إعلان الدار البيضاء، العرب بين قمع الداخل وظلم الخارج - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - سلسلة قضايا حركية، ١٩٩٩.

تحديث الميثاق
بين الحكومات العربية و المجتمع
المدني
(ملف وثائقي)

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار مجلس جامعة

الدول العربية ٥٤٢٧

المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٤

الديباجة

إن حكومات الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، انطلاقاً من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان منذ أن أعزها الله بأن جعل الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والسلام، وتحقيقاً للمبادئ الخالدة التي أرسنها الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة بين البشر، واعتزازاً منها بما أرسنه عبر تاريخها الطويل من قيم ومبادئ إنسانية كان لها الدور الكبير في نشر مراكز العلم بين الشرق والغرب مما جعلها مقصداً لأهل الأرض والباحثين عن المعرفة والثقافة والحكمة، وإذ بقى الوطن العربي يتتادى من أقصاه إلى أقصاه حفاظاً على عقيدته، مؤمناً بوحدته، مناضلاً دون حريته مدافعاً عن حق الأمم في تقرير مصيرها والحفاظ على ثرواتها، وإيماناً بسيادة القانون وان تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص هو معيار أصالة أي مجتمع، ورفضاً للعنصرية والصهيونية اللتين تشكلان انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلام العالمي، وإقراراً بالارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلام العالمي، وتأكيداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي

لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، ومصداقا لكل ما تقدم، اتفقت على ما يلي:

القسم الأول

المادة ١

أ- لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ولها استنادا لهذا الحق أن تقرر بحرية نمط كيانها السياسي وان تواصل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

ب- إن العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحد للكرامة الإنسانية وعائق أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إزالتها.

القسم الثاني

المادة ٢

تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل إنسان موجود على أراضيها وخاضع لسلطتها حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء.

المادة ٣

أ- لا يجوز تقييد أي من حقوق الإنسان الأساسية المقررة أو القائمة في أية دولة طرف في هذا الميثاق استنادا إلى القانون أو الاتفاقيات أو العرف كما لا يجوز التحلل منها بحجة عدم إقرار الميثاق لهذه الحقوق أو إقرارها بدرجة أقل،

ب- لا يجوز لأية دولة طرف في هذا الميثاق التحلل من الحريات الأساسية الواردة فيه والتي يستفيد منها مواطنو دولة أخرى تتعامل وتلك الحريات بدرجة أقل.

المادة ٤

أ- لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الميثاق سوى ما ينص عليه القانون ويعتبر ضروريا لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين،

ب- يجوز للدول الأطراف في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من التزامها طبقا لهذا الميثاق إلى المدى الضروري الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع،

ج- لا يجوز بأي حال أن تمس تلك القيود أو أن يشمل هذا التحول الحقوق والضمانات الخاصة بحظر التعذيب والإهانة والعودة إلى الوطن واللجوء السياسي والمحكمة وعدم جواز تكرار المحاكمة عن ذات الفعل وشرعية الجرائم والعقوبات.

المادة ٥

لكل فرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي سلامة شخصه ويحمى القانون هذه الحقوق.

المادة ٦

لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني ولا عقوبة على الأفعال السابقة لصدور ذلك النص، وينتفع المتهم بالقانون اللاحق إذا كان في صالحه.

المادة ٧

المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته بمحاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

المادة ٨

لكل إنسان الحق في الحرية والسلامة الشخصية فلا يجوز القبض عليه أو حجزه أو إيقافه بغير سند من القانون ويجب أن يقدم إلى القضاء دون إبطاء.

المادة ٩

جميع الناس متساوون أمام القضاء وحق التقاضي مكفول لكل شخص على إقليم الدولة.

المادة ١٠

لا تكون عقوبة الإعدام إلا في الجنايات البالغة الخطورة ولكل محكوم عليه بالإعدام الحق في طلب العفو أو تخفيض العقوبة.

المادة ١١

لا يجوز في جميع الأحوال الحكم بعقوبة الإعدام في جريمة سياسية.

المادة ١٢

لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام فيمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاما أو في امرأة حاملا حتى تضع حملها أو على أم مرضع إلا بعد انقضاء عامين على تاريخ الولادة.

المادة ١٣

أ- تحمي الدول الأطراف كل إنسان على إقليمها من أن يعذب بدنيا أو نفسيا أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعتبر ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عنها،

ب- لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أي إنسان دون رضائه الحر.

المادة ١٤

لا يجوز حبس إنسان ثبت إعساره عن الوفاء بدين أو أي التزام مدني.

المادة ١٥

يجب أن يعامل المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية.

المادة ١٦

لا تجوز محاكمة شخص عن جرم واحد مرتين ولمن تتخذ ضده هذه الإجراءات أن يطعن في شرعيتها ويطلب الإفراج عنه ولمن كان ضحية القبض أو الإيقاف بشكل غير قانوني الحق في التعويض.

المادة ١٧

للحياة الخاصة حرمتها، المساس بها جريمة وتشمل هذه الحياة الخاصة خصوصيات الأسرة وحرمة المسكن وسرية المراسلات وغيرها من وسائل الاتصالات الخاصة.

المادة ١٨

الشخصية القانونية صفة ملازمة لكل إنسان.

المادة ١٩

الشعب مصدر السلطات والأهلية السياسية حق لكل مواطن رشيد يمارسه طبقاً للقانون.

المادة ٢٠

لكل فرد مقيم على إقليم دولة حرية الانتقال واختيار مكان الإقامة في أي جهة من هذا الإقليم في حدود القانون.

المادة ٢١

لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع المواطن من مغادرة أي بلد عربي بما في ذلك بلده. أو فرض حظر على إقامته في جهة معينة أو إلزامه بالإقامة في أية جهة من بلده.

المادة ٢٢

لا يجوز نفي المواطن من بلده أو منعه من العودة إليه.

المادة ٢٣

لكل مواطن الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلاد أخرى هرباً من الاضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من سبق تتبعه من أجل جريمة عادية تهم الحق العام ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين.

المادة ٢٤

لا يجوز إسقاط الجنسية الأصلية عن المواطن بشكل تعسفي ولا ينكر حقه في اكتساب جنسية أخرى بغير سند قانوني.

المادة ٢٥

حق الملكية الخاصة مكفول لكل مواطن ويحظر في جميع الأحوال تجريد المواطن من أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية.

المادة ٢٦

حرية العقيدة والفكر والرأي مكفولة لكل فرد.

المادة ٢٧

للأفراد من كل دين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية، كما لهم الحق في التعبير عن أفكارهم عن طريق العبادة أو الممارسة أو التعليم وبغير إخلال بحقوق الآخرين ولا يجوز فرض أية قيود على ممارسة حرية العقيدة والفكر والرأي إلا بما نص عليه القانون.

المادة ٢٨

للمواطنين حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية ولا يجوز أن يفرض من القيود على ممارسة أي من هاتين الحريتين إلا ما تستوجبه دواعي الأمن القومي أو السلامة العامة أو حماية حقوق الآخرين وحياتهم.

المادة ٢٩

تكفل الدولة الحق في تشكيل النقابات والحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها القانون.

المادة ٣٠

تكفل الدولة لكل مواطن الحق في عمل يضمن له مستوى معيشياً يؤمن المطالب الأساسية للحياة كما تكفل له الحق في الضمان الاجتماعي الشامل.

المادة ٣١

حرية اختيار العمل مكفولة والسخرة محظورة ولا يعد من قبل السخرة إرغام الشخص على أداء عمل تنفيذا لحكم قضائي.

المادة ٣٢

تضمن الدولة للمواطنين تكافؤ الفرص في العمل والأجر العادل والمساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية القيمة.

المادة ٣٣

لكل مواطن الحق في شغل الوظائف العامة في بلاده.

المادة ٣٤

محو الأمية التزام واجب، والتعليم حق لكل مواطن، على أن يكون الابتدائي منه إلزامياً كحد أدنى وبالمجان وأن يكون كل من التعليم الثانوي والجامعي ميسوراً للجميع.

المادة ٣٥

للمواطنين الحق في الحياة في مناخ فكري وثقافي يعتز بالقومية العربية، ويقدم حقوق الإنسان ويرفض التفرقة العنصرية والدينية وغير ذلك من أنواع التفرقة ويدعم التعاون الدولي وقضية السلام العالمي.

المادة ٣٦

لكل فرد حق المشاركة في الحياة الثقافية وحق التمتع بالأعمال الأدبية والفنية وتوفير الفرص له لتنمية ملكاته الفنية والفكرية والإبداعية.

المادة ٣٧

لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو اتباع تعاليم دياناتها.

المادة ٣٨

أ- الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وتتمتع بحمايته،
ب- تكفل الدولة للأسرة والأمومة والطفولة والشيخوخة رعاية متميزة وحماية خاصة.

المادة ٣٩

للشباب الحق في أن تتاح له أكبر فرص التنمية البدنية والعقلية.

القسم الثالث

المادة ٤٠

أ- تنتخب دول مجلس الجامعة الأطراف في الميثاق لجنة خبراء حقوق الإنسان بالاقتراع السري،
ب- تتكون اللجنة من سبعة أعضاء من مرشحي الدول الأعضاء أطراف الميثاق وتجرى الانتخابات الأولى للجنة بعد ستة أشهر من دخول الميثاق حيز النفاذ، ولا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من دولة واحدة،
ج- يطلب الأمين العام من الدول الأعضاء تقديم مرشحيها وذلك قبل شهرين من موعد الانتخابات،

- د- يشترط في المرشحين أن يكونوا من ذوى الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة، على أن يعمل الخبراء بصفقتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة،
- هـ- ينتخب أعضاء اللجنة لفترة ثلاث سنوات ويتم التجديد لثلاثة منهم لمرة واحدة ويجرى اختيار أسماء هؤلاء عن طريق القرعة كما يراعى مبدأ التداول ما أمكن ذلك،
- و- وتنتخب اللجنة رئيسها وتضع لائحة داخلية لها توضح أسلوب عملها،
- ز- تعقد اللجنة اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة للجامعة بدعوة من الأمين العام، ويجوز لها بموافقته عقد اجتماعاتها في بلد عربي آخر إذا اقتضت ضرورة العمل ذلك.

المادة ٤١

- ١- تقوم الدول الأطراف بتقديم تقارير إلى لجنة خبراء حقوق الإنسان على النحو التالي:

- أ- تقرير أولى بعد سنة من تاريخ نفاذ الميثاق،
- ب- تقارير دورية كل ثلاث سنوات،
- ج- تقارير تتضمن إجابات الدول عن استفسارات اللجنة.
- ٢- تدرس اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء الأطراف في الميثاق وفقاً لنص الفقرة الأولى من هذه المادة.
- ٣- ترفع اللجنة تقريراً مشفوعاً بآراء الدول وملاحظاتها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في الجامعة العربية.

القسم الرابع

المادة ٤٢

- أ- يعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الميثاق بعد موافقة مجلس الجامعة عليه، على الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق أو الانضمام إليه،

ب- يدخل هذا الميثاق حيز التنفيذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية.

المادة ٤٣

يصبح هذا الميثاق نافذا بالنسبة لكل دولة، بعد دخوله حيز النفاذ، بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها لدى الأمانة العامة، ويقوم الأمين العام بإخطار الدول الأعضاء بإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام.

إعلان بيروت للمحافظة الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي

بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وبالتعاون مع جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل" شهدت العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة من ١٠-١٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٣ أعمال المؤتمر الإقليمي: "من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟".

جاء انعقاد المؤتمر في إطار دعوة جامعة الدول العربية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لاجتماع خاص في الفترة من ١٨-٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٣ للنظر في "تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان".

وقد عقد المؤتمر بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدالية الدولية لحقوق الإنسان، وبحضور ممثلين عن جامعة الدول العربية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وشارك في أعمال المؤتمر نحو ٨٠ مشاركاً يمثلون ٣٦ منظمة غير حكومية في العالم العربي، وإحدى عشرة منظمة دولية، فضلاً عن ١٥ خبيراً مستقلاً من الأوساط القانونية والأكاديمية والإعلامية، و٧ من الخبراء الحكوميين والبرلمانيين.

وإذ يؤكد المؤتمر أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان قد جاء منتقضا للكثير من الضمانات والمعايير الدولية المعترف بها لضمان حقوق الإنسان، ومفتقرا لأية آليات لمراقبة أعماله وتنفيذه؛ فإنه يعلن عن تحفظه على المساعي الهادفة إلى اعتماده بصورته الحالية أو تحديثه بصورة شكلية أو جزئية. وإذ يشدد المؤتمر على ضرورة كفالة واحترام المنظومة الكلية لحقوق الإنسان كما أرستها الأمم المتحدة فإنه يؤكد أن إقامة نظام متكامل وفعال لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي يقتضي على وجه الخصوص العمل وفق الأسس والمعايير التالية:

المبادئ والمعايير

- ١- لجميع الشعوب العربية الحق في تقرير مصيرها بنفسها، والسعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية، الأمر الذي يستلزم التمتع بالحريات والحقوق التي تفصلها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- ٢- إن كل وثيقة إقليمية يجب أن تعكس بشكل أمين حقيقة التعددية العرقية والدينية والثقافية واللغوية في المنطقة، فالعالم العربي ليس عربا فقط، أو مسلمين فقط، ومسلموه ليسوا سنة فقط. بل هو متعدد الأعراق والطوائف والعقائد والثقافات واللغات التي ينبغي أن تتمتع كلها بالاحترام والمساواة، وأن يتركس ذلك في كل مواد الوثيقة الإقليمية بما في ذلك اسمها. ونقترح بناء على ذلك أن يكون "ميثاق / اتفاقية حقوق الإنسان في العالم العربي".
- ٣- رفض التذرع بالخصوصية الحضارية أو الدينية للطعن أو الانتقاص من عالمية مبادئ حقوق الإنسان أو تبرير انتهاكها. والتأكيد على أن الخصوصية التي ينبغي الاحتراف بها هي تلك التي ترسخ شعور المواطن بالكرامة والمساواة وتثري ثقافته وحياته وتعزز مشاركته في إدارة شئون بلاده. والتأكيد على أن المبادئ السمة للإسلام والأديان عامة لا ينبغي أن توضع في تعارض مصطنع مع مبادئ حقوق الإنسان، والتحذير من التذرع بالتفسيرات السلفية التي تجاوزها العصر، والتي يشكل التشبث بها وإضفاء القداسة عليها - برغم كونها اجتهادا بشريا - إساءة للإسلام والمسلمين وإهدارا لحقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بإقصاء النساء ومصادرة حريات الضمير والفكر والاعتقاد والبحث العلمي والإبداع الفني والأدبي.

٤- اتساقاً مع ذلك، فإن اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان مدعوة لأن تؤسس مراجعتها للميثاق العربي لحقوق الإنسان على المعايير العالمية لحقوق الإنسان، التي ينبغي أن تشكل حداً أدنى للالتزامات بموجب تصديق أغلب الحكومات العربية على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وأن تأخذ بعين الاعتبار أن عالمية حقوق الإنسان هي ثمرة تفاعل الحضارات والثقافات الكبرى عبر التاريخ، بما في ذلك الثقافة العربية والإسلامية.

٥- إن الأصل في أي تشريع يتعلق بالحقوق والحريات هو الإباحة، والاستثناء هو التقييد، ومن ثم فإن أية وثيقة إقليمية لحماية حقوق الإنسان، ينبغي ألا تطلق يد الحكومات في استخدام القانون لتقييد تلك الحقوق. مع إعادة النظر في التشريعات القائمة في البلاد العربية لتتوافق مع نصوص الميثاق، والتعهد بعدم إصدار أي تشريع يناقض الحقوق الواردة في الميثاق أو ينظم هذه الحقوق بما يؤدي إلى إهدار أصل الحق. ولا تفرض من القيود إلا تلك التي تقتضيها حماية مقومات المجتمع الديمقراطي ومؤسساته الدستورية، وحماية حقوق الآخرين في التمتع بالحقوق المعترف بها عبر هذه الوثيقة.

وفي كل الحالات، يجب أن ينص "الميثاق" على حظر أي قيد أو أي تضييق على أي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها، أو النافذة في أي بلد، تطبيقاً لقوانين أو اتفاقيات أو أنظمة أو أعراف، بذريعة كون أن هذا "الميثاق" لا يعترف بها، أو كون اعترافه بها أضييق مدى.

٦- لا يجوز إعلان حالة الطوارئ إلا في حالة وقوع حرب فعلية، أو في حالات الكوارث، وبحيث يتم رفعها بمجرد زوال الحالة التي أعلنت بسببها. ويمتنع على سلطات الطوارئ استخدام صلاحياتها إلا فيما يتعلق بالوقائع المتصلة بهذه الأسباب. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً، ولكل شخص حق الرجوع إلى القاضي الطبيعي لكي يفصل دون إبطاء في قانونية اعتقاله ويأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

٧- إن احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وعلى رأسها المساواة التامة في الكرامة والمواطنة وفي التمتع بجميع الحقوق، ينبغي أن يشكل المدخل السليم للتعامل مع مشاكل الجماعات القومية والدينية والثقافية واللغوية في العالم العربي. لقد أفضى تجاهل هذه الحقيقة عبر سنوات طويلة إلى إهدار الطاقات البشرية، واستنزاف الموارد العربية في

حروب داخلية طاحنة ألحقت أضراراً فادحة بالشعوب، وغدت نزعات الانفصال وفتحت الباب لأشكال متنوعة من أعمال الثأر والتدخل الخارجي.

٨- نبذ استخدام العنف في الحياة السياسية، وكل أشكال التحريض على الكراهية الطائفية أو العرقية من كل الأطراف سواء حكومية أو غير تابعة للدولة. ونبذ كل أشكال التمييز العنصري ضد الجماعات القومية والدينية في العالم العربي، وإدانة الصهيونية باعتبارها أيديولوجية عنصرية.

٩- حق كل الشعوب العربية في التمتع بأنظمة حكم تمثيلية مدنية، تقرر بحق الأمة أن تشرع لنفسها وبنفسها ما يوافق زمانها. وأن يشارك المواطن في إدارة الشؤون العامة، وأن تتاح له على قدم المساواة - أياً كان انتماءه القومي أو الديني أو لغته - فرص تقلد الوظائف العامة والسياسية في بلده.

١٠- إطلاق حريات التنظيم والتجمع والتظاهر السلمي والاضراب وتوزيع البيانات وإصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام لمواطني البلد المعني.

١١- الإقرار بحق تكوين الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية بالإخضرار. والإقرار بدور مؤسسات المجتمع المدني واستقلاليتها وضمان حرية العمل لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في أداء دورها في جميع مجالات حقوق الإنسان في إطار إعلان الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الصادر في ديسمبر ١٩٩٨.

١٢- ضمان حرية الاعتقاد وحريات التعبير والإبداع الأدبي والفني، والحق في تداول المعلومات والأفكار. ولا يجوز فرض عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر.

١٣- ضرورة الإقرار بمبدأ استقلال القضاء وحصانته وحق الأفراد في المثول أمام قاضيهم الطبيعي، وتوفير سبل فعالة للتظلم والانتصاف من أية إجراءات تعسفية تطال حق المواطنين في التمتع بالحقوق المعترف بها بموجب الوثيقة الإقليمية.

١٤- لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. ولا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية، أياً كانت، سواء كانت هذه الظروف حالة حرب، أو تهديد بالحرب، أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أي من حالات

الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب. ولا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة، وعن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

١٥- الإقرار بأن حقوق الإنسان في جميع المجالات تشكل حزمة مترابطة لا تتجزأ. كما أن حقوق النساء جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وينبغي الإقرار بحقوق النساء في الكرامة وفي الأهلية القانونية التي تجعلهن قادرات على التحكم في مصيرهن، وحقهن في المساواة مع الرجال في الحقوق والواجبات، سواء في العلاقات الأسرية أو في الفضاء العام. والعمل على توفير حماية خاصة للنساء ضد كل أشكال العنف الأسري والمجتمعي والمؤسسي.

١٦- الإقرار بحقوق للطفل المتعلقة بالبقاء والنمو والحماية والمشاركة وفق مبادئ عدم التمييز والمصلحة الفضلى للأطفال، على النحو الذي أكدت عليه اتفاقية حقوق الطفل - التي صدقت عليها كل الدول العربية تقريباً - والبروتوكولات الملحقمة بالاتفاقية. وإلزام الدول الأطراف في الوثيقة الإقليمية بأن تحظر بموجب القانون جميع أشكال الرق والعبودية، وتجرم جميع صور الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال.

١٧- تلتزم الحكومات العربية بضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للدولة، ولا يعفى نقص الموارد الدولة من كفالة الحد الأدنى من هذه الحقوق، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمجموعات الأكثر ضعفاً من السكان وللمناطق المحرومة من الخدمات. وينبغي كذلك أن تضمن الوثيقة الحق في الصحة وفي السكن وفي الضمان الاجتماعي. وهي حقوق لا يعترف بها الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

١٨- التعاون بين الدول العربية من أجل أفضل استغلال لمواردها يحقق التنمية للمنطقة برمتها ولشعوبها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك التزامات سابقة قبلتها على نفسها الدول العربية الثرية بمساعدة الدول العربية الفقيرة والشعوب العربية تحت الاحتلال.

١٩- الإقرار بالحق في تكوين النقابات والانضمام إليها، وكفالة الحقوق والحريات النقابية، بما في ذلك الحق في تكوين الاتحادات، سواء على المستوى النوعي أو الجغرافي جوهياً ووطنياً وإقليمياً، وفي إطار من الالتزام بالاتفاقيات الدولية للحرية النقابية.

٢٠- كفالة حرية التنقل للأفراد بين الدول العربية وداخل كل دولة على حدة.

٢١- الإقرار بمبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز في التمتع بحقوق العمل وفي تقلد الوظائف العامة؛ بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو المعتقد أو الانتماء السياسي.

٢٢- حماية حقوق العمال المهاجرين داخل العالم العربي، وضمان حقوق اللاجئين إليه. وينبغي على الحكومات العربية أن تضمن تمتع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة بجميع الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية إلى حين إعمال حق العودة.

آليات المراقبة والحماية

٢٣- ينبغي أن تتيح آلية الحماية الإقليمية تشكيل لجنة خبراء منتخبة مستقلة من مرشحين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي، وممن يشهد لهم بالنزاهة والاستقلالية. وأن تتمتع هذه اللجنة بصلاحيات تلقي الشكاوى والتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، سواء من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية العربية والدولية، أو من دولة عربية طرف. وأن يتاح لها النظر في تقارير الدول الأعضاء، عما أحرزته من تقدم أو ما تواجهه من مشكلات في مجال حقوق الإنسان، وأن يتاح كذلك لممثلي المنظمات غير الحكومية مناقشة هذه التقارير أمام اللجنة والتقدم بتقارير موازية لها. ويحق لهذه اللجنة كذلك أن تتقدم بتقاريرها وآرائها وتوصياتها مباشرة إلى مجلس الجامعة، وإحاطة الرأي العام بها.

٢٤- إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، وتعيين مفوض لحقوق الإنسان في العالم العربي في إطار جامعة الدول العربية يتولى تنسيق عمل الجامعة في مجال حماية حقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

مداخل أساسية لتطوير آلية إقليمية فعالة

تأسيساً على ذلك يدعو المؤتمر :

١ - جامعة الدول العربية مجدداً إلى الاستجابة لتوصيات منظمات حقوق الإنسان، والتي تتضمن تشكيل لجنة مشتركة تضم خبراء الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان في العالم العربي لإعداد مشروع وثيقة إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، تتطرق في حدها الأدنى من الالتزامات الدولية للحكومات العربية بموجب تصديق أغلبها على مواثيق حقوق الإنسان الرئيسية الدولية. ويؤكد المؤتمر أن أية جهود جادة لتدشين آلية إقليمية عربية للدفاع عن حقوق الإنسان، ينبغي أن تتأسس على الأسس والمعايير المبدئية الموضحة في هذا الإعلان.

٢ - مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لتقديم المشورة اللازمة لعملية إنشاء آلية إقليمية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، وعلى التأكد من مدى استرشاد هذه العملية بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان، وعدم مباركة النكوص عنها.

ويقترح المؤتمر على جامعة الدول العربية الاستعانة بما توفره برامج المساعدة الفنية في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، للمساعدة على إنشاء آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي.

٣ - إعادة هيكلة اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، بحيث تستطيع القيام بدورها بشكل فعال، وبما يتطلبه ذلك من ضرورة الانفتاح على منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية العربية والدولية، مثلما هو الحال في الهيئات المماثلة والتابعة للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى. ويدعو المؤتمر إلى ضرورة أن تكون اجتماعات اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان مناسبة مهمة لحفز الدول العربية التي لم تصدق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، إلى التصديق الفوري عليها دون تحفظ، ولدعوة الدول المصدقة على هذه الاتفاقيات إلى إسقاط أية تحفظات سابقة عليها.

آليات متابعة لعملية تطوير الميثاق

يؤكد المؤتمر على ضرورة متابعة ما انتهى إليه من توصيات وتعزيز الجهود الرامية لإنشاء آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان، ويقرر في هذا الإطار :

١- إنشاء موقع على شبكة الإنترنت Web site ليكون نقطة التقاء لجميع المهتمين بموضوع الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي.

٢- دعوة منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي، وفعاليات الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى إلى العمل على تكوين رأي عام شعبي ضاغط يسعى إلى تطوير الميثاق على نحو يحقق هدف إنشاء آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان.

٣- العمل على إنشاء جماعة ضغط Lobby متكامل إعلاميا وسياسيا يتوجه إلى جميع الهيئات والمؤسسات التي يمكن أن تفيد في تحقيق الأهداف المرجوة، بما في ذلك المجالس النيابية والاتحاد البرلماني العربي ووزارات العدل والإعلام العربي ووسائل الإعلام ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني العربي والدولي.

٤- عقد مؤتمر سنوي لمنظمات حقوق الإنسان يدعى إليه ممثلون عن الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي، لمناقشة تقارير بخصوص حالة حقوق الإنسان، ويقدم المؤتمر توصياته إلى جامعة الدول العربية والرأي العام، ويكون بمثابة محكمة ضمير دائمة لحقوق الإنسان في العالم العربي.

١٨ يونيو ٢٠٠٣

عرض " إعلان بيروت " على اجتماع لجنة حقوق الإنسان بالجامعة العربية

بيان صحفي

سلم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان "إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي" إلى الأمانة العامة للجامعة العربية في اجتماع خاص بالجامعة، بحضور هشام يوسف رئيس مكتب الأمين العام، ومحمود راشد مدير إدارة حقوق الإنسان بالجامعة، وبهي الدين حسن مدير مركز القاهرة، الذي طلب توزيعه على أعضاء لجنة حقوق الإنسان بالجامعة، الذين بدأوا اجتماعهم اليوم لمناقشة تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

جدير بالذكر أن إعلان بيروت قد صدر منذ أيام عن مؤتمر "من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟"، الذي نظمه مركز القاهرة في لبنان بالتعاون مع جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل".

وأكد المشاركون في المؤتمر على أن أية تعديلات شكلية أو جزئية على الميثاق لن تغير من جوهره، الذي ينطلق من منظور يحط من شأن الإنسان في العالم العربي ويعيد إنتاج المنظور الاستعماري القديم؛ الذي ينظر إلى شعوب بعينها باعتبارها غير مؤهلة للتحضر والتمدين والتمتع بنفس حقوق الشعوب في البلدان الاستعمارية.

وقد شارك مركز القاهرة في الجلسة الافتتاحية صباح اليوم، وتم توزيع كلمة مدير المركز على أعضاء لجنة حقوق الإنسان بالجامعة، تناول فيها المقابر الجماعية في العراق، حيث قال إنها تشكل "وصمة في جبين النظام العربي ونخبه التي أصرت لسنوات طويلة على أن تصم آذانها وتغمض أعينها عن صرخات الضحايا ومشاهد السب والشتم اليومي، وتتجاهل عشرات النداءات والتقارير التي وجهتها منظمات حقوق الإنسان الدولية والعربية إزاء مختلف الجرائم المنافية للإنسانية التي ارتكبتها نظام الطاغية في العراق". وأكد أن أهم من إدانة ما سبق من جرائم هو أن تتدارس الجامعة العربية "كيف يمكن أن نضع حدا فوريا لمثل هذه الجرائم في ربوع العالم العربي أو نحول دون تكرارها في دول أخرى".

وسيقوم عبد الله الولادي رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بعرض "إعلان بيروت" بشكل مفصل داخل اجتماع لجنة الجامعة العربية. وكان محمود راشد الذي ألقى كلمة الأمانة العامة للجامعة في افتتاح أعمال اللجنة، قد نوه في كلمته بأهمية مؤتمر بيروت ومشاركة الجامعة في أعماله.

جدير بالذكر أن إعلان بيروت قد أكد على أن أية وثيقة إقليمية للحماية يجب أن تعكس بشكل أمين التعددية العرقية والدينية والثقافية واللغوية، مشيرا إلى أن العالم العربي ليس عربيا فقط، أو مسلمين فقط، وأن مسلميه ليسوا سنة فقط. كما أكد رفض التذرع بالخصوصية الحضارية أو الدينية للانتقاص من حقوق الإنسان أو تبرير انتهاكها وتقنين حرمان الأفراد في العالم العربي من الحد الأدنى للحقوق التي يتمتع بها غيرهم في مختلف بلدان العالم، وعلى رأسها التمتع بأنظمة حكم تمثيلية مدنية تفر بحق الأمة في أن تشترع لنفسها وبنفسها ما يوافق زمانها، وأن يشارك المواطن في إدارة الشؤون العامة، وأن تتاح له على قدم المساواة - أيا كان انتماءه القومي أو الديني أو العرقي - فرصة تقلد الوظائف العامة والسياسية في بلده.

واقترح "إعلان بيروت" على الجامعة العربية إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان وتعيين مفوض لحقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية يتولى تنسيق عمل الجامعة في هذا المجال. وتشكيل لجنة مشتركة تضم خبراء حكوميين وخبراء المنظمات غير الحكومية، يسند إليها مهمة وضع مشروع الميثاق الجديد، ثم تقديمه للجامعة لاعتماده.

كما دعا المؤتمر إلى عقد مؤتمر سنوي لمنظمات حقوق الإنسان في العالم العربي يناقش وضعية حقوق الإنسان ويتقدم بتوصياته لجامعة الدول العربية والرأي العام، ويكون بمثابة محكمة ضمير دائمة لحقوق الإنسان في العالم العربي.

تعديلات الميثاق العربي لحقوق الإنسان
التي اقترحت من قبل اللجنة الدائمة لحقوق
الإنسان

في الدورة الاستثنائية أكتوبر ٢٠٠٣

المادة ١

أ- لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير والسيطرة على ثرواتها ومواردها ولها
الحق في أن تقرر بحرية اختيار نمط نظامها السياسي وأن تواصل بحرية تنميتها الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية.

ب- لكافة الشعوب الحق في العيش تحت ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية.

ج- إن جميع أشكال العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحد
للكرامة الإنسانية وعائق أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب ومن الواجب إدانة
جميع ممارساتها والعمل على إزالتها.

المادة ٢

أ- تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص موجود على أراضيها
وخاضع لسلطتها حق التمتع بالحقوق والحريات الواردة في هذا الميثاق كقاعدة عامة، دون

تميز بسبب العرق أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو المعتقد الديني، أو الرأي، أو الفكر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي أو الثورة، أو الميلاد.

ب- الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، والحقوق والواجبات في ظل التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى، وتضمن الدول الأطراف في هذا الميثاق تكافؤ الفرص بينهما للتمتع بهذه الحقوق.

المادة ٣

أ- لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الميثاق سوى ما يعد ضروريا لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحرياتهم ووفقا للقانون.

ب- في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا الميثاق أن تتخذ في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تنقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا الميثاق، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.

ج- لا يجيز هذا النص أي مخالفة لأحكام المواد (...).

د- على أية دولة طرف في هذا الميثاق استخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى، فورا، عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية، بالأحكام التي لم تتقيد بها وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك. وعليها في التاريخ الذي تنهي فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته.

المادة ٤

لكل شخص الحق في الحياة ولا يجوز حرمانه من حياته تعسفا.

المادة ٥

لكل شخص الحق في الحرية والسلامة الشخصية ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفا وبغير سند قانوني ولا يجوز حرمان أي شخص من حريته إلا لأسباب بين عليها التشريع أو القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه ويقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية سريعا إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا بمباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة، أو يفرج عنه، ولكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني الحق في الحصول على تعويض، ولكل متهم، تثبت براءته من خلال حكم نهائي، الحق في التعويض.

المادة ٦

لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص تشريعي أو قانوني سابق، وينتفع المتهم بالقانون اللاحق إذا كان في صالحه.

المادة ٧

المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته بمحاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات القانونية اللازمة في جميع مراحل الدعوى بما فيها حق الدفاع عنه.

المادة ٨

جميع الأشخاص متساوون أمام القضاء وتضمن الدول الأطراف استقلال القضاء وحق التقاضي بدرجاته لكل شخص يوجد على إقليم الدولة.

المادة ٩

لا تكون عقوبة الإعدام* إلا في الجنايات البالغة الخطورة وفقا للتشريع أو القانون النافذ وبمقتضى حكم نهائي صادر من محكمة مختصة، ولكل محكوم عليه بالإعدام الحق في طلب العفو أو تخفيض العقوبة.

المادة ١٠

* أو عقوبة القتل وفقا للمصطلح المستخدم في الشرع أو القانون في بعض الدول.

أ- لا يجوز الحكم بالإعدام على جرائم ارتكبتها أشخاص دون الثامنة عشرة ما لم ينص التشريع أو القانون المنطبق على خلاف ذلك.

ب- لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام في امرأة حامل حتى تضع حملها، أو على أم مرضع إلا بعض انقضاء عامين على تاريخ الولادة ما لم ينص التشريع أو القانون على خلاف هذه المدة.

المادة ١١

تحمي الدول الأطراف كل شخص على إقليمها من أن يعذب بدنيا أو نفسيا أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة وتتخذ التدابير الفعالة، لمنع ذلك وتعتبر ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عنها.

المادة ١٢

لا يجوز إجراء تجارب طبية أو عملية على أي شخص أو استغلال أعضائه دون رضائه الحر مع مراعاة التقيد بالإجراءات الطبية الكفيلة بضمان سلامته الشخصية وفقا للتشريعات أو القوانين ذات الصلة النافذة في كل بلد.

المادة ١٣

يجب أن يعامل المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية.

المادة ١٤

لا تجوز محاكمة شخص عن جرم واحد مرتين، ولمن تتخذ ضده هذه الإجراءات أن يطعن في شرعيتها ويطلب الإفراج عنه.

المادة ١٥

أ- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، للتدخل في خصوصياته أو شئون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.

ب-من حق كل شخص أن يحميه التشريع أو القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

المادة ١٦

الشخصية القانونية صفة ملازمة لكل شخص.

المادة ١٧

الأهلية السياسية حق لكل شخص راشد يمارسه طبقاً للتشريع أو القانون.

المادة ١٨

لكل شخص مقيم على إقليم دولة حرية الانتقال واختيار مكان الإقامة في أية جهة من هذا الإقليم في حدود التشريع أو القانون.

المادة ١٩

لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع أي شخص من مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده أو فرض حظر على إقامته في أية جهة أو إلزامه بالإقامة في هذا البلد.

المادة ٢٠

لا يجوز نفي أي شخص من بلده أو منعه من العودة إليه.

المادة ٢١

لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هرباً من الاضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من يجري تتبعه من أجل جريمة عادية تهم الحق العام، ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين.

المادة ٢٢

لا يجوز إسقاط الجنسية عن أي شخص بشكل تعسفي أو غير قانوني، ولا ينكر حقه في اكتساب جنسية أخرى مع مراعاة التشريعات الداخلية لبلده.

المادة ٢٣

حق الملكية الخاصة مكفول لكل شخص ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية.

المادة ٢٤

أ- حرية العقيدة والفكر والرأي مكفولة لكل شخص ولا يجوز فرض أية قيود عليها إلا بما ينص عليه التشريع أو القانون.

ب- للأشخاص من كل دين الحق في ممارسة شعائهم الدينية، كما لهم الحق في التعبير عن أفكارهم عن طريق العبادة أو الممارسة أو التعليم وبغير إخلال بحقوق الآخرين، ولا يجوز فرض أية قيود على ذلك إلا بما ينص عليه التشريع أو القانون.

المادة ٢٥

لكل شخص حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية ولا يجوز فرض أي من القيود عليهما إلا تلك التي تفرض طبقاً للتشريع أو القانون وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحياتهم.

المادة ٢٦

أ- لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات المهنية أو النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحها.

ب- لا يجوز فرض أي من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها التشريع أو القانون وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحياتهم.

ج- تكفل الدولة الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها التشريع أو القانون.

المادة ٢٧

الحق في العمل مكفول وكذا حرية اختيار العمل وقبوله وفق شروط عمل عادلة
ومرضية تضمن للمواطن ما يلي:

أ- مستوى معيشيا يؤمن المطالب الأساسية للحياة ويكفل الكرامة له ولأسرته.

تكافؤ الفرص في العمل والأجر العادل والمساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية
دون أي تمييز.

ج- الضمان الاجتماعي الشامل.

د- حظر السخرة على ألا يعد من قبيل السخرة إرغام شخص على أداء عمل تنفيذيا
لحكم قضائي أو أداء الخدمة الوطنية.

المادة ٢٨

لكل مواطن الحق في شغل الوظائف العامة في بلاده.

المادة ٢٩

محو الأمية التزام واجب ولكل شخص الحق في التعليم وتضمن الدولة لمواطنيها
التعليم مجانا على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا
ويكون التعليم بمختلف مراحل وأنواعه متاحا للجميع وينبغي أن يستهدف التعليم التنمية
الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ التفاهم
والتسامح والصدقة.

المادة ٣٠

لكل شخص الحق في العيش في مناخ فكري وثقافي يحترم حقوق الإنسان وحرية
الأساسية ويرفض جميع أنواع التفرقة العنصرية ويدعم التسامح والتعاون والتضامن والسلام
المبني على العدل والإنصاف كما لكل شخص حق المشاركة الحرة في الحياة الثقافية
والفكرية في مجتمعه والاستفادة من التقدم العلمي والتقني ولا يجوز حرمان الأقليات من
التمتع بثقافتها واستخدام لغتها وإثبات تعاليم دينها وينظم التشريع أو القانون التمتع بهذه
الحقوق.

المادة ٣١

أ- الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع والزواج بين الرجل والمرأة أساس تكوينها وللرجل والمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة وفق شروط وأركان الزواج، ولا ينعقد الزواج لا برضاء الطرفين رضاء كاملا لا إكراه فيه كما ينظم التشريع والقانون حقوق وواجبات الرجل والمرأة عند انعقاد الزواج وخلال قيامه ولدى انحلاله.

ب- تكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وتقوية أواصرها كما تكفل للأمومة والطفولة والشيوخ وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم الحماية والرعاية المتميزة وتكفل أيضا للناشئين والشباب أكبر فرص التنمية البدنية والعقلية.

المادة ٣٢

الحق في التنمية هو من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وعلى الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق وعليها السعي للتعاون فيما بينها على المستويين الإقليمي والدولي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبموجب هذا الحق لكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها.

المادة ٣٣

لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر الرفاه والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات وله الحق في بيئة سليمة ملائمة لتنميته وله الحق في التمتع بأفضل حالة صحية وبدنية وعقلية.

وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لإمكانيتها لإنفاذ هذه الحقوق لفائدة مواطنيها.

المادة ٣٤

لا يجوز تفسير أو تأويل هذا الميثاق على نحو يتعارض مع أو ينتقص من المبادئ والحقوق والمعايير التي تحميها القوانين الداخلية للدولة الطرف أو تلك الواردة في الوثائق

الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أو أقرتها الدول الأطراف، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل والأقليات.

المادة ٣٥

أ- تنشأ بموجب هذا الميثاق في إطار جامعة الدول العربية لجنة تسمى "لجنة حقوق الإنسان العربية" وتتكون من سبعة أعضاء وتنتخب الدول الأطراف في هذا الميثاق أعضاء هذه اللجنة بالاقتراع السري.

ب- تؤلف اللجنة من مواطني الدول الأطراف في هذا الميثاق ويشترط في المرشحين لعضوية اللجنة أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عملها، على أن يعمل أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة.

ج- لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف ويجوز إعادة انتخابه لمرة واحدة فقط كما يراعي مبدأ التداول ما أمكن ذلك.

د- يتم انتخاب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات على أن تنتهي ولاية ثلاثة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب لأول مرة بعد عامين ويتم تحديدهم عن طريق القرعة.

هـ- يطلب الأمين العام من الدول الأطراف تقديم مرشحها قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات وتقوم الدول الأطراف بذلك في غضون ثلاثة أشهر ويبلغ الأمين العام الدول الأطراف بقائمة المرشحين قبل شهرين من موعد انتخاب أعضاء اللجنة، وينتخب لعضوية اللجنة من يحصل على أعلى نسبة من أصوات الحاضرين وإذا كان عدد الحاصلين على أعلى الأصوات بين أكثر من مرشح يتم إعادة الانتخاب بين المتساوين مرة أخرى وإذا تساوت الأصوات يتم اختيار العضو أو الأعضاء المطلوبين عن طريق القرعة، ويجري الانتخاب لأول مرة لعضوية اللجنة في موعد لا يقل عن ستة أشهر من دخول الميثاق حيز النفاذ.

و- يدعو الأمين العام الدول الأطراف لاجتماع يخصص لانتخابات أعضاء اللجنة ويعقد في مقر جامعة الدول العربية، ويعتبر النصاب مكتملا لانعقاد الاجتماع بحضور،

أغلبية الدول الأطراف، وإذا لم يكتمل النصاب يدعو الأمين العام إلى اجتماع آخر وينعقد بحضور ما لا يقل عن ثلث الدول الأطراف، وإذا لم يكتمل النصاب في هذا الاجتماع يدعو الأمين العام إلى اجتماع ثالث ينعقد بأي عدد من الحاضرين فيه من الدول الأطراف.

ز- يدعو الأمين العام لعقد الاجتماع الأول، وتنتخب اللجنة رئيسا لها من بين أعضائها لمدة عامين قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة وتضع اللجنة ضوابط وأساليب عملها، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، ويجوز لها عقد اجتماعاتها في أي بلد طرف في هذا الميثاق بناء على دعوة منه.

المادة ٣٦

١- تقوم الدول الأعضاء بتقديم تقرير أولي إلى لجنة حقوق الإنسان العربية بعد سنة من تاريخ نفاذ هذا الميثاق وتقرير دوري كل أربع سنوات يشمل على التدابير التشريعية والتدابير الأخرى التي تم اتخاذها بهدف إنفاذ الحقوق والحريات الواردة فيه.

٢- تدرس اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأطراف وفقا للفقرة (١) بحضور من يمثل الدولة المعنية لمناقشة التقرير.

٣- ترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس جامعة الدول العربية مرفقا بها آراء الدول المعنية وردودا حول ملاحظات اللجنة على تقاريرها.

المادة ٢٧

أ- يعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الميثاق بعد موافقة مجلس الجامعة عليه، على الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق والانضمام إليه.

ب- يدخل هذا الميثاق حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ج- يصبح هذا الميثاق نافذا بالنسبة لكل دولة بعد دخوله حيز النفاذ، بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها لدى الأمانة العامة.

د- يقوم الأمين العام بإخطار الدول الأعضاء بإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام.

عملية "تحديث" الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

أوجه تراجع مثيرة للقلق

جدول تلخيصي بتوصيات اللجنة الدولية للحقوقيين

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

إن الفكرة التي طُرحت منذ عام ١٩٧٠ والمتعلقة بوضع صكٍ حامٍ لحقوق الإنسان في المنطقة العربية لم تتجسد إلا في عام ١٩٩٤ حين اعتمدت جامعة الدول العربية الميثاق العربي لحقوق الإنسان. والميثاق الذي وقعت عليه دولة واحدة ولم يصدق قط. خضع لعملية "تحديث" قررها في عام ٢٠٠١ مجلس جامعة الدول العربية. ورئي أن عملية تنقيح وتحسين نص الميثاق على ضوء المعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ضرورية لتوفير المزيد من حظوظ النجاح وللاستجابة لمختلف الانتقادات التي أبدتها بعض الدول العربية فضلاً عن مختلف المنظمات غير الحكومية العربية أو الدولية.

والنص بصيغته لعام ١٩٩٤ الذي لم يكن يرقى إلى مستوى المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان تم تنقيحه من قبل ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان خلال دورتيها الاستثنائيتين المعقودتين في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ المكرستين "لتحديث" الميثاق العربي لحقوق الإنسان. ودراسة الأحكام التي يتضمنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان على ضوء المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان تكشف أن

الميثاق العربي لحقوق الإنسان في صيغته لعام ١٩٩٤ وفي التنقيحات المزمعة لعام ٢٠٠٣ يشكو من نواحي قصور معيارية ومؤسسية واضحة.

وترى اللجنة الدولية للحقوقيين أن "تحديث" الميثاق العربي لحقوق الإنسان ينبغي أن يُعزز، على المستوى الإقليمي، المعايير العالمية في هذا المجال التي تتضمنها الصكوك الدولية ذات الصلة بحماية هذه الحقوق مثلما يقتضي ذلك إعلان وبرنامج عمل فيينا* . ومعيار مطابقة المعايير الدولية لحقوق الإنسان هذه لا غنى عنها في سبيل تقييم عملية إصلاح الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

من ثم فإن اللجنة الدولية للحقوقيين تتقدم بالتوصيات التالية:

١- لكي تتجنب جامعة الدول العربية الاصطدام مراراً وتكراراً بغياب الإشارة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان ضمن أهداف ومبادئ المنظمة في مساعيها الرامية إلى تطوير أنشطتها في مجال حقوق الإنسان ينبغي التفكير في إدخال تعديل على ميثاق جامعة الدول العربية يتضمن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ضمن أهداف المنظمة. ويبدو هذا التعديل أمراً له ما يسوّغه إلى حد كبير بالنظر إلى أن الجامعة منظمة إقليمية بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبالنظر كذلك إلى أن أحداً لا يُنكر أن انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع يمكن أن يعتبرها مجلس الأمن خطراً يهدد السلم أو يقوضه ومن ثم فإن منع هذه الانتهاكات على المستوى الإقليمي يُشكل في آن واحد ضرورة وضمانة لصيانة الاستقلال الذاتي الإقليمي في كنف السلم الذي تسعى الجامعة لتحقيقه.

* تنص الفقرة ٣٧ من إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ على ما يلي:

"تلعب الآليات الإقليمية دوراً أساسياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويُفترض فيها أن توطد المعايير العالمية في هذا المجال المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة بحماية هذه الحقوق. والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يدعم الجهود التي تُبذل في سبيل توطيد هذه الآليات وزيادة فعاليتها مع التأكيد على أهمية التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في الميدان قيد النظر [...] ويعيد المؤتمر التأكيد على أن من الضرورة بمكان النظر في إمكانية خلق آليات إقليمية ودون إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه الآليات". [الخط الغليظ من وضع اللجنة الدولية للحقوقيين].

٢- ومن الأهمية بمكان إدخال التعديلات اللازمة على نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان بحيث تكون الحقوق المضمونة مقرونة أيضاً بما يلزم من آليات الرصد التي تضمن احترامها الفعلي.

٣- واللجنة الدولية للحقوقيين تدعو إلى مراجعة تشكيل وولاية وسلطات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان على النحو الذي يجعل منها جهازاً حقيقياً لرصد احترام حقوق الإنسان من جانب الدول الأطراف.

٤- ومن بين الإصلاحات الأساسية الواجب توحيها للتخلص من علاقة تبعية اللجنة لمجلس الجامعة ما يتمثل في انتخاب أعضاء مستقلين ومنحها سلطة حقيقية لاتخاذ القرارات بدلاً من مجرد سلطة تقديم توصيات إلى مجلس الجامعة الذي يعود إليه القرار. ويمكن الاسترشاد في هذا المضمار بتجارب اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وينبغي كذلك التفكير في إعادة تحديد الوظائف المنوطة باللجنة العربية الدائمة. وينبغي من ناحية أخرى أن يؤخذ بعين الاعتبار وجود هذه اللجنة في نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان وسيتعين أن تسوى مسألة العلاقات التي تربط اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بلجنة الخبراء المكلفة بمراقبة تطبيق الميثاق.

٥- وإن اللجنة الدولية للحقوقيين، إذ تذكر بالقرار ٧٦/٢٠٠٣ الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والذي يُشجع مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية "تحديث" الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تدعو جامعة الدول العربية إلى مراجعة وتوسيع نطاق الشروط التي يمكن في ظلها أن تتمتع المنظمات غير الحكومية بالمركز الاستشاري لدى الجامعة بحيث تؤمن المشاركة الواسعة النطاق من جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في أنشطة الجامعة.

٦- وإن أي إشارة إلى الخصوصيات الثقافية والدينية والحضارية يلزم أن تؤول وتُفهم بوصفها جهداً محدداً تبتذله منطقة بعينها في سبيل توطيد مبدأ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتكاملها ولا ينبغي أن تُعتبر تلك الإشارة بأي حال من الأحوال وسيلة للتعتيم على عالمية المعايير المذكورة أو إنكار هذه المعايير أو تبرير أي انتهاك لها. أما فيما يخص اللجوء إلى مفاهيم من قبيل الشريعة أو الإشارة إلى القانون السائد اللذين يشير إليهما

الميثاق العربي في ديباجته بصورة خاصة، فإن اللجوء إلى مفاهيم ذات ملامح قانونية غير مؤكدة وتقبل تفسيرات متنوعة وربما متناقضة ينبغي الحد منه إلى أدنى ما هو ممكن. أخيراً وإذا ما كان لا بد من هذه الإشارات فينبغي تفضيل طرق التفسير الديناميكية والتطورية.

٧- وترى اللجنة الدولية للحقوقيين أنه في حالة تعارض المعايير بين الأحكام التي يتضمنها الإعلان حول حقوق الإنسان في الإسلام والأحكام الواردة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان تكون الأسبقية للأحكام الأخيرة حين يتعلق الأمر بالقانون الوضعي (التقليدي أو العرفي) الذي يربط الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وأن يتمتع عدد من هذه الأحكام بمركز القواعد الأمرة للقانون الدولي مثل حظر الاسترقاق والعبودية على سبيل المثال. فلن يكون هناك مجال في هذه الحالة للتحلل من ذلك بواسطة صك إقليمي.

٨- واللجنة الدولية للحقوقيين تدعو واضعي الميثاق العربي إلى حذف إدانة الصهيونية الواردة في الديباجة وفي المادة الأولى من الميثاق من أجل تكريس الميثاق فقط لحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية دون ابتعاد عن الموضوع له طابع سياسي كفيلاً بالتعظيم على الغاية التي ينشدها الميثاق.

٩- واللجنة الدولية للحقوقيين يساورها قلق بالغ إزاء إدراج فقرة إضافية في المادة ٢ مستلهمة مباشرة من الإعلان حول حقوق الإنسان في الإسلام تنص على أن الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، والحقوق والواجبات في ظل التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى. فمثل هذا الحكم يفرغ مبدأ عدم التمييز بسبب الجنس من محتواه ويكون بمثابة جحود لحظر التمييز القائم على أساس الجنس. ولذلك فإن هذا الحكم يتناقض بشكل فاضح مع المعايير الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين تدعو إلى حذف هذه الفقرة. وإن اللجوء إلى مفاهيم غير قانونية أو مفاهيم مبهمه الملامح يجب الابتعاد عنه.

١٠- إن جميع الأشخاص الذين يخضعون لولاية دولة طرف ينبغي أن يتمتعوا بالحقوق المنصوص عليها في الميثاق باستثناء بعض الحقوق السياسية وبالذات الحق في التصويت وحق الإنسان في أن يُنتخب للذين يمكن الاحتفاظ بهما للمواطنين دون سواهم.

١١- وترى اللجنة الدولية للحقوقيين، أن إدراج عبارة "التشريع" يخلق مشكلة من حيث إن اللجوء إلى مفهوم ذي ملامح قانونية غير واضحة قابل لأن يعرف بأشكال متنوعة وربما متناقضة من قبل الدول الأطراف تُعرض للخطر الأمان القانوني الذي يتمتع به الأشخاص وينبغي بالتالي رفض إدراج مفهوم كهذا.

١٢- واللجنة الدولية للحقوقيين تدعو إلى أن يُدرج في الميثاق حكم يتعلق بأسبوعية الالتزامات المنبثقة عن الميثاق على الالتزامات المعقودة بموجب القانون الداخلي وإلى تأكيد تعهد الدول الأطراف باتخاذ كل التدابير اللازمة لممارسة التمتع بالحقوق المكرسة في الميثاق.

١٣- وتدعو اللجنة الدولية للحقوقيين بإلحاح إلى أن تركز في الصيغة النهائية للميثاق العربي لحقوق الإنسان الحقوق التالي ذكرها التي أُغفلت حتى الآن وهي:

- الحق في عدم التعرض للاسترقاق أو العبودية؛
- مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة (وذلك بصيغة لا يكتنفها الغموض ولا تنطوي على حيل أو مخارج قانونية تسمح بإنكار ما تم النص عليه)؛
- الحظر المطلق لعقوبة الإعدام بحق القصر؛
- الحظر المطلق لعقوبة الإعدام بحق الأشخاص المصابين بشكل من أشكال المرض العقلي؛
- حظر إنزال عقوبة الإعدام بالجرائم السياسية؛
- إلغاء عقوبة الإعدام في أقرب وقت؛
- حرية العقيدة بجميع مقوماتها بما في ذلك الحق في اعتناق الدين أو المعتقد اللذين يختارهما الشخص؛
- حظر سجن الأشخاص بسبب دين مدني؛
- حرية التعبير؛

- والحقوق الأساسية بجميع مقوماتها بذلك الحق بما في ذلك الحق في التصويت وحق الإنسان في أن يُنتخب.

١٤- وترى اللجنة الدولية للحقوقيين أن مما لا غنى عنه أن يضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الحق في محاكمة عادلة ومنصفة من قبل محكمة مستقلة ونزيهة تنشأ بمقتضى قانون وتكفل على نحو شامل الضمانات القانونية الواجب أن يتمتع بها كل شخص موقوف.

١٥- وينبغي كفالة الحق في الأمان على الشخص ويلزم تأكيد التزام الدول باتخاذ جميع تدابير الحماية المعقولة والمناسبة لضمان الحق في الأمان على الشخص.

١٦- وتدعو اللجنة الدولية للحقوقيين إلى أن تُكرس بشكل واضح حقوق الأقليات في مادة منفصلة.

١٧- وتدعو اللجنة الدولية للحقوقيين كذلك إلى الاعتراف بحرية تكوين الجمعيات دون أن يقتصر ما تمارسه من أنشطة على ميادين معينة من الحياة الاجتماعية.

١٨- وفي رأي اللجنة الدولية للحقوقيين، أنه ينبغي استبعاد أن يُدرج في الميثاق العربي حكم عام بالتدخل. ومن ناحية أخرى ينبغي أن تقتصر القيود التي تُفرض على الحقوق المضمونة على التدابير الضرورية اللازمة والمتناسبة مع المصلحة الواجب حمايتها ولا ينبغي أن تكون دواعي القيود التي تُفرض على الحقوق المعنية مبهمّة أو معممة بشكل مبالغ فيه. وطرائق ممارسة الحقوق المضمونة كما يُحددها القانون الداخلي للدول يمكن أن تُشكّل قيوداً مستترة المفروض أن تُحذف من النص النهائي للميثاق.

١٩- وعلى ضوء السوابق القضائية الدولية والتعليق العام رقم ٢٩ الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن مسألة حالات عدم التقيد بالحقوق المضمونة توصي اللجنة الدولية للحقوقيين باعتماد القائمة التالي ذكرها من الحقوق التي لا يمكن التحلّل منها وهي:

- الحق في الحياة؛

- حظر التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتجارب الطبية أو العلمية التي تجري دون الموافقة الحرة من الشخص المعني؛
- حظر الاسترقاق وتجارة الرقيق والعبودية؛
- الاعتراف بالشخصية القانونية لكل فرد؛
- حظر احتجاز شخص غير قادر على الوفاء بالتزام تعاقدي؛
- مبدأ المساواة أمام القانون، الذي ينبغي بموجبه أن تُحدد المسؤولية الجنائية والعقوبات بمقتضى أحكام واضحة ودقيقة واردة في قانون كان سارياً ومنطبقاً وقت حدوث الفعل أو الامتناع عنه إلا في الحالة التي ينص فيها القانون اللاحق على عقوبة أخف؛
- لكل شخص محروم من حريته أن يُعامل معاملة إنسانية تتطوي على الاحترام للكرامة المتأصلة في شخص الإنسان؛
- حظر أخذ الرهائن والاختطاف والاحتجاز الذي لا يتم الإقرار به؛
- حظر الحرمان التعسفي من الحرية أو عدم التقيد بالمبادئ الأساسية التي تضمن المحاكمة العادلة؛
- حق الإنسان في أن يُحاكم من قبل محكمة مختصة مستقلة ونزيهة تنشأ بموجب قانون؛
- الحق في اللجوء إلى محكمة بهدف الطلب من تلك المحكمة أن تنظر دون تأخير في قانونية الاحتجاز؛
- الالتزام بكفالة سبل الانتصاف المحلية من أي انتهاك تتعرض له أحكام العهد واحترام الضمانات القضائية الأساسية؛
- المبدأ القائل إن المحاكم هي المخولة دون سواها بالحكم على فرد وإدانته في مخالفة جنائية؛

- احترام افتراض البراءة.

٢٠- ومن الأهمية بمكان إدخال التعديلات اللازمة على نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان بحيث تقترن الحقوق المضمونة بما يلزم من آليات الرصد لكفالة احترامها الفعلي.

٢١- وتدعو اللجنة الدولية للحقوقيين جامعة الدول العربية إلى إعادة النظر في طرائق اشتراك المنظمات غير الحكومية في أعمالها وتُنأشد الاعتراف السريع للمنظمات غير الحكومية بإمكانية الاتصال بأجهزة رصد تطبيق الميثاق بما في ذلك الاتصال بها في إطار الرسائل الفردية التي توجه.

إعادة صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان

بناء مستقبل أفضل

منظمة العفو الدولية تدعو لجنة الخبراء
إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للجميع

١. مقدمة

ترحب منظمة العفو الدولية بقرار جامعة الدول العربية (الجامعة العربية) بإعادة صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان للعام ١٩٩٤ (الميثاق) بغية تحديثه وجعله يتماشى مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتأمل منظمة العفو الدولية بأن يُتيح ذلك فرصة لترسيخ التطورات الإيجابية التي حدثت في مجال الالتزام بحقوق الإنسان في المنطقة واحترامها.^(١) وستكون النسخة الجديدة من الميثاق أحدث وثيقة إقليمية ذات طبيعة عامة. لذلك من الضروري جداً أن يشكل الميثاق انعكاساً حقيقياً للتطورات التي طرأت على القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها التطورات في الفقه القانوني.

ولقد تم منذ العام ١٩٩٤ عدد كبير من المصادقات الجديدة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من جانب الدول الأعضاء في الجامعة العربية.^(٢) لذلك، من الضروري أن تعكس النسخة الجديدة للميثاق هذا وسواء من الأدلة والشواهد ما يؤكد الالتزام بحقوق الإنسان في المنطقة، مثل الإصلاح على المستوى الوطني.

وترى منظمة العفو الدولية أنه لمن المشجع موافقة الجامعة العربية على الاستثناس
بمشورة لجنة من الخبراء تضم خبراء عرباً في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة،
كما اقترحت المفوضية العليا لحقوق الإنسان. وبحسب المعلومات المتوفرة لمنظمة العفو
الدولية، ستعقد الجامعة العربية في اقتراح لجنة الخبراء عندما تلتقي اللجنة الدائمة لحقوق
الإنسان التابعة للجامعة العربية لإنجاز إعادة صياغتها للميثاق.^(٣)

وتقدم منظمة العفو الدولية هذه الوثيقة لعناية لجنة الخبراء. وتأمل المنظمة بأن تقبل
اللجنة المذكورة التحليل والتوصيات الواردة في هذه الوثيقة بالروح البناءة التي تطرح فيها
وبأن تدرجها في المذكرة التي سترفعها إلى الجامعة العربية. ولا تشكل هذه الوثيقة تحليلاً
شاملاً للميثاق بسبب ضيق الوقت والمجال. وتأسف منظمة العفو الدولية بأنه في الاتفاق
الذي تم بين المفوضية العليا لحقوق الإنسان والجامعة العربية، وافقت الأخيرة على وجوب
عقد اجتماع للجنة الخبراء بين ٢١-٢٦ ديسمبر/كانون الأول لترح مسودة جديدة للميثاق.
وهذه فترة قصيرة جداً لا تكفي لوضع أية صياغة جديدة شاملة. وبسبب ضيق الوقت
المتوافر قبل انعقاد جلسة لجنة الخبراء لإعداد مقترحاتها، قررت منظمة العفو الدولية إبداء
ملاحظات هنا حول قضايا مختارة فقط حتى يتسنى للجنة النظر بها وإدراجها في عملية
الصياغة.

تسلط هذه الوثيقة الضوء على بعض من بواعث القلق الرئيسية لمنظمة العفو الدولية
المتعلقة بالقيود وحالات الانتقاص من الحقوق وعقوبة الإعدام والتعذيب وحقوق المرأة
واستقلال السلطة القضائية وحرية التعبير، إضافة إلى بعض الملاحظات ذات الطبيعة
العامة. ولدى منظمة العفو الدولية ملاحظات أخرى على الميثاق، لم تسهب في تناولها هنا،
بما فيها حرية الاشتراك في الجمعيات وحرية التنقل وحقوق الطفل والحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية وحقوق الأقليات وعدم التمييز وطبيعة الواجبات المترتبة على الدول
الأطراف، فضلاً عن آليات تنفيذ الميثاق.

وهذه ليست المرة الأولى التي تبدي فيها منظمة العفو الدولية ملاحظات وتقدم
اقتراحات متعلقة بالميثاق. فقد قدمت المنظمة ملاحظاتها الأولى حول الميثاق في
ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ عندما كان في صيغة المسودة إلى الأمانة العامة للجامعة
العربية. وتضمنت ملاحظات منظمة العفو الدولية بواعث قلق حول الأحكام العامة والقيود

المفروضة على الحقوق والانتقاص منها، وحق الحياة وحظر التعذيب وسوء المعاملة وحق الشخص في الحرية والأمن، وحرية التنقل وحرية الفكر والوجدان والدين وحرية التعبير وحرية الاشتراك في الجمعيات والحق في محاكمة عادلة، إضافة إلى ملاحظات حول تنفيذ الميثاق.^(٤)

٢. ملاحظات عامة

تأمل منظمة العفو الدولية أن يعكس الميثاق التطورات الإيجابية والمهمة التي حدثت في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما يدرك أعضاء لجنة الخبراء جيداً، تم توضيح العديد من قضايا حقوق الإنسان وتناولها بالتفصيل في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك من خلال تطوير الفقه القانوني والمبادئ والتعليقات العامة. لذلك تأمل منظمة العفو الدولية أن تكون النسخة الجديدة من الميثاق مجرد عملية تجميع لنصوص من مختلف معاهدات حقوق الإنسان، ولكن أن تعكس النسخة الجديدة من الميثاق التطورات التي طرأت على قانون حقوق الإنسان.

وتلاحظ منظمة العفو الدولية الإشارة في ديباجة الميثاق إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من أن هذه الإشارات هي موضع ترحيب، فإنها لا تمثل انعكاساً متكاملاً لجميع معايير حقوق الإنسان.

فالمادة ٣٠(د) من اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات تنص على أنه عندما تشير معاهدة ما تحديداً إلى أنها تخضع لمعاهدة أخرى سابقة أو لاحقة لها أو أنها لا تُعتبر متعارضة معها، يُعمل بنصوص تلك المعاهدة الأخرى. وتؤكد ديباجة الميثاق العربي مجدداً "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلاً عن نصوص العهدين الدوليين للأمم المتحدة الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..." لذا من الواضح أن واضعي الميثاق لم يروا أنه يتعارض مع الصكوك المحددة في ديباجته، وبالتالي، يجب أن يؤخذ بتلك الصكوك كما أوضحت اتفاقية فيينا. ويجب أن

يتضمن الميثاق نصاً واضحاً على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلق بمادة الموضوع نفسه له الأولوية على الميثاق.

وهذا مهم للغاية لأن الميثاق لا يغطي جميع مجالات الحقوق التي يغطيها القانون الدولي، بما فيها تلك الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدرجة في ديباجة الميثاق. وتشكل كل دولة عضو في الجامعة العربية طرفاً في عدة معاهدات دولية لحقوق الإنسان.⁽⁵⁾ وهنا يجب التأكيد أنه لا يجوز الانتقاص من الواجبات المترتبة على الدول بموجب هذه المعاهدات.

وأخيراً، تلاحظ منظمة العفو الدولية بأن الحقوق التي يكفلها الميثاق تتعلق إلى حد كبير بالحقوق المدنية والسياسية. ويتضمن الميثاق بعض جوانب الحقوق في العمل وأوضاع العمل وحرية الانضمام إلى الجمعيات وحق التنظيم وحق تأليف نقابات عمالية وحق الإضراب وبعض جوانب من الحق في مستوى كافٍ للمعيشة وحق التعليم وحق المشاركة في الحياة الثقافية، وبعض حقوق الأقليات. بيد أنها تتعارض عامة مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا يتضمن الميثاق العديد من الجوانب الأخرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ضمنها الحق في الأمن الاجتماعي وجوانب أخرى من الحق في مستوى معيشة كافٍ، بما فيه ما يكفي من المأكل والملبس والسكن، وفي التحسين المتواصل للأوضاع المعيشية، والحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية والحق في المشاركة في الحياة الثقافية. كذلك يساور منظمة العفو الدولية القلق من أن جوانب عديدة من حقوق الطفل وحقوق الأقليات ليست مشمولة في الميثاق.

وتدعو منظمة العفو الدولية لجنة الخبراء إلى التأكيد من أن يعكس الميثاق التطورات الواسعة التي طرأت على قانون حقوق الإنسان.

وتوصي منظمة العفو الدولية بأن تشير ديباجة الميثاق إلى جميع المعاهدات الدولية السبع لحقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية الملحق بها وإلى اتفاقيات جنيف للعام

١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة بها، فضلاً عن قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كذلك تحت منظمة العفو الدولية لجنة الخبراء على موافاة الجامعة العربية بملاحظة تفسيرية واضحة تتعلق بالعلاقة بين المعاهدات الإقليمية والدولية التي تتناول الموضوع نفسه. وأن ينص الميثاق بشكل واضح على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلق بالموضوع نفسه له الأولوية على الميثاق.

وتوصي منظمة العفو الدولية بأن يتضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان جميع جوانب الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن حقوق الطفل والمرأة والأقليات واللاجئين. ويجب تأسيس الميثاق العربي على أفضل الممارسات المستمدة من الصكوك الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان.

٣. القيود المفروضة على الحقوق

تُجيز المادة ٤ من الميثاق فرض قيود على بعض الحقوق خلال حالات الطوارئ. ولا تتماشى بعض جوانب المادة ٤ مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتجز المادة ٤ من الميثاق فرض قيود على الحقوق عندما "ينص عليه القانون ويعتبر ضرورياً لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق وحرية الآخرين". ويُفهم من هذا أنه يمكن فرض قيود على جميع الحقوق والحرية المنصوص عليها في الميثاق إذا كانت تفي بالشروط الواردة أعلاه. بيد أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مثلاً، لا يجيز فرض قيود على جميع الحقوق الواردة فيه. ولا يُسمح بفرض قيود، إلا إذا تم استيفاء شروط معينة، على الحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة المادة ١٢ (١) وحرية التعبير المادة (٣) ١٩، والحق في التجمع السلمي المادة (٢) ٢٠؛ وحرية الاشتراك في جمعيات المادة (٢) ٢٢؛ والمشاركة في الشؤون العامة (المادة ٢٥) وتُفرض قيوداً مشابهة على حقوق أو حرية مختارة ترد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتجدر الملاحظة بأن اتفاقية القضاء

على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لا تجيزان فرض قيود على الحقوق الواردة فيهما.

وتجيز المادة ٤ من الميثاق فرض قيود "لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين". ولا تسمح أي من معاهدات حقوق الإنسان بفرض قيود لحماية الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، أشارت المادة ٤ من الميثاق إلى أنه لا يجوز فرض قيود "سوى ما ينص عليه القانون". وقد غيرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للجامعة العربية، في إعادة صياغتها للميثاق، هذا النص إلى "وفقاً للقانون"^(٦) وليس واضحاً لماذا تم تغيير العبارة السابقة التي تتماشى مع القانون الدولي. ويساور منظمة العفو الدولية القلق من أن عبارة "وفقاً للقانون" يمكن تفسيرها بحيث تعني أن القيود ليست بحاجة إلى توضيح أو تحديد بموجب القانون، ولكن يمكن فرضها، على سبيل المثال، في كل مرة تُعلن فيها حالة الطوارئ.

وتوصي منظمة العفو الدولية بالألا تُفرض القيود الموضوعية على الحقوق الواردة في الميثاق العربي إلا على عدد محدود من الحقوق بحيث تتماشى مع القانون الدولي، فقط إذا نص القانون على ذلك واعتُبرت ضرورية لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرّياتهم، تماشياً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولأقصى فترة ممكنة.

٤. الانتقاص من الحقوق

تنص المادة ٤ (ب-ج) من الميثاق على أنه:

"يجوز للدول الأطراف في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة أن تتخذ من الإجراءات ما يلها من التزاماتها طبقاً لهذا الميثاق إلى المدى الضروري الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع.

لا يجوز بأي حال أن تمس تلك القيود أو أن يشمل هذا التحلل الحقوق والضمانات الخاصة بحظر التعذيب والإهانة والعودة إلى الوطن واللجوء السياسي والمحاكمة وعدم جواز تكرار المحاكمة عن ذات الفعل وشرعية الجرائم والعقوبات".

ويساور منظمة العفو الدولية القلق إزاء عدة جوانب من هذه النصوص. لا تقتضي النصوص بأن تتماشى هذه الإجراءات مع الالتزامات الأخرى المترتبة بموجب القانون الدولي، بما فيها حظر التمييز القائم فقط على العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي. وإضافة إلى الفقرة العامة المتعلقة بعدم التمييز، ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحديداً على أن التدابير التي تُتخذ في حالة الطوارئ لا يجوز أن تُنفذ بطريقة قائمة على التمييز بناء على الأسس المذكورة أعلاه. (انظر المادة (١) ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

وعلاوة على ذلك، تشمل النصوص قائمة للحقوق غير الخاضعة للانتقاص. وهي "حظر التعذيب والمعاملة المهينة والعودة إلى الوطن واللجوء السياسي والمحاكمة وعدم جواز تكرار المحاكمة عن ذات الفعل وشرعية الجرائم والعقوبات". وفي عدة جوانب مهمة، لا تتماشى الحقوق غير القابلة للانتقاص في الميثاق مع قائمة الحقوق غير القابلة للانتقاص في المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي: المادة ٦ (الحق في الحياة) والمادة ٧ (حظر التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو التجارب الطبية أو العملية من دون موافقة) والمادة ٨، الفقرتان ١ و ٢ (حظر الرق وتجارة الرقيق والعبودية) والمادة ١١ (حظر السجن بسبب العجز عن الوفاء بالواجب التعاقدية) والمادة ١٥ (مبدأ الشرعية في مضمار القانون الجنائي، أي شرط اقتصاص كل من التبعة الجنائية والعقوبة على نصوص واضحة ودقيقة في القانون كانت قائمة ومعمولاً بها في وقت حدوث الفعل أو الإغفال، إلا في الحالات التي يفرض فيها قانون لاحق عقوبة أخف)، والمادة ١٦ (الاعتراف بأي كان كشخص أمام القانون) والمادة ١٨ (حرية الفكر والوجدان والدين). ويساور منظمة العفو الدولية القلق الشديد أن الميثاق يجيز الانتقاص من الحق في الحياة. وإضافة إلى ذلك، تحظر المادة ١٤ من الميثاق الحبس على أساس العجز الثابت للشخص عن الوفاء بدين أو أي التزام مدني آخر. وكما ذكرنا أعلاه، من بين الحقوق غير القابلة للانتقاص بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حظر السجن لمجرد العجز عن الوفاء بالتزام تعاقدي، إلا أنه تلاحظ منظمة العفو الدولية أنه لم يُشمل كأحد الحقوق غير القابلة للانتقاص في الميثاق. وتعترى منظمة العفو الدولية الدهشة عندما ترى أن حظر الحبس في هذه الظروف قد أُغفل كلياً من النسخة المقترحة الجديدة للميثاق.

وعلاوة على ذلك، لا يقتضي الميثاق وجوب إعلان حالة الطوارئ ووجوب إحاطة الدول الأخرى والجامعة العربية علماً بإعلان حالة الطوارئ. وذكرت لجنة حقوق الإنسان تعليقاً على المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أنه من أجل الحفاظ على مبادئ الشرعية وسيادة القانون في الأوقات التي تكون هناك حاجة ماسة إليها، وعند إعلان حالة الطوارئ مع ما يترتب عليها من عواقب قد تشمل الانتقاص من أي نص من نصوص العهد، ينبغي على الدول أن تتصرف في إطار النصوص الدستورية وغيرها من النصوص القانونية التي تنظم مثل هذا الإعلان وممارسة سلطات الطوارئ.^(٧)

وقد أعادت لجنة حقوق الإنسان التابعة للجامعة العربية صياغة هذه الأحكام في العملية الأخيرة لإعادة الصياغة. وإلى حد كبير يتماشى نص هذه الأحكام الواردة في المسودة الجديدة مع ما جاء في المادة الرابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهذا تطور إيجابي ترحب به منظمة العفو الدولية. بيد أن المسودة الجديدة، التي توافرت في نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، لا تحدد ما هي الحقوق والحريات التي لا تخضع للانتقاص، بل لا تترك إضافة هذا الأمر إلى مرحلة لاحقة. وتحت مظلة العفو الدولية على وجوب أن تتماشى قائمة الحقوق غير القابلة للانتقاص مع منطوق المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأن يعكس التعليق العام رقم ٢٩ للجنة حقوق الإنسان حول تلك المادة والذي قدم لائحة أشمل للحقوق غير القابلة للانتقاص. وينص التعليق العام ٢٩ على أن هناك عناصر لا يمكن برأي اللجنة أن تخضع للانتقاص القانوني بموجب المادة ٤. وهي تشمل الحقوق التالية: معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية واحترام الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني؛ احتجاز الرهائن أو عمليات الخطف أو الاعتقال غير المعترف به ليس خاضعاً للانتقاص؛ عناصر حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات والتي يجب أن تحترم في جميع الظروف؛ ومنع الإبادة الجماعية؛ الترحيل أو النقل القسري للسكان بدون أسس يجيزها القانون الدولي؛ والقيام بدعاية للحرب أو في الدعوة للكرهية القومية أو العرقية أو الدينية قد تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف؛ والواجب الجوهري في توفير سبيل انتصاف فعال.^(٨)

كما يقتضي النص المقترح الجديد من الدول إبلاغ الأمين العام للجامعة العربية بإعلان حالة الطوارئ، والإجراءات المتخذة. وتوصي منظمة العفو الدولية بوجوب إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً بذلك، لأن إعلان حالة الطوارئ يمكن أن يؤثر على العلاقات القائمة مع الدول الأخرى، والتي لا تقتصر على الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

كما تجدر الملاحظة بأن اتفاقية حقوق الطفل لا تجيز الانتقاص من الحقوق، حتى خلال حالات الطوارئ، بل تجيز فرض قيود على بعض الحقوق. لذا سيشكل إسهماً مهماً في تطوير قانون حقوق الإنسان إذا ذكر الميثاق تحديداً بأن حقوق الطفل لا يجوز أن تخضع لأي انتقاص. وبالمثل، يجيز العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إخضاع الحقوق للقيود، لكنه لا يتضمن نصاً يجيز الانتقاص المشابه لذلك الوارد في المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لذا يُفهم بأنه لا يجوز إخضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لقيود حالات الطوارئ.

وتوصي منظمة العفو الدولية بأن يقتضي الميثاق أن تتماشى الإجراءات المتخذة بموجب حالات الطوارئ مع الواجبات الأخرى المترتبة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك حظر التمييز القائم فقط على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.

كما توصي منظمة العفو الدولية بأن تتماشى الحقوق غير القابلة للانتقاص في الميثاق مع قائمة الحقوق غير القابلة للانتقاص الواردة في المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقائمة الموسعة الإضافية للحقوق غير القابلة للانتقاص التي حددتها لجنة حقوق الإنسان في تعليقها العام ٢٩.

كذلك يجب أن يقتضي الميثاق عند إعلان حالة الطوارئ إبلاغ الدول الأخرى والجامعة العربية والأمم المتحدة رسمياً بهذا الإعلان.

٥. التعذيب

تنص المادة ١٣ من الميثاق على أن الدول الأطراف "تحمي كل إنسان على إقليمها من أن يعذب بدنياً أو نفسياً أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك، وتعتبر ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يُعاقب عنها." وبينما ترحب منظمة العفو الدولية بحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في الميثاق، إلا أن القلق يساورها من أن هذا الحظر لا يتمشى مع الحظر المنصوص عليه في القانون الدولي. أولاً، يحظر القانون الدولي المعاملة فضلاً عن العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (انظر المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). ثانياً، لا يتضمن الميثاق تعريفاً واضحاً للتعذيب يتمشى مع المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب التي تنص على أنه :

"لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد "بالتعذيب" أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرص عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها."

ومن المهم أن يتضمن التعريف عنصر الألم والمعاناة اللذين يتم التسبب بهما، والقائمة التوضيحية للأغراض الممنوعة للتسبب بالألم، وعنصر إدراج طرف ثالث في التعريف. كذلك تعتقد منظمة العفو الدولية أن الجامعة العربية ستسهم إسهاماً مهماً في قانون حقوق الإنسان من خلال التحديد الواضح بأن حظر التعذيب ينطبق على الأفعال التي يرتكبها الموظفون الرسميون والأفراد والجهات غير التابعة للدولة. وقد أشارت لجنة حقوق الإنسان في تعليقها العام رقم ٢٠ على المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (حظر التعذيب) إلى أن :

"هدف الأحكام الواردة في المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو حماية كل من كرامة الفرد وسلامته الجسدية والعقلية. ومن واجب الدولة الطرف توفير الحماية للجميع من خلال الإجراءات التشريعية وسواها من الإجراءات الضرورية ضد الأفعال التي تحظرها المادة ٧، سواء ارتكبتها أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية أو خارج نطاق صفتهم الرسمية أو بصفتهم الخاصة". [التأكيد مضاف]

كما أن الميثاق لا يحظر إمكانية الاعتداد بأقوال يثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة التعذيب كأدلة في أية إجراءات، إلا ضد شخص متهم بممارسة التعذيب كدليل على الإدلاء بها (المادة ١٥ من اتفاقية مناهضة التعذيب).

وعلاوة على ذلك، تلاحظ منظمة العفو الدولية أن الميثاق ينص على إمكانية تعويض أي شخص يقع ضحية التوقيف أو الاعتقال غير القانوني. بيد أنه لا يوجد نص يضمن إمكانية حصول ضحايا الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان على جميع الأشكال الخمسة للتعويض (رد الحقوق والتأهيل والتعويض المالي والرضاء وضمانات عدم التكرار) التي يستحقها الضحايا.^(٩)

وأخيراً، تحت منظمة العفو الدولية لجنة الخبراء على ضمان حظر التسليم أو الإعادة إلى دول سيواجه فيها الشخص المعني انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها التعرض للتعذيب أو المحاكمات الجائرة أو عقوبة الإعدام. والدول ملزمة بموجب قانون حقوق الإنسان بالتقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يُعتبر عموماً مبدأً من مبادئ القانون الدولي العرفي.^(١٠)

وتوصي منظمة العفو الدولية بأن يحظر الميثاق العربي التعذيب والمعاملة وكذلك العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

كما توصي منظمة العفو الدولية بأن يتمشى تعريف التعذيب في الميثاق مع المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يحدد بوضوح بأن حظر التعذيب ينطبق على الأفعال التي يرتكبها الموظفون الرسميون والأفراد والجهات غير التابعة للدولة.

ويجب أن يحظر الميثاق إمكانية الاعتداد بالأقوال التي يثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة التعذيب، كأدلة في أية إجراءات، إلا ضد شخص متهم بممارسة التعذيب وذلك كدليل على الإدلاء بها.

ويجب أن تتاح لضحايا التعذيب إمكانية الحصول على جميع الأشكال الخمسة للتعويض (رد الحقوق (الاعتبار) والتأهيل والتعويض المالي والرضاء والضمانات بعدم التكرار).

كذلك توصي منظمة العفو الدولية بأن يحظر الميثاق التسليم أو الإعادة إلى دول سيواجه فيها الشخص المعني انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها تعرضه للتعذيب.

٦. حقوق المرأة

ترحب منظمة العفو الدولية بأن المادة ٢ من الميثاق تحظر التمييز بين الرجال والنساء. وقد عدل هذا في المسودة المقترحة الجديدة التي تنص على أن الرجال والنساء متساوون في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى، وأن تضمن الدول الأطراف تكافؤ الفرص بينهما في التمتع بهذه الحقوق.

وتلاحظ منظمة العفو الدولية أنه بخلاف هذا النص، لا ترد نصوص محددة أخرى حول حقوق المرأة في الميثاق. ومن المهم أن يعكس الميثاق صراحة الواجبات المترتبة على الدول لجهة حقوق المرأة، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا تستند هذه الواجبات فقط إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادق عليها العديد من الدول العربية، بل أيضاً إلى المعاهدات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدول العربية والتي تشمل العديد من الجوانب المهمة لحقوق المرأة.

وتود منظمة العفو الدولية تسليط الضوء في هذا الصدد على الالتزامات المتعلقة بالعنف الممارس ضد المرأة. وقد شددت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التي تشرف على تنفيذ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، في مناسبات عديدة عند النظر في التقارير

التي تقدمها الدول الأطراف، على أنه ينبغي على الدول سن وإنفاذ قوانين لمنع أفعال العنف ضد المرأة والمعاقبة عليها. وبهذه الروح، ذكرت اللجنة أن "العنف الممارس ضد المرأة بسبب جنسها هو شكل من أشكال التمييز التي تعيق بشكل خطير قدرة المرأة على التمتع بالحقوق والحريات على قدم المساواة مع الرجال."^(١١) وتضيف اللجنة أن تعريف التمييز في الاتفاقية يشمل "العنف الممارس ضد المرأة، أي العنف الموجه ضد المرأة بسبب كونها امرأة أو الذي يؤثر على المرأة بصورة مبالغ فيها. ويشمل الأفعال التي تلحق الأذى أو الألم الجسدي أو العقلي أو الجنسي، والتهديد بارتكاب هذه الأفعال، والإكراه وغيره من أشكال الحرمان من الحرية. وقد ينتهك العنف الممارس ضد المرأة بسبب جنسها نصوصاً محددة في الاتفاقية بصرف النظر عما إذا كانت تلك النصوص تذكر العنف تحديداً."^(١٢) وسيشكل انعكاس هذا الواجب بوضوح في النصوص الواردة في الميثاق إسهاماً مهماً جداً في حماية حقوق المرأة وحقوق الإنسان عموماً.

وينبغي أن يشترط الميثاق بأن تضع التشريعات والسياسات حداً لظاهرة الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة من جانب الأفراد والجهات التابعة وغير التابعة للدولة، بما في ذلك توكي اليقظة اللازمة من جانب الدولة لمنع وقوعها، وحماية المرأة من هذه الانتهاكات في المقام الأول. ويجب على الدول أن تحقق في العنف الممارس ضد المرأة كلما حدث وأن تقاضي مرتكبيه وتعاقبهم. ويجب تمكين النساء اللواتي يتعرضن للعنف من الاستفادة من آليات العدالة، فضلاً عن ضمان استفادتهن من تدابير الحماية، بما فيها الملاجئ وخدمات النصح والتأهيل والدعم للنساء اللواتي يقعن ضحايا للعنف أو يتعرضن لخطره :

وتوصي منظمة العفو الدولية بأن يعكس الميثاق صراحة جميع حقوق المرأة، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تضمينه فقرة واضحة تحظر التمييز ضد المرأة بسبب كونها امرأة، ويجب أن يتماشى تعريف التمييز في الميثاق مع تعريف التمييز في اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة؛ بما في ذلك تفسير لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة القاضي بأن يشمل حظر التمييز حظر العنف الممارس ضد المرأة بسبب جنسها.

وتوصي منظمة العفو الدولية أيضاً بأن يفرض الميثاق التزاماً على الدول الأطراف بسن وإنفاذ قوانين لمنع ارتكاب أفعال العنف ضد المرأة والمعاقبة عليها. وهذا يشمل وجوب

أن تضع القوانين والسياسات حداً للإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة من جانب الأفراد والجهات التابعة وغير التابعة للدولة، من خلال تحلي الدولة باليقظة اللازمة لمنع وقوعها وحماية النساء من مثل هذه الانتهاكات بالأساس.

والنساء اللواتي يتعرضن للعنف يجب أن يستفدن من آليات العدالة، فضلاً عن تدابير الحماية.

وأخيراً، يجب تضمين الميثاق مزيداً من عناصر طبيعة واجبات الدولة المتعلقة بالعنف ضد المرأة، كما وردت بإسهاب في التوصية العامة رقم ١٩ التي أصدرتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

٧. استقلال السلطة القضائية

ترحب منظمة العفو الدولية بتضمين المسودة المقترحة الجديدة للميثاق مبدأً استقلالية القضاء في النص المتعلق بالمساواة أمام القانون والمحاكم. بيد أن منظمة العفو الدولية تقترح تطويره أكثر ليشمل بعض المبادئ المتعلقة باستقلالية القضاء، بما فيها تلك الواردة في المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية.

وهي تشمل وجوب أن تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز على أساس الوقائع ووفقاً للقانون، ودون أية تقييدات أو تأثيرات غير سلمية أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات، مباشرة كانت أو غير مباشرة، ومن أية جهة أو لأي سبب (المبدأ الثاني). ولا يجوز أن تحدث أية تدخلات غير لائقة أو لا مبرر لها، في الإجراءات القضائية ولا تخضع الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم لإعادة النظر. ولا يخل هذا المبدأ بإعادة النظر القضائية أو بقيام السلطات المختصة، وفقاً للقانون، بتخفيف أو تعديل الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية (المبدأ الرابع) ولكل فرد الحق في أن يحاكم أمام المحاكم العادية أو الهيئات القضائية التي تطبق الإجراءات القانونية المقررة. ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية، لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول والخاصة بالتدابير القضائية، لتنتزع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية أو الهيئات القضائية (المبدأ الخامس)). ويضمن القانون للقضاة بشكل مناسب تمضية المدة المقررة لتوليهم وظائفهم واستقلالهم، وأمنهم،

وحصولهم على أجر ملائم، وشروط خدمتهم ومعاشهم التقاعدي وسن تقاعدهم. (المبدأ ١١)
ويتمتع القضاة، سواء أكانوا معينين أم منتخبين، بضمان بقائهم في منصبهم إلى حين بلوغهم
سن التقاعد الإلزامية أو انتهاء الفترة المقررة لتوليهم المنصب، حيثما يكون معمولاً
بذلك. (المبدأ ١٢).

٨. حرية الوجدان والدين وحرية التعبير

تتضمن المادة ٢٧ من الميثاق الحق في ممارسة الشعائر الدينية والتعبير عن الآراء
عن طريق "العبادة أو الممارسة أو التعليم". وهذا يقصر كثيراً عن الوفاء بالحقوق في حرية
الوجدان والدين وحرية التعبير. فالمادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية تنص على أنه :

١. لكل إنسان حق في حرية التفكير والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن
يدين بدين ما، وحرية في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحرية في إظهار دينه أو
معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو
على حدة.

٢. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في اعتناق أي دين أو
معتقد يختاره.

٣. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها
القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة
أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم الأساسية.

٤. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند
وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

وتتضمن حرية التعبير الحق في اعتناق آراء من دون مضايقة والحق في حرية التعبير
الذي يشمل، "حرية في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين
دونما اعتبار للحدود. سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى

يختارها. (المادة ١٩ (٢) من العهد المذكور) وتلاحظ منظمة العفو الدولية أيضاً أن القيود المفروضة على هذه الحقوق يجب أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة (المادة ١٩ (٣) من العهد المذكور). ولا يجوز فرض أية قيود بخلاف تلك المفروضة على حرية التعبير (انظر الفقرة السابقة حول القيود المفروضة على الحقوق). وتلاحظ منظمة العفو الدولية بأن النسخة المقترحة الجديدة من مسودة الميثاق لا تجيز فرض أية قيود "إلا بما ينص عليه التشريع أو القانون". ولا تضاف أية معايير أخرى.

وتوصي منظمة العفو الدولية بأن يتضمن الميثاق أحكاماً حول حرية الدين والوجدان والتعبير بما يتماشى مع المادتين ١٨ و ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويجب أن تتضمن عبارة تفيد أن القيود المفروضة على هذه الحقوق ينبغي أن تتماشى مع هاتين المادتين. ولا يجوز السماح بأية أسباب أخرى لفرض القيود.

٩. المحاكمات العادلة

لا تتضمن النسخة الحالية من الميثاق العربي إلا بضعة أحكام تتعلق بالمحاكمات العادلة، وقد تم إغفال جوانب مهمة عديدة من الحق في المحاكمة العادلة. والجوانب الوحيدة للمحاكمة العادلة الواردة هي أنه لا عقوبة على الأفعال السابقة لصدور ذلك النص (المادة ٦ من الميثاق) والحق في الحرية والحق في أن يقدم إلى القضاء دون إبطاء (المادة ٨ من الميثاق) والمساواة أمام القضاء وحق التقاضي (المادة ٩ من الميثاق) ولا يجوز حبس إنسان ثبت إفساره عن الوفاء بدين (المادة ١٤ من الميثاق)، والمعاملة الإنسانية خلال الاحتجاز (المادة ١٥ من الميثاق)، ولا تجوز محاكمة شخص عن جرم واحد مرتين (المادة ١٦ من الميثاق).

وتتضمن المسودة المقترحة الجديدة للميثاق التي كانت متوافرة عند كتابة هذه الوثيقة بعض الجوانب الإضافية للحق في محاكمة عادلة، لكنها لم تستوف بعد المعايير الدولية.

الحقوق خلال فترة الاعتقال السابق للمحاكمة

- الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً (المادة ٩(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

- ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة (المادة ٩(٣) من العهد المذكور).

- الحق في إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف... وبأية تهمة توجه إليه (المادة ٩(٢) من العهد المذكور).

- الحق في أن يُبلغ بلغة يفهمها (المبدأ ١٤ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن).

- الحق في تعيين مستشار قانوني (المبدأ ١٧(١) من مجموعة المبادئ).

- يكون للشخص المحتجز الحق في الاتصال بالعالم الخارجي بما في ذلك المراسلة وتلقي الزيارات (المبدأ ١٩ من مجموعة المبادئ) وحظر الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي،^(١٣) والحق في أن يزوره أفراد أسرته (المبدأ ١٩ من مجموعة المبادئ) والحق في زيارة الطبيب له (المبدأ ٢٤ من مجموعة المبادئ).

- ضمان حصول الرعايا الأجانب على تسهيلات معقولة للاتصال بممثلي حكومة بلدهم وتلقي زيارات منهم.

- الحق في تقديمه سريعاً إلى أحد القضاة وأحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية (المادة ٩(٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

- الحق في أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه (المادة ٩(٣) من العهد المذكور)

- الحق في الطعن في قانونية اعتقاله (المادة ٩(٤) من العهد المذكور).

- الحق في التعويض عن التوقيف أو الاعتقال غير القانوني.

الحقوق خلال المحاكمة

- الحق في أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفي لإعداد دفاعه بنفسه، بما في ذلك حصوله على المعلومات والحق في إعلامه بطبيعة التهمة الموجهة إليه (المادة ١٤ (٣) (أ) و (ب) من العهد المذكور).
- الحق في الاحتجاز في مكان احتجاز معترف به رسمياً (المادة ١٠ من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري).
- حق النساء في أن يسجنن بصورة منفصلة عن الرجال وتحت إشراف موظفات (القاعدتان ٨ (أ) و ٥٣ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء).
- يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين، إلا في ظروف استثنائية (المادة ١٠ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).
- الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساوٍ في التمتع بحمايته (المادة ٢٦ من العهد المذكور)
- الناس جميعاً سواسية أمام القضاء (المادة ١٤ (١) من العهد المذكور).
- أن تكون قضيته محل نظر من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون (المادة ١٤ (١) من العهد المذكور)
- الحق في جلسة علنية وضمانات بأن تصدر الأحكام بصورة علنية. ويجوز منع الصحافة والجمهور من الحضور لدواعي الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي (المادة ١٤ (١) من العهد المذكور).
- الحق في ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بذنب (المادة ١٤ (٣) (ز) من العهد المذكور).
- الحق في استبعاد الأدلة المنتزعة تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب الإكراه (انظر الفقرة أعلاه حول التعذيب).

- الحق في أن يُحاكم دون تأخير لا مبرر له (المادة ١٤ (٣) (ج) من العهد المذكور).

- الحق في أن يحاكم حضورياً وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره (المادة ١٤ (٣) (د) من العهد المذكور والمبدأ ٥ من المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين).

- الحق في أن يخطر بحقه في المساعدة القانونية، إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر (المادة ١٤ (٣) (د) من العهد المذكور).

- الحق في الحضور خلال المحاكمة والاستئناف (المادة ١٤ (٣) (د) من العهد المذكور).

- الحق في أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي (المادة ١٤ (٣) (هـ) من العهد المذكور).

- الحق في أن يزود بترجمان وترجمات خلال جميع الإجراءات بما فيها الإجراءات السابقة للمحاكمة وخلال فترة المحاكمة (المادة ١٤ (٣) (و) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمبدأ ١٤ من مجموعة المبادئ).

- حق اللجوء إلى محكمة أعلى كيما تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذي حُكم به عليه. (المادة ١٤ (٥) من العهد المذكور).

- حق النساء في أن يسجنَّ بصورة منفصلة عن الرجال وتحت إشراف موظفات (القاعدتان ٨ (أ) و ٥٣ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء).

حقوق الأطفال الذين يخالفون القانون

إضافة إلى الحقوق الواردة أعلاه، ضمان الحقوق التالية :

- تأمين احترام حياته الخاصة تماماً أثناء جميع مراحل الدعوى، وهذا يعني أن محاكمات الأطفال على عكس البالغين لا يجوز أن تكون علنية (المادة

٤٠ (٢) (ب) (٧) من اتفاقية حقوق الطفل) وهذا يشمل عدم جواز نشر أية معلومات يمكن أن تؤدي إلى التعرف على هوية المجرم الحدث (المبدأ ٨) (٢) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث - قواعد بكين).

- يراعى جعل الإجراءات مناسبة لسنهم ومواتية لضرورة العمل على إعادة تأهيلهم (المادة ١٤ (٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

- يجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة (المادة ٣٧ (ب) من اتفاقية حقوق الطفل).

- تشكل المصلحة الفضلى للطفل للاعتبار الأول عند إنزال عقوبات بالأحداث الذين يثبت أنهم انتهكوا القانون الجنائي (المادة ٤٠ (٤) (٤) من اتفاقية حقوق الطفل).

- يُفصل الأطفال المسجونون، عموماً، عن البالغين ويجب أن يعاملوا معاملة تتفق مع سنهم ومركزهم القانوني (المادة ١٠ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٣٧ (ج) من اتفاقية حقوق الطفل).

وتوصي منظمة العفو الدولية بأن يتضمن الميثاق الحقوق المذكورة أعلاه خلال فترتي الاعتقال السابق للمحاكمة والمحاكمة.

١٠. الخلاصات

تعتمد منظمة العفو الدولية هذه الفرصة لإطلاعكم على توصياتها المتعلقة بإعادة صياغة الميثاق العربي. وتعتقد المنظمة أن اعتماد ميثاق جديد يتماشى تماماً مع القانون الدولي يشكل إسهاماً مهماً للغاية في بناء مستقبل أفضل في المنطقة. وتأمل المنظمة بأن تأخذ لجنة الخبراء هذه التوصيات بعين الاعتبار في مداولاتها وأن تدرجها في المسودة التي ستقترحها لجنة الخبراء على جامعة الدول العربية.

وأخيراً تهيب منظمة العفو الدولية بجامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها نشر الميثاق على الملأ وتوزيعه على أوسع نطاق ممكن بين سكان المنطقة. كذلك تدعو منظمة العفو الدولية الجامعة العربية إلى ضمان الحقوق المكرسة في الميثاق لجميع أبناء المنطقة من دون أي تمييز.

الهوامش

١. اعتمد الميثاق العربي لحقوق الإنسان في العام ١٩٩٤، لكن اعتباراً من تاريخ تقديم هذه الوثيقة، لم تصادق عليه أية دولة عضو في جامعة الدول العربية. والدول الأعضاء في الجامعة هي: الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.
٢. انظر الملحق ١ للاطلاع على قائمة المصادقات على المعاهدات الدولية من جانب الدول الأعضاء في الجامعة العربية.
٣. بدأت لجنة حقوق الإنسان التابعة للجامعة العربية إعادة صياغة الميثاق ولم تقترح إلا بضعة تغييرات فقط. ولم تستكمل بعد عملية إعادة الصياغة.
٤. تعليقات منظمة العفو الدولية على "مسودة الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣.
٥. باستثناء فلسطين. إذ أن السلطة الفلسطينية التي ليست عضواً في الأمم المتحدة، لم تصادق على معاهدات حقوق الإنسان. بيد أن الرئيس عرفات صرحَ لمندوبي منظمة العفو الدولية في العام ١٩٩٣ بأنه سيتقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأدلى بتصريحات مشابهة في بعض المناسبات الأخرى بعد ذلك. لذا تنتظر منظمة العفو الدولية من السلطة الفلسطينية احترام قانون ومعايير حقوق الإنسان.
٦. بعد صدور قرار الجامعة العربية بإعادة صياغة الميثاق، استأنفت لجنة حقوق الإنسان التابعة للجامعة العربية عملها، وعقدت جلسة بين ١-١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ وقدمت مقترحات لإجراء بضعة تعديلات. ولم تستكمل عملية الصياغة في تلك الجلسة.
٧. لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام ٢٩: حالات الطوارئ، الفقرة ٢.
٨. لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام ٢٩: حالات الطوارئ، الفقرة ١٣.

٩. انظر "الحق في استرداد الحقوق والتعويض والتأهيل بالنسبة لضحايا الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية" الذي يشمل المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في سبيل انتصاف وتعويض بالنسبة لضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. (E/CN.4/2000/62).
١٠. للاطلاع على مزيد من التوصيات حول التعذيب، انظر برنامج منظمة العفو الدولية المؤلف من ١٢ نقطة لمنع التعذيب على أيدي الموظفين الرسميين، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠.
١١. التوصية العامة رقم ١٩ من جانب لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: العنف الممارس ضد المرأة، A/47/38 (٢٩ يناير/كانون الثاني ١٩٩٢)، الفقرة ١.
١٢. المصدر ذاته، الفقرة ٦.
١٣. يتماشى هذا الحق مع توصيات المقرر الخاص المعني بالتعذيب. انظر مثلاً، تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب المرفوع إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، A/56/156، (٣ يوليو/تموز ٢٠٠١)، الفقرة ٣٩(و).

٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣

انتكاسة لدعاوى الإصلاح

الميثاق العربي لحقوق الإنسان تجسيد للمنطق
الاستعماري تجاه الشعوب

بيان من ٣٦ منظمة حقوق إنسان

بيان صحفي

استقبل أمس وفد خبراء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الذي عرض عليهم مذكرة قانونية مفصلة بموقف منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي (٣٦ منظمة) في ١١ دولة عربية من مشروع الميثاق العربي (المعدل) لحقوق الإنسان.

رفضت المذكرة التي أعد مشروعها مركز القاهرة، الميثاق المعدل بوصفه تجسيدا للأيدولوجية الاستعمارية والعنصرية تجاه الشعوب، والقائلة إن مواطني شعوب العالم الثالث غير مؤهلين للتمتع بنفس حقوق الإنسان والشعوب في الدول الاستعمارية، بما في ذلك المهاجرون العرب إلى هذه الدول!

جدير بالذكر أن وفد خبراء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قد بدأ اجتماعاته في مقر الجامعة العربية أمس وتستمر حتى يوم ٢٦ ديسمبر، بهدف إعداد وجهة نظر الخبراء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان (المعدل)، وتقديمها للجامعة العربية، التي كانت قد طلبت من المفوض السامي لحقوق الإنسان المشورة الفنية في الميثاق المعدل،

ولكنها لم تطلب المشورة من منظمات حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي بادر به مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ورغم أن الميثاق المعدل قد تضمن تحسينات محدودة على بعض مواد الميثاق الأصلي، إلا أنه احتفظ بجوهر فلسفة الميثاق الأصلي المناهية لحقوق الإنسان، بينما تراجع عن الميثاق الأصلي في عدد آخر من الحقوق، وخاصة حقوق المرأة، وإغائه مبدأ "الشعب مصدر السلطات"، وتخليه عن حظر عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية!

لا يقدم الميثاق أية ضمانات لحق المشاركة السياسية أو نزاهة الانتخابات العامة، ولا يضمن حق تشكيل الأحزاب السياسية ولا الجمعيات الأهلية، كما يبارك قيام الحكومات العربية بسن قوانين تنتهك العدد المحدود من الحقوق التي يضمنها! كما ينفرد الميثاق عن كل الوثائق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان -بما فيها الميثاق الأفريقي- بإباحته الاعتداء على حياة الإنسان في أوقات الطوارئ، وعدم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية وعدم حظر الرق والعبودية!

جدير بالذكر أن الجامعة العربية كانت قد أصدرت الميثاق العربي لحقوق الإنسان في سبتمبر ١٩٩٤، ولكنه لم يحظ بتصديق دولة واحدة رغم مرور تسع سنوات عليه، كما أدانته المنظمات الدولية والعربية باعتباره منافيا للمعايير العالمية لاحترام حقوق الإنسان، ويشكل ازدياداً للإنسان والشعوب في العالم العربي.

وفي إطار محاولة الحكومات العربية تحسين صورتها البائسة أمام المجتمع الدولي بعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية، عقدت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في الجامعة العربية -والتي تتكون من ممثلي الحكومات العربية- عدة اجتماعات خلال شهري يونيو وأكتوبر ٢٠٠٣ تحت عنوان: "تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، وقدمت عدة حكومات أوراق عمل إلى هذه الاجتماعات كانت كلها أكثر سلبية من الميثاق الأصلي، باستثناء الورقة التي قدمتها حكومة المغرب.

وقد بادرت عدة منظمات حقوقية بعقد مؤتمرات في عمان وصنعاء والقاهرة وجنيف حول نفس الموضوع، كما نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مؤتمراً إقليمياً في بيروت بالتعاون مع جمعية "عدل" اللبنانية في ١٠ يونيو الماضي، قبل اجتماع الجامعة

العربية بثمانية أيام، وبحضور ممثلين عنها وبرلمانيين وخبراء حكوميين عرب، و٣٦ منظمة عربية و١١ منظمة دولية وعدد من الأكاديميين والمثقفين العرب. وأصدر المؤتمر في ختام أعماله "إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي" الذي حذر من خطط الحكومات العربية لاختزال تطوير الميثاق في مجرد تحسينات شكلية على الميثاق الأصلي، وتضمن الإعلان ٢٧ توصية مفصلة تتناول المبادئ والمعايير والمضامين والآليات التي يجب أن تحكم عملية إعداد ميثاق لحقوق الإنسان في العالم العربي، استجابت الحكومات لتوصية واحدة منها (رقم ٢٦)، وهي الاستعانة بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وكانت الأمانة العامة للجامعة قد قامت بتوزيع إعلان بيروت على أعضاء اللجنة الدائمة -خلال اجتماعهم في يونيو الماضي- وكذلك رسالة من مدير مركز القاهرة حول الإعلان، كما قام رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتقديم عرض للإعلان أمام اجتماع اللجنة، نيابة عن المنظمات التي شاركت في مؤتمر بيروت.

ورغم أن الأمين العام للجامعة العربية قد أوصى خلال اجتماعات اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة في أكتوبر الماضي، بضرورة الالتزام في عملية تحديث الميثاق بالمعايير الدولية، وسار على ذات النهج رئيس اللجنة، إلا أن أغلبية ممثلي الحكومات أعضاء اللجنة ساروا في الاتجاه المضاد، لتتنكس بذلك واحدة من المحاولات المحدودة لإصلاح حال العالم العربي، وتنتهي إلى وثيقة أكثر سوءاً من تلك التي أصدرتها منذ ٩ سنوات وأثارت سخط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان.

المؤكد أن السخط سيكون أكبر وأعظم إذا صدرت وثيقة كهذه، خاصة وأن العالم كله ينظر للعالم العربي مترقباً خطوة واحدة للأمام، وليس عشراً للخلف!. وهي ستكون مناسبة لحزن غير مسبوق في العالم العربي، لأنها ستكون أول وثيقة عربية يصدرها ممثلون للعالم العربي، يقرون فيها بكامل حريتهم، أن الإنسان وشعوب هذه المنطقة من العالم هم أقل مرتبة وجدارة وأدمية من غيرهم من شعوب الأرض. الأمر الذي يمنح المشروعية لمخططات إعادة استعمار المنطقة، ولممارسات التمييز العنصري ضد أبنائها المهاجرين خارجها.

قائمة المنظمات الموقعة

- ١ - المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (المغرب)
- ٢ - الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (المغرب)
- ٣ - الرابطة التونسية لحقوق الإنسان (تونس)
- ٤ - لجان الدفاع عن حقوق الإنسان (سوريا)
- ٥ - منظمة اتجاه - اتحاد المنظمات غير الحكومية العربية في إسرائيل (فلسطين ٤٨)
- ٦ - مركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة / فلسطين)
- ٧ - مركز البحرين لحقوق الإنسان (البحرين)
- ٨ - الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان (البحرين)
- ٩ - مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (اليمن)
- ١٠ - المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان (اليمن)
- ١١ - الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان (الأردن)
- ١٢ - مؤسسة الحق (رام الله / فلسطين)
- ١٣ - الرابطة الليبية لحقوق الإنسان (ليبيا)
- ١٤ - جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - عدل (لبنان)
- ١٥ - منتدى الحقيقة والإنصاف (المغرب)
- ١٦ - منتدى الشفائق لحقوق الإنسان (اليمن)
- ١٧ - المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (لبنان)
- ١٨ - مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان (اليمن)
- ١٩ - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزة / فلسطين)
- ٢٠ - المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (لبنان)
- ٢١ - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين - بديل (القدس / فلسطين)
- ٢٢ - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (مصر)
- ٢٣ - جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء (مصر)
- ٢٤ - المركز المصري لحقوق المرأة (مصر)
- ٢٥ - مركز حابي للحقوق البيئية (مصر)
- ٢٦ - جمعية البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان (مصر)
- ٢٧ - جمعية شموع لحقوق الإنسان ورعاية المعاقين (مصر)
- ٢٨ - مركز التنمية البديلة (مصر)
- ٢٩ - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (مصر)
- ٣٠ - مركز الحق في السكن (مصر)
- ٣١ - جمعية تنمية الديمقراطية (مصر)
- ٣٢ - دار الخدمات النقابية والعمالية (مصر)
- ٣٣ - الشبكة العراقية لتثافة حقوق الإنسان والتنمية (العراق)
- ٣٤ - لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان (تونس)
- ٣٥ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (مؤسسة إقليمية)
- ٣٦ - ملتقى المجتمع المدني (اليمن) [انضم بعد تسليم المذكرة].

مشروع تحديث

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

تقرير فريق الخبراء العرب الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان والمكلفين بمراجعة مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان
ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٣

مقدمة:

- ١- اعتمد مجلس جامعة الدول العربية الميثاق العربي لحقوق الإنسان رسمياً في آذار (مارس) ١٩٩٤م، وعرض الميثاق منذ ذلك التاريخ على الدول العربية للتصديق لكنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن بسبب عدم تصديق عدد كاف من الدول عليه.
- ٢- بقراره رقم ٦٣٠٢ -د.ع. (١١٩) -ج ٢ بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٣، كلف مجلس جامعة الدول العربية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان "بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ضوء الملاحظات والمقترحات الواردة من الدول العربية، يشارك فيه خبراء في مجال حقوق الإنسان وخبراء قانونيون".
- ٣- حدد الأمين العام لجامعة الدول العربية مفهوم "تحديث الميثاق" على أنه العمل على أن يتوافق الميثاق العربي لحقوق الإنسان المقترح مع المعايير الدولية

لحقوق الإنسان وعدم التناقض معها (انظر تقرير الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، القاهرة، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٣).

٤- في إطار مذكرة النوايا الموقعة بين جامعة الدول العربية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، اقترح المفوض السامي لحقوق الإنسان على الأمين العام لجامعة الدول العربية أن توكل مهمة تحديث الميثاق إلى فريق من الخبراء العرب، يتم اختيارهم من بين أعضاء هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وعرض هذا الاقتراح رسمياً على اللجنة العربية الدائمة في دورتها الاستثنائية الثانية، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد أبدت اللجنة موافقتها على الاقتراح، مؤكدة بذلك موقف الأمين العام الذي عبر عنه في الرسالة التي وجهها للمفوض السامي في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٣.

٥- وبناء على ما سبق، تم الاتفاق بين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية على تشكيل فريق من الخبراء والخبيرات التالية لأسمائهم:

- د. حاتم قطران (الجمهورية التونسية)، عضو لجنة حقوق الطفل والخبير المستقل السابق المكلف بدراسة مسألة وضع مشروع البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- د. إبراهيم الشدي (المملكة العربية السعودية)، عضو لجنة حقوق الطفل؛
- د. ليلي زروقي (الجمهورية الجزائرية)، رئيسة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وعضو اللجنة الفرعية لحماية وتطوير حقوق الإنسان؛
- د. غالية محمد بن حمد آل ثاني (دولة قطر)، عضو لجنة حقوق الطفل؛
- أحمد توفيق خليل (جمهورية مصر العربية)، عضو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٦- وقد روعي في اختيار الخبراء، بالإضافة الى المكانة العلمية والكفاءة والتخصص في مجال حقوق الإنسان، التوازن الجغرافي والجنسي والمعرفي.

٧- عقد الفريق اجتماعاته خلال الفترة من ٢١-٢٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣ بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، واختار القاضية ليلي زروقي رئيسة له. وساعدها في أعمالها من النواحي الفنية والإدارية كل من د. بوجلال بطاهر الأستاذ المحاضر في كلية الحقوق بجامعة ليون الفرنسية والسيد/فرج فنيش منسق المنطقة العربية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان. كما استفاد فريق الخبراء من أعمال السكرتارية التي وفرتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

٨- خلال الشهر الذي سبق اجتماع الفريق بالقاهرة، تولى كل خبير حسب التخصص، مراجعة عدد من مواد مشروع الميثاق حيث تم توزيع المواد إلى ست فئات، تدرج خمس منها تحت موضوع متجانس نسبياً (الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق الفئات الضعيفة...)، في حين وضعت المواد المتعلقة بالدباجة وآليات تنفيذ الميثاق تحت الفئة السادسة. ثم تناول أعضاء الفريق، بشكل جماعي في اجتماعهم بالقاهرة مراجعة مشروع الميثاق بجميع مواده وبمنظرة شاملة.

٩- اعتمد الخبراء في صياغتهم الجديدة وفي إبداء ملاحظاتهم على نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٩٤ والمشروع الذي أعدته اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في الدورتين الاستثنائيتين (حزيران/يونيو وتشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣). كما استند الخبراء على ملاحظات الدول الأعضاء التي تلقتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى استرشادهم بالمواثيق الدولية وبمواثيق واتفاقيات إقليمية أخرى كالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان. كما استأنسوا بالمقترحات والآراء الصادرة عن المنظمات العربية والدولية غير الحكومية و عن مفكرين وخبراء وقانونيين عرب ودوليين. كما استمعوا في اليوم الأول لاجتماعهم بالقاهرة الى السيد/محمود راشد، مدير إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية والى السيد/فرج فنيش منسق المنطقة العربية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان. واستمعوا كذلك إلى المنظمات التالية بطلب من هذه الأخيرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، البرنامج العربي لنشطاء حقوق

الإنسان، المركز اليمني للتوثيق والمعلومات والتدريب في مجال حقوق الإنسان، اتحاد المحامين العرب، المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

١٠ - استلم الفريق ملاحظات كتابية من جميع المنظمات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى ملاحظات كتابية وردت من منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين. وتجدر الإشارة إلى أن المذكرة التي استلمها الفريق من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان كانت موقعة من طرف ٣١ منظمة غير حكومية من مختلف البلدان العربية.

١١ - يحرص فريق الخبراء على التعبير عن تقديره لمبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية المتعلقة بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان وعن تقديره لموافقة اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان على الاقتراح المقدم من طرف المفوضية السامية لحقوق الإنسان المذكور في الفقرة (٤) من هذا التقرير. كما يعبر الفريق عن تقديره للثقة التي حظي بها من قبل اللجنة العربية الدائمة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

١٢ - يتشرف فريق الخبراء بتقديم تقريره إلى كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأمانة العامة لجامعة الدول العربية آملاً أن تستأنس به اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عند اجتماعها في دورتها الإستثنائية القادمة (٤-٨ يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٤) والمخصص لوضع المشروع النهائي للميثاق العربي لحقوق الإنسان. وإذ يعبر الفريق عن أمله في أن يلقي تقريره هذا استحسان أعضاء اللجنة العربية فإنه يحرص على التأكيد بأنه عمل بكل استقلالية ودون تدخل أو تأثير من أي جهة كانت وبأنه وضع نصب أعينه بشكل أساسي مصلحة الإنسان في هذه الربوع مستنداً في بلورة المفاهيم الواردة في هذا التقرير على الروافد المتكاملة التالية:

• الرافد التاريخي المتمثل في المبادئ التحررية في قيم الحضارة العربية الإسلامية ومساهمات هذه الأخيرة في إثراء التراث الإنساني ومن ضمن ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

• الحريات والحقوق المنصوص عليها في دساتير وتشريعات كل الدول العربية.

• طموحات الإنسانية ومن بينها الشعوب العربية المجسدة فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المتضمنة للحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية على أن لا يكون بين الميثاق العربي المرتقب وهذه المواثيق أى تناقض جوهرى.

ملاحظات عامة

١٣- يرى فريق الخبراء أهمية عرض المنهجية التي اتبعتها والمعايير والمرجعيات التي اعتمد عليها في وضع مقترحاته وملاحظاته بخصوص مشروع الميثاق، وكالاتي:

١٤- على المستوى الشكلي والمنهجي :

أ- تتعلق الملاحظة الأولى بالمنهج الذي تم اعتماده من قبل فريق الخبراء حيث تجنب قدر الإمكان إيقال بنود الميثاق المقترح تحديثه والسعي إلى إعادة تصور وصياغة مختلف حقوق الإنسان بشتى أبعادها - السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها- وشتى المضامين والتفصيلات المحددة لتلكم الحقوق، باعتبار إن معظم الدول العربية صادقت على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقتى مناهضة التعذيب، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما صادقت جميعها (عدا واحدة) على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

ب- إن تصديق معظم الدول العربية على مختلف هذه الاتفاقيات الدولية يجعلها بدون شك ملزمة بها ومقرة في ذات الوقت بالمبدأ القائل إن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة ومتشابكة فيما بينها، كما تم التأكيد عليه وإقراره في الإعلان و في خطة عمل فيينا الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا سنة ١٩٩٣.

ج- ومن ثمة، يرى فريق الخبراء أن ينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان صراحة على التزام الدول العربية بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان وأن يتضمن - انطلاقاً من/ وإحالة إلى/ النصوص الدولية ذات الصبغة الكونية - تلخيصاً لأهم العناصر المجسمة لمختلف حقوق الإنسان المتضمنة فيها والقيم والمبادئ المؤسسة لها وفق مستويات الحماية الدولية، مع العمل في ذات الوقت على تلافي النقائص الأساسية في

نص الميثاق العربي - قبل وبعد التحديث المقترح - من حيث إنه أغفل عدداً من الحقوق والحريات الأساسية المتضمنة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

د- أما الملاحظة الثانية فتتصل بالصيغة الاستشارية لفريق الخبراء حيث يعود الحق والمسئولية في الأخذ أو عدم الأخذ بالمقترحات المقدمة في هذا التقرير إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وأصحاب القرار داخل جامعة الدول العربية.

هـ- أهمية الانطلاق في صياغة الميثاق من الحقوق والحريات غير القابلة للتصرف المنفوق عليها دولياً والتي حددتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم ٢٩ بشأن عدم التقيد بأحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أثناء حالات الطوارئ. ان الانطلاق من تلك الحقوق والحريات يضمن أن يشمل الميثاق المرتقب الحقوق والحريات الأساسية التي لا تستقيم من دونها أية وثيقة دولية أو إقليمية أو وطنية تعنى بحقوق الإنسان.

و- إن الميثاق المرتقب هو وثيقة تعاهدية ستعرض على الدول العربية للتصديق عليها. وتملك كل دولة كامل السيادة والحرية في أن تصدق أو ترفض تصديقها، أو تشفع تصديقها بتحفظ ما، مع مراعاة ألا يقع التحفظ طبقاً للعرف الدولي - على جوهر الحقوق أو على الحقوق ذات الحصانة والتي لا يمكن التحلل منها.

ز- إن الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كوثيقة إقليمية، يأتي بعد مرور ٥٥ سنة من تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي فترة طويلة نسبياً شهدت خلالها معايير حقوق الإنسان على المستويات الدولية والإقليمية تطوراً هائلاً. وبناء عليه، يعتبر الفريق بأنه من حق البلدان العربية، إن لم يكن من مسؤولياتها، عند إقرارها للميثاق العربي لحقوق الإنسان أن تستجيب لدواعي التطور في المعايير والآليات التي تضمن تعزيز احترام حقوق الإنسان فيها.

ح- إن الهدف الأساسي من إقرار الميثاق الإقليمية هو الإضافة التي تستطيع أن تثرى الجهد الدولي، وأن الخصوصيات الثقافية والحضارية، كما عبرت عنها وثيقة وبرنامج عمل فيينا (١٩٩٣) ووافقت عليها الحكومات العربية هي لإثراء المعايير الدولية.

ط- ينبغي أن يكون الميثاق العربي وثيقة صالحة لزمن طويل، وليس للوقت الراهن فحسب، وأن يضع في اعتباره ضمان حقوق الإنسان للأجيال القادمة.

ي- إن جميع الحكومات العربية أكدت على رغبتها في تطوير النظام العربي وإجراء إصلاحات جديدة، وبادرت بإعلان برامج إصلاحية، أو شرعت في تطبيقها، ويعد تحديث الميثاق على نحو يتماشى مع المعايير الدولية استجابة قوية لتطلعات الإنسان والشعوب في الوطن العربي في مواجهة الإشكاليات والتحديات.

ك- ولئن كان البحث عن إجماع الدول العربية هو المأمول، تأكيداً لالتزام هذه الأخيرة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها، فإن فريق الخبراء انطلق من ضرورة الإجماع حول الحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن يتضمنها ميثاق عربي لحقوق الإنسان يتم إقراره في بداية الألفية الثالثة ومن ضرورة أن تكون مواده متناسقة مع المعايير الدولية في المجال.

١٥ - على مستوى المضمون ومن حيث الأصل

أ- ونقدّم تبعاً لذلك فيما يلي المقترحات المتصلة بمضمون مشروع التحديث، وهي تستند في جانب كبير منها إلى ملاحظات الدول الأعضاء والآراء والتوصيات المتضمنة في عدد من الدراسات أو الصادرة عن بعض ورشات العمل المخصصة للغرض. والأمر لا يكمن بالضرورة في مجرد السعي لرفع التناقض الحاصل أحياناً بين مواد الميثاق الحالي ومقتضيات الشريعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة، وإنما يبرز السعي كذلك إلى سدّ الثغرات والنقائص المؤثرة في التوازن العام لنصّ مشروع التحديث المقترح، إلى جانب الإعتبارات المتصلة بنواح أكثر دقة والهادفة إلى تأمين الملاءمة المنشودة بين مشروع الميثاق ومستويات الحماية الدولية.

ب- إن قراءة سريعة لمشروع الميثاق المقترح تحديته تبرز أنه تضمن بعض الإضافات مقارنة بمقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل تنصيبه على الحق في تقرير المصير والسيطرة على الموارد الطبيعية وحق الشعب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفقرة "أ" من المادة الأولى)، وتنظيم عقوبة الإعدام من حيث حصرها في الجنايات البالغة الخطورة (المادة ١٠)، وعدم جواز التجارب الطبية والعلمية على الإنسان

إلا بموافقة الحرة (الفقرة "ب" من المادة ١٣)، وامتداد الحماية إلى كل إنسان موجود على أراضي الدولة وخاضع لسلطتها (الفقرة "أ" من المادة ١٤)، والحق في التعويض عن الاعتقال التعسفي (المادة ١٦)، وعدم جواز تسليم اللاجئين السياسيين (المادة ٢٣)، وحق الشباب في فرص التنمية البدنية والعقلية (المادة ٣٩). وفي نفس الوقت أغفل المشروع ذكر بعض الحقوق والضمانات الأساسية، مثل:

- تقييد حقوق الإنسان وحرياته وتجريدها من صفة الإطلاق بطريقة تختلف عما هو معمول به في مستويات الحماية الدولية والإقليمية؛

- ضعف المواد المتعلقة بالضمانات القضائية وبشروط المحاكمة العادلة.

- إغفال الميثاق جملة من الحقوق المتصلة بالحرية وبكرامة الشخص، مثل عدم جواز الاسترقاق والاستعباد، وعدم جواز سجن الشخص بسبب عجزه عن وفائه بتعاقد.

- حصر الميثاق حق التعويض في حالات اعتقال الشخص أو حبسه بشكل غير قانوني، بينما تقر المعايير الدولية هذا التعويض كذلك في حال الخطأ القضائي؛

- إغفال الميثاق جملة من الحقوق المدنية، مثل الحق في حرية اختيار الزوج، ومنع الزواج في سن مبكرة، والمساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات قبل الزواج وأثناءه وبعده.

- إغفال الميثاق جملة من الحقوق السياسية، مثل الحق في الانتخاب، ودورية الانتخابات، ونزاهتها، وسريتها، وحريتها، وحق تشكيل الأحزاب السياسية، والحق في تلقي المعلومات واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها دون تقييد بالحدود الجغرافية.

- إغفال الميثاق جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في مستوى عيش كاف، والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة

يمكن بلوغه، والحق في التأمين الاجتماعي والحق في حماية الملكية الأدبية أو الفنية.

- عدم النص صراحة على حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق ذوي الإعاقات.

- ضعف آليات التنفيذ والمراقبة وحصر صلاحيات لجنة الخبراء المقترحة في تلقي التقارير فقط مع إلزامها برفع تقاريرها الختامية مشفوعة بآراء الدول وملاحظاتها، فضلا عن غياب وسائل التحقيق وإجراءات التظلم وحق المنتفعين بالحقوق الواردة في الميثاق في تقديم الشكاوى عن الانتهاكات.

ج- يحرص فريق الخبراء على إعطاء الميثاق العربي المرتقب مكانة مرجعية في المنظومة الدولية المقارنة لحقوق الإنسان وجعله يبادر بالتأسيس لحقوق ذات أهمية بالغة لدى الدول والمجتمعات العربية، مما يحتاج إلى توجيه عناية خاصة لقضايا لم يتم بلورتها وإقرارها بشكل كاف في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة. وهنا موضع الإشارة على سبيل الذكر لا الحصر إلى :

- الحق في التنمية وفي التمتع بفوائد الإنتاج العلمي والتكنولوجي والمعلوماتي، كحق من حقوق الإنسان والشعوب في ذات الوقت، خاصة في زمن العولمة وما يحتاجه ذلك من وجوب أن تعمل الدول العربية بصفة فردية أو مجتمعة على مختلف الأصعدة الدولية والإقليمية على تعميق الحس والوعي بضرورة اتخاذ مختلف التدابير والآليات لتأمين توزيع عادل للإمكانات والفرص التي تتيحها العولمة ومجتمع المعلومات ؛

- الحق في التضامن كقيمة حضارية تمكن الشعوب في الدول العربية في ما بينها ومع بقية شعوب ودول العالم من العمل على تأمين نسبة أعلى من العدالة بين الأفراد والشعوب، بما يساعد على تأمين غد أفضل للجميع ؛

- الحق في التنوع الثقافي كحق ثابت من حقوق الإنسان والشعوب في زمن العولمة وما يطرحه ذلك من رهانات على الدول العربية من أجل تأكيد ذاتيتها كيفاً وكما حتى تضمن لنفسها البقاء ككائن تاريخي حي وتثبت جدارتها وقدرتها على المساهمة الفاعلة مع الآخرين في الحوار الثقافي والإبداعي وفي إثراء التراث الإنساني؛

- حقوق الأجيال القادمة في البيئة السليمة كحق من حقوق الإنسان والشعوب وما ينجر عنه من وجوب تأكيد انخراط الدول والمجتمعات العربية في أحد أكبر الرهانات التي تواجه الإنسانية قاطبة؛

- الحق في الحماية للأشخاص والشعوب في الأراضي العربية المحتلة وما يتطلبه ذلك من وجوب العمل المشترك بين مختلف الدول العربية - عربياً ودولياً - من أجل تفعيل الجهود لاتخاذ ما يلزم من التدابير والآليات الخاصة برصد انتهاكات حقوق الإنسان والشعوب ومعالجتها وفق القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٦ - المقترحات

وفي إطار دعم التوجه الإصلاحى للأمين العام لجامعة الدول العربية وأهداف الألفية التي وافق عليها جميع الرؤساء والملوك ورؤساء الحكومات في قمة الألفية لسنة ٢٠٠٠، ورفعاً للتحديات التي تواجهها المنطقة العربية وتماشياً مع المستجدات الدولية، يقترح الفريق على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية النظر فى اتخاذ خطوات ومبادرات إضافية لدعم حقوق الإنسان ومعاودة الجهود المبذولة الى الآن، وكالاتي:

أ- مناقشة الدول العربية استكمال تصديقاتها على العهود والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، ومراجعة تحفظاتها على الاتفاقات المنضمة إليها.

ب- دعوة الدول العربية لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تقوم على أساس ما يعرف دولياً بـ "مبادئ باريس".

ج- توسيع مهام اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان باعتبارها إحدى اللجان الفنية المتخصصة لتشمل النظر في أوضاع حقوق الإنسان في كل البلدان الأعضاء بغض النظر عن تصديقها أو عدم تصديقها على الميثاق العربي، وكذلك تطوير برامج تعاون فني مع البلدان العربية ونشر الوعي والتعريف بمبادئ حقوق الإنسان.

د- الدعوة لعقد مؤتمر عربي رفيع المستوى حول حقوق الإنسان وضمان مشاركة واسعة لمكونات المجتمع المدني العربي مع عناية خاصة لمشاركة المنظمات النسائية.

هـ- أن يتضمن جدول أعمال مجلس الجامعة، وكذا قمة الرؤساء والملوك العرب بنداً دائماً حول حقوق الإنسان في البلدان العربية.

و- وضع صيغة لتطوير التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وتسهيل حصولها على صفة المراقب لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وتفعيل مشاركتها في مختلف نشاطات جامعة الدول العربية ولجانها الفنية.

ز- تدعيم إدارة حقوق الإنسان في الجامعة، وإتاحة الموارد البشرية والمادية المناسبة لأدائها المهام الموكولة إليها.

ح- تطوير برامج خاصة ضمن الأمانة العامة تهدف الى حماية حقوق الإنسان في البلدان العربية ومراجعة مختلف الاستراتيجيات العربية التي تم تطويرها في إطار جامعة الدول العربية حتى تكون مرتكزة على بلوغ أهدافها انطلاقاً من تحقيق احترام حقوق الإنسان.

ط- تدعيم التعاون في مجال حقوق الإنسان مع أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة، والاستفادة من أشكال الدعم الفني الذي تقدمه هذه الهيئات.

ي- دعوة الدول العربية لإدماج مبادئ حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية للتعليم بمستوياته وأنواعه المختلفة.

١٧- وفيما يلي اقتراحات فريق الخبراء المتعلقة ببند الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وتجدر ملاحظة أن مقترحات الفريق تعرضت إلى البنود الواردة في المشروع المعروض عليه كما تضمنت إضافة بنود جديدة اعتبرها الفريق ضرورية لحماية حقوق الإنسان طبقاً للمعايير الدولية المنفق عليها.

الميثاق المقترح من جانب فريق الخبراء
العرب الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة
الخاصة بحقوق الإنسان والمكلفين بمراجعة
مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق
الإنسان

المادة ١

يهدف هذا الميثاق في إطار الهوية الوطنية للدول العربية والشعور بالانتماء الحضاري المشترك إلى تحقيق الغايات التالية :

أ- وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الكبرى، التي تجعل من حقوق الإنسان مثلاً سامية وأساسية توجه إرادة الإنسان في الدول العربية، وتمكنه من الارتقاء بواقعه نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة.

ب- تنشئة الإنسان في الدول العربية على الاعتزاز بهويته وعلى الوفاء لوطنه أرضاً وتاريخاً ومصالحاً مشتركة، مع التشبع بثقافة التأخي البشري والتسامح والانفتاح على الآخر، وفقاً لما تقتضيه المبادئ والقيم الكونية المعلنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ج- إعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسئولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات، وتسوده قيم المساواة، والتسامح والاعتدال.

د- ترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة ومتشابكة.

المادة ٢

أ- لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير والسيطرة على ثرواتها ومواردها، ولها الحق في أن تقرر بحرية اختيار نمط نظامها السياسي، وأن تواصل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- لجميع الشعوب الحق في العيش تحت ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية.

ج- إن جميع أشكال العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحد للكرامة الانسانية وعائق أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب، ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إزالتها.

المادة ٣

أ- تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات الواردة في هذا الميثاق، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو المعتقد الديني، أو الرأي، أو الفكر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد أو العجز، أو أي وضع آخر.

ب- تتخذ الدولة التدابير المناسبة لتكفل الحماية من جميع أشكال التمييز بأي سبب من الأسباب المبينة بالفقرة السابقة. كما تتخذ التدابير اللازمة بهدف تأمين المساواة الفعلية في التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة بهذا الميثاق.

ج- تتعهد الدول الأطراف في هذا الميثاق بأن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة و تتخذ التدابير الكفيلة بتأمين مساواة الرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق المقررة في هذا الميثاق.

المادة ٤

أ- في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا الميثاق أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تنقيد فيها بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا الميثاق، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي، وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.

ب- لا يجوز بأى حال من الأحوال المساس بالحقوق التالية التي لا تقبل التصرف: المادة ٥ (الحق في الحياة)، المادة ٨ (منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو القاسية أو المهينة)، المادة ٩ (منع الإخضاع للتجارب الطبية أو العلمية دون رضاء)، المادة ١٠ (حظر الاسترقاق والاستعباد)، المادة ١٣ (المبادئ الدنيا للمحاكمة العادلة)، المادة ١٤ فقرة هـ (الحق في الطعن في شرعية التوقيف أو الاعتقال)، المادة ١٥ (شرعية الجرائم والعقوبات، عدم رجعية القوانين وتطبيق القانون الأصلح للمتهم)، المادة ١٨ (عدم الحبس لمجرد العجز عن الوفاء بالدين)، المادة ١٩ (عدم جواز تكرار المحاكمة عن ذات الفعل)، المادة ٣١ (حرية الفكر والوجدان والدين)، المادة ٢٠ (معاملة جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية)، المادة ٢٢ (الاعتراف للفرد بالشخصية القانونية)، المادة ٢٧ (الحق في العودة إلى الوطن)، المادة ٢٨ (اللجوء السياسي)، المادة ٢٩ (الحق في الجنسية). كما لا يجوز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية تلك الحقوق.

ج- على أية دولة طرف في هذا الميثاق استخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فوراً، عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بالأحكام التي لم تنقيد بها وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك. وعليها في التاريخ الذي تنهي فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته.

المادة ٥

أ- الحق في الحياة حق ملازم لكل شخص.

ب- يحمي القانون هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً.

المادة ٦

أ- لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام إلا في الجنايات البالغة الخطورة وفقاً للقانون النافذ وقت ارتكاب الجريمة وبمقتضى حكم نهائي صادر من محكمة مختصة، ولكل محكوم عليه بالإعدام الحق في طلب العفو أو تخفيض العقوبة.

ب- لا يجوز في جميع الأحوال الحكم بعقوبة الإعدام في جريمة سياسية.

المادة ٧

أ- لا يجوز الحكم بالإعدام على جرائم ارتكبتها أشخاص دون الثامنة عشرة عاماً.

ب- لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام في امرأة حامل حتى تضع حملها، أو على أم مرضع إلا بعد انقضاء عامين على تاريخ الولادة.

ج- لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام فيمن تجاوز خمسة وسبعين عاماً.

د- لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام فيمن هو مريض عقلياً.

المادة ٨

يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً أو أن يعاقب أو يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة.

تحمي الدول الأطراف كل شخص خاضع لولايتها من مثل هذه الممارسات وتتخذ التدابير الفعالة بشأن ذلك وعلى الأخص :

- اعتبار هذه الأفعال أو الإسهام فيها جرائم غير قابلة للسقوط بالتقادم أو العفو العام، ويعاقب عليها القانون بعقوبة رادعة دون حصانة لأحد.

- لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

- تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني، إنصاف من يتعرض لعمد من أعمال التعذيب وتمتعه بحق قابل للتنفيذ يشمل تعويضاً عادلاً ومناسباً ورد الاعتبار والتأهيل وضمان عدم التكرار. وفي حالة وفاة الضحية نتيجة لعمد من أعمال التعذيب، يكون لذويها الحق في التعويض.

- لا يجوز الاستشهاد بأي أقوال يثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب، إلا ضد الشخص المتهم بارتكاب التعذيب.

- لا يجوز بموجب هذا الميثاق تسليم أو إبعاد أو إعادة أى شخص إلى دولة ما إلا بضمانات تكفل عدم تعرضه إلى التعذيب.

المادة ٩

لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أي شخص أو استغلال أعضائه دون رضائه الحر وإدراكه الكامل للمضاعفات التي قد تتجم عنها، مع مراعاة التقيد بالإجراءات الطبية الكفيلة بضمان سلامته الشخصية وفقاً للتشريعات أو القوانين ذات الصلة النافذة فى كل بلد.

المادة ١٠

لا يجوز الاسترقاق والاستعباد ويحظر الرق والاتجار بالرق في جميع صورهما.

المادة ١١

جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحمايتهم دون تمييز.

المادة ١٢

جميع الأشخاص متساوون أمام القضاء وتضمن الدول الأطراف استقلال القضاء وحماية القضاة من أي تدخل أو ضغوط أو تهديدات. كما تضمن حق التقاضي بدرجاته لكل شخص خاضع لولايتها.

المادة ١٣

- أ- لكل شخص الحق في محاكمة عادلة تتوفر فيها ضمانات كافية وتجريها محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة ومنشأة سابقا بحكم القانون، وذلك لإثبات أي تهمة جزائية توجه إليه أو للبت في حقوقه أو التزاماته.
- ب- تكون إجراءات المحاكمة علنية إلا في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة العدالة في مجتمع ديمقراطي.

المادة ١٤

- أ- لكل شخص الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفاً وبغير سند قانوني.
- ب- لا يجوز حرمان أى شخص من حريته إلا للأسباب والأحوال التي ينص عليها القانون سلفاً وطبقاً للإجراء المقرر فيه.
- ج- يجب إبلاغ كل شخص يتم توقيفه، بلغة يفهمها، بأسباب ذلك التوقيف لدى وقوعه، كما يجب إخطاره فوراً بالتهمة أو التهم الموجهة إليه.
- د- يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية دون تأخير أمام أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً بمباشرة وظائف قضائية، ويجب أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو يفرج عنه. ويمكن أن يكون الإفراج عنه بضمانات تكفل حضوره المحاكمة. وفي كل الأحوال لا يجوز أن يكون الحبس الاحتياطي هو القاعدة العامة.
- هـ- لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة مختصة تفصل دون إبطاء في قانونية ذلك و تأمر بالإفراج عنه إذا كان توقيفه أو اعتقاله غير قانوني.
- و- لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني الحق في الحصول على تعويض.

المادة ١٥

لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني سابق، ويطبق في جميع الأحوال القانون الأصلاح للمتهم.

المادة ١٦

كل متهم برئ إلى أن تثبت إدانته بحكم بات وفقاً للقانون على أن يتمتع خلال إجراءات التتبع والمحاكمة بالضمانات الدنيا التالية :

- أ- إخطاره فوراً بالتفصيل وبلغته يفهمها بالتهمة الموجهة إليه.
- ب- إعطاؤه الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والسماح له بالاتصال بذويه.
- ج- حقه في أن يحاكم حضورياً أمام قاضيه الطبيعي وحقه في الدفاع عن نفسه شخصياً أو بواسطة محام يختاره بنفسه ويتصل به بحرية وفي سرية.
- د- حقه في الاستعانة مجاناً بمحام يدافع عنه كلما اقتضت مصلحة العدالة ذلك، وحقه إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم لغة المحكمة في الاستعانة بمترجم بدون مقابل.
- هـ- حقه في أن يناقش شهود الاتهام بنفسه أو بواسطة دفاعه، وحقه في استحضار شهود النفي بذات الشروط المطبقة في استحضار شهود الاتهام.
- و- حقه في ألا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو أن يعترف بالذنب.
- ز- حقه في حالة الإدانة بارتكابه جريمة في الطعن وفقاً للقانون أمام درجة قضائية أعلى.

ع- وفي جميع الأحوال للمتهم الحق في احترام حياته الخاصة.

المادة ١٧

أ- لا تخل أحكام هذا الميثاق بحق الطفل في التمتع بجميع الحقوق والحريات العامة وأوجه الحماية والرعاية التي تكفلها للإنسان عامة، وللطفل خاصة، وأي تشريعات أخرى معمول بها.

ب- يكفل هذا الميثاق بوجه خاص حق الطفل، الذي تعلقته به تهمة، في نظام قضاء خاص بالأحداث في جميع أطوار التتبع والمحاكمة وتنفيذ الأحكام وفي معاملة خاصة تتفق مع سنه وتصون كرامته وتيسر تأهيله وإعادة إدماجه وقيامه بدور بناء في المجتمع.

المادة ١٨

لا يجوز حبس شخص لمجرد عجزه عن الوفاء بدين أو أي التزام تعاقدي.

المادة ١٩

أ- لا تجوز محاكمة شخص عن جرم واحد مرتين، ولمن تتخذ ضده هذه الإجراءات أن يطعن في شرعيتها ويطلب الإفراج عنه.
ب- لكل من أدين بحكم نهائي ثم ثبت إساءة تطبيق أحكام العدالة الحق في تعويض.

المادة ٢٠

أ- يعامل جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة المتأصلة في الإنسان.
ب- يفصل المتهمون عن المدانين ويعاملون معاملة تتفق مع كونهم غير مدانين.
ج- يراعى في نظام السجون أن يهدف إلى إصلاح المسجونين وإعادة تأهيلهم اجتماعياً.

المادة ٢١

أ- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، للتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا تشهير يمس شرفه أو سمعته.
ب- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

المادة ٢٢

لكل شخص الحق في أن يُعترف له بشخصيته القانونية.

المادة ٢٣

أ- لكل شخص انتهكت حقوقه الأساسية المعترف بها في هذا الميثاق الحق في توفير أدوات وإجراءات فعالة للتظلم ضد من قام بالانتهاك، بمن في ذلك من يعملون بصفة رسمية.

ب- تتعهد الدول الأطراف بأن تكفل لكل متظلم بأن تبت في ذلك السلطة المختصة التي يحددها النظام القانوني للدولة وأن تضمن التنفيذ الفعلي للأحكام والقرارات الصادرة لفائدة المتظلمين.

المادة ٢٤

أ- لكل مواطن الحق في حرية تكوين الجمعيات السياسية والحق في الانضمام إليها.

ب- لكل مواطن الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية.

ج- لكل مواطن الحق في أن يُنتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

د- لكل مواطن الحق في أن تتاح له على قدم المساواة مع الجميع فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

هـ- لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها.

و- لكل شخص الحق في حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية.

ز- لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون، والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحياتهم.

مادة ٢٥

لا يجوز حرمان الأقليات من التمتع بثقافتها واستخدام لغتها وممارسة تعاليم دينها وينظم القانون التمتع بهذه الحقوق.

المادة ٢٦

أ- لكل شخص يوجد بشكل قانوني على إقليم دولة طرف حرية التنقل واختيار مكان الإقامة في أية جهة من هذا الإقليم.

ب- لا يجوز طرد أجنبي متواجد بصورة شرعية على أراضي دولة طرف إلا بموجب قرار صادر وفقاً للقانون، وبعد تمكينه من عرض تظلمه على الجهة المختصة، وفي كل الأحوال يمنع الطرد الجماعي للأجانب.

المادة ٢٧

أ- لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع أي شخص من مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده أو فرض حظر على إقامته في أية جهة أو إلزامه بالإقامة في هذا البلد.

ب- لا يجوز نفي أي شخص من بلده أو منعه من العودة إليه.

المادة ٢٨

لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي الى بلد آخر هرباً من الاضطهاد، ولا ينتفع بهذا الحق من يجري تتبعه من أجل جريمة عادية تهم الحق العام، ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين.

المادة ٢٩

أ- لكل شخص الحق في الجنسية ولا يجوز إسقاطها عن أي شخص بشكل تعسفي أو غير قانوني.

ب- للمرأة حق مساوٍ لحق الرجل في ما يتعلق بجنسية أطفالها.

ج- لا ينكر حق الشخص في اكتساب جنسية أخرى مع مراعاة التشريعات الداخلية لبلده.

المادة ٣٠

حق الملكية الخاصة مكفول لكل شخص ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية.

المادة ٣١

أ- لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين ولا يجوز فرض أية قيود عليها.

ب- لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده أو ممارسة شعائره الدينية بمفرده أو مع غيره إلا للقيود التي ينص عليها القانون، والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

ج- للأباء أو الأوصياء حرية تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

المادة ٣٢

أ- يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استنقاء الأنباء و الأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية.

ب- تمارس هذه الحقوق و الحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة في مجتمع ديمقراطي.

ج- تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

المادة ٣٣

أ- الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع، وللرجل والمرأة متى بلغا سن الرشد القانوني حرية اختيار الزوج وتأسيس أسرة.

ب- تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة التي تضمن مساواة الزوجين في الحقوق وتوازن ملامتهم في المسؤوليات عند انعقاد الزواج وخلال قيامه ولدى انحلاله. وفي جميع الحالات تراعى مصالح الطفل الفضلى.

ج- تكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وتقوية أو اصورها وحماية الأفراد داخلها وحظر مختلف أشكال العنف وإساءة المعاملة بين أعضائها، خاصة ضد المرأة والطفل. كما تكفل للأمومة والطفولة والشيخوخة الحماية والرعاية اللازمين وتكفل أيضاً للناشئين والشباب أكبر فرص التنمية البدنية والعقلية.

المادة ٣٤

أ- العمل حق طبيعي لكل مواطن تعمل الدولة على توفيره قدر الإمكان لأكبر عدد ممكن من المقبلين عليه مع ضمان الإنتاج وحرية العمل و تكافؤ الفرص ودون أي نوع من أنواع التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي وضع آخر.

ب- لكل عامل الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تؤمن الحصول على أجر مناسب لتغطية مطالب الحياة الأساسية له ولأسرته وتكفل تحديد ساعات العمل والراحة والأجازات مدفوعة الأجر، وقواعد حفظ الصحة والسلامة المهنية، وحماية النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات أثناء العمل.

ج- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحته أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي :

(١) تحديد سن أدنى للالتحاق بالعمل.

(٢) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه.

(٣) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان إنفاذ هذه الأحكام بفعالية.

د- يمنع منعاً باتاً التمييز بين الرجل والمرأة في حق الاستفادة الفعلية من التدريب والتكوين والتشغيل وحماية العمل والأجور عند تساوي قيمة العمل.

هـ- يتمتع العامل الأجنبي الوافد وفق قوانين الهجرة والمستخدم في ظروف مماثلة بالحق في المعاملة نفسها.

المادة ٣٥

أ- للعمال وأصحاب العمل الحق في تكوين نقابات وإنشاء اتحادات وفي ممارسة الحق النقابي بكامل الحرية، ولهم الحق في حرية المفاوضة الجماعية وذلك من أجل تعزيز وحماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.

ب- تكفل الدول الأطراف في هذا الميثاق حق النقابات في العمل بحرية وفي تشكيل اتحادات وطنية وحق هذه الأخيرة في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها.

ج- تكفل الدول الأطراف في هذا الميثاق الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها القانون وفق معايير العمل الدولية.

د- لا يجوز وضع القيود على ممارسة الحق النقابي والحريات النقابية الواردة بهذا الميثاق سوى ما ينص عليه في القانون مما يكون ضروريا في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني أو النظام العام أو من أجل حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة ٣٦

تضمن الدول الأطراف حق كل فرد في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي.

المادة ٣٧

الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، وعلى الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق، وعليها السعي لتأصيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية

واجتماعية وثقافية وسياسية، وبموجب هذا الحق لكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها.

المادة ٣٨

لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر الرفاه والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات وله الحق في بيئة سليمة. وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق.

المادة ٣٩

أ- تقر الدول الأطراف بحق كل فرد في المجتمع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه وفي الحصول مجاناً على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وعلى استخدام مرافق علاج الأمراض دون أي نوع من أنواع التمييز.

ب- تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف التدابير التالية:

(١) تطوير الرعاية الصحية الأولية وضمان مجانية وسهولة الوصول إلى المراكز التي تقدم هذه الخدمات بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الوضع الاقتصادي.

(٢) العمل على خفض الوفيات ومكافحة الأمراض وقائياً وعلاجياً.

(٣) نشر الوعي والتثقيف الصحي.

(٤) مكافحة الممارسات التقليدية الضارة بصحة الفرد بما في ذلك ختان الإناث.

(٥) توفير الغذاء الأساسي ومياه الشرب النقية لكل فرد.

(٦) مكافحة عوامل التلوث البيئي وتوفير التصريف الصحي.

(٧) مكافحة التدخين والمخدرات.

المادة ٤٠

أ- تلتزم الدول الأطراف بتوفير الحياة الكريمة لذوي الإعاقات النفسية والجسدية والتي تكفل لهم كرامتهم مع تعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتيسير مشاركتهم الفعالة في المجتمع.

ب- توفر الدول الأطراف الخدمات الاجتماعية مجاناً لجميع ذوي الإعاقات كما توفر الدعم المادي لهؤلاء الأشخاص أو لأسرهم التي ترعاهم، كما تقوم بكل ما يلزم لتجنب إيوائهم في مؤسسات الرعاية.

ج- تتخذ الدول الأطراف كل التدابير اللازمة للحد من الإعاقات بكل السبل الممكنة، بما في ذلك برامج الصحة الوقائية ونشر الوعي والتثقيف.

د- توفر الدول الأطراف كامل الخدمات التعليمية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات، آخذة بعين الاعتبار أهمية الدمج في النظام التعليمي، وأهمية التدريب، والتأهيل المهني، والإعداد لممارسة العمل، وتوفير العمل المناسب في القطاع الحكومي أو الخاص.

هـ- توفر الدول الأطراف كامل الخدمات الصحية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات بما في ذلك إعادة التأهيل لدمجهم في المجتمع.

و- تقوم الدول الأطراف بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات من استخدام جميع مرافق الخدمة العامة الحكومية وغير الحكومية.

المادة ٤١

أ- محو الأمية التزام واجب على الدولة ولكل شخص الحق في التعليم.

ب- تضمن الدول الأطراف مجانية التعليم على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً بمختلف مراحل وأنواعه للجميع دون تمييز.

ج- تضمن الدول الأطراف توفير تعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة والسلام بين جميع الأمم والشعوب والأديان والثقافات.

د- تعمل الدول الأطراف على إدماج مبادئ حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية الرسمية.

المادة ٤٢

أ- لكل شخص الحق في المشاركة في الحياة الثقافية وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته.

ب- تتعهد الدول الأطراف باحترام حرية البحث العلمي والنشاط الخلاق، وتكفل حماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني.

ج- تقر الدول الأطراف العمل المشترك وتعزز التعاون فيما بينها على جميع الأصعدة وبمشاركة كاملة لأهل الثقافة والإبداع ومنظماتهم من أجل تطوير البرامج الترفيهية والثقافية والفنية والعلمية وتنفيذها.

المادة ٤٣

لا يجوز تفسير أو تأويل هذا الميثاق على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو تلك الواردة في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها أو أقرتها.

مادة ٤٤

تتعهد الدول الأطراف إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلاً إعمال الحقوق المعترف بها في هذا الميثاق بأن تتخذ طبقاً لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا الميثاق ما يكون ضرورياً لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية.

المادة ٤٥

أ- تنشأ بموجب هذا الميثاق لجنة تسمى " لجنة حقوق الإنسان العربية " يشار إليها فيما بعد باسم " اللجنة ". وتتكون من سبعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الدول الأطراف في هذا الميثاق بالاقتراع السري.

ب- تؤلف اللجنة من مواطني الدول الأطراف في هذا الميثاق ويشترط في المرشحين لعضوية اللجنة أن يكونوا من ذوي الخبرة و الكفاءة العالية في مجال عملها، على أن يعمل أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة.

ج- لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف ويجوز إعادة انتخابه لمرة واحدة فقط كما يراعى مبدأ التداول ما أمكن ذلك.

د- يتم انتخاب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات على أن تنتهي ولاية ثلاثة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب لأول مرة بعد عامين ويتم تحديدهم عن طريق القرعة.

هـ- يطلب الأمين العام لجامعة الدول العربية من الدول الأطراف تقديم مرشحها قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات وتقوم الدول الأطراف بذلك في غضون ثلاثة أشهر ويبلغ الأمين العام الدول الأطراف بقائمة المرشحين قبل شهرين من موعد انتخاب أعضاء اللجنة، وينتخب لعضوية اللجنة من يحصل على أعلى نسبة من أصوات الحاضرين. وإذا كان عدد الحاصلين على أعلى الأصوات أكثر من العدد المطلوب بسبب التساوي في الأصوات بين أكثر من مرشح يتم إعادة الانتخاب بين المتساويين مرة أخرى وإذا تساوت الأصوات يتم اختيار العضو أو الأعضاء المطلوبين عن طريق القرعة. ويجرى الانتخاب لأول مرة لعضوية اللجنة في موعد لا يقل عن ستة أشهر من دخول الميثاق حيز النفاذ.

و- يدعو الأمين العام الدول الأطراف لاجتماع يخصص لانتخابات أعضاء اللجنة ويعقد في مقر جامعة الدول العربية، ويعتبر النصاب مكتملا لانعقاد الاجتماع بحضور أغلبية الدول الأطراف، وإذا لم يكتمل النصاب يدعو الأمين العام إلى اجتماع آخر وينعقد بحضور ما لا يقل عن ثلث الدول الأطراف، وإذا لم يكتمل النصاب في هذا الاجتماع يدعو الأمين العام إلى اجتماع ثالث ينعقد بأي عدد من الحاضرين فيه من الدول الأطراف.

ز- يدعو الأمين العام لعقد الاجتماع الأول، وتنتخب خلاله اللجنة رئيسا لها من بين أعضائها لمدة عامين قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة، وتضع اللجنة نظامها الأساسي وضوابط وأسلوب عملها ودورية اجتماعاتها. وتعد اللجنة اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، ويجوز لها عقد اجتماعاتها في أي بلد طرف في هذا الميثاق بناء على دعوة منه.

مادة ٤٦

أ- إذا انقطع عضو في اللجنة، بإجماع رأى أعضائها الآخرين، عن الاضطلاع بوظائفه لأي سبب غير الغياب ذي الطابع المؤقت، يقوم رئيس اللجنة بإبلاغ ذلك إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، فيعلن الأمين العام حينئذ شغور مقعد ذلك العضو.

ب- في حالة وفاة أو استقالة عضو في اللجنة، يقوم رئيس اللجنة فوراً بإبلاغ ذلك إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، فيعلن الأمين العام حينئذٍ شغور مقعد ذلك العضو ابتداءً من تاريخ وفاته أو من تاريخ نفاذ استقالته.

ج- إذا أعلن شغور مقعد ما طبقاً للفقرتين أ، ب، وكانت ولاية العضو الذي يجب استبداله لا تنتضي خلال الأشهر الستة التي تلي إعلان شغور مقعده، يقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية بإبلاغ ذلك إلى الدول الأطراف في هذا الميثاق، التي يجوز لها، خلال مهلة شهرين، تقديم مرشحين وفقاً للمادة (٤٥) من أجل ملء المقعد الشاغر.

د- يضع الأمين العام لجامعة الدول العربية قائمة بأسماء جميع المرشحين على هذا النحو، بالترتيب الأبجدي، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف في هذا الميثاق. وإذا جرى الانتخاب اللازم لملء المقعد الشاغر طبقاً للأحكام الخاصة بذلك.

هـ- كل عضو في اللجنة انتخب لملء مقعد أعلن شغوره طبقاً للفقرتين أ، ب، يتولى مهام العضوية فيها حتى انقضاء ما تبقى من مدة ولاية العضو الذي شغر مقعده في اللجنة بمقتضى أحكام هاتين الفقرتين.

و- يوفر الأمين العام ضمن ميزانية جامعة الدول العربية ما يلزم من موارد مالية وموظفين ومرافق لقيام اللجنة بعملها بصورة فعالة ويعامل خبراء اللجنة فيما يتعلق بالمكافأة وتغطية المصاريف معاملة خبراء الأمانة العامة.

مادة ٤٧

تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانات اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوطات المعنوية أو المادية أو أي تتبعات قضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضاء في اللجنة.

مادة ٤٨

أ- تتعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المعترف بها في هذا الميثاق وبيان التقدم المحرز للتمتع بها، ويتولى الأمين العام إحالتها إلى اللجنة للنظر فيها.

ب-تقوم الدول الأطراف بتقديم تقرير أولي إلى اللجنة بعد سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ وتقرير دوري كل ثلاث سنوات. ويجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الميثاق.

ج- تدرس اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأطراف وفقاً للفقرة (ب) في جلسة علنية وبحضور من يمثل الدولة المعنية لمناقشة التقرير.

د- تناقش اللجنة التقرير وتبدي ملاحظاتها وتقدم التوصيات الواجب اتخاذها طبقاً لأهداف الميثاق.

هـ- تحيل اللجنة تقريراً سنوياً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس الجامعة عن طريق الأمين العام.

و- تقوم اللجنة بمتابعة مدى تجاوب الدول مع ملاحظاتها وتوصياتها.

ز- تعتبر تقارير اللجنة وملاحظاتها وتوصياتها وقراراتها وثائق علنية تعمل اللجنة على نشرها على نطاق واسع.

ح- يجوز للجنة تلقي المعلومات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة.

مادة ٤٩

أ- تتلقى اللجنة شكاوي من أى شخص أو مجموعة أشخاص أو منظمات غير حكومية تدعي انتهاكاً لحق من الحقوق الواردة فى الميثاق على أن تعلن الدولة الطرف التي قدمت ضدها الشكاوى اعترافها باختصاص اللجنة في تلقي الشكاوي الفردية.

ب- يحق لكل دولة طرف أن تعلن في أى وقت بمقتضى أحكام هذه المادة أنها تعترف باختصاص اللجنة فى دراسة واستلام الشكاوي.

ج- تبث اللجنة فى الشكاوى بعد أن يستنفد الشاكي كل طرق الطعن الداخلي وطبقاً للمبادئ العامة المعترف بها فى القانون الدولي.

د- تحدد اللجنة الإجراءات اللاحقة الخاصة بتلقي الشكاوي وشروط قبولها وكيفية البت فيها وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً.

مادة ٥٠

تبدي اللجنة جميع التعليقات العامة التي تراها مناسبة في ضوء قيامها بالمهام المسندة إليها.

مادة ٥١

يمكن لأي دولة طرف وللجنة بواسطة الأمين العام تقديم اقتراحات لتعديل هذا الميثاق إلى القمة العربية لاتخاذ ما تراه بشأنها.

مادة ٥٢

يبدأ نفاذ التعديلات بالنسبة للدول الأطراف التي صدقت عليها بعد اكتمال مصادقة ثلثي الدول الأطراف على الميثاق.

مادة ٥٣

يمكن لأي دولة طرف وللجنة أن تقترح بروتوكولات ملحقة بهذا الميثاق وتتخذ في إقرارها الإجراءات التي اتبعت في إقرار الميثاق.

مادة ٥٤

أ- يجوز لأي دولة عند توقيع هذا الميثاق أو عند إيداع وثائق التصديق عليه أن تحتفظ بشأن أي مادة في الميثاق على ألا يتعارض مع هدفه وغرضه.
ب- يجوز في أي وقت لأي دولة طرف أبدت تحفظاً وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ بإرسال إخطار إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

مادة ٥٥

أ- يعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الميثاق بعد موافقة مجلس الجامعة عليه، على القمة العربية لإقراره.
ب- يدخل هذا الميثاق حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ج- يصبح هذا الميثاق نافذاً بالنسبة لكل دولة بعد دخوله حيز النفاذ، بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها لدى الأمانة العامة.

د- يقوم الأمين العام بإخطار الدول الأعضاء بإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام.

٥ يناير ٢٠٠٤

مركز القاهرة يدعو الجامعة العربية
لاعتقاد مشروع الأمم المتحدة للميثاق العربي
لحقوق الإنسان دون تعديل
المشروع انتصار للمجتمع المدني والتوجه الإصلاحي
للجامعة

بيان صحفي

يعرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان -بالنيابة عن ٣٦ منظمة لحقوق الإنسان في العالم العربي- عن ترحيبه الحار بمشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي أعدته المفوضية السامية للأمم المتحدة، والذي عرضه وفد الخبراء العرب بالمفوضية على اجتماع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية، الذي بدأ أمس، ويستمر حتى الخميس ٨ يناير، بهدف إقرار ميثاق "معدل" لحقوق الإنسان تمهيدا لاعتماده من القمة العربية القادمة في مارس هذا العام.

ينظر مركز القاهرة لهذا المشروع باعتباره دعما وتأكيدا لمواقف منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية، والذي تجسد بشكل خاص في سيراكوزا ١٩٨٦، ثم الدار البيضاء ١٩٩٩، وعمّان وصنعاء في ٢٠٠٢، ثم القاهرة وجنيف وبيروت ٢٠٠٣، وأخيرا مذكرات منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين، ومذكرة ٣٦ منظمة عربية لحقوق الإنسان من ١١ دولة عربية، التي قدمها نيابة عنها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،

وعرضها مدير المركز بهي الدين حسن في اجتماع مع وفد خبراء المفوضية السامية في
٢١ ديسمبر ٢٠٠٣.

لقد كان من الممكن توفير هذا الزمن الطويل، لو أن الحكومات العربية صغت إلى
منظمات حقوق الإنسان وتحاورت معها، وبخاصة اقتراح مؤتمر الدار البيضاء، الذي عقده
مركز القاهرة في أبريل ١٩٩٩، والذي دعا الجامعة العربية لتشكيل لجنة خبراء مشتركة مع
منظمات حقوق الإنسان لوضع ميثاق جديد.

جاءت وثيقة المفوضية السامية انتصارا أولا وأخيرا لآدمية الإنسان في العالم
العربي، وللمعايير العالمية لحقوق الإنسان، ورفضاً للمنطق الاستعماري والعنصري-الذي
اعتمده الميثاق العربي لحقوق الإنسان الأصلي (١٩٩٤) والمحدث (٢٠٠٣) - والذي ينظر
للإنسان والشعوب في العالم العربي باعتبارها أدنى مرتبة من غيرها، وغير جديرة بالتمتع
بنفس الحقوق، التي يتمتع بها البشر في جميع مناطق العالم الأخرى. وبالتالي فإن أمراض
الميثاق لم تكن تنحصر في كونه وثيقة معدومة القيمة لحماية الإنسان في العالم العربي، بل
كان يمكن الاستناد إليه لتبرير وتغطية الاعتداء على هذه الحقوق داخل العالم العربي،
ولتبرير التمييز ضد العرب خارج أوطانهم، وذلك باعتبارهم أقل جدارة من غيرهم من
البشر، وفقا لمنطق الميثاق!.

أكدت وثيقة المفوضية ضمان جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، وبخاصة الحق في الحياة والمشاركة السياسية وفي انتخابات حرة
ونزيهة وتكوين الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية، وحرية الرأي والتعبير
والاعتقاد والحرية الدينية والمحاكمة العادلة والتجمع السلمي، وحظر الإعدام في الجرائم
السياسية والتعذيب، وتقييد سلطات الحكومات في إعلان حالة الطوارئ، وضمان حقوق
الأقليات والمرأة والطفل والمعوقين وغيرها من الحقوق المهمة. كما اقترحت آلية محكمة
لحماية حقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية، وتتيح تلقي الشكاوى من المواطنين،
وتتعاون بشكل كامل مع منظمات حقوق الإنسان. وبهذا المعنى تعتبر مشروعاً جديداً متكامل
الأركان لاتفاقية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي.

جدير بالملاحظة أن وثيقة المفوضية السامية قد جاءت حصيلة تفاعل خلاق -لم تسع إلى مثله الحكومات أعضاء الجامعة العربية- إذ طلبت المفوضية السامية من منظمات حقوق الإنسان موافاتها بوجهة نظرها، قبل إعداد المفوضية وثقتها، كما استقبلت ممثلي هذه المنظمات، واستمعت إلى وجهات نظرهم مباشرة، وعلقت عليها في حينها، كما سبق أن شاركت المفوضية بممثلين عنها في عدد من المؤتمرات السابقة التي نظمتها هذه المنظمات حول الميثاق، وآخرها كان مؤتمر بيروت الذي عقده مركز القاهرة في يونيو ٢٠٠٣.

جدير بالذكر أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان صدر في سبتمبر ١٩٩٤ -بعد مفاوضات داخل الجامعة لنحو ٢٤ عاما! ولكنه تعرض لنقد حاد من الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان، ولم يحظ بتصديق دولة عربية واحدة عليه. وفي عام ٢٠٠٢ طرحت الجامعة العربية مهمة "تحديث" الميثاق، وبينما ألح الأمين العام للجامعة في مناسبات مختلفة على أن هدف "التحديث" هو الارتقاء بالميثاق إلى المعايير العالمية لاحترام حقوق الإنسان، فإن أغلبية الحكومات العربية تعاملت مع المهمة باعتبارها نوعا من تجميل لوجه أمام المجتمع الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر! ومن ثم انتهت عملية التحديث في أكتوبر ٢٠٠٣ بمشروع لا يختلف كثيرا عن الميثاق الأصلي، بل يتخلف عنه في عدة مجالات!

يأمل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن تقوم اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة باعتماد مشروع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دون تعديل، وخاصة بعد الكلمة الدافعة في هذا الاتجاه لأمين عام الجامعة، والمواقف المعلنة لوفود مصر والعراق والبحرين والمغرب، وتضامن عدد آخر من الدول معها خلال الجلسة الأولى لاجتماع اللجنة أمس.

ويخشى مركز القاهرة من أن فتح باب التعديلات على مصراعيه على المشروع المقترح، قد يؤدي إلى تقويضه تماما من داخله، بحيث يصبح مسخا مشوها جديدا، يقترب من فلسفة الميثاقين الأصلي والمحدث المناقبة لأبسط حقوق الإنسان.

من الضروري أن تضع اللجنة الدائمة في اعتبارها أن الموقف الذي ستتخذه في قضية الميثاق لا ينحصر به وحده، بل سيكون بمثابة مؤشر قوي للرأي العام العربي والدولي، حول إمكانية الإصلاح من الداخل في العالم العربي!!

تقرير وتوصيات اللجنة العربية
الدائمة لحقوق الإنسان
الاجتماع التكميلي للدورة الاستثنائية
الثانية
المخصصة لتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان
في الفترة من ٤ إلى ١٥/١/٢٠٠٤

عقدت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان الاجتماع التكميلي للدورة الاستثنائية الثانية بمقر الأمانة العامة خلال الفترة ٤-٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، وذلك بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء، وبحضور اثنين من فريق الخبراء العرب المكلف بإعداد مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان وممثلي المنظمات العربية غير الحكومية. و السيد/محمود راشد ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذه الدورة (مرفق قائمة بأسماء الوفود والمراقبين).

وقد افتتح أعمال الدورة الدكتور خالد الناصري رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان حيث رحب سيادته بحضور معالي الأمين العام للجامعة العربية السيد/عمر موسى والسادة ممثلي الدول الأعضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية وممثلي فريق الخبراء العرب، وأعرب رئيس اللجنة عن سعادة الوفود بتشريف معالي

الأمين العام وحضوره شخصياً لافتتاح الجلسة. وأعطى الكلمة لمعالي الأمين العام للجامعة العربية.

وفي كلمته، رحب معالي الأمين العام بالسادة الحضور وعلى رأسهم معالي وزير حقوق الإنسان بجمهورية العراق، مشيراً إلى ما ينتظر للجنة من عمل جاد لتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وذكّر في هذا الخصوص بأن العالم العربي توجه له في الوقت الحاضر انتقادات، بعضها فيه شك وخطأ وبعضها يتطلب منا أن نتعامل معه بشجاعة، ومن ثم يجب علينا أن نطور مجتمعاتنا العربية لمجاراة العالم، ويأتي موضوع حقوق الإنسان على رأس الموضوعات التي نتعامل فيها مع العالم، وأنه ليس مطلوباً منا أن نغير من أساسيات فكرنا وقيمنا ولكن أيضاً لا يصح أن ننبد فكرة التطور. ومن هنا كانت دعوة أعضاء اللجنة العربية للخبراء العرب لتقديم خبراتهم ومساهماتهم في إعداد هذه الوثيقة المهمة.

وأضاف معالي الأمين العام القول إن هذه الدورة ليست دورة عادية تتعرض لموضوع عادي بل هي دورة استثنائية لدراسة موضوع يدخل في خضم ما يوجه ضد العرب والمسلمين من اتهامات ومن ثم فمطلوب منا المحافظة على الثوابت مع التطور، وأن نوضح أننا جزء من العالم ومن حضارته مع التسليم بأن لنا خصوصياتنا، ولذا يجب على أعضاء اللجنة تقديم مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان يلبي طموحات وآمال الشعوب العربية ويدحض في الوقت نفسه المزاعم الباطلة في حق الأمة العربية، ويتخذ مكانه بين الوثائق الرئيسية على المستوى العالمي دليلاً على رقي الفكر العربي في مجال حقوق الإنسان وإسهامه في النهوض بها.

ثم أخذ الكلمة معالي وزير حقوق الإنسان لجمهورية العراق مرحباً بدوره بالحاضرين واعتبر ان امتنا العربية في حاجة ماسة لمناقشة مثل هذه المواضيع كالميثاق العربي لحقوق الإنسان ليعطي دفعا لدور المجتمع المدني ورعاية حقوق الإنسان والديمقراطية لحماية أمننا القومي وتمنى أيضاً أن تعمل الجامعة العربية مع موضوع حقوق الإنسان والمجتمع المدني بجد وفعالية، كما تعرض إلى ما هو مأمول من تحديث الميثاق بإدخال آليات محددة لنقله إلى واقع التطبيق واختتم معالي الوزير كلمته بالقول "إننا نحتاج

إلى قدر عالٍ من الشفافية والمصارحة مع شعوبنا وشجاعة ندعي جميعاً أنها لا تتقصدنا لكي نؤمن مجتمعاً حراً وديمقراطياً".

ثم بدأت اللجنة أعمالها بكلمة السيد/فرج فنيش منسق المنطقة العربية لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة الذي توجه فيها نيابة عن السيد المفوض السامي لحقوق الإنسان بالشكر للجنة على دعوتها له لحضور أعمال هذه الدورة وبالتقدير لمعالي الأمين العام للدور الكبير الذي يقوم به من أجل تعزيز قدرات الجامعة العربية في مواجهة التحديات ثم قدم للجنة نبذة عن علاقة التعاون بين الأمم المتحدة بمنظماتها والجامعة العربية والتي كانت خلاصتها مشروع فريق الخبراء الدوليين العرب في تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان المقدم للجنة للاستئناس به أثناء أعمالها متمنياً أن ينال استحسان السادة أعضاء اللجنة. ثم وضعت اللجنة لنفسها منهجاً منذ البداية وهو الأخذ في الاعتبار كلا من مشروع الخبراء العرب ومشروع اللجنة العربية السابق ١-١٢ أكتوبر ٢٠٠٣، ومن ثم كانت تقرأ المواد في المشروعين بالتوازي قبل مناقشتها.

وعلى الرغم من الجدية والتسامح في مداوالات ونقاش ممثلي الوفود إلا أنه اتضح في اليوم الأخير من عمل اللجنة- وهو يوم الخميس ٨/١/٢٠٠٤ - أنه من الصعب إتمام اللجنة عملها ومن ثم فهي تحتاج لدورة أخرى. وقد شرف اللجنة حضور معالي الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى في الجلسة المسائية من نفس اليوم، حيث هنا الوفود وشكرهم على الجهود الذي بذلوه، وذكرهم بأنه من الأهمية أن تنتهي اللجنة مهمتها حول تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان حتى ينسنى عرضه على القمة العربية في مارس القادم.

واستجابة من ممثلي الوفود للمهمة الملقاة على عاتقهم نحو تحديث الميثاق العربي، قرروا مد عمل اللجنة لأسبوع آخر يمتد من ١١ يناير حتى ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ على أن تؤجل أعمال الدورة العادية لوقت لاحق.

ونظراً للالتزامات التي تتطلب وجوده في بلده، اعتذر الدكتور خالد الناصري عن عدم الاستمرار في رئاسة اللجنة لارتباطه بأشغال خارج جمهورية مصر العربية متمنياً للدورة النجاح والتوفيق في استكمال تحديث باقي مواد الميثاق.

وتتفيداً للمادة الخامسة من النظام الداخلي للجان الفنية الدائمة طلب السيد/ محمود راشد ممثل الأمانة العامة من السادة رؤساء الوفود ترشيح رئيس بالإنابة للجنة، فتمت تزكية المستشار/سناء خليل من وفد جمهورية مصر العربية لإدارة أعمال اللجنة.

وقد نظرت اللجنة في أسبوعها الثاني (١١ إلى ١٥ يناير ٢٠٠٤) في باقي مواد الميثاق حيث دارت المناقشات في جو سادته روح الأخوة والتوافق.

وفي ختام أعمالها توجهت اللجنة بالشكر والتقدير إلى السيد رئيس اللجنة على إدارته الحكيمة لأعمالها وإلى السيد/محمود راشد ممثل الأمانة العامة على حسن التحضير للدورة وتنظيم جلساتها وإعداد وثائقها مما ساهم بشكل كبير في إنجاح أعمالها، كما عبر السيد رئيس اللجنة عن شكره وتقديره للسادة رؤساء وأعضاء الوفود على التعاون الإيجابي البناء الذي ساد أعمال هذه الدورة مما كان له الأثر الكبير للوصول بمشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى مستوى الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحمي وتعزز حقوق الإنسان في العالم.

السيد المستشار/ سناء خليل

رئيس اللجنة العربية الدائمة

لحقوق الإنسان بالإنابة

السيد /محمود راشد غالب

مدير إدارة حقوق الإنسان

ممثل الأمانة العامة

مذكرة ببعض المقترحات لإزالة أوجه
التعارض بين
الميثاق العربي لحقوق الإنسان وبين
المعايير الدولية لحقوق الإنسان*

١ - المادة ٧ (أ) :

نصت على أنه لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام في أشخاص دون الثمانية عشر عاماً، ما لم تنص التشريعات النافذة وقت ارتكاب الجريمة على خلاف ذلك، وتقضى الإحالة إلى التشريعات النافذة في هذا الشأن إلى جواز الحكم بعقوبة الإعدام على أشخاص دون الثمانية عشر عاماً في بعض الدول العربية. ويتعارض ذلك مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها جميع الدول العربية، وخاصة مادتها رقم ٣٧، وكذلك مع أحكام المادة ٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

* صدرت هذه المذكرة عن وفد خبراء المفوضة السامية لحقوق الإنسان عقب اعتماد الميثاق العربي المعدل لحقوق الإنسان من قبل اللجنة العربية الدائمة في ١٤ يناير ٢٠٠٤ وقبل إقراره في قمة تونس في نفس العام.

ولذا فإن فريق الخبراء يقترح استبعاد الإحالة الواردة في هذه الفقرة إلى التشريعات النافذة.

٢ - المادة ٨

يجدر أن تتضمن هذه المادة ما يلي:

١- وجوب منع التعذيب بموجب القانون الداخلي لكل دولة طرف في الميثاق (المادة ١/٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب)؛

٢- عدم قبول التذرع بالظروف الاستثنائية أيًا كانت كمبرر للتعذيب (المادة ٢/٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب)؛

٣- تجريم التعذيب بموجب القانون الجنائي لكل دولة طرف والمعاقبة عليه بعقوبة تتناسب مع طبيعة الجرم المرتكب (المادة ٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب)؛

٤- لا يجوز تبرير التعذيب بالأوامر الصادرة من جهات رسمية عليا (المادة ٣/٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب).

٥- منع الاستشهاد بأي أقوال يتم انتزاعها خلال التعذيب (المادة ١٥ من اتفاقية مناهضة التعذيب).

٦- منع إبعاد أو تسليم شخص إلى دولة يحتمل أنه سيتعرض للتعذيب أو سوء المعاملة فيها (المادة ١/٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب).

٣ - المادة ٢٤

الفقرة (ج) : التي تنص على أن لكل مواطن الحق في ترشيح نفسه وحقه في اختيار ممثليه، فقد جاءت ناقصة، ويقترح فريق الخبراء أن تستكمل على نحو ما وردت في المعايير الدولية (المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية) بعبارة " عن طريق انتخابات نزيهة يجرى عقدها دورياً بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين".

الفقرة (هـ) : تنص على أنه.. "لكل مواطن الحق في حرية تكوين الجمعيات..". إن اقتصار هذا الحق على المواطنين وحدهم يستبعد غير المواطنين مثل المقيمين بشكل قانوني في أراضي الدولة، والإبقاء على المادة بهذا الشكل لا يحترم مبدأ المساواة وعدم التمييز كما جاء بالمادة ٢٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ويقترح تعديلها إلى "لكل شخص الحق في تكوين الجمعيات..".

الفقرة (و) : تنص على أنه "لكل مواطن الحق في حرية الاجتماع..". إن اقتصار هذا الحق على المواطنين وحدهم يستبعد غير المواطنين مثل المقيمين بشكل قانوني في أراضي الدولة، والإبقاء على المادة بهذا الشكل كذلك لا يحترم مبدأ المساواة وعدم التمييز كما جاء بالمادة ٢٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ويقترح تعديلها إلى "لكل شخص الحق في حرية الاجتماع..". كما جاءت في المادة ٢٤/و من المشروع المقدم من فريق الخبراء.

٤ - المادة ٢٦

الفقرة (أ): تحيل حق التنقل إلى "التشريعات النافذة" والتي يقيد بعضها هذا الحق وهو ما يتناقض مع المادتين ١٢ و ١٣ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمقترح استبعاد هذا القيد.

٥ - المادة ٣٠ (أ) :

جرى فيها تقييد حرية الفكر والعقيدة والدين "بما ينص عليه التشريع النافذ"، ويعتبر الفريق أن هذا التقييد يتعارض بشدة مع المعايير الدولية، وخاصة المادة ١٨ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعديد من أحكام الشريعة الدولية لحقوق الإنسان ويقترح الفريق عدم الإشارة إلى "التشريع النافذ" وعدم تقييد هذا الحق.

٦ - المادة ٣٢

يعتقد فريق الخبراء بأنه قد سقطت سهواً الفقرة (ج) من هذه المادة والتي تنص: "تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف". ويقترح الفريق إرجاع هذه الفقرة إلى مكانها.

كما يقترح الفريق إضافة عبارة " في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان" في آخر الفقرة (ب) من ذات المادة تماشياً مع ما جاء في المادتين (٢٤ ز و ٣٠ ب) من الميثاق نفسه.

٧- المادة ٣٣ (أ) :

إن صياغة هذه المادة بهذا الشكل تترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لكل التأويلات التي من شأنها الإبقاء على عدم المساواة بين الزوجين في العديد من القوانين الداخلية، كما أن الإشارة إلى "حق التزوج وتأسيس أسرة وفق شروط وأركان الزواج" من شأنه أن يبقي على وضع المرأة على ما هو عليه حيث إن المادة لا تبين ما هي شروط وأركان الزواج. من ناحية أخرى إن الإشارة الواضحة في المادة إلى أن "التشريع النافذ ينظم حقوق وواجبات الرجل والمرأة عند انعقاد الزواج وخلال قيامه ولدى انحلاله" قد يحدّ من مساواة الزوجين في الحقوق وتوازن المسؤوليات بينهما. كما يلاحظ الفريق أن هذه المادة تترك المجال مفتوحاً للزواج في سن مبكرة وهو أمر خطير للغاية. يقترح الفريق الصياغة التي جاءت في الفقرة ٣٣ من تقريره.

٨- المادة ٣٤ (هـ) :

التي تسبغ الحماية الضرورية على العمال الوافدين أحالت إلى "التشريعات النافذة"، وهو ما يتناقض مع المادة ٧ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويقترح فريق الخبراء إلغاء الإحالة إلى التشريعات النافذة وإعادة صياغة الفقرة كالاتي: "على كل دولة طرف أن تضمن الحماية القانونية والاجتماعية الضرورية للعمال الوافدين عليها وأفراد أسرهم".

٩- المادة ٣٥ (ب) :

يرى الفريق وجوب إضافة " في مجتمع يحترم حقوق الإنسان والحريات"، وذلك تماشياً مع ما جاء في المادتين (٢٤ ز و ٣٠ ب) من الميثاق نفسه.

١٠- المادة ٣٥ (ج) :

يقترح الفريق تعويض " في الحدود التي ينص عليها التشريع النافذ" بـ " وفقاً للتشريع".

١١ - المادة ٣٩ (ب/٤) :

يعتقد الفريق أنه قد سقطت سهواً خلال المناقشات الإشارة إلى " ختان الإناث"، والمقترح الإشارة إلى هذا التخصيص بعد ما ثبت ما تنطوي عليه هذه الممارسة من أضرار ومخاطر على حياة الإناث وسلامتهن اليومية. ويعتبر الفريق أن الإشارة إلى ذلك تكسب الميثاق العربي ميزة إضافية.

١٢ - المادة ٤١ (ب) :

قصرت كفالة الدولة لمجانبة التعليم في مرحلتيه الابتدائية والأساسية على "مواطنيها"، وهو ما ينطوي على شكل خطير من أشكال التمييز ويتعارض مع المادة ١٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا مع المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل. ويقترح الفريق استبدال كلمة " لمواطنيها" بكلمة " للجميع".

١٣ - المادة ٤١ (ج) :

يعتقد الفريق أنه قد سقطت سهواً خلال المناقشات من الفقرة (ج) ما يلي " .. كما يجب أن يعزز (التعليم) التقاهم والتسامح والصدقة والسلام بين جميع الأمم والشعوب والأديان والثقافات" وكل هذه مبادئ ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. ولذا يقترح الفريق إعادة هذه الفقرة.

١٤ - المادة ٤٨ :

يقترح فريق الخبراء إضافة فقرة تعطي للجنة حقوق الإنسان العربية (المنبثقة عن الميثاق) الحق في جواز تلقي المعلومات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة، لكي يتسنى لها تدقيق تقارير الدول وإبداء ملاحظاتها المنصوص عليها في

نفس المادة. ويقترح الفريق إضافة الفقرة (ح) من المادة ٤٨ الواردة في النص المقترح من جانب فريق الخبراء.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان بين جامعة الدول العربية والمفوض السامي لحقوق الإنسان

مذكرة مقدمة من ٣٥ منظمة حقوق إنسان في العالم العربي إلى
خبراء المفوضية السامية
لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بخصوص مشروع الميثاق المعدل في
أكتوبر ٢٠٠٣

مقدمة:

ينطوي مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان (المعدل في أكتوبر ٢٠٠٣) على تقدم محدود للغاية مقارنة بالميثاق الأصلي (سبتمبر ١٩٩٤)، ولكن مع ذلك فشل في الارتقاء إلى مستوى الضمانات الواردة في المواثيق والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، أو حتى الضمانات الإقليمية لحقوق الإنسان والمطبقة في مناطق أخرى من العالم بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وما زال الميثاق العربي لحقوق الإنسان بعد هذه التعديلات المقترحة بعيداً كل البعد عن طموحات ومطالب الرأي العام وحركة حقوق الإنسان في العالم العربي.

إن الميثاق المعدل يشطب نفسه بنفسه، ويلغي أي قيمة أدبية له، حين يعطي للقانون الداخلي في كل دولة عربية مرتبة أعلى مما ورد فيه من التزامات، بل إنه قيد ممارسة كثير من الحقوق والحريات الأساسية الواردة فيه بالتشريعات الداخلية للدول العربية، كحرية الرأي والتعبير والعقيدة والحق في التجمع السلمي وحق تكوين النقابات والحق في الإضراب، وعدم النص على ضمانات للانتخابات الحرة والمشاركة السياسية، علاوة على

إغفال الحق في تكوين الجمعيات السياسية وغير السياسية، وعدم إدراج الحق في الحياة ضمن الحقوق غير القابلة للانتقاص في أوقات فرض حالة الطوارئ.

كما أن الميثاق لم يعط ضمانات للحقوق التي يجب توافرها للسجناء والمحتجزين ومعايير للمحاكمة العادلة كما وردت في المواثيق الدولية، علاوة على أن التعريف الوارد للتعذيب في الميثاق هو أدنى من تعريف الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، الأمر الذي لا يساعد على محاصرة واحدة من أكثر الجرائم نفثياً في العالم العربي..

وفيما يتعلق بحقوق المرأة جاء الميثاق المعدل بصياغة تكرر الإخلال بمساواة الرجل والمرأة أمام القانون، وممارسة التمييز ضد المرأة، كما لم يعط الميثاق اهتماماً كافياً بحقوق الأقليات أو الطفل أو اللاجئين.

وعلى الرغم من أن التعديلات أتت بإضافات إيجابية فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن البنود الخاصة بالحق في الضمان الاجتماعي والحق في الصحة أتت في صياغات مطاطة وغير محكمة تسهل من عدم الالتزام بهذه الحقوق.

واستمرت آلية تنفيذ ومراقبة الميثاق تفتقر إلى الفعالية التي تجعل منها آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان، وحصرت دور لجنة حقوق الإنسان العربية - والتي جاءت في التعديلات بدلاً من لجنة الخبراء - في تلقي التقارير من الحكومات ورفع توصياتها لمجلس الجامعة، دون السماح لها بتلقي شكاوى من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يعني في النهاية تكريس انعدام وجود آلية إقليمية لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، وهي الوظيفة الجوهرية لكل وثيقة إقليمية!.

وأخيراً فقد انطوى الميثاق المعدل على تراجع كبير عن الأصلي، وخاصة فيما يتعلق بمساواة المرأة بالرجل، وإسقاطه لفكرة أن "الشعب مصدر السلطات" (المادة ١٩ من الأصلي)، ومبدأ حظر "عقوبة الإعدام في الجريمة السياسية" (المادة ١١ من الأصلي)، وحظر التفرقة على أساس ديني (المادة ٣٥ من الأصلي)، وإباحة استخدام القانون للاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، أو للانتقاص من حرية العقيدة والفكر والرأي.

خلاصة الأمر أن الميثاق المعدل لم ينجح في التخلص من الأمراض القاتلة للميثاق الأصلي، فهو على الصعيد التشريعي يلغي كل قيمة للنص الأصلي أو المعدل أمام

التشريعات الوطنية، وعلى الصعيد الأدبي هو أدنى بكثير من المعايير الدولية والإقليمية الأخرى، والتي تلتزم بها أغلبية الدول العربية/ المصدقة على المواثيق الدولية والإقليمية.

وعلى صعيد الحماية لا ينطوي على أي آلية جادة يلتجئ إليها الفرد في العالم العربي، تكفل له الحماية من تغول الحكومات. وأخيرا فإنه فشل في أن يعكس أي خصوصية ثقافية للعالم العربي، إلا إذا سلمنا بأن هذه الخصوصية هي الانتقاص من حقوق المشاركة السياسية والمرأة والطفل والصحة وتكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد والحق في المحاكمة العادلة، وإباحة الاعتداء على الحق في الحياة في وقت الطوارئ(!)، وعدم حظر الرق والعبودية(!) وعدم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية(!).

أي بالضبط الاعتراف ضمناً بأن الإنسان في العالم العربي أقل شأنًا وأدنى آدمية من غيره في جميع مناطق العالم، وبالتالي أقل جدارة بالتمتع بنفس الحقوق(!) وهي نظرة قد تكون استعمارية أو عنصرية، ولكن لا يمكن أن تتبناها منظمات حقوق الإنسان، وتأبى أن تقرها الجامعة العربية أو خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وفيما يلي نستعرض هذه الملاحظات بالتفصيل:

أولاً: وضع الميثاق بالنسبة للقوانين الوطنية في الدول العربية:

لقد جعل الميثاق العربي للقانون الداخلي في الدول العربية قيمة أعلى مما ورد فيه. وبالمقارنة بما عدها من الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان فإنه يمثل الأضعف من حيث أثره على المستوى الوطني. إذ لم يقرر الميثاق بسريان نصوصه داخليا، كما لم يتضمن أي تعهد من قبل الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لتغيير تشريعاتها، التي تقف حائلا أمام تنفيذ مقررات هذا الميثاق على نحو ما جاء في المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وهو ما يعني أن الدول الأطراف لا تسأل وفقا لأحكام الميثاق إن هي أبقت على قوانينها المخالفة له أو استتدت في تحللها من التزامات وفقا له إلى هذه القوانين(!) وحتى في الدول العربية التي تجيز سريان الاتفاقيات الدولية في قوانينها الوطنية بمجرد التصديق عليها فإن الميثاق لن يكون صالحا للتطبيق المباشر لافتقار أحكامه إلى التفصيل الكافي، فضلا عن إجازته تقييد نصوصه بواسطة القانون الوطني. ولذلك فإنه في هذه الحالة حتى لو تعارضت

نصوصه مع القانون الوطني فإنه ستطبق القاعدة العامة القائلة إن النص الخاص يقيد العام. ولن يستفيد القاضي الوطني في هذه الحالة من الميثاق لأن الميثاق نفسه يجيز التحلل منه لصالح القانون الوطني(!).

ثانيا: الحالات الاستثنائية وإعلان الطوارئ والتزامات الدول بموجب الميثاق

أشارت المادة ٣ الفقرة (ج) من نص الميثاق المعدل إلى أنه لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الميثاق سوى ما يعد ضروريا لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحرياتهم وفقا للقانون. يلاحظ من صياغة هذه المادة أنه يمكن للحكومات فرض قيود على جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق متى ارتأت توافر الشروط المذكورة في النص السابق(!) ويلاحظ أن العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية لا يجيز فرض قيود على جميع الحقوق الواردة فيه، كما أنه لم تسمح أي من معاهدات حقوق الإنسان باستخدام ذريعة حماية الاقتصاد الوطني لفرض قيود أو التنصل من التزامات حماية حقوق الإنسان.

أما بشأن إعلان حالة الطوارئ، فقد أقر الميثاق بأنه في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة والمعلن قيامها رسميا يجوز للدول الأطراف في الميثاق أن تتخذ تدابير لا تنقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى الميثاق.

وقد حدث تطور إيجابي في النص المعدل لهذه المادة، فيما يتعلق بأن "أي دولة طرف في هذا الميثاق استخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فوراً عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية بالأحكام التي لم تنقيد بها وبالسبب التي دفعتها إلى ذلك وعليها في التاريخ الذي ينتهي فيه عدم التقيد أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته" المادة ٣ من النص المقترح.

إلا أنه لم تحدد بعد الحقوق غير القابلة للانتقاص، والتي لا يجوز التحلل منها أثناء فرض حالة الطوارئ، والتي جاءت في الصياغة الأصلية للميثاق خالية من الحق في الحياة و مشتملة فقط على حظر التعذيب والإهانة والعودة إلى الوطن واللجوء السياسي وعدم جواز تكرار المحاكمة عن ذات الفعل وشرعية الجرائم والعقوبات (الفقرة ج من المادة ٤ من

النص الأصلي). الأمر الذي يجعل من الميثاق العربي الوثيقة الوحيدة المعنية بحقوق الإنسان، التي تتيح الاعتداء على الحق في الحياة(!).

ويوصى في هذا الإطار أن يتم الاسترشاد بالمادة ٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي حددت هذه الحقوق غير القابلة للانتقاص في التالي:

-الحق في الحياة.

-حظر التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو التجارب الطبية أو العملية من دون موافقة.

-حظر الرق وتجارة الرقيق والعبودية.

-حظر السجن بسبب عدم الوفاء بالواجب التعاقدية.

-مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

-تمتع كل فرد بالشخصية القانونية.

-حرية الفكر والوجدان والدين.

ويلاحظ أيضا أن الميثاق في إجازته لإمكانية أن تتحلل الدولة مما ورد به من التزامات في أوقات الطوارئ العامة، وعلى الرغم من أن تلك الأحكام قد تضمنها العديد من الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان، فإنها تمثل بالنسبة للإطار العربي أهمية أكبر كثيراً؛ نظرا لكون كثير من الدول العربية يعيش في حالة طوارئ دائمة ودون مبرر حقيقي لفرضها لعدة عقود. ويحبذ في هذا الإطار أن يرد بالميثاق حالات محددة لفرض حالة الطوارئ كحالة وقوع حرب فعلية أو في حالات الكوارث، وبحيث يتم رفعها بمجرد زوال الحالة التي أعلنت بسببها، وأن تمتنع سلطات الطوارئ عن استخدام صلاحياتها إلا فيما يتعلق بالوقائع المتصلة بهذه الأسباب.

ثالثاً: الحقوق المدنية والسياسية

تراجع الميثاق المعدل عن ضمان الحق في المشاركة السياسية للمواطنين والحق في انتخابات حرة ونزيهة معبرة عن إرادة الناخبين، واستخدم الميثاق المعدل في مادته السابعة عشرة تعبيراً غريباً عن عالم السياسة والقانون وحقوق الإنسان، وهو ما أسماه بـ "الأهلية السياسية" حق لكل شخص راشد يمارسه طبقاً للتشريع أو القانون، وحذف عبارة "الشعب مصدر السلطات" التي وردت في ذات المادة قبل التعديل (المادة ١٩ في النص الأصلي) وهو ما يزيد الميثاق ضعفاً على ضعف في مجال الحقوق المدنية والسياسية. ويلاحظ في هذا السياق أن المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تنص على "أن يكون لكل مواطن دون أي وجه من وجوه التمييز أو القيود المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية وأن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري و تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين". وهو ما يوضح حجم الهوة بين العهد والميثاق العربي، والتي ازدادت اتساعاً وعمقا مع الميثاق المعدل.

حرية الفكر والرأي:

حدث تراجع، فقد نصت المادة ٢٧ من الميثاق المعدل على أن حرية العقيدة والفكر والرأي مكفولة لكل شخص وأن للأشخاص من كل دين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية والتعبير عن أفكارهم عن طريق العبادة أو الممارسة أو التعليم، إلا أنه ومثل كثير من الحقوق والحريات الأخرى في الميثاق، قيدها بما ينص عليه التشريع أو القانون، مع غياب معايير محددة لفرض القيد، في حين أن الميثاق الأصلي أورد أن حرية العقيدة والفكر والرأي مكفولة لكل فرد دون إشارة للتشريع. بالإضافة إلى أن الصيغة أتت في عبارات مقتضبة وغير وافية، على عكس ما ورد من تفصيل في العهد الدولي من ضمان حرية الفرد في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحرية في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم وعدم جواز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره (المادة ١٨). وحق الفرد في

اعتناق الآراء دون مضايقة، وحرية التعبير والتماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء بشكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها (المادة ١٩).

الحق في تكوين الجمعيات:

لم يتضمن الميثاق أي إشارة إلى حق تكوين الجمعيات الذي كفله العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة ٢٢ والتي تنص على " أن لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه" واكتفى الميثاق بالحق في تكوين الجمعيات المهنية فقط، الأمر الذي يعني صراحة عدم ضمان الحق في تكوين أنواع أخرى من الجمعيات كالجمعيات الأهلية (المنظمات غير الحكومية) أو الجمعيات السياسية (الأحزاب).

الحق في التجمع السلمي:

لم يحدث تغير في هذا البند بين صيغتي الميثاق، فوفقا للمادة ٢٥ من الميثاق المعدل "لكل شخص حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية، ولا يجوز فرض أي من القيود عليها إلا تلك التي تفرض طبقا للتشريع أو القانون، وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم". جدير بالذكر أن العهد الدولي عندما عالج القيود التي يمكن أن تضعها القوانين الداخلية بغرض تنظيم تلك الحقوق، حدد للقانون الداخلي نوع القيود التنظيمية التي يمكن له أن يضعها على ممارسة حق التجمع والتنظيم، وهي تلك المعايير التي تشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي.

فالمجتمعات الديمقراطية هي المعيار الذي أخذ به العهد ليضبط تدخل القانون في وضع القيود على استخدام الأفراد لحررياتهم، وهو المعيار الذي لم يأخذ به الميثاق العربي. كما أن الذكر المستمر في أكثر من مادة من مواد الميثاق لضوابط الأمن القومي والنظام

العام والآداب العامة في مضممار الحديث عن الحقوق والحريات المكفولة في الميثاق، و في ظل غياب لمعايير واضحة ودقيقة، يؤدي إلى التضييق على ممارسة هذه الحقوق والحريات وإفراغها من مضمونها. وهو الأمر السائد في العالم العربي.

حقوق المحتجزين والسجناء:

تشكل المادة ٥ من التعديلات المقترحة إضافة إيجابية، حيث نصت على أن "لكل شخص الحق في الحرية والسلامة الشخصية ولا يجوز توقيفه أو نفيه أو اعتقاله تعسفاً وبغير سند قانوني، ولا يجوز حرمان أي شخص من حريته إلا لأسباب ينص عليها التشريع أو القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه. ويقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية سريعاً إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً بمباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو يفرج عنه. ولكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني الحق في الحصول على تعويض. ولكل متهم تثبت براءته من خلال حكم نهائي الحق في التعويض". ويمثل حق التعويض إضافة مهمة بالنسبة للاعتقال التعسفي وإثبات براءة المتهم، إلا أنه عند الحديث عن المدة بين الاحتجاز والتعرض للمحاكمة سنلاحظ أن العبارة المستخدمة في هذه المادة "أن يحاكم خلال مهلة معقولة"، وهي عبارة مطاطة لا تعطي ضماناً كافياً لعدم البقاء رهن الحبس أو الاعتقال لفترة غير محددة دون محاكمة مع عدم وجود مبرر لذلك.

كما أن ما ورد في الميثاق غير كافٍ بالمقارنة بالحقوق الأساسية التي اصطلح المجتمع الدولي على توفيرها للسجناء أو المحتجزين. مثل إخطار أسرهم فور اعتقالهم والسماح لهم بالاتصال بزويهم ومحاميهم، كذلك كفالة الرعاية الصحية وحظر استخدام أي دليل تم الحصول عليه عن طريق التعذيب، وضرورة إعلام أي شخص يقبض عليه بجميع حقوقه وبالتهمة الموجهة إليه، وحق المتهم في الاستعانة بمحامٍ دون أن يتحمل نفقاته كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك.

كما أن المادة ١٥ من الميثاق (١٣ بعد التعديل) والتي تنص على أنه "يجب أن يعامل المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحريات معاملة إنسانية" جاءت في صيغة شديدة العمومية

والضعف، بالمقارنة مع نص المادة ١٠ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي لا تحصر حق المعاملة الإنسانية بالمحكوم عليهم. فهي تنص على أن "يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني". وأن "يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين إلا في ظروف استثنائية، ويكونون محل معاملة تتفق مع كونهم أشخاصا غير مدانين، ويفصل المتهمون الأحداث عن البالغين ويحولون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم". وأنه "يجب أن يراعى نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي، ويفصل المذنبون الأحداث عن البالغين ويعاملون معاملة تتفق وسنهم ومركزهم القانوني".

ضمانات المحاكمة العادلة:

على الرغم من أن المادة ٨ من الميثاق المقترح تنص على ضمان الدولة استقلال القضاء والمساواة أمام القضاء، وكفالة حق التقاضي بدرجاته لكل شخص يوجد على إقليم الدولة، إلا أن الميثاق سواء في صيغته الأصلية أو بعد إدخال التعديلات المقترحة يعاني من قصور واضح ولا يتماشى مع ما وصل إليه القانون الدولي لحقوق الإنسان من تطور في هذا الإطار. فقد تمسكت المادة السابعة من الميثاق بذات الصياغة بأن "المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته بمحاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات القانونية اللازمة في جميع مراحل الدعوى بما فيها حق الدفاع عنه".

وتستخدم هذه المادة عبارة محاكمة قانونية بدلا من محاكمة عادلة بشكل لا يولي أدنى اهتمام لطبيعة هذه الضمانات القانونية، ومدى اتفاقها مع المادة ١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي أكدت على نظر القضايا من خلال محكمة مختصة ومستقلة حيادية منشأة بحكم القانون، واعتبار علانية المحاكمة شرطا أساسيا إلا في الظروف التي يكون من شأن العلنية فيها أن تخل بمصلحة العدالة. علاوة على حق كل متهم في أن يحاط على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه وأسبابها وأن يمنح الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والاتصال بمحام يختاره بنفسه، وغيرها من مبادئ أقرتها المواثيق والاتفاقات الدولية.

كما أن ثمة تراجعاً قد حدث في هذه التعديلات، وذلك باستبعاد المادة ١١، والتي لا تجيز في جميع الأحوال عقوبة الإعدام في جريمة سياسية.

التعذيب:

لم يرد ذكر التعذيب وتجريمه إلا في المادة ١١ من الميثاق المعدل وهي نفس المادة في الميثاق الأصلي، ولكن يوجد عليها بعض الملاحظات، من أهمها ضرورة النص على إمكانية حصول ضحايا التعذيب على الأشكال الخمسة للتعويض المتعارف عليها عالمياً، من رد الاعتبار والتأهيل والتعويض المالي والرضا والضمانات بعدم التكرار. علاوة على الاقتداء بتعريف التعذيب الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب، وهو "أي عمل ينتج عنه ألم شديد جسدياً أم عقلياً يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث، أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات، أو الذي يكون نتيجة عرضية لها". بالإضافة إلى جعل حظر التعذيب ينطبق على الأفعال التي يرتكبها الموظفون الرسميون والأفراد والجهات غير التابعة للدولة.

حظر وتجريم الرق :

لم ترد أي إشارة في الميثاق بنصيه الأصلي أو المعدل إلى تجريم وحظر ممارسة الرق، واكتفى الميثاق بحظر السخرة في سياق الحديث عن حرية اختيار العمل وقبوله وفق شروط عمل عادلة ومرضية، إلا أنه كان من باب أولى الإشارة بشكل صريح وفي مادة مستقلة إلى حظر الرق، خاصة أن منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية تقر باستمرار وجود ألوان من الرق في بعض الدول العربية، جدير بالذكر أن العهد الدولي للحقوق المدنية

والسياسية قد حظر بشكل صريح وقاطع ممارسة الرق في المادة ٨ "لا يجوز استرقاق أحد ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما ولا يجوز إخضاع أحد للعبودية".

حرمة الحياة الخاصة:

تنص المادة ١٥ من الميثاق المعدل على "عدم جواز أن يتعرض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني للتدخل في خصوصياته أو لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته". ويلاحظ في هذه الصياغة -وخلافاً للميثاق الأصلي- أنه الاستناد إلى القانون الوطني وبشكل عمومي وغير محدد لتبرير الانتهاك، مما قد يعوق حماية هذا الحق داخل الدول العربية استناداً إلى القوانين الوطنية. ونفس الملاحظة يمكن إثارتها إزاء المادة ٢٢ من الميثاق المعدل، والقائلة إنه "لا يجوز إسقاط الجنسية عن أي شخص بشكل تعسفي أو غير قانوني، ولا ينكر حقه في اكتساب جنسية أخرى، مع مراعاة التشريعات الداخلية لبلده". فتعبير غير قانوني يفرغ الحق من مضمونه، مقارنة بالمادة ٢٤ من الميثاق الأصلي.

رابعاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- اشتمل الميثاق العربي لحقوق الإنسان على جوانب مهمة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في العمل الذي يضمن مستوى معيشياً ملائماً وتكافؤ الفرص في العمل والأجر العادل، والمساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية دون تمييز، والضمان الاجتماعي الشامل وحظر السخرة، والحق في التعليم وضمان مجانيته على الأقل في المراحل الابتدائية، وأن يكون ميسوراً للجميع في المراحل الثانوية والجامعية، وجعل محور الأمية التزاماً واجباً. وحق كل شخص في المشاركة الحرة في الحياة الثقافية والفكرية في مجتمعه. وأن تكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وتقوية أواصرها، كما تكفل الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير فرص التنمية البدنية والعقلية للناشئين والشباب.

- كما أضافت التعديلات المقترحة مادة خاصة بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن الدول عليها أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق والسعي للتعاون فيما بينها على المستويين الإقليمي والدولي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. والتأكيد على مشاركة المواطن في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها (المادة ٣٢ من الميثاق المعدل)، وهي إضافة مهمة نظرا لخلو الميثاق في صورته الأصلية من مثل هذا المفهوم.

- كما أن المادة ٣٣ المضافة في التعديلات المقترحة أكدت على حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته وتوفير الغذاء والكساء والسكن و الحق في التمتع بأفضل حالة صحية، وضرورة اتخاذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة وفقا لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق. وإن كان يلاحظ هنا أن العبارات أتت في صياغات مطاطة وغير محكمة تقلل من محتوى ومدى الالتزام بهذه الحقوق.

- لم يكفل الميثاق الحق في تكوين النقابات والحق في الإضراب بشكل يتماشى مع العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فبالنسبة لحرية تكوين النقابات أتت المادة ٢٦ من الميثاق المعدل لتكفل حرية تكوين الجمعيات المهنية أو النقابات مع آخرين والانضمام إليها، وقيدت ممارسة ذلك بموجب التشريع أو القانون. كما جعل الميثاق الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها التشريع والقانون (المادة ٢٦ الفقرة ج من النص المعدل)، وهو الأمر الذي يعرقل ممارسة هذا الحق، كما هو جارٍ بالفعل في أغلب التشريعات الوطنية للدول العربية.

- حدث تراجع في المادة ٣٠ من الميثاق المعدل، والتي تقول إن لكل شخص الحق في العيش في مناخ فكري وثقافي يحترم حقوق الإنسان وحرية الأساسية ويرفض جميع أنواع التفرقة العنصرية ويدعم التسامح والتعاون.... الخ، إذ تم حذف ما يتعلق بالتفرقة على أساس الدين (!!)) حيث كانت الصياغة " ويرفض التفرقة العنصرية والدينية"، والتي وردت في المادة ٣٥ من النص.

خامسا: حقوق المرأة

- نصت المادة ٢ الفقرة ب من النص المعدل على المساواة بين الرجل والمرأة في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات، إلا أنها قيدت ذلك بما أسمته "في ضوء التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى"، الأمر الذي يثير إشكالية تتصل بمدى إمكانية اعتبار الشريعة الإسلامية مرجعا لإقرار التزامات قانونية، في ضوء عدم وجود اتفاق عام بين الدول العربية من ناحية، ولا بين المؤسسات الدينية في هذه الدول من ناحية أخرى، على ما يمكن اعتباره متوافقا مع الشريعة ومالا يمكن اعتباره كذلك. وهو ما يجعل تحقيق مساواة قانونية كاملة بين الرجال والنساء رهيناً بتفسيرات الفقهاء المتغيرة وفقا لاعتبارات الزمان والمكان وثقافة كل فقيه، والتي تصب تقليديا في التمييز لصالح الرجال والإخلال بمبدأ المساواة. كما غاب عن الميثاق في صورته الأولى أو المعدلة ما ينص صراحة على حظر ممارسة التمييز أو العنف ضد المرأة، بشكل يتفق مع ما ورد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما لا يوضح الميثاق في صورته المعدلة، ما هو المقصود بما أسماه "الشرائع السماوية الأخرى"، ذلك إذا كانت هناك شرائع للأديان أخرى.

سادسا : حقوق الأقليات

-إن احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وعلى رأسها المساواة التامة في الكرامة والمواطنة وفي التمتع بجميع الحقوق ينبغي أن يشكل المدخل السليم للتعامل مع مشاكل الجماعات القومية والدينية والثقافية واللغوية في العالم العربي. غير أن الميثاق لم يخصص في صورته الأصلية أو المعدلة مواد خاصة بالحقوق الواجب توافرها للأقليات، فيما عدا الإشارة العامة والتلغرافية إلى أنه "لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو اتباع تعاليم ديانتها" المادة ٣٧ من النص الأصلي وجزء من المادة ٣٠ من النص المعدل، وذلك في إطار الحديث عن أن هذا الميثاق لا يجوز تفسيره أو تأويله على نحو يتعارض أو ينتقص من الحقوق الواردة في الوثائق الدولية والإقليمية بما في ذلك حقوق المرأة والأقليات "المادة ٣٤ من الميثاق المعدل". وهنا يجب الأخذ في الاعتبار دروس القمع الدموي الذي

تعرضت له الأقليات في العراق وغيره، وضرورة أن يتضمن الميثاق نصاً أكثر وضوحاً وتفصيلاً لحماية حقوق الأقليات، تتفق مع المادة ٢٧ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أنه "لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره، أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم". وتتسق أيضاً مع الضمانات الواردة في الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٢.

سابعاً: آلية مراقبة وتنفيذ الميثاق

- يفترض الميثاق في صورته الأصلية إلى آلية حقيقية لحماية حقوق الإنسان، حيث حصر دور "لجنة الخبراء" في تلقي التقارير من الحكومات ورفع توصياتها بشأنها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان. ولا يتيح لها حق تلقي الشكاوى من المواطنين أو المنظمات غير الحكومية. ولا تملك اللجنة الدائمة سوى تحويله إلى الأمانة العامة للجامعة. فالميثاق لا يكلف اللجنة بأية مهمة في تنفيذ الميثاق والسهر على تطبيق نصوصه.

كما أن التقارير -وهي الأداة الوحيدة المتاحة للرقابة على أعمال الميثاق- تقدم على فترات متباعدة (كل ٣ سنوات في النص الأصلي، زادت إلى ٤ سنوات في المعدل، مقارنة بالدورية السنوية في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وعامين بالنسبة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب).

وفي النص المعدل تم استبدال لجنة الخبراء "بلجنة حقوق الإنسان العربية"، والتي احتفظت بنفس هيكل أعضائها وطريقة انتخابهم (سبعة أعضاء منتخبين من الدول الأطراف في الميثاق، ولكن لمدة أربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات) وألغى النص على أن تقدم الدول إجابات على استفسارات اللجنة (المادة ٤١/ج). بينما أضافت التعديلات المقترحة عند دراسة اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأطراف، أن يكون هناك من يمثل الدولة المعنية لمناقشة التقرير، وعلى أن تتقدم اللجنة بتقريرها وآرائها وتوصياتها إلى مجلس الجامعة. وتتفق

الميثاق في صورته الأصلية مع المعدلة في استبعاد أي دور للمنظمات غير الحكومية في تقديم شكاوى أو تقارير موازية لتقارير الحكومات، أو تعليق عليها وحصر هذا الدور بالحكومات الأطراف. وهو أمر ينفرد به الميثاق العربي مقارنة بكل المواثيق الدولية والإقليمية، بما فيها الأفريقي.

جدير بالذكر أن القيمة الحقيقية للترتيبات والمواثيق الإقليمية تكمن في تضمينها آليات حماية قضائية أو شبه قضائية، كما يفترض أن تتوفر لهذه الآليات في النص وفي الممارسة شروط الاستقلال والصلاحيات الكافية والنزاهة اللازمة لفعاليتها. وهو ما يفتقر إليه تماماً الميثاق الأصلي والمعدل.

إن مهمة تحديث آليات مراقبة وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي تستلزم تطوير طرق وآليات عمل لجنة حقوق الإنسان العربية لتشمل دراسة التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، ومهمة تفسير أحكام الميثاق، وتلقى الشكاوى والتقارير من الأفراد والمنظمات غير الحكومية. من الضروري في هذا السياق التنويه بأهمية توصيات "إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان"، وخاصة إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، وتعيين مفوض لحقوق الإنسان في العالم العربي في إطار جامعة الدول العربية، يتولى تنسيق عمل الجامعة في مجال حماية حقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

بقيت ملاحظة أخيرة، وهي أن الميثاق المعدل هو من الناحية الفنية والمهنية وثيقة معيبة، وتعاني من عدم الاتساق، ومن اضطراب في أحكامها، ومن الالتواء في صياغتها - مثالا بارزا - (المادة ٣٤) بحيث يصعب على قانوني مهني أن يتعامل معها أو يصلح من حالها في صورتها الراهنة.

قائمة المنظمات الموقعة

- ١ - المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (المغرب)
- ٢ - الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (المغرب)
- ٣ - الرابطة التونسية لحقوق الإنسان (تونس)
- ٤ - لجان الدفاع عن حقوق الإنسان (سوريا)
- ٥ - منظمة اتجاه - اتحاد المنظمات غير الحكومية العربية في إسرائيل (فلسطين ٤٨)
- ٦ - مركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة / فلسطين)
- ٧ - مركز البحرين لحقوق الإنسان (البحرين)
- ٨ - الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان (البحرين)
- ٩ - مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (اليمن)
- ١٠ - المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان (اليمن)
- ١١ - الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان (الأردن)
- ١٢ - مؤسسة الحق (رام الله / فلسطين)
- ١٣ - الرابطة الليبية لحقوق الإنسان (ليبيا)
- ١٤ - جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - عدل (لبنان)
- ١٥ - منتدى الحقيقة والإنصاف (المغرب)
- ١٦ - منتدى الشفائق لحقوق الإنسان (اليمن)
- ١٧ - المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (لبنان)
- ١٨ - مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان (اليمن)
- ١٩ - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزة / فلسطين)
- ٢٠ - المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (لبنان)
- ٢١ - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين - بديل (القدس / فلسطين)
- ٢٢ - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (مصر)
- ٢٣ - جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء (مصر)
- ٢٤ - المركز المصري لحقوق المرأة (مصر)
- ٢٥ - مركز حابي للحقوق البيئية (مصر)
- ٢٦ - جمعية البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان (مصر)
- ٢٧ - جمعية شموع لحقوق الإنسان ورعاية المعاقين (مصر)
- ٢٨ - مركز التنمية البديلة (مصر)
- ٢٩ - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (مصر)
- ٣٠ - مركز الحق في السكن (مصر)
- ٣١ - جمعية تنمية الديمقراطية (مصر)
- ٣٢ - دار الخدمات النقابية والعمالية (مصر)
- ٣٣ - الشبكة العراقية لتثافة حقوق الإنسان والتنمية (العراق)
- ٣٤ - لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان (تونس)
- ٣٥ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (مؤسسة إقليمية)
- ٣٦ - ملتقى المجتمع المدني (اليمن) [انضم بعد تسليم المذكرة].

الميثاق العربي المعدل لحقوق الإنسان أقرته القمة العربية بتونس مايو ٢٠٠٤

انطلاقاً من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان الذي أعزه الله منذ الخليفة، وبأن الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات ذات القيم الإنسانية السامية التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية و العدل والمساواة،
وتحقيقاً للمبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة والتسامح بين البشر،

واعترازاً منها بما أرسته عبر تاريخها الطويل من قيم ومبادئ إنسانية كان لها الدور الكبير في نشر مراكز العلم بين الشرق والغرب مما جعلها مقصداً لأهل الأرض والباحثين عن المعرفة والحكمة،

وإيماناً منها بوحدة الوطن العربي مناضلاً دون حريته، مدافعاً عن حق الأمم في تقرير مصيرها والحفاظ على ثرواتها وتميمتها، وإيماناً بسيادة القانون ودوره في حماية حقوق الإنسان في مفهومها الشامل والمتكامل وإيماناً أيضاً بأن تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص هو معيار أصالة أي مجتمع،

ورفضا لكافة أشكال العنصرية والصهيونية التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وتهديدا للسلم والأمن العالميين وإقرارا بالأمن الوثيق بين حقوق الإنسان والسلم والأمن العالميين، وتأكيدا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع الأخذ في الاعتبار إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.

وبناء على ما تقدم اتفقت الدول الأطراف في الميثاق على الآتي:

المادة ١

يهدف هذا الميثاق في إطار الهوية الوطنية للدول العربية والشعور بالانتماء الحضاري المشترك إلى تحقيق الغايات التالية :

أ- وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية، التي تجعل من حقوق الإنسان مثلا سامية وأساسية توجه إرادة الإنسان في الدول العربية، وتمكنه من الارتقاء بواقعه نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة.

ب- تنشئة الإنسان في الدول العربية على الاعتزاز بهويته وعلى الوفاء لوطنه أرضاً وتاريخاً ومصالحاً مشتركة، مع التشبع بثقافة التآخي البشري والتسامح والانفتاح على الآخر، وفقاً لما تقتضيه المبادئ والقيم الإنسانية وتلك المعلنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ج- إعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسئولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات، وتسوده قيم المساواة، والتسامح والاعتدال.

د- ترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة ومتشابكة.

المادة ٢

- أ- لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير والسيطرة على ثروتها ومواردها، ولها الحق في أن تقرر بحرية اختيار نمط نظامها السياسي، وأن تواصل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ب- لكافة الشعوب الحق في العيش تحت ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية.
- ج- إن جميع أشكال العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحد للكرامة الانسانية وعائق أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب، ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إزالتها.
- د- لكافة الشعوب الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

المادة ٣

- أ- تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو المعتقد الديني، أو الرأي، أو الفكر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد أو الإعاقة البدنية أو العقلية.
- ب- تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق التدابير اللازمة لتأمين المساواة الفعلية في التمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز بأي سبب من الأسباب المبينة بالفقرة السابقة.
- ج- الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، والحقوق والواجبات في ظل التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق الدولية النافذة لصالح المرأة. وتتعهد تبعاً لذلك كل دولة طرف باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق.

المادة ٤

د- في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا الميثاق أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تنقيد فيها بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا الميثاق، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي، وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.

هـ- لا يجوز في حالات الطوارئ الاستثنائية مخالفة أحكام المواد التالية : المادة ٥، المادة ٨، المادة ٩، المادة ١٠، المادة ١٣، المادة ١٤ فقرة و، المادة ١٥، المادة ١٨، المادة ١٩، المادة ٣٠، المادة ٢٠، المادة ٢٢، المادة ٢٧، المادة ٢٨، المادة ٢٩. كما لا يجوز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية تلك الحقوق.

و- على أية دولة طرف في هذا الميثاق استخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فوراً، عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية بالأحكام التي لم تنقيد بها وبالسبب التي دفعتها إلى ذلك. وعليها في التاريخ الذي تنهي فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريقة ذاتها.

المادة ٥

أ- الحق في الحياة حق ملازم لكل شخص.

ب- يحمي القانون هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً.

المادة ٦

لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام إلا في الجنايات البالغة الخطورة وفقاً للتشريعات النافذة وقت ارتكاب الجريمة وبمقتضى حكم نهائي صادر من محكمة مختصة، ولكل محكوم عليه بعقوبة الإعدام الحق في طلب العفو أو استبدالها بعقوبة أخف.

المادة ٧

أ- لا يجوز الحكم بالإعدام على أشخاص دون الثمانية عشر عاماً ما لم تنص التشريعات النافذة وقت ارتكاب الجريمة على خلاف ذلك.

ب- لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام في امرأة حامل حتى تضع حملها أو على أم مرضع إلا بعد انقضاء عامين على تاريخ الولادة وفي كل الأحوال تُغلب مصلحة الرضيع.

المادة ٨

أ- يحظر تعذيب أي شخص بدينياً أو نفسياً أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة.

ب- تحمي كل دولة طرف كل شخص خاضع لولايتها من هذه الممارسات وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعتبر ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها لا تسقط بالتقادم. كما تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض للتعذيب وتمتيعه بحق رد الاعتبار والتعويض.

المادة ٩

لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أي شخص أو استغلال أعضائه دون رضائه الحر وإدراكه الكامل للمضاعفات التي قد تتجم عنها، مع مراعاة الضوابط والقواعد الأخلاقية والإنسانية والمهنية والتقيد بالإجراءات الطبية الكفيلة بضمان سلامته الشخصية وفقاً للتشريعات النافذة في كل دولة طرف. ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاتجار بالأعضاء البشرية.

المادة ١٠

أ- يحظر الرق والاتجار بالأفراد في جميع صورهما ويُعاقب على ذلك. ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاسترقاق والاستعباد.

ب- تحظر السخرة والاتجار بالأفراد من أجل الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو أية أشكال أخرى أو استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة.

المادة ١١

جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحمايته دون تمييز.

المادة ١٢

جميع الأشخاص متساوون أمام القضاء وتضمن الدول الأطراف استقلال القضاء وحماية القضاة من أي تدخل أو ضغوط أو تهديدات. كما تضمن حق التقاضي بدرجاته لكل شخص خاضع لولايتها.

المادة ١٣

أ- لكل شخص الحق في محاكمة عادلة تتوفر فيها ضمانات كافية وتجريها محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة ومنشأة سابقا بحكم القانون، وذلك في مواجهة أية تهمة جزائية توجه إليه أو للبت في حقوقه أو التزاماته، وتكفل كل دولة طرف لغير القادرين مالياً الاعانة العدلية للدفاع عن حقوقهم.

ب- تكون المحاكمة علنية إلا في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة العدالة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان.

المادة ١٤

أ- لكل شخص الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفاً وبغير سند قانوني.

ب- لا يجوز حرمان أي شخص من حريته إلا للأسباب والأحوال التي ينص عليها القانون سلفاً وطبقاً للإجراء المقرر فيه.

ج- يجب إبلاغ كل شخص يتم توقيفه، بلغة يفهمها، بأسباب ذلك التوقيف لدى وقوعه، كما يجب إخطاره فوراً بالتهمة أو التهم الموجهة إليه وله حق الاتصال بذويه.

د- لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الطلب في العرض على الفحص الطبي ويجب إبلاغه بذلك.

هـ - هـ- يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية دون تأخير أمام أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً بمباشرة وظائف قضائية، ويجب أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو يفرج عنه. ويمكن أن يكون الإفراج عنه بضمانات تكفل حضوره المحاكمة. وفي كل الأحوال لا يجوز أن يكون الحبس الاحتياطي هو القاعدة العامة.

و - لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة مختصة تفصل دون إبطاء في قانونية ذلك و تأمر بالإفراج عنه إذا كان توقيفه أو اعتقاله غير قانوني.

ز - لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني الحق في الحصول على تعويض.

المادة ١٥

لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص تشريعي سابق، ويطبق في جميع الأحوال القانون الأصلح للمتهم.

المادة ١٦

كل متهم برئ إلى أن تثبت إدانته بحكم بات وفقاً للقانون، على أن يتمتع خلال إجراءات التحقيق والمحاكمة بالضمانات الدنيا التالية :

أ- إخطاره فوراً بالتفصيل وبلغه يفهمها بالتهمة الموجهة إليه.

ب- إعطاؤه الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والسماح له بالاتصال بذويه.

ج- حقه في أن يحاكم حضورياً أمام قاضيه الطبيعي وحقه في الدفاع عن نفسه شخصياً أو بواسطة محام يختاره بنفسه ويتصل به بحرية وفي سرية.

د- حقه في الاستعانة مجاناً بمحام يدافع عنه إذا تعذر عليه القيام بذلك بنفسه أو إذا اقتضت مصلحة العدالة ذلك، وحقه إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم لغة المحكمة في الاستعانة ب مترجم دون مقابل.

هـ- حقه في أن يناقش شهود الاتهام بنفسه أو بواسطة دفاعه، وحقه في استحضار شهود النفي بذات الشروط المطبقة في استحضار شهود الاتهام.

و- حقه في ألا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو أن يعترف بالذنب.

ز- حقه في حالة الإدانة بارتكابه جريمة في الطعن وفقا للقانون أمام درجة قضائية أعلى.

ع- وفي جميع الأحوال للمتهم الحق في احترام سلامته الشخصية وحياته الخاصة.

المادة ١٧

تكفل كل دولة طرف بوجه خاص للطفل المعرض للأخطار أو الجانح الذي تعلقته به تهمة، الحق في نظام قضائي خاص بالأحداث في جميع أطوار التتبع والمحاكمة وتنفيذ الأحكام وفي معاملة خاصة تتفق مع سنه وتصون كرامته وتيسر تأهيله وإعادة إدماجه وقيامه بدور بناء في المجتمع.

المادة ١٨

لا يجوز حبس شخص ثبت إفساره عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدي.

المادة ١٩

أ- لا تجوز محاكمة شخص عن جرم واحد مرتين، ولمن تتخذ ضده هذه الاجراءات أن يطعن في شرعيتها ويطلب الافراج عنه.

ب- لكل متهم ثبتت براءته بموجب حكم بات الحق في التعويض عن الأضرار التي لحقت به.

المادة ٢٠

أ- يعامل جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة المتأصلة في الإنسان.

ب- يفصل المتهمون عن المدانين ويعاملون معاملة تتفق مع كونهم غير مدانين.

ج- يراعى في نظام السجون أن يهدف إلى إصلاح المسجونين وإعادة تأهيلهم اجتماعياً.

المادة ٢١

أ- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، للتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو لتشهير يمس شرفه أو سمعته.
ب- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

المادة ٢٢

لكل شخص الحق في أن يُعترف له بشخصيته القانونية.

المادة ٢٣

تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل توفير سبيل فعال للنظم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المنصوص عليها في هذا الميثاق، حتى لو صدر هذا الانتهاك من أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.

المادة ٢٤

أ- لكل مواطن الحق في حرية الممارسة السياسية.
ب- لكل مواطن الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية.
ج- لكل مواطن الحق في ترشيح نفسه أو اختيار من يمثله بطريقة حرة ونزيهة وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين بحيث تضمن التعبير الحر عن إرادة المواطن.
د- لكل مواطن الحق في أن تتاح له على قدم المساواة مع الجميع فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده على أساس تكافؤ الفرص.
هـ- لكل مواطن الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها.
و- لكل مواطن الحق في حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية.

ز - لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون، والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان لصيانة الأمن الوطني أو النظام العام أو السلامة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم.

مادة ٢٥

لا يجوز حرمان الأشخاص المنتمين للأقليات من التمتع بثقافتها واستخدام لغتها وممارسة تعاليم دينها وينظم القانون التمتع بهذه الحقوق.

المادة ٢٦

أ- لكل شخص يوجد بشكل قانوني على إقليم دولة طرف حرية التنقل واختيار مكان الإقامة في أية جهة من هذا الإقليم في حدود التشريعات النافذة.

ب- لا يجوز لأية دولة طرف إبعاد أي شخص لا يحمل جنسيته ومتواجد بصورة شرعية على أراضيها إلا بموجب قرار صادر وفقاً للقانون وبعد تمكينه، ما لم تحتم دواعي الأمن الوطني خلاف ذلك، من عرض تظلمه على الجهة المختصة وفي كل الأحوال يحظر الإبعاد الجماعي.

المادة ٢٧

أ- لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع أي شخص من مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده أو فرض حظر على إقامته في أية جهة أو إلزامه بالإقامة في هذا البلد.

ب- لا يجوز نفي أي شخص من بلده أو منعه من العودة إليه.

المادة ٢٨

لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هرباً من الاضطهاد، ولا ينتفع بهذا الحق من يجري تتبعه من أجل جريمة عادية تهم الحق العام، ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين.

المادة ٢٩

أ- لكل شخص الحق في التمتع بجنسية ولا يجوز إسقاطها عن أي شخص بشكل تعسفي أو غير قانوني.

ب- للدول الأطراف أن تتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة وبما يتفق مع تشريعاتها الداخلية الخاصة بالجنسية، في تمكين الأطفال من اكتساب جنسية الأم مع مراعاة مصلحة الطفل في كل الأحوال.

ج- لا ينكر حق الشخص في اكتساب جنسية أخرى مع مراعاة الإجراءات القانونية الداخلية لبلده.

المادة ٣٠

أ- لكل شخص الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين ولا يجوز فرض أية قيود عليها إلا بما ينص عليه التشريع النافذ.

ب- لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده أو ممارسة شعائره الدينية بمفرده أو مع غيره إلا للقيود التي ينص عليها القانون، والتي تكون ضرورية في مجتمع متسامح يحترم الحريات وحقوق الإنسان لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

ج- للأباء أو الأوصياء حرية تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً.

المادة ٣١

حق الملكية الخاصة مكفول لكل شخص ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية.

المادة ٣٢

أ- يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي و التعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء و الأفكار و تلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية.

ب- تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

المادة ٣٣

أ- الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع والزواج بين الرجل والمرأة أساس تكوينها وللرجل والمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة وفق شروط وأركان الزواج، ولا ينعقد الزواج إلا برضاء الطرفين رضاء كاملاً لا إكراه فيه كما ينظم التشريع النافذ حقوق وواجبات الرجل والمرأة عند انعقاد الزواج وخلال قيامه ولدى انحلاله.

ب- تكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وتقوية أواصرها وحماية الأفراد داخلها وحظر مختلف أشكال العنف وإساءة المعاملة بين أعضائها، خاصة ضد المرأة والطفل. كما تكفل للأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة الحماية والرعاية اللازمتين وتكفل أيضاً للناشئين والشباب أكبر فرص التنمية البدنية والعقلية.

ج- تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية والقضائية لضمان حماية الطفل وبفائه ونمائه ورفاهه في جو من الحرية والكرامة واعتبار مصلحته الفضلى المعيار الأساسي لكل التدابير المتخذة في شأنه في جميع الأحوال وسواء كان معرضاً للانحراف أو جانحاً.

د- تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الضرورية لضمان الحق في ممارسة الرياضة البدنية خاصة من قبل الشباب.

المادة ٣٤

أ- العمل حق طبيعي لكل مواطن وتعمل الدولة على توفير فرص العمل قدر الإمكان لأكبر عدد ممكن من المقبلين عليه مع ضمان الإنتاج وحرية العمل و تكافؤ الفرص ودون أي نوع من أنواع التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أو

الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي وضع آخر.

ب- لكل عامل الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تؤمن الحصول على أجر مناسب لتغطية مطالب الحياة الأساسية له ولأسرته وتكفل تحديد ساعات العمل والراحة والأجازات مدفوعة الأجر، وقواعد حفظ الصحة والسلامة المهنية، وحماية النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات أثناء العمل.

ج- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحته أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي :

(١) تحديد سن أدنى للالتحاق بالعمل.

(٢) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه.

(٣) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان إنفاذ هذه الأحكام بفعالية.

د- لا يجوز التمييز بين الرجل والمرأة في حق الاستفادة الفعلية من التدريب والتكوين والتشغيل وحماية العمل والأجور عند تساوي قيمة ونوعية العمل.

هـ- على كل دولة طرف أن تضمن الحماية الضرورية للعمال الوافدين عليها طبقاً للتشريعات النافذة.

المادة ٣٥

أ- لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية والانضمام إليها وحرية ممارسة العمل النقابي من أجل حماية مصالحه.

ب- لا يجوز فرض أي من القيود على ممارسة هذه الحقوق والحريات إلا تلك التي ينص عليها التشريع النافذ وتشكل تدابير ضرورة لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

ج- تكفل كل دولة طرف الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها التشريع النافذ.

المادة ٣٦

تضمن الدول الأطراف حق كل مواطن في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي.

المادة ٣٧

الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق، وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وبموجب هذا الحق لكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها.

المادة ٣٨

لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر الرفاه والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات وله الحق في بيئة سليمة. وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق.

المادة ٣٩

أ- تقر الدول الأطراف بحق كل فرد في المجتمع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه وفي حصول المواطن مجاناً على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وعلى مرافق علاج الأمراض دون أي نوع من أنواع التمييز.

ب- تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف التدابير التالية:

- ١) تطوير الرعاية الصحية الأولية وضمان مجانية وسهولة الوصول إلى المراكز التي تقدم هذه الخدمات بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الوضع الاقتصادي.
- ٢) العمل على مكافحة الأمراض وقائياً وعلاجياً بما يكفل خفض الوفيات.
- ٣) نشر الوعي والتثقيف الصحي.
- ٤) مكافحة الممارسات التقليدية الضارة بصحة الفرد.
- ٥) توفير الغذاء الأساسي ومياه الشرب النقية لكل فرد.
- ٦) مكافحة عوامل التلوث البيئي وتوفير التصريف الصحي.
- ٧) مكافحة التدخين والمخدرات والمؤثرات العقلية والمواد الضارة بالصحة.

المادة ٤٠

أ- تلتزم الدول الأطراف بتوفير الحياة الكريمة لذوي الإعاقات النفسية والجسدية والتي تكفل لهم كرامتهم مع تعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتيسير مشاركتهم الفعيلة في المجتمع.

ب- توفر الدول الأطراف الخدمات الاجتماعية مجاناً لجميع ذوي الإعاقات كما توفر الدعم المادي للمحتاجين لهؤلاء الأشخاص وأسرههم أو للأسر التي ترعاهم، كما تقوم بكل ما يلزم لتجنب إيوائهم في مؤسسات الرعاية وفي جميع الأحوال تراعى المصلحة الفضلى للشخص المعاق.

ج- تتخذ الدول الأطراف كل التدابير اللازمة للحد من الإعاقات بكل السبل الممكنة، بما في ذلك برامج الصحة الوقائية ونشر الوعي والتثقيف.

د- توفر الدول الأطراف كامل الخدمات التعليمية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات، آخذة بعين الاعتبار أهمية الدمج في النظام التعليمي، وأهمية التدريب، والتأهيل المهني، والإعداد لممارسة العمل، وتوفير العمل المناسب في القطاع الحكومي أو الخاص.

هـ- توفر الدول الأطراف كامل الخدمات الصحية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات بما في ذلك إعادة التأهيل لدمجهم في المجتمع.

و- تقوم الدول الأطراف بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات من استخدام جميع مرافق الخدمة العامة والخاصة.

المادة ٤١

- أ- محو الأمية التزام واجب على الدولة ولكل شخص الحق في التعليم.
- ب- تضمن الدول الأطراف لمواطنيها مجانية التعليم على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا بمختلف مراحل وأنواعه للجميع بدون تمييز.
- ج- تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين كل التدابير المناسبة لتحقيق الشراكة بين الرجل والمرأة قصد تحقيق أهداف التنمية الوطنية.
- د- تضمن الدول الأطراف توفير تعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- هـ- تعمل الدول الأطراف على إدماج مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية ضمن المناهج والأنشطة التعليمية وبرامج التربية والتكوين والتدريب الرسمية وغير الرسمية.
- و- تضمن الدول الأطراف وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التعلم المستمر مدى الحياة لكل المواطنين ووضع خطة وطنية لتعليم الكبار.

المادة ٤٢

- أ- لكل شخص حق المشاركة في الحياة الثقافية وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته.
- ب- تتعهد الدول الأطراف باحترام حرية البحث العلمي والنشاط الخلاق، وتكفل حماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني.

ج- تسعى الدول الأطراف للعمل المشترك وتعزيز التعاون فيما بينها على جميع الأصعدة وبمشاركة كاملة لأهل الثقافة والإبداع ومنظماتهم من أجل تطوير البرامج العلمية والترفيهية والثقافية والفنية وتنفيذها.

المادة ٤٣

لا يجوز تفسير أو تأويل هذا الميثاق على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو تلك المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها أو أقرتها بما في ذلك حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين للأقليات.

مادة ٤٤

تتعهد الدول الأطراف إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلاً إعمال الحقوق المنصوص عليها في هذا الميثاق بأن تتخذ طبقاً لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا الميثاق ما يكون ضرورياً لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية.

المادة ٤٥

أ- تنشأ بموجب هذا الميثاق لجنة تسمى "لجنة حقوق الإنسان العربية" يشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة". وتتكون من سبعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الدول الأطراف في هذا الميثاق بالاقتراع السري.

ب- تؤلف اللجنة من مواطني الدول الأطراف في هذا الميثاق ويشترط في المرشحين لعضوية اللجنة أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عملها، على أن يعمل أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة.

ج- لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف ويجوز إعادة انتخابه لمرة واحدة فقط كما يراعى مبدأ التداول.

د- يتم انتخاب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات على أن تنتهي ولاية ثلاثة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب لأول مرة بعد عامين ويتم تحديدهم عن طريق القرعة.

هـ- يطلب الأمين العام لجامعة الدول العربية من الدول الأطراف تقديم مرشحها قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات وتقوم الدول الأطراف بذلك في غضون ثلاثة أشهر ويبلغ الأمين العام الدول الأطراف بقائمة المرشحين قبل شهرين من موعد انتخاب أعضاء اللجنة، وينتخب لعضوية اللجنة من يحصل على أعلى نسبة من أصوات الحاضرين. وإذا كان عدد الحاصلين على أعلى الأصوات أكثر من العدد المطلوب بسبب التساوي في الأصوات بين أكثر من مرشح يتم إعادة الانتخاب بين المتساوين مرة أخرى وإذا تساوت الأصوات يتم اختيار العضو أو الأعضاء المطلوبين عن طريق القرعة. ويجرى الانتخاب لأول مرة لعضوية اللجنة في موعد لا يقل عن ستة أشهر من دخول الميثاق حيز النفاذ.

و- يدعو الأمين العام الدول الأطراف لاجتماع يخصص لانتخابات أعضاء اللجنة ويعقد في مقر جامعة الدول العربية، ويعتبر النصاب مكتملاً لانعقاد الاجتماع بحضور أغلبية الدول الأطراف، وإذا لم يكتمل النصاب يدعو الأمين العام إلى اجتماع آخر وينعقد بحضور ما لا يقل عن ثلث الدول الأطراف، وإذا لم يكتمل النصاب في هذا الاجتماع يدعو الأمين العام إلى اجتماع ثالث ينعقد بأي عدد من الحاضرين فيه من الدول الأطراف.

ز- يدعو الأمين العام اللجنة لعقد اجتماعها الأول، وتنتخب خلاله رئيساً لها من بين أعضائها لمدة عامين قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة، وتضع اللجنة ضوابط وأسلوب عملها ودورية اجتماعاتها. وتعقد اللجنة اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، ويجوز لها عقد اجتماعاتها في أي بلد طرف في هذا الميثاق بناء على دعوة منه.

مادة ٤٦

أ- إذا انقطع عضو في اللجنة، بإجماع رأى أعضائها الآخرين، عن الاضطلاع بوظائفه لأي سبب غير الغياب ذي الطابع المؤقت، يقوم رئيس اللجنة بإبلاغ ذلك إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، فيعلن الأمين العام حينئذ شغور مقعد ذلك العضو.

ب- في حالة وفاة أو استقالة عضو في اللجنة، يقوم رئيس اللجنة فوراً بإبلاغ ذلك إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، فيعلن الأمين العام حينئذ شغور مقعد ذلك العضو ابتداء من تاريخ وفاته أو من تاريخ نفاذ استقالته.

ج- إذا أعلن شغور مقعد ما طبقاً للفقرتين أ، ب ، وكانت ولاية العضو الذي يجب استبداله لا تتقضي خلال الأشهر الستة التي تلي إعلان شغور مقعده، يقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية بإبلاغ ذلك إلى الدول الأطراف في هذا الميثاق، التي يجوز لها، خلال مهلة شهرين، تقديم مرشحين وفقاً للمادة (٤٥) من أجل ملء المقعد الشاغر.

د- يضع الأمين العام لجامعة الدول العربية قائمة بأسماء جميع المرشحين على هذا النحو، بالترتيب الأبجدي، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف في هذا الميثاق. وإذ ذلك يجري الانتخاب اللازم لملء المقعد الشاغر طبقاً للأحكام الخاصة بذلك.

هـ- كل عضو في اللجنة انتخب لملء مقعد أعلن شغوره طبقاً للفقرتين أ، ب، يتولى مهام العضوية فيها حتى انقضاء ما تبقى من مدة ولاية العضو الذي شغره مقعده في اللجنة بمقتضى أحكام هاتين الفقرتين.

و- يوفر الأمين العام ضمن ميزانية جامعة الدول العربية ما يلزم من موارد مالية وموظفين ومرافق لقيام اللجنة بعملها بصورة فعالة ويعامل خبراء اللجنة فيما يتعلق بالمكافأة وتغطية المصاريف معاملة خبراء الأمانة العامة.

مادة ٤٧

تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانات اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوطات المعنوية أو المادية أو أي تتبعات قضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضاء في اللجنة.

مادة ٤٨

أ- تتعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق وبيان التقدم المحرز للتمتع بها ويتولى الأمين العام لجامعة الدول العربية بعد تسلمه التقارير إحالتها إلى اللجنة للنظر فيها.

ب- تقوم الدول الأطراف بتقديم التقرير الأول إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ بالنسبة لكل دولة طرف، وتقرير دوري كل ثلاثة أعوام ويجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الميثاق.

ج- تدرس اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأطراف وفقاً للفقرة (ب) بحضور من يمثل الدولة المعنية لمناقشة التقرير.

د- تتأقش اللجنة التقرير وتبدي ملاحظاتها وتقدم التوصيات الواجب اتخاذها طبقاً لأهداف الميثاق.

هـ- تحيل اللجنة تقريراً سنوياً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس الجامعة عن طريق الأمين العام.

و- تعتبر تقارير اللجنة وملاحظاتها الختامية وتوصياتها وثائق علنية تعمل اللجنة على نشرها على نطاق واسع.

مادة ٤٩

أ- يعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الميثاق بعد موافقة مجلس الجامعة عليه، على الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق أو الانضمام إليه.

ب- يدخل هذا الميثاق حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ج- يصبح هذا الميثاق نافذاً بالنسبة لكل دولة بعد دخوله حيز النفاذ، بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها لدى الأمانة العامة.

د- يقوم الأمين العام بإخطار الدول الأعضاء بإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام.

مادة ٥٠

يمكن لأية دولة طرف، بواسطة الأمين العام تقديم اقتراحات كتابية لتعديل هذا الميثاق وبعد تعميم هذه التعديلات على الدول الأعضاء يقوم الأمين العام بدعوة الدول الأطراف للنظر في التعديلات المقترحة لإقرارها قبل عرضها على مجلس الجامعة لاعتمادها.

مادة ٥١

يبدأ نفاذ التعديلات بالنسبة للدول الأطراف التي صدقت عليها بعد اكتمال مصادقة ثلثي الدول الأطراف على التعديلات.

مادة ٥٢

يمكن لأية دولة طرف أن تقترح ملاحق إضافية اختيارية بهذا الميثاق ويتخذ في إقرارها الإجراءات التي تتبع في إقرار تعديلات الميثاق.

مادة ٥٣

أ- يجوز لأية دولة عند توقيع هذا الميثاق أو عند إيداع وثائق التصديق عليه أو الانضمام إليه أن تحتفظ بشأن أية مادة في الميثاق على ألا يتعارض هذا التحفظ مع هدف الميثاق وغرضه الأساسي.

ب- يجوز في أي وقت لأية دولة طرف أبدت تحفظاً وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ بإرسال إخطار إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ج- يقوم الأمين العام بإخطار الدول الأعضاء بالتحفظات المبدأة وبطلبات سحبها.

توصيات المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية

(المنعقد في بيروت- مارس ٢٠٠٤)

بخصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان

يعد مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان اختباراً ملموساً لمدى توافر إرادة سياسية لدى الحكومات العربية للإصلاح، ولكن للأسف فإن الميثاق بصورته الحالية المعروضة على القمة العربية، هو دليل جديد على الافتقار لإرادة الإصلاح بشكل كافٍ. وهذا يتجلى في التالي:

(١) إن الميثاق بصورته الحالية لا يتضمن أية آلية جادة لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي (من خلال تلقي شكاوى فردية أو محكمة)، وهي الوظيفة الأساسية للميثاق، ولأي وثيقة حقوقية مماثلة صدرت في المناطق الإقليمية الأخرى من العالم.

(٢) عدم ضمان الحق في المشاركة السياسية عبر انتخابات حرة ونزيهة بالاقتراع العام والتصويت السري.

(٣) عدم تقديم ضمانات قاطعة لتجريم التعذيب، مما يسمح بإفلات مرتكبي هذه الجريمة من المحاسبة والعقاب.

٤) التجاهل التام لدور المنظمات غير الحكومية.

٥) عدم ضمان حقوق المرأة.

٦) وضع الميثاق القانون الداخلي في الدول العربية في مرتبة أسمى منه في مجالات حق التنقل وحرية الفكر والعقيدة والدين وحقوق العمال الوافدين والحق في الإضراب، وذلك بإحالتها إلى القوانين النافذة في الدول العربية.

٧) عدم حظر الحكم بالإعدام في الجرائم السياسية. وإباحة الحكم بإعدام أشخاص أقل من ١٨ عاما.

٨) اضطراب موقف الميثاق وعدم وضوحه فيما يتعلق بضمان حق تكوين الأحزاب السياسية والنقابات العمالية.

٩) التمييز ضد غير المواطنين بشكل مخالف للقانون الدولي.

ومع ذلك، فإن المنتدى يسجل التقدم الذي حدث في مشروع الميثاق الذي اعتمده اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة في يناير ٢٠٠٤، مقارنة بالميثاق الأصلي (سبتمبر ١٩٩٤) أو نسخته المحدثه (أكتوبر ٢٠٠٣). ويعيد المنتدى التأكيد على ضرورة أن يصدر الميثاق في صورته النهائية متوافقا بشكل كامل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وبناء على ذلك، يحث المنتدى الملوك والرؤساء العرب على تعديله في ضوء :

١- مشروع الميثاق الذي أعده خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتسلمته الجامعة العربية في ١٤ يناير ٢٠٠٤

٢- مذكرة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى الجامعة العربية بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٤ بتحفظاتها على الميثاق.

٣- المذكرة المشتركة المقدمة من ٣٦ منظمة لحقوق الإنسان في العالم العربي، الموجهة إلى الجامعة العربية والمفوضية السامية بالأمم لحقوق الإنسان بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣.

٤- التعليقات المقدمة في ديسمبر ٢٠٠٣ ومارس ٢٠٠٤ من منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية بخصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٥- تحفظات رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة على الميثاق، والمتضمنة في رسالته إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٤ (بعث بصورة منها إلى الجامعة العربية) وأحاط الأمين العام للجامعة علما بها في اجتماع خاص معه في ١٩ فبراير ٢٠٠٤.

وأخيرا، يؤكد المنتدى على أن كل وثيقة إقليمية يجب أن تعكس بشكل أمين حقيقة التعددية العرقية والدينية والثقافية واللغوية في المنطقة، فالعالم العربي ليس عربا فقط، أو مسلمين فقط، ومسلموه ليسوا سنة فقط. بل هو متعدد الأعراق والأديان والطوائف والعقائد والثقافات واللغات التي ينبغي أن تتمتع كلها بالاحترام والمساواة، وأن يتكرس ذلك في كل مواد الوثيقة الإقليمية بما في ذلك اسمها. ونقترح بناء على ذلك أن يكون اسمها "ميثاق/اتفاقية حقوق الإنسان والشعوب في العالم العربي".

توصيات المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية

(المنعقد في الرباط- فبراير ٢٠٠٦)

بخصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان

١- يحث المنتدى المدني الجامعة العربية على مراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتعديله في ضوء المذكرة المشتركة المقدمة من ٣٦ منظمة لحقوق الإنسان في العالم العربي، إلى الجامعة العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣. ومشروع الميثاق الذي أعده خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتسلمته الجامعة العربية في ١٤ يناير ٢٠٠٤، ومذكرة المفوضية إلى الجامعة العربية بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٤ بتحفّظاتها على الميثاق. والتعليقات المقدمة في ديسمبر ٢٠٠٣ ومارس ٢٠٠٤ من منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية بخصوص الميثاق.

إن الميثاق في صورته الراهنة ما زال متناقضا مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وهو أيضا أدنى من كافة المواثيق الإقليمية المماثلة، رغم أنها ولدت قبله بفترة تتراوح بين نصف إلى ربع قرن، ومع ذلك فإنه جاء متخلفا عنها.

٢- إن الحكومات الحريضة على الحد الأدنى من احترام حقوق الإنسان، والتي ستتوجه مع ذلك نحو التصديق على الميثاق، ستجد أن عليها لحل هذا التناقض، أن تستخدم المادة ٥٣ من الميثاق، والتحفظ على عدد كبير من مواده، وخاصة تلك التي تهدر قيمة الميثاق ذاته، وذلك بوضع التشريعات المحلية في مرتبة أعلى منه في عدة أمور حيوية، وعدم تضيق نطاق تطبيق عقوبة الإعدام تمهيداً لإلغائها، وتجاهله الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتلاعبه بحقوق المرأة، بما في ذلك حقها في منحها الجنسية لأبنائها عند تزوجها بأجنبي. كما يفتقر الميثاق إلى آلية فعالة لمراقبة التزام الدول بالحقوق المتضمنة فيه، ويتجاهل تماماً دور منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية.

خامساً: أن تفتح الجامعة العربية أبوابها المغلقة أمام منظمات المجتمع المدني، وألا تقصرها على المنظمات التي توافق حكومات دولها على تمتعها بوضع المراقب في الجامعة، وأن تسمح بحضور وسماع وجهات نظر ممثلين عن المنتدى المدني في اجتماعها المقرر في أربيل القادم بخصوص علاقة الجامعة بمنظمات المجتمع المدني.

سادساً: دعوة الحكومات العربية للاستفادة من التجربة المغربية لهيئة الإنصاف والمصالحة، وتطويرها لإنصاف ضحايا الجرائم الجسيمة لحقوق الإنسان في العالم العربي، ومحاسبة المسؤولين عنها.

سابعاً: إجلاء حقيقة المفقودين والمختفين قسراً في عدد من البلدان العربية، وعلى وجه أخص في الجزائر وسوريا، وبذل المساعي الممكنة لإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية.

ثامناً: يطالب المنتدى حكومة اليمن وجماعة الحوثي بوضع حد للنزاع المسلح في محافظة صعده وتوفير الحماية للمدنيين، ووقف الانتهاكات المتواصلة للقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان. وتمكين المنظمات الإنسانية من القيام بمهامها وتوفير الحماية اللازمة لها.

تاسعاً: حث الحكومات العربية على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضعها موضع النفاذ العملي من جانب الحكومات التي صدقت عليها.

عاشراً: السماح لوفد يمثل المجتمع المدني بحضور أعمال القمة العربية بصفة مراقب، وعرض توصيات المنتدى المدني الموازي عليها.

ملحق

كلمة النائب غسان مخير *

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم أسعد ترحيب باسم جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات (عدل) بمستهل هذا المؤتمر الذي ينعقد تحت عنوان "من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟" إن هذا السؤال يكتسب أهمية استثنائية في هذه المرحلة بالذات أي قبيل انعقاد اللجنة المختصة بحقوق الإنسان لدى جامعة الدول العربية التي تسعى إلى إحياء أو تطوير هذا الميثاق. ويكتسب هذا المؤتمر أهمية إضافية كونه يشكل محاولة جدية لإشراك لابل لإقحام مؤسسات المجتمع المدني العربي المعنية وخبراء حقوق الإنسان ومجموعة من النواب العرب والمسؤولين في إدارات رسمية والذين يناهز عددهم الستين مشاركا في عملية تصبو الي التأثير على القرار الرسمي في مرحلة مبكرة. هذه المشاركة هي في قلب الديمقراطية ولعلي أقول عمودها الفقري.

* رئيس جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - عدل.

خلال اليومين المقبلين سوف ينكب المشاركون في هذا المؤتمر على مراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتحليله بحسناته وسيئاته وذلك على ضوء المعايير الدولية. سوف نتحسب لجميع المخاطر التي تتأتى من نص إقليمي سيئ وإلا تحولت الجهود العربية الإقليمية إلى نتيجة عكسية لما نصبو إليه من إيجاد آليات فعالة لحماية الحقوق والحريات في الدول العربية.

يرأودنا جميعا اليوم هذا الحلم الكبير على الرغم من اعتقاد البعض باستحالة تحقيقه في منطقة مسها الجنون في الداخل ومن الخارج. حسبنا أننا اتخذنا لجهودنا هذا الشعار: لنكن واقعيين ولنطالب بالمستحيل.

كلمة جامعة الدول العربية
ألقاها السيد المستشار/ محمود راشد
غالب *

سعادة رئيس منظمة الدفاع عن الحريات الأساسية، سعادة مدير مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان
السادة المشاركون
السيدات والسادة؛

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم في مؤتمر هذا الذي ينعقد تحت
شعار (من أجل حماية إقليمية لحقوق الإنسان.. أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان)، الذي دعا
إليه وينظمه كل من: منظمة الدفاع عن الحريات الأساسية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق
الإنسان هذا الشعار البالغ الأهمية ذو مدلول عملي يعبر عن المهمة التي ينبغي إنجازها في
المرحلة القادمة من تاريخ أمتنا وهي لا شك لمهمة نبيلة، نحرص جميعا على تحقيقها حتى

* مدير إدارة حقوق الإنسان بالجامعة.

لا نتخلف عن ركب العصر الذي يفرض علينا جملة من التحديات لا يمكن لنا أن نتعامد
ونتفاعل معها إلا بمزيد من الحريات وتمتية الطاقات لأبناء أمتنا.

ويشرفني أن أنقل إليكم تحيات السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية سعادة
الأستاذ/ عمرو موسى وتمنياته لكم بالتوفيق والنجاح ولولا ارتباطات مسبقة لكان هنا معكم
يشارككم مؤتمرهم هذا.

ويأتي هذا المؤتمر في توقيت مهم، حيث يسبق أعمال الدورة الاستثنائية للجنة
العربية الدائمة لحقوق الإنسان والتي ستعقد في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في الفترة
من ١٨ إلى ٢٦ يونيو ٢٠٠٣، بهدف تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان ليتلاءم ويتواءم
مع المتغيرات العالمية وما تشهده المنطقة من تغيرات وما تواجهه من تحديات ومخاطر
تستلزم القيام بإصلاحات شاملة تخرج النظام الإقليمي العربي من حالة الركود إلى حالة
الفاعل، كما أن تحديث الميثاق سيشكل خطوة مهمة على طريق بناء نظام إقليمي عربي
لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو ما ينسجم وشعار مؤتمرهم هذا.

الحضور الكرام؛

إن المستجدات الدولية تتطلب منا جمعياً مضاعفة جهودنا في حشد الطاقات وتوحيد
الرؤى، لكي نتبوأ أمتنا المكانة اللائقة بها، وأن نعزز نهج التفاهم والحوار، وندعم اتصالنا
بالعصر ومعطياته، بأدواته وتقنياته، وأن نواصل تعاملنا بعقلية منفتحة تعتمد الحوار بديلاً
عن الصراع.

وترى الجامعة العربية أن الحماية الإقليمية المنشودة لحقوق الإنسان يجب أن تكون
حماية كاملة وشاملة لمختلف الجوانب المرتبطة بحياة الإنسان وتشكل احتياجاته وحقوقه
المتتملة في:

- أمن إنساني اقتصادي واجتماعي يشمل الأمن الغذائي وجميع أشكال الحماية من
البطالة والفقر والجوع والمرض.

- أمن إنساني ثقافي يشمل حماية الثقافات المتعددة والمتنوعة وتراثها وحق كل
مواطن في التمتع بها، وحق كل مواطن في التعليم.

- أمن إنساني مدني وسياسي يشمل جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية التي تضمن له المشاركة الإيجابية والشعور بالأمن والاستقرار.

- أمن إنساني حيوي يشمل الأمن البيئي وسلامة المحيط الذي يعيش فيه.

- وإلى جانب الدعوة المخلصة لتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان بما يضمن تطوره ومواكبته للمتغيرات على الصعيد العالمي، فإن جامعة الدول العربية تدعو إلى تفعيل الاتفاقيات والمواثيق والبرامج ذات الصلة بحقوق الإنسان والتعامل معها بمعيار واحد.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية تبذل جهوداً حثيثة من أجل تنسيق النشاط الإقليمي العربي مع المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، ووضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية العربية، وذلك وفقاً للسياسات والإجراءات التي يقرها مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالتنسيق مع الفعاليات الأخرى المعنية بخدمة قضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي الكبير.

الجمع الكريم؛

إن العلاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ولا يخفى دور الإرادة السياسية في تحقيقهما والربط بينهما مع الأخذ في الحسبان الأبعاد البيئية، وترجمة الخطط والاتفاقيات والمواثيق المبرمة بين الدول إلى واقع ملموس، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي سيفضي إلى تحقيق التقدم والرخاء والحياة الأفضل، الأمر الذي يكفل تحقيق الأمن الإنساني، ويؤمن أفضل الفرص للنهوض والاستقرار، وهو ما يتلاءم ويتواءم مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووثيقة إعلان التقدم والنماء الاجتماعي الصادرة عن الأمم المتحدة، وإعلان منح الشعوب حق تقرير المصير وحق الدول في السيادة الاقتصادية والسياسية الكاملة.

وفي هذا السياق تؤكد الجامعة العربية على أن أي عمل عربي مشترك، سواء في المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية لابد أن ينبع من مصالح شعوبنا وقيمنا الروحية وتراثنا الأصيل ومبادئنا السامية وواقعنا، كما تؤكد الجامعة على أنه لا يمكن حل مشاكل الأمن الإنساني بجوانبه الاقتصادية بعيداً عن حقوق الإنسان، وبعيداً عن مكافحة

الإرهاب وأن الحل السليم لجميع المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية يكمن في معالجة الأسباب المؤدية لها وفي مقدمتها غياب العدل والظلم المتخفي أو الظلم البيئي وازدواج المعايير وعدم التوازن السياسي وعدم المساواة بين الدول والشعوب على المستوى الدولي، علاوة على انتشار الفقر واليأس والإحباط في مناطق بعينها، وعليه فإن السبيل الوحيد لتوفير الأمن الإنساني وترقية حقوق الإنسان وتوفير الحماية الإقليمية والدولية الفاعلة لها يأتي بالقضاء على هذه الأسباب مجتمعة، ومضاعفة جهودنا بالعمل للقضاء على العوائق المستعصية على الحل، ليكون ممكنا في الغد ما هو مستحيل اليوم.

الجمع الكريم؛

لا شك أن انعقاد هذا المؤتمر في بيروت يؤكد المكانة المهمة التي تحظى بها حقوق الإنسان في لبنان، وبهذه المناسبة نوجه الشكر إلى الحكومة اللبنانية على جميع التسهيلات التي قدمتها لانعقاد هذا المؤتمر.

السيدات والسادة؛

قبل أن أنهى حديثي لأبد من الإشارة إلى ما يعانيه الشعب الفلسطيني في ظل سلطة الاحتلال الإسرائيلي من تمييز وتسلط واعتداء سافر ومنظم ومحاولات يائسة ومستمرة لطمس هويته وإنكار حقوقه بما في ذلك حق الحياة والعيش الكريم، وهو ما يتعارض مع جميع الحقوق المنصوص عليها في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى، كما تعد الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته خروجاً على القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبهذه المناسبة فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وتوفير الحماية المناسبة للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية المنتخبة.

وفي الختام أتمنى لمؤتمركم هذا النجاح وأن يمثل رافداً من روافد العمل المثمر على طريق تحقيق حماية فاعلة لحقوق الإنسان في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

وشكراً؛

كلمة النائب مروان فارس *

السيدات والسادة؛

ينعقد اجتماعنا اليوم حول قضية هي من أبرز قضايا العصر في مطالع القرن الحادي والعشرين؛ إذ ترتبط بشكل الحياة وطبائع تقدمها. فحقوق الإنسان هي موضوع محوري في النقاش العالمي الدائر حول مسائل الوجود الإنساني والعيش الديمقراطي. ولا شك أن أرض لبنان التي كانت ولا تزال موئلا لجميع الباحثين عن سلم قيم جديد مرتبط بما قدمه الشرق من إبداعات في هذا المضمار، سوف تقدم في هذا اللقاء مكانا وموقعا في أن. والمكان إطار والموقع هو موقف.

فعلى هذه الساحة يستطيع أي امرئ من الباحثين عن الأفكار الجديدة أن يشير إليها ويعينها دون قيد ودون تدخل خارج عن الأفكار ذاتها. كما أنه يمكن لأية جماعة أن تمارس نشاطها في إطار القوانين والشرائع التي تشهد حالة من التقدم باستمرار خاصة أن بيروت كانت مدينة للشرائع وهي لا تزال تنتج في هذا المجال الأبرز منها في صناعة الحرية.

* رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان اللبناني.

وأكبر دليل على ذلك صدور قانون أصول المحاكمات الجزائية مؤخرًا والذي يعتبر من أهم القوانين في المنطقة بكاملها.

وتأتي اليوم مسألة التداول في هذا المؤتمر حول حقوق الإنسان العربي لتضيف إلى تاريخ لبنان في هذا المجال مجداً كان دائماً السعي إليه. فبعد مساهمته التاريخية في وضع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان الصادرة عام ١٩٤٨ يأتي دور إعادة النظر في مشروع حقوق الإنسان العربي الذي قدم لجامعة الدول العربية آنفاً ولا بد من إعادة تقديمه في هذه المرحلة في صيغة جديدة تتناسب مع الشريعة والقوانين الأخرى المتعلقة بالحقوق الإنساني العام. لذلك فإنه لا بد لنا في هذه المهمة الجليل أن نتوقف عند بعض العناوين نقدمها لعناية المشاركين:

أولاً: إن حقوق الإنسان العربي لا تنفصل بأي شكل من الأشكال عن الحق العالمي للإنسان بالمثل. فلا يمكن أن تقدم حقوق للفرد في العالم على حساب حقوق للأفراد في مكان آخر منه. وهذا ما يحصل الآن على الخريطة الأرضية. فتخضع القضية هذه إلى اعتبارات مختلفة في الوقت الذي يجب أن تخضع فيه لاعتبارات وحيدة. صحيح أن ظروف البشرية في اجتماعاتها مختلفة إلا أن الثوابت التي تعلمتها في سلم القيم الروحية التي هي لها، في اختلاف أقوامها، إنما هي ثوابت واحدة أو على الأقل متشابهة.

ثانياً: إن حقوق الإنسان الفردية مهمة وأساسية والحفاظ عليها هدف لا بد أن تسن له القوانين. إلا أن هذه الحقوق على صلة وثيقة بحقوق الجماعات البشرية. فحرية الإنسان الفرد هي من حقوق الأمة التي ينتمي إليها. وبقدر ما تكون الأمة حرة بقدر ذلك يكون الأفراد فيها أحراراً. فالشعوب العربية وهي تعاني من احتلال أرضها من قبل العدو الصهيوني معنية أولاً بتحرير أراضيها من الاعتداء والسيطرة عليها. والمسألة هذه، مسألة تحرير الأرض تقع في صلب المهمة التي يضعها على عاتقهم المطالبون بحقوق الإنسان والساعون إليها.

ثالثاً: طالما أن هنالك احتلالاً جائماً على أرض فلسطين وسوريا ولبنان والعراق فإن حقوق الجماعات والأفراد هي حقوق منتهكة. وطالما أن هناك جرائم ترتكب فوق هذه الأراضي فإن مبادئ العدالة منتهكة. وطالما أن هناك أناساً يموتون على يد العدوان فإن

الحرية تصاب بالقتل. والحرية هي جوهر حقوق الإنسان لذلك فإن الدعوة اليوم هي دعوة لحرية الأمم. وطالما أن الحرية هي صراع فإن الحفاظ على الحق الإنساني العربي هو بحد ذاته صراع من أجل الاستمرار في الوجود.

رابعاً: إن المسؤولية في الأمور هذه ليست مسؤولية أحادية الجانب لأفراد أو للأمم. إنها مسؤولية الأمم مجتمعة. وحقوق مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة الآن منتهكة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحققتها إسرائيل في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق. فعلى الرغم من المطالبات البشرية بانتماءاتها الدينية والعقائدية المختلفة بإيقاف الحرب على هذه البلدان فإن الحروب تقع عليها بحجج مختلفة: أبرزها حجة مقاومة الإرهاب.

أيها السادة؛

إن شعوب هذه البلدان العربية عانت في تاريخنا من الإرهاب وقاومته مقاومة شرسة وبذلك كانت باستمرار تؤسس لقواعد صلبة لحقوق الإنسان في العالم. إن المسؤولية في هذه القضية هي مسؤولية قومية ودولية في آن. فلا يمكن لأي منا جميعاً عربياً كان أم غير عربي أن يكون حراً في مجتمع تسوده الديمقراطية إن لم يكن حاصلًا على أسباب وجوده الأساسية. وهذه الأسباب تتمثل في الأمن والسيادة في الاستقلال. نرحب بكم فوق أرض لبنان، أرض الحرية والمقاومة وحقوق الإنسان. ونتمنى لاجتماعكم بلوغ النجاح الكامل في إعداد وثيقة تتقدمون بها لجامعة الدول العربية تشكل مرجعاً يتفق عليه الجميع في صياغة ورقة ومن ثم دستور لحياة عربية جديدة في الحرية والسيادة القومية والاستقلال الروحي والاقتصادي والاجتماعي.

كلمة عبد العزيز بناني *

سيداتي وسادتي،

بفضل التعاون بين مكوني حركة حقوق الإنسان العربية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وجمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - عدل-، فإن هذه الندوة تشكل، في حد ذاتها، حدثاً بالغ الأهمية.

لذلك فإن كلا من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والتي أحظى بشرف تمثيلها، لا يمكنهما إلا أن يغتبطا بانعقاد هذه الندوة التي لم يترددا في تقديم الدعم اللازم لها.

لنرفع منذ البداية بعض الالتباس. مهما كانت العوارض الدولية والجهوية وما قد يكون لها من تأثير، فإن هذا اللقاء يشكل، بالنسبة لمناضلي حقوق الإنسان العرب، مرحلة جديدة في مسار طويل. فالصراع الذي يخوضه بنو البشر من أجل صون كرامتهم يرجع إلى الآلاف المؤلفة من السنين. قدمت فيه جميع الحضارات مساهماتها. وقد تمكنت

* رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان.

المجموعة الدولية، في هذا الصدد، من تحقيق خطوة عملاقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. حيث يأتي، بفضل جهود متواصلة، تشييد بناء معياري ومؤسسي هائل في إطار هيئة الأمم المتحدة من أجل حفظ السلم في العالم.

وقد قدمت المنظمات الدولية غير الحكومية ومن بينها الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان مساهمة مهمة في مسلسل توطيد هذا البناء. فاضطلعت اضطلاعاً دعوياً بدورها في التنديد بالخروقات وفي الدفاع عن حقوق الإنسان. كما ان أفراداً وجمعيات ومؤسسات قد طوروا تدريجياً في الميدان، في بلدان عديدة من المنطقة وفي ظروف صعبة في الغالب، العمل الهادف إلى حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وزرعت الشراكة الأورومتوسطية التي رأت النور في شهر نوفمبر من سنة ١٩٩٥ أملاً كبيراً في البلدان المطلة على حوض الأبيض المتوسط باعتبار هذه الشراكة بنية قادرة على إقرار السلم والنهوض بالحقوق والحريات الأساسية في المنطقة. وقد حث إعلان برشلونة عدداً من جمعيات حقوق الإنسان ومؤسساتها في الأقطار المذكورة وفي الاتحاد الأوروبي على تأسيس شبكة إقليمية شمال - جنوب الوحيدة. وعلى امتداد السنوات الست الأخيرة، وبذلت هذه الشبكة، بتعاقد مع أعضائها ومع المنظمات الدولية غير الحكومية، عملاً متصلاً في مجال النهوض بحرية التعبير والجمعيات وبحقوق المرأة وبالعدل وبالترقية على حقوق الإنسان.

ومع ذلك، لا بد من معاينة ما تعرفه هيئة الأمم المتحدة من أزمة خطيرة على مستوى أعمال الشرعية الدولية المترتبة على ميثاق ١٩٤٥. لاشك أن النظام القائم حالياً لا يتسم بالكمال. فطالما أنهكته سياسة الكيل بمكيالين التي جرى العمل بها في هذه المنطقة بصفة خاصة. وقد ساهم التدخل الانفرادي في العراق في المزيد من النيل من مصداقية هذه المنظمة علاوة على ما رافق هذا التدخل من خروقات للقانون الدولي الإنساني. زد على ذلك أن مسلسل الشراكة الأورومتوسطية كثيراً ما تخبط في العجز عن المساهمة بفعالية في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

و مع ذلك وبفضل المكتسبات المحققة، فإن حركة حقوق الإنسان، بمكوناتها الدولية والجهوية والوطنية ليس لها من خيارات أخرى سوى العمل على رد الاعتبار للشرعية

الدولية ومواصلة النضال الذي يشكل علة وجودها على جميع المستويات، في جميع القارات وبصفة أخص، في هذه الحالة، في العالم العربي.

أيها السيدات والسادة،

إن نضال الشعب الفلسطيني المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي ومن أجل تقرير مصيره هو من صميم العمل الحقوقي. وأن استمرار الاحتلال على الأرض العربية من المعوقات الأساسية لتقدم أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة. ومن الأکید أن الاحترام المستديم لحقوق الإنسان يستلزم وجود دولة قانون قائمة على ديمقراطية مؤسساتها وعلى قضاء محايد ومستقل عن السلطات السياسية وإنهاء نظم حالة الطوارئ. ولعل التدخل الأخير في بلد كان يحكمه نظام مسئول، بلا منازع، عن خروقات جسيمة لحقوق الإنسان، تجسيد آخر لهشاشة الدول السلطوية. وفي المقابل، فإن الديمقراطية ودولة القانون لا يمكن بناؤهما إلا بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والنهوض بها. كما أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تبرر التضييق على هذه الحقوق والحريات.

ولا مناص من التسليم بأن تحقيق تقدم حاسم لحقوق الإنسان في البلدان العربية يقتضي تنمية ديناميكية جديدة وتعاضداً حقيقياً بين السلطات العمومية والمجتمع المدني. وما كان لانعقاد الندوة الحالية التي تتدرج في سياق هذه الديناميكية لتكون ممكنة لولا التطور الإيجابي الذي تحقق في الأذهان.

أيها السيدات والسادة؛

يكتسي موضوع هذه الندوة أهمية خاصة. لقد ثبت بما فيه الكفاية أن إقامة نظام جهوي لحماية حقوق الإنسان مكمل ضروري ومفيد للنظام الدولي الذي أرسنه هيئة الأمم المتحدة. لا يجوز، في الواقع، الفصل بين النظامين. فالمعايير الدولية لحقوق الإنسان لا يمكن التخلي عنها باسم خصوصية اختزالية، تستند على قراءة رجعية وظلامية للإسلام. كما أنه من الصعوبة بمكان بناء نظام جهوي فعال في غياب التصديق على المواثيق الدولية ودون إعمال فعلي لمقتضياتها.

ومن الواضح في نفس السياق أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي فتى المناضلون والجمعيات الحقوقية غير الحكومية العربية منها والدولية ينتقدونه، أصبح

متجاوزاً، الشيء الذي لم يعد ينازعه فيه أحد. إن نظاماً جهوياً للحماية لن يكون فعالاً إلا إذا استلهم من الأنظمة الجهوية الناجحة هل يصح الاكتفاء باسم الواقعية بمراجعة شكلية للميثاق؟ إن تأخر العالم العربي في مجال حقوق الإنسان يقتضي، عبر اتفاقية مصدق عليها من طرف الدول، النهوض بنظام إقليمي متكامل الأطراف، يتضمن لجنة خبراء تسهر على تتبع أعماله، ولم لا، تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان. إن حضور برلمانيين وممثل عن الجامعة العربية وممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان وممثلي حركة حقوق الإنسان العربية والدولية وكذلك خبراء وملاحظين دوليين أشغال هذه الندوة لا يمكن إلا أن يغني النقاش حول موضوعها. ويبقى الأمل معقوداً على أن تساعد إرادة سياسية حقيقية في الإصلاح على أخذ أصحاب القرار للتوصيات التي سوف تصدر عن هذه الندوة بعين الاعتبار.

سيداتي وسادتي،

أشكركم على حسن انتباهكم وأتمنى لأشغالنا كامل التوفيق.

كلمة المفوضية السامية لحقوق الإنسان
بالأمم المتحدة

ألقاها السيد / فرج فنيش *

السيد رئيس هيئة حقوق الإنسان في مجلس النواب اللبناني

السادة أعضاء لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب

السيد مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

بداية أود أن أبلغكم اعتذار د. أمين مكي مدني الممثل الإقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية لعدم الحضور، حيث اضطر للسفر خارج لبنان وقد كان من المقرر أن يلقي هذه الكلمة.

نيابة عن المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبصفتي الممثل الإقليمي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، يسعدني ويشرفني المشاركة في هذا المؤتمر الهام وأود أن أعبر عن جزيل شكري للقائمين على هذا المؤتمر لتوجيه الدعوة وإتاحة الفرصة لمخاطبة جمعكم الكريم هذا.

* منسق برامج حقوق الإنسان في العالم العربي.

قبل البدء بالحديث عن مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان، أرجو أن أشير إلى أن المكتب الإقليمي والذي باشر أعماله في بيروت منذ شباط ٢٠٠٢ قد وجد كل الترحيب والتعاون من الحكومة اللبنانية ولجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب اللبناني ومن اللجنة الدائمة وإدارة حقوق الإنسان في الجامعة العربية وعلى وجه الخصوص في تحديث مشروع الميثاق العربي والذي انعقدت بشأنه ثلاث ندوات إقليمية خلال الأشهر الستة الماضية في كل من عمان وصنعاء والقاهرة. ولا شك أن دعوة الجامعة العربية منظمات المجتمع المدني للمشاركة في تحديث مشروع الميثاق تؤكد على الرغبة الجادة في تعزيز احترام حقوق الإنسان ومواكبة مبادئ الميثاق لتتماشى مع المعايير الواردة في الشريعة الدولية التي انضمت لها غالبية الدول العربية إذ لن يستوي، والحال كذلك، أن يكون سقف الميثاق العربي أقل درجة من مبادئ الشريعة الدولية.

لقد بدأ العمل في مشروع الميثاق العربي قبل أكثر من ثلاثة عقود مضت، وعلى الرغم من إكمال صياغته في العام ١٩٨٥، إلا أن الموافقة عليه من جانب مجلس الجامعة العربية لم تتم إلا في العام ١٩٩٤، غير أنه لم يدخل حيز النفاذ حتى هذه اللحظة بسبب عدم توافر العدد اللازم من تصديقات الدول الأعضاء عليه، علماً بأن المطلوب لذلك هو تصديق سبعة أعضاء.

السيدات والسادة،

لا شك أن هناك أسباباً عديدة لمراجعة الميثاق العربي لمواكبة التطورات المطردة في مجال حقوق الإنسان وآليات إنفاذها على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية. ففي المجال الإقليمي، تم منذ أكثر من نصف قرن تبني الميثاق الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تبعها الميثاق الأمريكي والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان في الأمريكتين ثم الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان، ويجري العمل حالياً على وضع الاتفاقية الخاصة بالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان.

وبالنسبة لبنود مشروع الميثاق، نجد أنه يتضمن العديد من المبادئ المعنية بحقوق الإنسان الفردية كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك منع التمييز بين الرجل والمرأة، إلى جانب الحقوق الجماعية مثل حق تقرير المصير. غير أن مشروع

الميثاق ينتقص في جوانب عدة من المعايير الواردة في العهود الدولية. فهو لا يولي اهتماماً كافياً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما لا ينص على آليات فاعلة لرصد استثناء أو قيد في حالات الطوارئ العامة.

كما أن آلية تفعيل تلك الحقوق لا تستند على لجان رقابة مستقلة أو إلزام الدول برفع تقارير دورية عن أوضاع حقوق الإنسان أو معالجة الانتهاكات عن طريق رفع الضرر والتعويض أو إيجاد آلية فاعلة لذلك مثل المحاكم الخاصة بحقوق الإنسان التي أخذت بها النظم الإقليمية الأخرى كما تقدم.

من أجل هذا وغيره كان حرياً بالجامعة العربية وبمؤسسات المجتمع المدني أن توجه جهودها نحو تحديث مشروع الميثاق العربي للارتقاء بمستوى مبادئ ومعايير الالتزام بحقوق الإنسان العربي أسوة بما هو جار على الصعيد الدولي والصعد الإقليمية الأخرى في وقت أصبحت فيه مسألة حقوق الإنسان، بصفة عامة وعلى المستوى العربي بصفة خاصة، أمراً ملحا وضرورة قصوى لا بد من إيلائها الاهتمام الكامل.

السيدات والسادة؛

لا شك أن مداولاتكم خلال الأيام القادمة سنتناول بالحيوية والجدية جميع النقاط ذات الصلة بما تقدم ذكره، وما لم يتقدم، من مجموعة من العلماء والنشطاء ورجال القانون والتشريع والمختصين في مجال حقوق الإنسان، وفي الختام أود أن أؤكد لكم أن المفوض السامي، يرجو لكم التوفيق والسداد ويعبر لكم عن استعدادة للمساهمة معكم بكل ما أوتي من إمكانات وطاقت اليوم هنا في بيروت وفي اللقاءات الأخرى التي تصب في هذا المجرى النبيل.

كلمة بهي الدين حسن *

بالنيابة عن أسرة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، يشرفني أن أفتتح أعمال المؤتمر الإقليمي "من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟".

وبتقديري فإن انعقاد هذا المؤتمر في رحاب العاصمة اللبنانية، هو في حد ذاته مدعاة للتفاؤل، بحكم ما يمثله لبنان في وجدان الكثيرين منا كساحة ظلت لوقت طويل متنفسا وحيدا للحرية في عالمنا العربي، ومجتمعنا استطاع بديناميسته الخلاقة أن يخرج متعافيا من حرب أهلية طاحنة، وأن يقدم أيضا نموذجا ملهما في مقاومة ودحر الاحتلال الإسرائيلي.

كم نحتاج في هذه اللحظة بالذات إلى أن نستلهم من جديد شارل مالك، ذلك المفكر اللبناني الحر الذي مثل الثقافة العربية في أرقى تجلياتها، خلال عملية ميلاد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كم نحن في حاجة الآن إلى أن نستعيد في هذه اللحظة روح التحدي ذاته الذي طرح نفسه على الرعيل الأول لعصر النهضة العربية، بداية من رفاة الطهطاوي وصولا إلى

* مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

الشهيد محمود محمد طه، مروراً بفرح أنطون والإمام محمد عبده وخير الدين التونسي وعبد الرحمن الكواكبي والطاهر حداد وطه حسين، أي تحدي الجمع الوثيق بين مكونات قضية الحرية، وعدم قابليتها للتجزئة، سواء كنا إزاء مستعمر خارجي، أم حاكم "وطني" مستبد.

إن مهمتنا ليست يسيرة، رغم أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان كان موضوعاً لعدد من الدراسات والندوات التي حاصرت بالانتقادات منذ صدوره قبل تسعة أعوام. لكن التحدي الذي يواجهه مؤتمرنا هو أنه يسبق بدء اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية التي تقرر تخصيصها لما يسمى بـ "تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان". ومن ثم يقع على عاتق هذا المؤتمر مهمة التفاعل النقدي الإيجابي مع اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والدفع باتجاه تأسيس آلية إقليمية حقيقية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، على النحو الذي أرسته المعايير الدولية.

لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا في هذا الإطار أن مهمة التحديث لميثاق ولد ميثاقاً، قد تذهب في اتجاه عكسي تمليه رغبة الحكومات في التملص من أية التزامات -حتى ولو كانت هزيلة- كحافز لجذب التصديق الجماعي على الميثاق العربي في حفل كرنفالي، قد يساعد لعدة أيام على تحسين صورة الحكومات العربية والنظام الإقليمي العربي، بينما يبقى في الجوهر على منهج كتم الأنفاس وقبر الشعوب مادياً وأدبياً.

إن المهمة المتعلقة بالميثاق العربي ليست يسيرة، لأننا لسنا إزاء مهمة استبدال بعض النصوص أو العبارات أو الكلمات بغيرها، بل المطلوب هو تغيير الفلسفة والمنهج الذي وضع على أساسه هذا الميثاق.

يبررون لنا هذه الفلسفة بأن هناك خصوصية عربية إسلامية يجب أن يحميها الميثاق، ولكنهم في واقع الأمر يبيعون لنا أفكاراً استعمارية غريبة قديمة في غلاف عربي وطني براق.

لقد ولى الاستعمار منذ زمن بعيد، ولكن العقيدة الاستعمارية مازالت تنصدر المشهد العربي، وصولاً إلى ما يسمى بميثاق حقوق الإنسان. نحن لا نريد أن نستورد شيئاً، بل على العكس نريد أن نتخلص من الفلسفة الاستعمارية الوافدة، التي تقول إن هذه الشعوب ليست مؤهلة للتحضر والتمدين وحكم نفسها بنفسها. لقد ذهبت جيوش الاستعمار منذ نحو نصف قرن باستثناء فلسطين ومؤخراً العراق. ولكنها تركت خلفها نفس العقيدة التحقيرية للشعوب،

ليتناها ويطبّقها ما يسمى بالحكام "الوطنيين" المعادين للاستعمار، وأحيانا بدموية يحمر خجلا منها جبين المستعمرين السابقين.

كان الاستعماريون السابقون يقولون أيضا إن الإسلام والمسيحية في طبيعتها الشرقية لا تساعد على التحضر والتمدين. خرج المستعمرون ولكنهم أيضا تركوا نفس العقالية تسكن وتنمو وتترعرع في عقول حكام مسلمين ومسيحيين، يقولون لنا إن دينكم يحول دونكم ودون التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون في الدول الاستعمارية.

يحدثنا الإعلام الوطني في العالم العربي كل يوم عن التمييز العنصري الذي يتعرض له العرب والمسلمون في أوروبا وأمريكا أو الوافدون إلى مطاراتها باعتبارهم إرهابيين محتملين، ولكن ليس هناك أحد يشرح لنا لماذا يتعرض المواطنون في العالم العربي المحرر من الاستعمار للتمييز والإهانة كل يوم من حكاهم "الوطنيين"؟! ولماذا يتمتع مواطنو الدول الاستعمارية السابقة بحقوق وحرّيات في التنقل بين البلدان العربية غير المحتلة، لا يتمتع بها المواطنون العرب الذين يتعرضون لتمييز مضاعف في المطارات العربية، خاصة إذا كانوا فلسطينيين؟! هل لأنهم عرب؟! أم لأنهم بالتعريف إرهابيون محتملون في نظر الحكومات العربية؟! إننا لا نسعى في هذا المجال لحقوق استثنائية خاصة، بل فقط ما يتمتع به مواطنو الدول الاستعمارية السابقة في بلادنا ومطاراتها. أي حقوق الأدميين.

تتمتع المنتجات الغذائية المصدرة من بعض الدول العربية إلى أوروبا وأمريكا بإجراءات صحية حمائية خاصة، التزاما بمعايير دولية خاصة بالصحة لا تلتزم بها نفس الحكومات العربية فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية غير المصدرة للخارج، والمجهزة لأهل البلاد والمشبعة عادة بالمبيدات الكيماوية أو فاقدة الصلاحية للغذاء الأدمي. إننا لا نطلب سوى المساواة في نفس ضمانات الغذاء الصحي هل هذا كثير؟ أم أنها مبادئ مستوردة؟

خلال العام الماضي ووصولاً إلى السبت التاريخي ١٥ فبراير هذا العام، خرج عشرات الملايين في شوارع مئات المدن في أوروبا وأمريكا وكندا وأستراليا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تضامنا مع الشعب الفلسطيني واحتجاجا على الحرب ضد العراق. لم يسقط قتيل واحد، بينما سقط قتلى في المظاهرات المحدودة التي خرجت في بعض المدن العربية لنفس الهدف، وتعرض عدد كبير للاعتقال والتعذيب. لكل ذلك نرفض هذه "الخصوصية" التي تحقر من شأن المواطن في العالم العربي، وتجعله نظريا وفعليا في مرتبة أدنى من أي إنسان آخر على وجه الأرض.

قبل شهرين فقط، جاء السقوط المدوي لعاصمة النظام الفاشي في العراق، حاملاً معه عشرات الدروس والعبر. فقد تبخرت في أيام وساعات كل جحافل وأدوات نظام الطاغية، وانشغل العراقيون عن مقاومة الغزو والاحتلال بنيش القبور وحفر الأرض، بحثاً عن الآلاف من أبنائهم وأجدادهم الذين اختفوا في مقابر جماعية أو اعتقلوا في سراديب تحت الأرض. وبات واضحاً أكثر من أي وقت مضى الثمن الفادح لاضطهاد الشعوب والأقليات، وسد كل السبل التي تعطي أملاً في التغيير وتمنح الشعوب حقاً، سواء في اختيار حكاهم أو في إقصائهم من مواقعهم. وتؤكد أن العبيد المحرومين من الحق في الكرامة والمساواة لا يحمون ولا يبنون وطناً، لا يشعرون بالانتماء إليه.

قبل عام واحد فقط استخلص تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي أن العقبة الرئيسية أمام التنمية هي نقص الحرية، وهو نفس الاستنتاج الذي ظلت منظمات حقوق الإنسان ورجال الفكر والرأي يرددونه لزمان طويل، دون أن يجد آذاناً صاغية من قبل الحكومات العربية.

إن أطراف النظام العربي ومؤسساته مدعوة لتبني برامج فعالة وفورية، للإصلاح السياسي والدستوري والتشريعي، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية بصورة قانونية وعملية. وإذا ما توافرت الإرادة السياسية لمثل هذا الإصلاح - الذي لا بد وأن يطول أيضاً مؤسسات الجامعة العربية - سنكون قد وضعنا أيدينا على الطريق الصحيح، لبناء آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي.

السيدات والسادة؛

لا أريد أن أطيل عليكم، فأمامكم مهمة شاقة، ولا أريد أن أستيق مداولاتكم. ولكن يبقى أن أعيد الفضل لأصحابه، فربما لم يكن ممكناً انعقاد هذا المؤتمر، لولا دعم الاتحاد الأوروبي، والتعاون المثمر مع أصدقائنا في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، والدور الديناميكي الذي لعبته جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل"، في تنظيم هذا المؤتمر، وفي الحصول على التسهيلات الاستثنائية من السلطات اللبنانية، التي لولاها ما تمكن الكثيرون من مشاركتنا في الوقت المناسب.

وليكن التوفيق حليف أعمال هذا المؤتمر؛

التقرير الختامي عن أعمال المؤتمر

بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وبالتعاون مع جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل" شهدت العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة من ١٠-١٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٣ أعمال المؤتمر الإقليمي: "من أجل حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟".

جاء انعقاد المؤتمر في إطار دعوة جامعة الدول العربية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لاجتماع خاص في الفترة من ١٨-٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٣ للنظر في "تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان".

وقد عقد المؤتمر بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدالية الدولية لحقوق الإنسان، وبحضور ممثلين عن جامعة الدول العربية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وشارك في أعمال المؤتمر نحو ٨٠ مشاركاً يمثلون ٣٦ منظمة غير حكومية في العالم العربي، وإحدى عشرة منظمة دولية، فضلاً عن ١٥ خبيراً مستقلاً من الأوساط القانونية والأكاديمية والإعلامية، و٧ من الخبراء الحكوميين والبرلمانيين.

وقد أعرب المؤتمر عن تقديره لجهود الخبراء والحقوقيين ومؤسسات المجتمع المدني التي سعت إلى تلبية التطلعات لإيجاد آلية إقليمية تحمي حقوق الإنسان في العالم العربي، بخاصة مؤتمر سيراكوزا عام ١٩٨٦ الذي صاغ مشروع "ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي"، مروراً بمؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٩ الذي دعا الإعلان الصادر عنه جامعة الدول العربية إلى "ضرورة إعادة النظر في الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتكييفه بما ينسجم والمعايير الدولية، تمهيداً لوضع اتفاقية عربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي"، وانتهاءً بسلسلة مؤتمرات عمان وصنعاء والقاهرة، التي قدمت إسهاماً جاداً من أجل تطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

أي ميثاق وأي تحديث؟!

عبر المؤتمر عن مخاوف عميقة تجاه فرص نجاح أي مراجعة أو تحديث يرتكز على فلسفة ومنهج هذا الميثاق، الذي ولد وهو لا يتمتع بمقومات الحياة، حيث لم يحظ بتصديق دولة عربية واحدة عليه، رغم مرور تسع سنوات، كان فيها محالاً تجاهل دوائر الرأي العام، ومحل نقد حاد من منظمات حقوق الإنسان، التي تحفظت عليه جملة وتفصيلاً. وأعرب المؤتمر عن أسف المشاركين لعدم دعوة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية للمشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة، خلافاً لقرار لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة رقم ٧٦ الصادر في أبريل / نيسان ٢٠٠٣ الذي يحث المنظمات غير الحكومية العربية على القيام بواجبها في هذا المجال، الأمر الذي من شأنه أن يحبط التطلعات التي ينشدها المشاركون في التوصل إلى وثيقة إقليمية تحمي بصورة حقيقية حقوق الإنسان في العالم العربي، بل ربما يهبط بمهمة "التحديث" إلى مجرد التحسين الشكلي، مع الحفاظ على جوهر الميثاق الذي ينطلق من منظور يحط من شأن الإنسان في العالم العربي.

وأكد المؤتمر في هذا الإطار على:

أولاً: إن الميثاق العربي لحقوق الإنسان بحالته الراهنة لا يساير التطور الهائل الذي شهدته المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، بل المؤكد أنه لا يرقى إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي لم تعترض عليه دولة عربية واحدة، وشارك خبراء عرب في إعداده قبل ٤٦ عاماً من صدور الميثاق. ولا يرقى أيضاً إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي صادقت عليه البلدان العربية الأفريقية.

ونبه المؤتمر إلى أن تشجيع الأمم المتحدة المناطق الإقليمية المختلفة في العالم لتبني مبادئ إقليمية تحمي حقوق الإنسان، انطلق من أن خصوصية المجتمعات المختلفة سوف تشكل عاملاً لإثراء المعايير العالمية، التي شكلت الحد الأدنى الذي ارتضته البشرية لضمان حقوق الإنسان، وليس للانقاص منها أو التغول عليها.

ولاحظ المؤتمر بأسف أن الميثاق الحالي ينطلق من فلسفة تعيد إنتاج وتكريس نفس المنظور الاستعماري القديم الذي ينظر إلى شعوب بعينها باعتبارها غير مؤهلة للتحضر والتمدين، والتمتع بنفس حقوق الشعوب المستعمرة، ولكن الآن على أيدي الحكومات العربية.

كما لاحظ المؤتمر أن التمسك بالميثاق -بمنهج الحالي أو الاكتفاء بمحاولة ترقيعه- يحمل في طياته استخفافاً بالالتزامات الدولية الواقعة على عاتق الحكومات العربية بحكم مصادقة أغلبها على اتفاقيات دولية وإقليمية تتضمن التزامات تفوق كثيراً ما يفرضه الميثاق العربي من التزامات على عاتق الحكومات. بل ويحمل في طياته أيضاً نوعاً من الاستخفاف بالالتزامات الوطنية الملقاة على عاتق الحكومات العربية بموجب الضمانات المكفولة وفقاً لدساتير معظم هذه البلدان، والتي لا يرقى الميثاق لتلبيتها. بل الأدهى أن الميثاق قد أباح للحكومات سن تشريعات تقيد - تحت ذرائع مختلفة - القائمة المتواضعة للحقوق المنقوصة التي أوردها الميثاق، واحتفظ بالآفة المزممة عربياً، في إباحة انتهاك حق الحياة ووقت الطوارئ، والتي يرزح تحت ظلها عدد من البلدان العربية بصورة متواصلة لعدة عقود.

وفوق هذا وذاك فقد افتقر الميثاق لأية آلية تحكم مراقبة تنفيذه أو الالتزام بأحكامه، رغماً عن أن أكثر من نصف الدول العربية منضمة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية الأفريقية، وارتضت -ولو نظرياً- التقيد بآليات محددة لمراقبة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات.

ثانياً: أعلن المؤتمر رفضه للمنهج الاعتدالي التبريري الناظم لفلسفة هذا الميثاق؛ بما ينطوي عليه من تبرير لعدم التزامه بمساواة الشعوب في العالم العربي في الحقوق مع شعوب البلدان الأخرى، وذلك بدعاوي الخصوصية الدينية، واعتبر المؤتمر ذلك بمثابة نظرة تسيء إلى جوهر الأديان، وتغول على حقوق الإنسان في العالم العربي.

وأكد المؤتمر رفضه لأية صيغة لترميم الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لأن جوهره ينطوي ضمناً على ازدراء بحقوق الإنسان، وشدد على أن هذا الاعتبار هو الذي سيحكم

موقف منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي مما ستمخض عنه عملية ما يسمى "تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان".

الإطار العام

ثالثاً: إن إنشاء نظام متكامل للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان بات مسألة ملحة في ظل الأوضاع والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العالم العربي. وأكد المؤتمر في هذا السياق أن الحاجة باتت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع والمواطن في عالمنا العربي، وفقاً لعقد اجتماعي جديد يكرس احترام الحقوق والحريات العامة للمواطنين. ويؤمن مواصفات الحكم الصالح التي تتأسس وفقاً لأطر قانونية تتسم بالعدالة، وتتيح التدفق الحر للمعلومات والرقابة والمحاسبية على الأداء الحكومي، وتفتح مجالاً رحباً للمشاركة في صنع السياسات وآليات مقبولة للتداول السلمي للسلطة. كما أن الخروج من أسر التخلف والفقر والتبعية يقتضي تبني مشروع متكامل للنهضة، غايته بناء مستقبل زاهر للإنسان في العالم العربي، ولن يتأتى ذلك دون عمل جاد من أجل تحرير كامل للطاقات واجتذابها للمساهمة الخلاقة في هذا المشروع النهضوي. وهو ما يتطلب توافر إرادة سياسية لدى أطراف ومؤسسات النظام العربي، تجسد إدراكاً حقيقياً لضرورة تبني برامج فعالة وفورية للإصلاح السياسي والدستوري والتشريعي وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية دستورياً وقانونياً وعملياً، والإقرار بالتعددية والتنوع السياسي والفكري والثقافي والعرقي والديني في المجتمعات العربية.

واستعاد المؤتمر في هذا الإطار ما ذهب إليه تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي من الترابط الوثيق بين إخفاقات التنمية وغياب حقوق الإنسان، وما تظهريه تقارير الأمم المتحدة كذلك من أن البلدان العربية التي تحتل مكاناً متأخراً في ترتيب دول العالم في مؤشرات التنمية هي ذاتها التي تحتل مكاناً متقدماً في ترتيب دول العالم، سواء فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان أو فيما يتعلق بنقشي الفساد.

وكان تقرير التنمية الإنسانية قد أكد على ثلاثة عناصر رئيسية تفتت في عضد التنمية الإنسانية في البلدان العربية. تتمثل في النقص في تمكين المرأة والنقص في المعرفة، وقبل كل شيء نقص الحرية. حيث جاء العالم العربي أقل مناطق العالم تمتعاً بالحرية. وهو ما تؤكد أيضاً مؤسسة بيت الحرية في تقرير تال لها (٢٠٠٣)، والتي لم تدرج فيه بلداً عربياً

واحدا ضمن قائمة تضم ٦٠ بلدا مصنفة باعتبارها بلدانا حرة، في حين شكلت الدول العربية أكثر من نصف عدد البلدان غير الحرة (١٤ دولة عربية بين ٢٧ دولة في العالم) واحتلت الحكومات العربية أكثر من ٥٠% من قائمة أسوأ الدكتاتوريات في العالم [٥ دول عربية من بين ٩ دول على مستوى العالم].

ونبه المؤتمر كذلك إلى أن تواصل الضغوط والقيود على الحريات السياسية، وعلى حركة المجتمع المدني، قد جعل الرأي العام والشارع في العالم العربي الحلقة الأضعف في التأثير في الحركة المدنية العالمية البازغة، وخاصة خلال حركتها التضامنية مع الشعب الفلسطيني، واحتجاجها على الحرب على العراق، ونضالها المتواصل من أجل عولمة بديلة ونظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا، وأكثر انحيازاً للمبادئ والقيم الإنسانية التي تجمع بين البشر بمختلف أجناسهم وثقافتهم.

وأكد المؤتمر على أن مواجهة محاولات التدخل الأجنبية وبخاصة الأمريكية في الهيمنة المباشرة على مقادير العالم العربي، تقتضي مراجعة النظم العربية لسياساتها، وذلك لخلق دينامية إصلاح سياسي شامل على أسس ديمقراطية، تدفع باتجاه تعزيز التلاحم المجتمعي، وتخلق مناخا مواتيا لإدارة شئون العالم العربي بصورة أكثر رشدا وعقلانية.

وشدد المؤتمر على أن السقوط المدوي لنظام الطاغية صدام حسين قد برهن مجدداً على أن الأوطان لا تنفصل عن مواطنيها، وحرمة الوطن لا يمكن أن تتحصن في مجتمع تمتن فيه كرامة المواطنين وتنتهك فيه حرمتهم. وأن "الوطنية" دون ديمقراطية رغم كل التشدقات ستقود إلى الدكتاتورية والاستبداد، وتسهل بالتالي مهمة التدخلات الأجنبية.

وأكد المؤتمر أنه لا ينبغي توظيف الصراع العربي الإسرائيلي ومكافحة الإرهاب لتبرير نهج تقييد الحريات والتكرار للتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.

رابعا: أكد المؤتمر أن فرص إنشاء آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، لن تتعزز إلا في إطار توجه طموح، يستهدف إصلاح وتحديث مؤسسات جامعة الدول العربية، ومؤسسات العمل العربي المشترك، ويفتح أبوابها أمام المجتمع المدني.

وحت المؤتمر الأمين العام لجامعة الدول العربية على تبني الدعوة إلى حوار موسع تشارك فيه فعاليات المجتمع المدني والأكاديمي، لمناقشة سبل تطوير جامعة الدول العربية في ضوء المبادرات الحكومية وغير الحكومية، وفي ضوء الأوضاع السياسية الراهنة التي تمارس تأثيرها على مستقبل الجامعة والنظام العربي برمته.

واستعداد المؤتمر في هذا الإطار التوصيات التي تقدم بها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى اجتماع القمة العربية في شرم الشيخ مارس ٢٠٠٣، والتي انضم إليه بالتوقيع ٥٥ من المنظمات والشبكات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والتي تضم تحت مظلتها نحو ١٧٠ منظمة أهلية في العالم العربي، شددت على ضرورة إعادة هيكلة جامعة الدول العربية، والربط بين المنظمات المتخصصة داخل الجامعة والأمانة العامة من ناحية، وبين المجتمع المدني في العالم العربي من ناحية أخرى، وصولاً لأن تصبح الجامعة منبرا للشعوب وليس للحكومات فقط. بحيث يفسح المجال للتمثيل الشعبي والأهلي أن يعبر عن نفسه من خلال منتدى مواز يواكب أعمال الاجتماعات الرئيسية للجامعة، بما في ذلك اجتماعات القمة العربية.

خامساً: أعرب المؤتمر عن ترحيبه بقرار مجلس الاتحاد البرلماني العربي الذي اجتمع في بيروت قبل انعقاد المؤتمر " بتشكيل هيئة برلمانية عربية لمتابعة الجهود لإعداد الميثاق العربي لحقوق الإنسان". وأعربت منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية المشاركة في المؤتمر عن استعدادها للتعاون مع الهيئة البرلمانية في هذا المجال، وكل ما من شأنه أن يساعد على احترام حقوق الإنسان في العالم العربي.

وأخيراً: فقد اعتمد المؤتمر في ختام أعماله "إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي"، والذي أكد من خلاله تحفظ المشاركين على تحديث الميثاق، وجدد الدعوة إلى تشكيل لجنة مشتركة من خبراء حكوميين وممثلي منظمات حقوق الإنسان، لإعداد مشروع وثيقة إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وحدد الأسس والمنطلقات المبدئية التي ينبغي أن تتأسس عليها تلك الوثيقة، كما تبنى عدداً من الاقتراحات التي تؤسس آلية لمتابعة الجهود في هذا المضمار. كما وجه المؤتمر نداءً للحكومات من أجل إغلاق ملف الاعتقال السياسي في العالم العربي.

قائمة المنظمات المشاركة في المؤتمر

- ١- مجلس احترام الحريات وحقوق الإنسان
- ٢- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
- ٣- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
- ٤- الرابطة التونسية لحقوق الإنسان
- ٥- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- ٦- مؤسسة دراسات المرأة الجديدة
- ٧- مؤسسة الإمام الخوئي
- ٨- الشبكة العراقية لحقوق الإنسان والتنمية
- ٩- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
- ١٠- مؤسسة "إنسان" القدس
- ١١- الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
- ١٢- اتحاد النساء الديمقراطيات
- ١٣- جمعية دعم اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً
- ١٤- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- ١٥- مؤسسة طوق لحقوق الإنسان
- ١٦- المركز المصري لحقوق الإنسان
- ١٧- المجلس العربي للطفولة والتنمية
- ١٨- المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي الأردني
- ١٩- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
- ٢٠- المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان
- ٢١- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية - مكتب بيروت
- ٢٢- لجنة الدفاع عن الحريات العامة لحقوق الإنسان
- ٢٣- برنامج شباب لبنان الواحد
- ٢٤- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
- ٢٥- مجلس كنائس الشرق الأوسط
- ٢٦- المركز اللبناني للدراسات
- ٢٧- مركز Frontiers
- ٢٨- تيار المجتمع اللبناني
- ٢٩- المعهد العربي لحقوق الإنسان-لبنان
- ٣٠- المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان-شاهد
- ٣١- الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان
- ٣٢- المركز اللبناني للدراسات
- ٣٣- مركز مساعدة السجناء لحقوق الإنسان
- ٣٤- المنتدى المدني للحقيقة والإنصاف
- ٣٥- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- ٣٦- جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل

قائمة المشاركين في المؤتمر

الاسم	الجنسية	الصفة
١. كمال الجندوبي	تونسي	نائب رئيس الشبكة الأوروبية لتوسيط حقوق الإنسان
٢. أحمد عثمانى	تونسي	رئيس المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
٣. إبراهيم عوض	مصري	مدير مكتب شمال أفريقيا في منظمة العمل الدولية
٤. فاتح عزام	فلسطيني	مدير برامج حقوق الإنسان - مؤسسة فورد
٥. فرج فنيش	تونسي	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان
٦. أحمد شوقي بنوب	مغربي	نائب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، مستشار المرصد الوطني لحقوق الطفل
٧. يحيى عصام	جزائري	الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
٨. مختار الطريقي	تونسي	رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان
٩. محمد السيد سعيد	مصري	نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
١٠. نجاد محمد البرعي	مصري	محامي بالنقض
١١. حافظ أبو سعدة	مصري	الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ونائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

الأمين العام المساعد لحزب التجمع، ومنسق لجنة الدفاع عن الديمقراطية	مصري	حسين عبد الرازق	.١٢
عضو بمؤسسة دراسات المرأة الجديدة (تحت التأسيس)	مصرية	نولة درويش	.١٣
رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا	سوري	أكنم نعيمة	.١٤
مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية	بريطاني من اصل عراقي	غانم جواد	.١٥
منسق عام الشبكة العراقية لحقوق الإنسان والتنمية	عراقي	عبد الحسين شعبان	.١٦
مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان	فلسطيني	راجي الصوراني	.١٧
مدير مؤسسة "إنسان" - القدس	فلسطيني	شوقي العيسى	.١٨
رئيسة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان	بحرينية	سبيكة النجار	.١٩
حقوق مغربي، ورئيس الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان (كوبنهاجن وبروكسل)	مغربي	عبد العزيز البناني	.٢٠
اتحاد النساء الديمقراطيات	مغربية	أمينة لمريني	.٢١
التحالف الدولي لحقوق السكن (هاينات)	مصري	محمد حسين النجار	.٢٢
باحث متخصص في حقوق الإنسان	سوداني	محمد سعيد محمد الطيب	.٢٣
كاتب ناشط في حقوق الإنسان	سوداني	طه ابراهيم محمد عبدالله	.٢٤
نائب رئيس جمعية دعم اللبنانيين المعتقلين اعتباراً	لبناني	وديع الاسمر	.٢٥
مدير مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية بقطر	قطري	خالد بن جاسم آل ثان	.٢٦
مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	مصري	بهي الدين حسن	.٢٧
أستاذ جامعي	سوري	برهان غليون	.٢٨
محام	مصري	ياسر عوض محمود الرئيس	.٢٩
منسقة لجنة لبنان لمؤسسة طوق لحقوق الإنسان	لبنانية	إلهام صوايا	.٣٠
مدير عام المركز المصري لحقوق المرأة	مصرية	نهاد أبو القمصان	.٣١
عضو مجلس الشعب السوري	سوري	جورج جبور	.٣٢
مركز البحرين للدراسات والبحوث	مصري	محمد نعمان جلال	.٣٣
مدير ادارة البرامج بالمجلس العربي للطفولة والتنمية	يمني	محمد عبده الزغير	.٣٤
كاتب وباحث	سوداني	إلياس فتح الرحمن	.٣٥

رئيس تحرير جريدة القاهرة	مصرى	صلاح عيسى	.٣٦
صحفي من جريدة الوفد	مصري	أسامة حسن هيكل	.٣٧
مستشار إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية	مصري	محمد سعد سعيد صالح	.٣٨
المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي الأردني	أردني	عاطف عضيبات	.٣٩
البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان	مصري	حجاج أحمد محمود أحمد	.٤٠
نائب رئيس تحرير جريدة الاهرام	مصري	حازم عبد الرحمن	.٤١
مستشارة قانونية بمنظمة العفو الدولية	فلسطينية	مرفت ر شماوي	.٤٢
محامية في The International Commission of Jurists	جزائرية	حسيبة حاج صحراوي	.٤٣
مركز دراسات مقارنة للمجتمع والقانون - بيروت	بريطانية	مارتا مندي	.٤٤
مستشارة ندوة الدراسات الإنمائية	لبنانية	نبيلة صعب فتح الله	.٤٥
المنسق التنفيذي العام للمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان	لبناني - كندي	غسان عبد الله	.٤٦
منسق العلاقات العامة بالمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان	فلسطيني	بسام حبيشي	.٤٧
عضو مكتب شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتمية - مكتب بيروت	لبناني	محمود مصرى	.٤٨
مركز الدراسات والتوثيق الاقتصادي والقضائي والاجتماعي - CEDEJ - القاهرة	فرنسية	نتالي برنارد موجيرون	.٤٩
عضو لجنة الحريات وحقوق الإنسان	لبناني	جهاد جورج كرم	.٥٠
منسقة برنامج شباب لبنان الواحد	فلسطينية	رحاب مكحل	.٥١
محام	لبناني	هاني أحمدية	.٥٢
المدير التنفيذي للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية	لبناني	شارل عدوان	.٥٣
منسقة اقليمية مجلس كنائس الشرق الاوسط	لبنانية - قبرصية	الكسا ابي حبيب	.٥٤
منسق في برنامج العدالة والسلام وحقوق الإنسان	مصري	صمويل رزق	.٥٥
بمجلس كنائس الشرق الاوسط	لبناني	سليم نصر	.٥٦

مدير المكتب الاقليمي لمنظمة العفو الدولية - بيروت -	تونسي	أحمد كرعود	.٥٧
مديرة مركز Frontiers	لبنانية	سميرة طراد	.٥٨
مدير تنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتتمية	لبناني	زياد عبد الصمد	.٥٩
ناشط في مجال حقوق الإنسان	لبناني	رياض الددا	.٦٠
عضو في المجلس التنفيذي لتيار المجتمع المدني	لبناني	وسام ديب	.٦١
ملحق بسفارة جمهورية مصر العربية - بيروت -	مصرية	أميرة عبد الرحيم	.٦٢
محام وكاتب سياسي	لبناني	عادل فؤاد يمينا	.٦٣
عضو لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان في نقابة المحامين ببيروت	لبنانية	ندى الادهمي	.٦٤
حقوقية وباحثة بالمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان	فلسطينية	دلal ياسين	.٦٥
ممثلة فرع المعهد العربي لحقوق الإنسان في لبنان	لبنانية	رويذا الحاج	.٦٦
مسئول العلاقات العامة في المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان -شاهد-	فلسطيني	محمود الحنفي	.٦٧
رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	لبناني	ابراهيم عبد الله	.٦٨
باحث في المركز اللبناني للدراسات	لبناني	فارس ابي صعب	.٦٩
محام في مركز مساعدة السجناء	مصري	محمد على زارع	.٧٠
رئيس لجنة حقوق الإنسان والحريات و المجتمع المدني في مجلس الشورى اليمني	يمني	محمد محمد الطيب	.٧١
رئيس المنتدى المدني للحقيقة والانصاف	مغربي	محمد الصبار	.٧٢
الأمين العام للرابطة التونسية لحقوق الإنسان	تونسي	خميس قصبيلة	.٧٣